الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص علوم إقتصادية

تحت عنوان

دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية

حالة الجزائر

إعداد الطالب
طالبي رياض

إشراف
أ.د. جنان عبد المجيد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسًا
أ.د. جنان عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
أ.د. غراب رزيقة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
أ.د. بركان يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
د. رضوان سليم	أستاذ محاضر- أ	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
د. عدوان رشيد	أستاذ محاضر- أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

"إني رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

عماد الدين الأصفهاني

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني لاتمام هذا العمل أولا وأخيرا.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، لذا أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل جنان عبد المجيد،الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته النيرة مما دفع بهذا البحث إلى النور.

كما اتقدم بالشكر لادارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف1 على توفيرها لنا لجميع الامكانات المادية والبشرية لانجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر لموظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفيةوالصيد البحري على جميع الاحصاءات والتوجيهات التي قدموها لنا، بالاضافة إلى المديرية العامة للغابات.

و أخيرا أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان لأساتذة اللجنة المناقشة.

إهـــــداء

إلى أمي حفظها الله.

إلى إبنتي: أمية وإسراء.

إلى إخوتي: يحي،بوعلام، عبد السلام.

إلى أخواتي: صورية، الصادة، ابتسام.

إلى أخوالي: عيسى، الربيع، عبد الحليم.

إلى خالاتي: عبلة، دليلة، سهيلة، لبنة، نعيمة، وردة.

إلى: عبد الغني، حسان، سمير،السعيد، نسيم.

إلى: جميع الأصدقاء.

الفهرس

فهرس البحث

I. فهرس المحتويات	الصفحة
التشكرات.	
الاهداء.	
فهرس البحث.	
I. فهرس المحتويات	
II. فهرس الجداول.	
III. فهرس الأشكال.	
مقدمة.	
الجزء الأول: المفاهيم ذات الصلة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وأثر الإنفاق العام كأداة لتنفيذها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.	
الفصل الأول: إستراتيجية التنمية من الريفية إلى المستدامة	
تمهيد.	**3**
أولا: الإستراتيجية الوطنية للتنمية.	**4**
1. متطلبات إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية	**5**
1.1 الإرادة السياسية.	**5**
2.1 التنظيم.	**5**
3.1 الاستكشاف والتحليل.	**5**
4.1 استشارة المجتمع.	**6**
2. التنمية الاقتصادية	**6**
3. التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية	**7**
1.3 مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومستلزماته	**8**
2.3 مكونات الخطة الإستراتيجية.	**9**
1.2.3 الرؤية.	**9**
2.2.3 الرسالة.	**10**
3.3 مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادي.	**10**
1.3.3 مرحلة التصميم.	**10**
2.3.3 مرحلة التنفيذ.	**12**

3.3.3 مرحلة التقييم والمتابعة.	**13**
4.3 معوقات التخطيط الاستراتيجي	**13**
ثانيا: المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الريفية المستدامة	**14**
1.التنمية الريفية.	**16**
1.1تعريف التنمية الريفية.	**16**
2.1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية.	**18**
1.2.1 تنمية المجتمع المحلي.	**19**
2.2.1 التنمية الريفية المدمجة.	**19**
3.2.1 التنمية الريفية المستدامة.	**21**
3.1 أبعاد التنمية الريفية.	**22**
1.3.1 البعد البشري.	**22**
2.3.1 البعد الغذائي.	**22**
3.3.1 البعد البيئي.	**23**
4.3.1 البعد الثقافي والتكويني.	**24**
4.1 مقومات التنمية الريفية.	**24**
1.4.1 خلق الإطار العام الملائم للتنمية.	**25**
2.4.1 توفر مقومات التنمية الريفية.	**25**
5.1 دور الاستقرار الريفي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.	**27**
2. التنمية المحلية.	**29**
1.2 مفهوم التنمية المحلية.	**29**
2.2 العناصر الأساسية للتنمية المحلية.	**30**
3.2 أهداف التنمية المحلية.	**30**
4.2 إدارة التنمية المحلية.	**31**
5.2 معوقات التنمية المحلية.	**32**
3. التنمية الإقليمية.	**33**
1.3 مفهوم التنمية الإقليمية.	**33**
2.3 متطلبات التنمية الإقليمية	**34**
1.2.3 تحديد أنموذج التنمية المنشودة ووجهة المجتمع.	**34**

2.2.3 إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع–متوالية الاستقلالية.	**35**
3.2.3 الاستقلالية في تحديد الحاجات.	**35**
4.2.3 الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات.	**35**
3.3 سياسة وإستراتيجية التنمية الإقليمية وعلاقتها بالمستقرات البشرية.	**36**
4.3 أهداف التنمية الإقليمية.	**37**
4. التنمية الزراعية.	**39**
1.4 أهمية الزراعة.	**39**
2.4 الأنماط الزراعية التي عرفتها المجتمعات البشرية.	**39**
1.2.4 الزراعة الكثيفة.	**39**
2.2.4 الزراعة الواسعة.	**40**
3.2.4 الزراعة المختلطة.	**40**
4.2.4 الزراعة العصرية.	**40**
3.4 مفهوم التنمية الزراعية.	**41**
4.4 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.	**43**
5.4 مقومات التنمية الزراعية.	**44**
ثالثا: النماذج الأساسية للتنمية الريفية المستدامة.	**47**
1.الحوكمة.	**47**
1.1 مفهوم الجوكمة.	**47**
2.1 الحوكمة والتنمية الريفية المستدامة.	**51**
2. اللامركزية.	**53**
1.2 مفهوم اللامركزية.	**53**
2.2 اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة.	**56**
3. التعددية الوظيفية.	**57**
1.3 مفهوم التعددية الوظيفية.	**57**
2.3 التعددية الوظيفية والتنمية الريفية المستدامة.	**59**
4. الإقليم.	**62**
خلاصة.	**63**

الفصل الثاني: أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية	
تمهيد:	**65**
أولا: آثار سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي).	**66**
1. مقاربة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي.	**66**
2. نماذج النمو الاقتصادي.	**68**
1.2 نماذج النمو الكنزية.	**70**
2.2 نماذج النمو النيوكلاسيكية.	**73**
3.2 نماذج النمو النابع من الداخل.	**75**
3. طبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**78**
1.3 قانون فانجر.	**78**
2.3 الفرضية الكينزية.	**80**
1.2.3 أثر المضاعف.	**82**
2.2.3 أثر المعجل.	**83**
3.3 العلاقة الايجابية بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**83**
4.3 العلاقة السلبية بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**85**
4. العلاقة بين هيكل (مكونات) الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**87**
ثانيا: آثار سياسة الإنفاق العام على مستويات التشغيل (البطالة).	**89**
1. البطالة حسب المفهوم الاقتصادي الكلي.	**89**
2. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.	**92**
1.2 نظرة المدرسة الكلاسيكية.	**92**
2.2 نظرة النقديون.	**93**
3.2 النظرة الكينزية.	**93**
3. آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل.	**95**
1.3 الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل.	**97**
2.3 الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل.	**97**
4. التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة.	**99**
ثالثا: آثار سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار (التضخم)	**99**
1. أنواع التضخم طبقا لمعاييره.	**100**

1.1 معيار حدة التضخم.	**100**
1.1.1 التضخم الجامع.	**100**
2.1.1 التضخم المتوسط (التضخم غير الجامح).	**101**
3.1.1 التضخم البطيء أو الزاحف.	**101**
2.1 معيار مصدر التضخم.	**101**
1.2.1 التضخم من جانب الطلب.	**101**
2.2.1 التضخم من جانب العرض.	**102**
3.1 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية.	**102**
1.3.1 التضخم في أسواق السلع	**103**
2.3.1 التضخم في أسواق عوامل الإنتاج	**103**
4.1 معيار إشراف الدولة على الأسعار	**103**
1.4.1 التضخم الظاهر أو الصريح	**103**
2.4.1 التضخم المكبوت	**104**
2. دور الإنفاق العام في الحد من ظاهرة التضخم	**104**
رابعا: آثار سياسة الإنفاق العام على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)	**108**
1. الحساب الجاري في الفكر الاقتصادي الكينزي	**109**
1.1 مدخل الدخل	**109**
2.1 مدخل الاستيعاب	**109**
2. نموذج مندل فلمينق (Mundell-Fleming) وفعالية سياسة الإنفاق العام	**110**
1.2 فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت	**111**
2.2 فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن	**113**
3. الإنفاق العام كأداة في التأثير على مكونات الميزان التجاري (صادرات وواردات)	**114**
1.3 آثار سياسة الإنفاق العام على الصادرات	**115**
2.3 آثار سياسة الإنفاق العام على الواردات	**116**
خلاصة.	**117**

الجزء الثاني: أثر المخصصات المالية للدعم الريفي والفلاحي لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. حالة الجزائر	
الفصل الثالث: مراحل تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر: الآليات والعوامل	
تمهيد.	**120**
أولا: المرحلة الانتقالية –التعديل الهيكلي– (1990–1999).	**121**
1. سياسة التنمية الفلاحية.	**122**
2. الصناديق الخاصة للدعم الفلاحي.	**123**
1.2 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).	**123**
2.2 صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA).	**125**
3.2 صندوق الضمان الفلاحي (FGA).	**125**
4.2 صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA).	**126**
5.2 صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS).	**126**
ثانيا: مرحلة تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة (2000–2014).	**127**
1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004).	**128**
2. صناديق الدعم الخاصة لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.	**130**
1.2 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).	**130**
2.2 صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية (FPZPP).	**131**
3.2 صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS).	**132**
4.2 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC).	**133**
3. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (2004-2008).	**135**
4. صناديق الدعم لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة .	**140**
1.4 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDAI).	**140**
2.4 الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA).	**141**
3.4 تطور دعم صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS).	**142**
4.4 تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC).	**142**
5. سياسة التجديد الريفي والفلاحي (2009-2014).	**144**
6. صناديق الدعم الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي.	**150**
1.6 الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين (FSAEPEA).	**150**

2.6 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).	**150**
3.6 الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR).	**151**
ثالثا: العوامل الطبيعية والتقنية للإنتاج الفلاحي والنباتي (2000-2014)	**153**
1. العوامل الطبيعية	**153**
1.1 المساحة الزراعية الكلية والصالحة للزراعة	**154**
1.1.1 المساحة المزروعة فعليا لشعب الإنتاج النباتي	**156**
2.1.1 المساحة الزراعية المستغلة فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية	**158**
2.1 أنظمة ومصادر الري المعتمدة	**161**
1.2.1 أنظمة الري المعتمدة	**162**
2.2.1 مصادر الري المعتمدة	**167**
2 العوامل التقنية	**169**
1.2 الآلات والمعدات الفلاحية	**169**
2.2 الأسمدة والمبيدات الكيمائية	**172**
خلاصة.	**177**
الفصل الرابع: أثر المخصصات المالية للدعم الفلاحي والريفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.	
تمهيد:	**179**
أولا: أثر المخصصات المالية للدعم الفلاحي والريفي على الناتج المحلي الفلاحي.	**180**
1. الإنتاج النباتي والحيواني قبل عقود النجاعة (2000-2008)	**180**
1.1 شعب الإنتاج النباتي قبل عقود النجاعة	**180**
2.1 شعب الإنتاج الحيواني قبل عقود النجاعة	**192**
2. الإنتاج النباتي والحيواني بعد تطبيق عقود النجاعة (2009-2014)	**192**
1.2 شعب الإنتاج النباتي بعد تنفيذ عقود النجاعة	**201**
2.2 شعب الإنتاج الحيواني بعد تنفيذ عقود النجاعة	**210**
التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي PIB_A	
ثانيا: أثر المخصصات المالية للدعم على مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي ومعدل البطالة	**217**
1. مساهمة شعب الإنتاج النباتي والحيواني في استحداث مناصب الشغل	**217**
2. مساهمة البرامج القطاعية في استحداث مناصب الشغل.	**220**
3. مساهمة المستثمرات الفلاحية في استحداث مناصب الشغل.	**222**

4. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على معدلات البطالة في الأقاليم الريفية	**223**
ثالثا: أثر المخصصات المالية للدعم على الميزان التجاري الفلاحي	**226**
1.مساهمة شعب الإنتاج النباتي والحيواني في الميزان التجاري.	**226**
1.1 قيمة الصادرات من الإنتاج النباتي والحيواني.	**227**
2.1 قيمة الواردات من الإنتاج النباتي والحيواني.	**229**
2. الاكتفاء الذاتي المحقق لشعب الإنتاج النباتي والحيواني.	**234**
3. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على الميزان التجاري الفلاحي	**238**
رابعا: أثر المخصصات المالية للدعم على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الفلاحي والتضخم.	**242**
1. الرقم القياسي لشعب الإنتاج النباتي والحيواني.	**243**
2. مساهمة ONIL وOIAC في دعم أسعار الحليب والحبوب.	**245**
3. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على الرقم القياسي للأسعار (CPI) ومعدل التضخم	**248**
خلاصة.	**253**
خاتمة	**253**
قائمة المراجع	**259**
الملاحق	

الرقم	I. فهرس الجداول	الصفحة
1	المخصصات المالية الموجهة لكل صندوق (1990-1999)	126
2	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي (2000-2004)	134
3	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي (2005-2008)	143
4	عقود النجاعة لسياسة التجديد الريفي الملتزم بها والمحققة فعليا	146
5	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم (2009-2013)	152
6	المساحة الزراعية الكلية والمساحة الزراعية المستغلة فعليا	155
7	المساحة المزروعة فعليا لشعب الإنتاج النباتي	157
8	المساحة الزراعية المستغلة فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية وعدد المستغلين الفعليين	158
9	المساحة الزراعية المروية لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)	161
10	المساحة الزراعية المروية وفق نظام الري المعتمد (2000-2014)	163
11	المساحة المروية وفق مصادر الري المعتمد (2009-2014)	167
12	مبيعات المعدات الفلاحية (2005-2014)	169
13	مبيعات الأسمدة (2005-2014)	172
14	مبيعات المبيدات الكيمائية الصلبة (2005-2014)	174
15	مبيعات المبيدات الكيمائية السائلة (2005-2014)	175
16	الإنتاج النباتي قبل عقود الناجعة (2000-2008)	181
17	متوسط إنتاج الحبوب حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	184
18	متوسط إنتاج الخضر حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	185
19	تطور متوسط إنتاج البطاطا حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	186
20	تطور متوسط إنتاج الطماطم الصناعية حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	187
21	متوسط إنتاج الفواكه ذات النواة واللوزيات حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	188
22	تطور متوسط إنتاج الزيتون حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	188
23	تطور متوسط إنتاج التمور حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)	189
24	تطور مدخلات الإنتاج الحيواني (الأبقار، المواشي، الماعز، الإبل، الخيل) (2000-2008)	190
25	تطور الإنتاج الحيواني قبل عقود الناجعة (2000-2008)	191
26	الإنتاج النباتي المستهدف لعقود النجاعة و المحقق فعليا (2009-2014)	193
27	متوسط نسبة النمو المستهدف والمحقق لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)	194

28	تطور متوسط إنتاج الحبوب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**195**
29	تطور متوسط إنتاج الخضر حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**196**
30	تطور متوسط إنتاج البطاطس حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**197**
31	تطور متوسط إنتاج الطماطم الصناعية حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**198**
32	تطور متوسط إنتاج الفواكه ذات النواة و اللوزيات حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**199**
33	تطور متوسط إنتاج الزيتون حسب الولاية يعد عقود النجاعة (2009-2014)	**200**
34	تطور متوسط إنتاج التمور حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**200**
35	الإنتاج الحيواني المستهدف لعقود النجاعة والمحقق فعليا (2009-2014)	**201**
36	متوسط نسبة النمو المستهدف والمحقق لعقود النجاعة الخاصة بالانتاح الحيواني (2009-2014)	**202**
37	تطور مدخلات الإنتاج الحيواني (2009-2014)	**203**
38	امتوسط إنتاج الحليب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**204**
39	متوسط جمع الحليب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**205**
40	متوسط إنتاج اللحوم الحمراء حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**206**
41	متوسط إنتاج اللحوم البيضاء حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**207**
42	متوسط إنتاج البيض حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**208**
43	متوسط إنتاج العسل حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**209**
44	متوسط إنتاج الصوف حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)	**210**
45	الدعم الريفي والفلاحي إلى الناتج المحلي الفلاحي PIB_A	**211**
46	عدد مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)	**218**
47	عدد مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج الحيواني (2009-2014)	**219**
48	عدد مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي (2009-2014)	**221**
49	عدد مناصب الشغل المستحدثة في المستثمرات الفلاحية (2009-2014)	**222**
50	الدعم الفلاحي والريفي إلى معدل البطالة في الأقاليم الريفية	**223**
51	صادرات شعب الإنتاج النباتي (2002-2014)	**227**
52	صادرات شعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)	**228**
53	واردات شعب الإنتاج النباتي خلال الفترة (2002-2014)	**229**
54	واردات شعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2002-2014)	**230**
55	الميزان التجاري لشعب الإنتاج النباتي (صادرات–واردات) (2002-2014)	**230**

56	الميزان التجاري لشعب الإنتاج الحيواني(صادرات —واردات) (2002-2014)	**232**
57	نسب الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)	**234**
58	نسب الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)	**237**
59	الدعم الفلاحي والريفي إلى الميزان التجاري الفلاحي	**238**
60	الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج النباتي (2002-2014)	**243**
61	الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)	**244**
62	الدعم المقدم من طرف ONIL لضبط أسعار الاستهلاك	**246**
63	أسعار شعبة الحبوب المبتاعة من طرف OAIC	**247**
64	الدعم الفلاحي والريفي إلى الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم)	**248**

الرقم	II. فهرس الأشكال	الصفحة
01	الإستراتيجية الوطنية للتنمية (SND).	4
02	الأنماط المكانية والقطاعية للتنمية الريفية المستدامة.	15
03	عناصر التنمية الريفية	17
4	توضيح واقع النمو الاقتصادي من دورة لأخرى.	67
5	زيادة معدل الادخار في نموذج سولو	75
6	العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وفق قانون فانجر	79
7	آلية عمل أثر المضاعف و المعجل	81
8	علاقة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي	87
9	توازن سوق العمل في إطار التوازن الكلي الكينزي.	91
10	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	94
11	الانفاق العام ودوره في تحقيق التوظيف الكامل	95
12	أثر الإنفاق العام على معدل البطالة	96
13	الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل	98
14	آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)	101
15	سياسة الإنفاق العام الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية	106
16	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	106
17	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	112
18	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	112
19	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	113
20	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال	114
21	نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وفق الموضوع الملتزم به في عقد النجاعة (2009-2014)	148
22	نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وفق الموضوع المحققة فعليا (2009-2014)	149
23	نسبة المساحة الكلية الصالحة للزراعة (2000-2014)	156
24	نسبة متوسط المساحة المزروعة (2000-2014)	158
25	نسبة حجم المستثمرة الفلاحية من المساحة الزراعية المستغلة فعليا	160
26	نسبة المستغلين فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية من المساحة الزراعية المستغلة فعليا	160
27	نسبة متوسط المساحة المروية لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)	162

28	المساحة الزراعية المروية وفق نظام الري المعتمد (2000-2014)	**164**
29	نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمدة (2000-2014)	**166**
30	نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمد باختلاف السنة (2000-2014)	**166**
31	نسبة متوسط المساحة المروية وفق مصادر الري المعتمد (2009-2014)	**168**
32	نسبة متوسط مبيعات العتاد الفلاحي باختلاف السنة (2005-2014)	**171**
33	نسبة متوسط أنواع العتاد الفلاحي المقتناة (2005-2014)	**171**
34	نسبة متوسط مبيعات أنواع الأسمدة (2005-2014)	**173**
35	نسبة متوسط مبيعات المبيدات الكيمائية الصلبة (2005-2014)	**175**
36	نسبة متوسط مبيعات المبيدات الكيمائية السائلة (2005-2014)	**176**
37	نسبة الانتاج الخاصة بكل شعب الإنتاج النباتي (2000-2008)	**183**
38	نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIB_A إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB (2000-2014)	**212**
39	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي PIB_A مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)	**213**
40	نسبة مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)	**219**
41	نسبة مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج الحيواني (2009-2014)	**220**
42	نسبة مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي (2009-2014)	**221**
43	نسبة تغير البطالة في الريف مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)	**224**
44	نسبة العجز لشعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق من إجمالي عجز الميزان التجاري الفلاحي (2002-2014)	**231**
45	نسبة العجز لشعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق من إجمالي عجز الميزان التجاري الفلاحي (2002-2014)	**233**
46	نسبة عجز الميزان التجاري الفلاحي إلى الميزان التجاري الكلي ونسبة الدعم الفلاحي إلى قيمة الواردات الفلاحية (2000-2013)	**239**
47	نسبة التغير في الميزان التجاري مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)	**241**
48	نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)	**249**

مقدمة

تطور مفهوم علم الاقتصاد من الموازنة بين الحاجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته التي في غالبها غير متناهية نتيجة تطور أساليب الحياة من البدائية إلى الحضرية، وبين الموارد التي هي في غالبها تتميز بالندرة النسبية، هذا المفهوم لعلم الاقتصاد حمل في ثناياه صراع بين مدارس اقتصادية عدة، تحاول فرض النموذج الاقتصادي الملائم لأفكارها ومبادئها، وكان مفهوم التنمية الاقتصادية جوهر القضية التي حاول كل طرف إعطاء التعريف الشامل لها من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وهذا بخلق الثروة من جهة، والتوزيع العادل لهذه الثروة في آن واحد، فاختفت طرق خلق الثروة باختلاف الموارد والطاقات التي تمتلكها كل دولة، وطريقة توظيف هذه الموارد وفق المنهج الاقتصادي الذي تراه ملائما مما خلق فارقا في مستويات التنمية بين الدول، فأضحى لدينا دول متقدمة وأخرى متخلفة، فاختلفت نظريات التنمية التي تفسر ظاهرة التقدم التي عرفتها عديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وظاهرة التخلف التي لازمت كذلك عديد من الدول وخاصة المستعمرة منها.

فالتنمية في جوهرها هي الانتقال من حالة التخلف التي يعيشها أفراد الدولة والتي تقاس بمؤشرات المعيشة ومن بينها مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي إلى حالة التقدم التي تعني العكس، وبالتالي فكان مفهوم التنمية مقتصرا على تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، لكن عدم توزيع هذا الدخل بالشكل الصحيح والعادل على جميع أفراد المجتمع نقل مفهوم التنمية من البعد الاقتصادي إلى إضافة بعد آخر هو البعد الاجتماعي المتمثل في العادلة الاجتماعية الواجب تحقيقها بين أفراد المجتمع، ومع تزايد معدلات النمو الهائلة والمسجلة خاصة من طرف الدول المتقدمة في المجال الصناعي ارتفعت معها معدلات التلوث التي أحدثت حالة من عدم التوازن الايكولوجي تسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، وما لها من آثار على المناخ وصحة الإنسان وبالتالي أثر على المستويات المحققة من عملية التنمية، مما اوجب إضافة البعد البيئي كشرط من شروط تحقق التنمية المستدامة، وهذا من اجل الحفاظ على المكتسبات المحققة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية التي هي محدودة.

بتطور المفاهيم تطورت معها السياسات والاستراتيجيات التي توضع من أجل الاستغلال العقلاني لهذه الموارد، ومن بينها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تعنى بالأقاليم الريفية من اجل إحداث تغييرات مؤسساتية بنائية ووظيفية لزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين بتنويع الأنشطة الاقتصادية عن طريق زيادة مشاركتهم في عملية التنمية، وهذا باقتراح المشاريع الإنمائية التي تليق بهم وببيئتهم المختلفة حتما عن باقي الفضاءات الريفية التي تميز غيرهم.

مرت الجزائر هي الأخرى في إطار بلورت إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة بمخاض عسير نتيجة للتحديات الأمنية التي عرفتها خلال عشرية التسعينات من جهة، وما صاحبها من إجراءات تقشفية في النفقات العامة نتيجة انخفاض أسعار البترول وارتفاع حجم الدين الخارجي من جهة أخرى، وبالتالي الذهاب إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض والرضوخ إلى شروطه المتمثل في التعديل الهيكلي التي من ضمنها التخلي عن سياسة الدعم الاقتصادي تدريجيا لبعض المواد الأساسية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أي خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، لكن بعد هذه العشرية السوداء وارتفاع المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، تبلورت فكرة إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وبدأت بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA سنة 2000، ليتطور بعدها إلى مخطط التنمية الفلاحية والريفية PNDARسنة 2002، حيث كان يهدف إلى إحداث هجرة عكسية من المدن إلى الأرياف، وهذا بخلق آليات جديدة للدعم الفلاحي والمتمثلة في الصناديق الخاصة التي عرفت تطورا مقارنة بالمرحلة الانتقالية السابقة تمثلت في استحداث صناديق جديدة على غرار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، لتشهد بعدها سنة 2004 ميلاد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي دمجت فيها أبعاد التنمية المستدامة في وضع أهداف المرحلة المقبلة من خلال مشاركة سكان الأقاليم الريفية في اقتراح المشاريع التنموية عن طريق خلايا التنشيط الريفي، واستحداث صناديق جديدة لدعم الاستثمار الفلاحي وضبط أسعار الإنتاج الفلاحي على غرار صندوقي FNDIA وFNRPA، والانطلاق في تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجةPPDRI في عينة من بعض الولايات، حيث تهدف في أساسها إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين، وهذا ما جسدته فيما بعد سياسة التجديد الريفي سنة 2006، التي أعطت للبعد الريفي أهمية خاصة بتعميم هذه المشاريع المدمجة PPDRI على جميع البلديات وهذا لخلق مصادر دخل جديدة دون الاكتفاء بدخول القطاع الفلاحي الذي كان يمثل جوهر التنمية الريفية في السابق، وهو ما أكدته سياسة التجديد الريفي والفلاحي خلال الفترة 2009-2014 التي حاولت الفصل بين المفهومين الريفي والفلاحي من خلال إمضاء عقود النجاعة في شقها الفلاحي بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومدراء المصالح الفلاحية الولائية وهذا للوصول إلى نسب إنتاج نباتي وحيواني في حدود 8% خلال الفترة 2009-2014 تلتزم كل ولاية بها، وشقها الريفي بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومدراء المحافظات الولائية للغابات تلزم به كل ولاية بتنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة الخاصة بها خلال نفس الفترة.

وضعت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر لتحقيق أبعاد اجتماعية واقتصادية على المستوى الكلي، وهذا بزيادة العرض الكلي من الإنتاج الفلاحي المتمثل في الناتج المحلي الفلاحي PIBA، الذي يعتبر كأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي PIB، وهذا عن طريق زيادة إنتاج شعب الإنتاج النباتي والحيواني بزيادة

الاستثمار المحلي، وتطوير أساليب الإنتاج التقني المعتمدة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية واستعمال التقنيات والمعدات الحديثة في الإنتاج. هذا بالإضافة إلى خلق مناصب شغل في القطاعات الفلاحية المختلفة المكونة من شعب الإنتاج، إضافة إلى المشاريع الجوارية المندمجة PPDRI التي كان من ابرز أهدافها هو تخفيض مستويات البطالة في الأقاليم الريفية عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية، وهذا بمشاركة السكان المحللين في اقتراح المشاريعمن جهة والمساهمة في تنفيذها من جهة أخرى. وترمي إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة أيضا إلى تحقيق الأمن الغذائي، بتقليص الفجوة الغذائية بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات الفلاحية، والتقليص من عجز الميزان التجاري الفلاحي، وخاصة المواد الأساسية مثل الحليب والحبوب التي تعتبر أحد أهم المواد المستهلكة من طرف الفرد الجزائري. وأخيرا المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد وهذا بالمحافظة على استقرار الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك الفلاحي، وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من تضخم الأسعار الاستهلاكية، وخاصة المواد التي نستطيع إنتاجها وتستورد بكميات كبيرة حيث تخضع لتقلبات دورية في الأسعار في البورصات الدولية.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

ما أثر تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

من السؤال الرئيسي السابق تنبثق عدة أسئلة فرعية خاصة بمتغيرات الدراسة، كما يلي:

1. ما دور صناديق الدعم الريفي والفلاحي التي رافقت تنفيذ استراتيجيه التنمية الريفية المستدامة خلال مراحلها المختلفة ؟
2. ما هي آثار تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على العوامل الطبيعية والتقنية؟
3. ما أثر قيمة الدعم الريفي والفلاحي المقدم في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية على الناتج الوطني الفلاحي والإجمالي؟

1.3 ما أثر تطبيق عقود النجاعة على شعب الإنتاج النباتي؟

2.3 ما أثر تطبيق عقود النجاعة على شعب الإنتاج الحيواني؟

4. ما أثر قيمة الدعم الريفي والفلاحي المقدمة في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على مستويات التشغيل في القطاع الفلاحي والبطالة؟

1.4 ما أثر شعب الإنتاج النباتي على مستويات التشغيل في القطاع الفلاحي؟

2.4 ما أثر شعب الإنتاج الحيواني على مستويات التشغيل في القطاع الفلاحي؟

5. ما أثر قيمة الدعم الريفي والفلاحي المقدم في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية على الميزان التجاري الفلاحي؟

1.5 ما أثر شعب الإنتاج النباتي على متغيرات الميزان التجاري الفلاحي؟

2.5 ما أثر شعب الإنتاج الحيواني على متغيرات الميزان التجاري الفلاحي؟

6. ما أثر قيمة الدعم الريفي والفلاحي المقدم في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الفلاحي والتضخم؟

1.6 ما أثر شعب الإنتاج النباتي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك؟

2.6 ما اثر شعب الإنتاج الحيواني على الرقم القياسي لأسعار المستهلك؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. صناديق الدعم المنشأة في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة هي التي قامت بالدعم المالي للمخططات المطبقة في بداية المرحلة، وبعدها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI في شقها الريفي، وشعب الإنتاج النباتي والحيواني في شقها الفلاحي.
2. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ترمي إلى زيادة استغلال العوامل الطبيعية من الأراضي الصالحة للزراعة و توسيع المساحة المروية، التي بدورها تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وخاصة شعب الإنتاج النباتي والحيواني.
3. تغير قيمة الدعم المالي المقدمة من طرف صناديق الدعم المختلفة تؤثر على قيمة الناتج الفلاحي بالزيادة أو النقصان، وبالتالي تتأثر قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتغير قيمة الناتج المحلي الفلاحي لأنه يعتبر من احد مكوناته. عقود النجاعة في شقها المتعلق بالتجديد الفلاحي هي التزام بزيادة شعب الإنتاج النباتي والحيواني خلال الفترة 2009-2014 وفق نسب معدة مسبقا في حدود 8%، وبالتالي سيكون هناك زيادة في قيمة الدعم لبلوغ الأهداف المعدة مسبقا.
4. تغير قيمة الدعم المالي المقدمة من طرف صناديق الدعم المختلفة تؤثر على خلق مناصب الشغل على المستوى القطاعي وشعب الإنتاج النباتي والحيواني، وبالتالي زيادة الدعم المالي سوف تنجر عنه زيادة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من جهة وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني من جهة اخرى، مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات بالطالة.
5. تغير قيمة الدعم المالي المقدمة من طرف صناديق الدعم المختلفة تؤثر على مكونات الميزان التجاري وخاصة الصادرات، بتحقيق نسب اكتفاء ذاتي في شعب الإنتاج النباتي والحيواني وخاصة شعبتي الحليب والحبوب.

6. تغير قيمة الدعم المالي المقدمة من طرف صناديق الدعم المختلفة تؤثر على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الفلاحية وخاصة المواد الغذائية التي تتأثر بتغير الأسعار في مواسم الإنتاج المختلفة لشعب الإنتاج النباتي والحيواني التي تعتبر من أهم مكونات المواد الفلاحية، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد مما يسمح بتحقيق مستويات مقبولة من تضخم الأسعار.

- **أهمية الدراسة:**

تبحث الدراسة الحالية في أثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية حالة الجزائر، لذلك فإن أهميتها تظهر من خلال المتغيرات التي تناولتها من جهة، ومن نوعية المشكلات التي تطرحها للبحث والتمحيص من جهة أخرى. يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1. دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية بطريقة الانتقال من الجزء إلى الكل، وذلك بالانتقال من الأهداف المسطرة للتنمية الريفية المستدامة إلى مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
2. تناول الدراسة لأحد الموضوعات البحثية المهمة في مجال التنمية، وهو التنمية الريفية المستدامة الذي أصبح من المواضيع المثيرة للاهتمام نظرا لما يشهده العالم من تحولات اقتصادية كبيرة.
3. يجب التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الناتج المحلي من خلال زيادة في الناتج المحلي الفلاحي، والبطالة من خلال زيادة مستويات التشغيل في القطاع الفلاحي عن طريق توسيع شعب الإنتاج و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في شعب الإنتاج النباتي مثل شعبة الحبوب وشعب الإنتاج الحيواني مثل الحبيب، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن من خلال التحكم في الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاك الخاصة بالمواد الفلاحية.
4. تشخيص المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعرفة أماكن الخلل لمحاولة إعطاء حلول لها.
5. معرفة الإمكانيات الطبيعية والتقنية وحجم الاستغلال الحالي من المجموع الكلي المتاح.
6. تبيان أن الأقاليم الريفية يمكن أن تكون بديل استراتجي للريع النفطي في الحصول على مداخيل من العملة الصعبة.

- **أهداف الدراسة:**

من الخطوات التي تستدعيها أي دراسة تحديد الأهداف وذلك باعتبارها أحد المؤشرات الضرورية لتحديد الفرضيات وتسعى هاته الدراسة لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1. تشخيص مختلف المراحل التي مرت بها تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.
2. تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر هدف وأولوية كل دولة.
3. التقليل من ظاهرة البطالة بتبني إستراتيجية ذات تخطيط بالأهداف.
4. بناء قاعدة بيانات فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية.
5. تساعد هذه الدراسة على إظهار العلاقة بين متغيرين مهمين لهما ثقلهما في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.
6. معرفة ايجابيات وسلبيات إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ومدى استجابتها لطموح السكان الريفيين.

- **منهج الدراسة:**

اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد أساسا على الاستقصاء الذي ينصب على دراسة ظاهرة من الظواهر كما هي موجودة في الحاضر، فيعمل على تشخيصها والكشف عن بعض جوانبها، وتحديد العلاقة التي تربط بينها وبين ظاهرة أخرى، وهذا ما تعمل الدراسة الحالية على تحقيقه من خلال تبيان المفاهيم الخاصة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وأثر سياسة الإنفاق العام كأداة لتنفيذ أهدافها المخططة مسبقا في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتبيين هذه الآثار اعتمدنا على الأشكال البيانية التي تعد من الأساليب الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية وتحليليها باختلاف مراحل الدراسة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول تناول المفاهيم ذات الصلة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وأثر الإنفاق العام كآلية لتنفيذها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول إستراتيجية التنمية من الريفية إلى المستدامة، أما الفصل الثاني فتناول أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكية،أما الجزء الثاني فتناول أثر المخصصات المالية للدعم الريفي والفلاحي لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر– وقسم إلى فصلين، الفصل الثالث تناول

مراحل تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة الآليات والعوامل، والفصل الرابع أثر المخصصات المالية للدعم الفلاحي والريفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الجزء الأول:

المفاهيم ذات الصلة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وأثر الإنفاق العام كأداة لتنفيذها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الأول:
استراتيجية التنمية من الريفية إلى المستدامة.

تمهيد:

تعتبر التنمية بمختلف أنواعها الشغل الشاغل لكل دول العالم على اختلاف درجة تقدمهم، وهي الهدف الذي تصبو إليه كل الأمم، وإذا كان رفاه الإنسان هو هدف التنمية فإنه في نفس الوقت وسيلتها أيضا وبالتالي فإن وضع إستراتيجية للتنمية على المستوى الوطني من بين الأولويات التي تتخذها الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية، حيث تقوم بعملية التخطيط الاستراتيجي لهذه التنمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي الذي يعد اللبنة الأولي لتنظيم الجهود واستكشاف الموارد من أجل إعداد الإستراتيجية لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تضمنتها وفقا لبرمجتها الزمنية ومسؤوليتاها وأدوارها الموزعة على أفراد وجهات مختلفة، وتندرج إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة تحت الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي للحكومة خلال فترة زمنية معينة، ويكون شاملا لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وبالتالي فهي عملية تشاركية يسهم في تكوينها جميع الشركاء المؤثرين والمتأثرين والمستفيدين، لبلوغ نواتج مرغوبة بمواصفات تحقق رضا المستفيدين مع المحافظة على مكونات البيئة بما يتيح استثمارها مستقبلا.

مما سبق يتضح أن إعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة يرتكز على الأقاليم والمناطق التي يستهدف تنميتها نتيجة النقائص المسجلة خلال المراحل السابقة من المخططات التنمية التي شهدتها، إضافة إلى القطاعات المختلفة التي تتميز بها هذه المناطق وخاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر أساس التنمية الزراعية في الأقاليم الريفية، فالتطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية المستدامة ما هو إلى بلورت وتحديث المفاهيم الخاصة بالتنمية المحلية والإقليمية من حيث المكانية، والزراعية والسياحية والصناعية خاصة الحرفية من حيث القطاعية، وهذا في إطار بروز مفهوم التنمية المستدامة الذي تنطوي تحته المفاهيم السابقة للحفاظ على ديمومة واستمرارية التنمية دون الضرر بحق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها.

أولا: الإستراتيجية الوطنية التنمية (SND):

الإستراتيجية الوطنية التنمية يجب أن تكون مدتها محددة، وتاريخ تقييمها ومراجعتها معلن، مراحل تطبيق إستراتيجية التنمية تعد بشكل لا تؤثر عليها التغيرات السياسية نتيجة الانتخابات الدورية، بحيث أنها تكون وفق المدة التي يحكم فيها البرنامج السياسي الفائز في الانتخابات، لكي تسمح بتطبيقها بفعالية وفق الرؤى التي تحدها.

عملية إعداد إستراتيجية التنمية يجب أن تكون تشاركية، مندمجة، تطورية وتجميعية، ويجب أن يكون هناك حوار في إطار الورشات الوطنية والمحلية، وتوضع حسب الإطار التنظيمي الموجود على حسب الواقع الحالي، والشكل الموالي يبين الإستراتيجية الوطنية للتنمية (SND)،كما يلي:

الشكل(1): الإستراتيجية الوطنية للتنمية SND

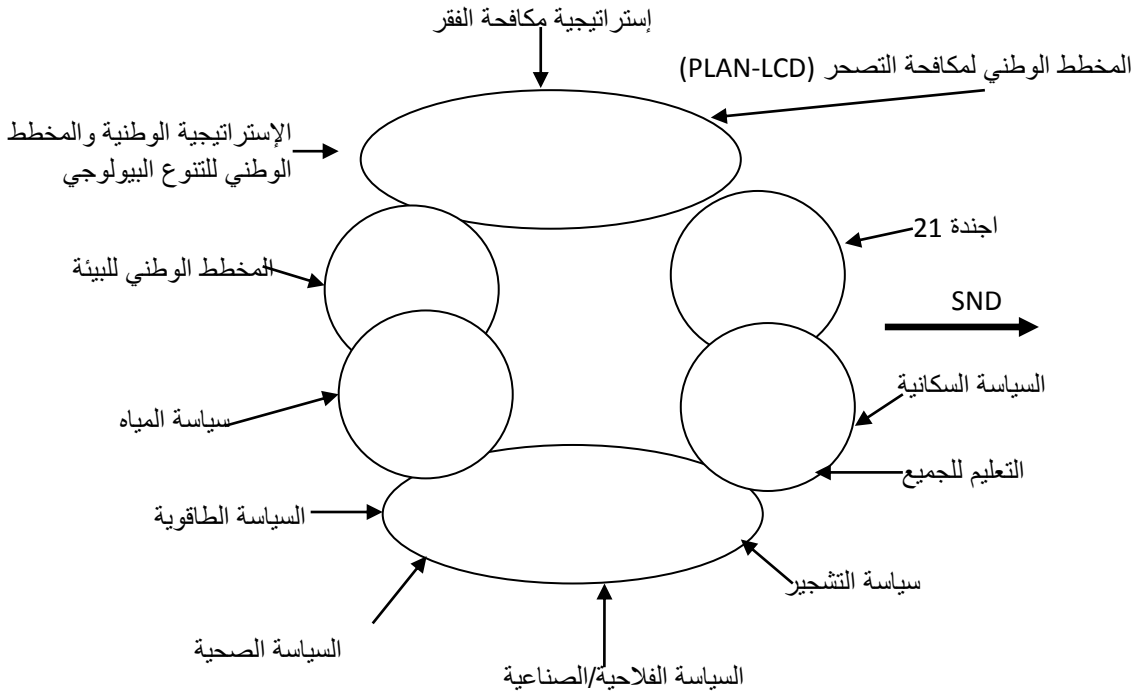

المصدر: **Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophone (IEPF) : stratégie nationale de développement durable, Canada, 2006. p08**

نلاحظ من خلال الشكل أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية هي عبارة عن تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات والسياسات الخاصة بالتنمية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وهذا لتحقيق الأهداف التي توضع من اجلها الإستراتيجية الوطنية للتنمية وخاصة تحسين مستويات المعيشة للأفراد والتوزيع العادل للدخل بين فئات المجتمع وتحقيق معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية.

1. متطلبات إعداد الإستراتيجية الوطنية التنمية:

1.1 الإرادة السياسية: هي التزام سياسي على مستوى عالي بالإضافة إلى التزام المؤسسات الحكومية لقيادة العمليات الأساسية لإنجاح التجربة حيث الإرادة السياسية تسمح بما يلي:**(IEPF, 2006, p6)**

- تضمن انطلاق عملية التنمية من طرف الحكومة و الفاعلون الآخرون.
- تطوير حوار سياسي متعلق بالتنمية المستدامة.
- ضمان اندماج الاستراتيجيات، السياسات والمخططات القطاعية.
- ضمان توزيع الإمكانيات البشرية والمالية.

2.1 التنظيم: إستراتيجية التنمية يجب أن تؤسس على الإمكانيات التي تملها الدولة وتقوم بتعزيز التقارب والتكامل والتماسك بين المكونات المختلفة وعملية التخطيط. تحديد الهوية والمسؤوليات والمهام بين المكونات التشاركية المختلفة لعملية بناء إستراتيجية التنمية يجب أن تكون محددة بدقة منذ البداية. التزام الأطراف التشاركية لتنفيذ وتطبيق الإستراتيجية تسهل من تأسيس عملية تشاركية وتعاونية.

- **الإطار المؤسساتي:** من المهم تعريف الإطار المؤسساتي الوطني من حيث أنه واحد أو أكثر تنظيم (موجود او جديد)، يمكن تنظيم وتنسيق عملهم، يعبئ الأشخاص والموارد، يشحن طاقاتهم للمساعدة.
- **الإطار القانوني:** ما يمكن تصوره، حسب اختيار الدولة في وضع هيكل للتنسيق على مستوى الأقاليم المحلية (بلدية، اقليم، ولاية ...الخ)، في النهاية يكون تنسيق العمليات مبني على التشاور والحوار مرتبط بإستراتيجية التنمية في إطار اللامركزية، هذه البنية يجب أن تكون ممثل في أعلى هرم السلطة من طرف ممثلين التنمية للأقاليم المعنية.

3.1 الاستكشاف والتحليل: وتستهدف هذه المرحلة التعرف الدقيق على المجتمع المحلي المستهدف تنميته،ومن ثم فهي تشمل: **(خالد عبد الفتاح، 2007، ص 72)**.

* حصر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والخدمات والمنظمات القائمة مثل: مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة، التركيب المحصولي، متوسطات إنتاجية شعب الإنتاج، شعب الانتاج النباتي والحيواني، المكنة الزراعية الخدمات الصحية ...الخ.

* التعرف على نسق القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وخاصة المؤثرة منها في الاتجاهات نحو التنمية ومدى انتشارها النسبي بين أبناء المجتمع حسب فئاتهم العمرية والاقتصادية والاجتماعية.

* التعرف على القيادات المحلية ذات الثقل النسبي في بناء الاتصال وبناء القوة والنفوذ في الأقاليم وديناميكيات العمل الجماعي والتأثير القيادي في توجيه الرأي العام المحلي.

* التعرف على الخبرة الاجتماعية السابقة فيما يتعلق بأنشطة التنمية وخاصة تلك التي تضمنت مشاركة شعبية من جانب أفراد المجتمع المحلي. ويتضمن ذلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق تنفيذها سواء قد توقفت عن العمل أو لازالت تعمل.

4.1 استشارة المجتمع: تستهدف هذه المرحلة لفت انتباه المجتمع إلى الإمكانيات والموارد المتنوعة الموجودة فيه بالفعل وإلى أهمية إعادة توجيهها وتوظيفها لتحقق للمجتمع أقصى فائدة ممكنة، وكذلك لفت انتباه المجتمع إلى وجود نقص في أوجه حياته المختلفة، وأنه في الإمكان سد هذا النقص من خلال إعادة توجيه الموارد المتاحة، كذلك استشارة أبناء المجتمع المحلي إلى أهمية مشاركتهم الفعالة في علاج مشاكله بإسهامات متنوعة، وتتضمن هذه المرحلة: (**خالد عبد الفتاح، 2007، ص 73**).

- عرض متا توصلت إليه مرحلة الاستكشاف والتحليل على المجتمع وتعرف وإعلام أبنائه بنتائجها وخاصة ما يتعلق بالإمكانيات والموارد المتاحة وغير المستغلة بكفاءة ومدى قدرتها على مواجهة نواحي النقص في بعض احتياجاتهم الأساسية.
- تذكير أبناء المجتمع بالخبرات الاجتماعية التي سبق أن مروا بها، وأيضا الخبرات الاجتماعية الفاشلة والأسباب الموضوعية التي أدت إلى مثل هذا النجاح أو الفشل.
- تعريف أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية ناجحة مطبقة بالفعل في مجتمعات محلية أخرى مقارنة في ظروفها مع المجتمع المستهدف وتوضيح الطرف والأساليب التي اتبعتها هذه المجتمعات لتحقيق هذا النجاح.

2. التنمية الاقتصادية:

لسنوات طويلة كان اهتمام الفكر التنموي السائد في الدول النامية هو تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة، حيث ركزت النظرية التقليدية للتنمية على انها ظاهرة اقتصادية في الأساس، وتعني مقدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدل نمو سنوي حوالي (6%) مستمر ودائم في إجمالي الدخل القومي، وهذا اعتقاد بأن زيادة الدخل القومي أسرع من معدلات النمو السكاني سوف يؤدي ذلك إلى حل كافة المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمعات المحلية.

لقد أشرات تجربة الخمسينات والستينات، عندما تداركت كثير من دول العالم الثالث أهداف نموها الاقتصادي بينما ظلت مستويات معيشة التكتلات السكانية دون تغير لمعظم الأفراد، أن هناك خطأ جسيما لهذا التعريف الضيق للتنمية الذي اعتمد على زيادة الناتج الوطني الإجمالي. حيث أعيد في فترة السبعينات تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار إعادة توزيع النمو، وبالتالي فالتنمية حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والتي فيها قد أمن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل. وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية: (**ميشيل تودارو، 2009، ص 58،59**)

- زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
- رفع مستوى المعيشة، متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

3. التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل، لا بد أن يسبقها رؤية طويلة الأجل متفق عليها مجتمعيا، تحدد الأهداف وترتب الأولويات وتقرر المنهج الواجب إتباعه. فالتنمية تتطلب جهدا مستداما وعملا دءوبا ومتواصلا يستند إلى مخطط هيكلي، تتحدد في نطاقه البرامج والمشروعات، حتى تتحول الرؤية المجتمعية إلى واقع ملموس، وهذا ما تتضمنه عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية، ويرجع تاريخ التخطيط الاقتصادي في دول العالم الثالث إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت هناك بعض المحاولات للتخطيط في بعض هذه الدول قبل هذا التاريخ وفي ظل الحقبة الاستعمارية وتحت رعايتها، ولقد بلغ هذا التخطيط أقصى انتشار له في منتصف الستينات مما دعا واترسون إلى القول" أن الخطة القومية اليوم، قد لحقت بالسلام والنشيد والراية القومية، كرمز للسيادة والتحديث". (**أحمد الدرش، 2003، ص3**).

1.3 مفهوم التخطيط الاستراتجي ومستلزماته:

برز مفهوم التخطيط الاستراتيجي، ابتداء من خمسينات القرن العشرين على أيدي رجال الأعمال وعلماء الإدارة، وذلك تحت مسمى الإستراتيجية الإدارية، خلال الفترة 1961-1965، حيث أنه عام 1965 طبق التخطيط الاستراتيجي في كل الأجهزة الفيدرالية للحكومة الأمريكية تحت اسم نظام التخطيط والبرامج والموازنة. (**حسن محمد يوسف،2008، مدونة**).

التخطيط في جوهره لا يخرج عن كونه عملية منظمة واعية لاختيار أفضل البدائل الممكنة للوصول إلى أهداف معينة، وبعبارة أخرى هو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

الفرق بين التخطيط والخطة هو أن التخطيط عملية مستمرة تكون الخطة نواتجها، حيث أن الخطة هي مجموعة الأهداف وبرامج العمل الموقوتة بمراحل وخطوات وتحديد زمني ومكاني كنتائج لعملية التخطيط، وقد يكون التخطيط طويل المدى أو قصير المدى وقد يكون شاملا لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو جزئيا أو خاصا بقطاع معين كقطاع الصناعة أو التعليم أو الخدمات ...الخ، وقد يكون التخطيط على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي، وقد تكون الخطة إستراتيجية أو تشغيلية، أو خطط مزمنة عشرية أو خماسية. (**العزيز محمود إبراهيم، مقال الكتروني**).

والإستراتيجية تعني استجابة الجهة المستفيدة للبيئة وعناصرها مع مرور الوقت، وهي جهد واع تقوم به الإدارة لتحديد الأهداف والبرامج والمشاريع اللازمة لاستثمار الموارد المحدودة لبلوغ نواتج مرغوبة بمواصفاتها تحقق رضا المستفيدين مع المحافظة على مكونات البيئة بما يتيح استثمارا مستقبلا، وهي خطة متماسكة وشاملة ومتكاملة تربط ما بين مصالح الجهات الحيوية وتحديات البيئة ومتطلباتها. (**سلمان سامي، 2006، ص7**).

أما التخطيط الاستراتيجي فهو عملية نظامية تقوم على رؤية مستقبلية لما ينبغي أن تحققه المؤسسة أو الكيان أو الجهة في مدة زمنية محددة منطلقة من الحاجات وتحديد الأولويات لتحقيق التطور والنماء والجودة المأمولة.

ومن هذه التعريفات يمكن استنباط أبرز الخصائص التي يمتاز بها التخطيط الاستراتيجي:

- أنه عملية تقوم على أسس ومبادئ ومتطلبات تتضمن اختيار الأفضل استجابة للحاجات وصولا لتحقيق المال و المتطلبات.
- أنه عملية قصديه نظامية ومنتظمة تعتمد على المعلومات والبيانات وحدودها الرؤية المأمولة.
- أنه عملية معنية بالمستقبل وتوجيهه وأدارته وفقا للمتغيرات والتطورات المتوقعة.

- أنه وسيلة للتفكير والتصرف من أجل عمل تغيير مأمول، وهو مهارة عمل عقلية يمكن تعلمها واكتسابها بالتعلم والممارسة.
- أنه عملية مرنة ومستمرة عادلة.
- أنه أداة فعالة للإدارة الإستراتيجية لتوجيه مراحل العمل، ويتضمن ذلك التوجيه لبعض الوظائف الإدارية، مثل تصميم البرامج، ووضع الموازنات الخاصة بالبرامج، ووضع الهياكل، وتطوير الموارد البشرية، وتقييمها، وتوفر إرشادات لتوجيه الموارد والمهارات إلى النشاطات ذات الأولوية القصوى.
- أنه عملية تشاركية يسهم في تكوينها وبنائها جميع الشركاء المثرين والمتأثرين والمستفيدين.

ولتحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي يجب توفر مجموعة من المستلزمات التي تعتبر أساس وضع أهداف المشروعات والبرامج المراد تحققها خلال فترة زمنية محددة مسبقا، ومن بين هذه المستلزمات:

- توافر قدر كافي من البيانات والمعلومات اللازمة لبناء الخطة.
- وجود جهات قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط.
- توفر الكادر الفني على مستوى الوحدات الإنتاجية.
- توفر الأجهزة الملازمة لمتابعة عملية التخطيط.

2.3 مكونات الخطة الإستراتيجية:

1.2.3 الرؤية: هي تصور مستقبلي بعيد المدى مرغوب فيه تصاغ بطريقة تشاركية لضمان مساهمة الجميع ويتم التركيز في الرؤية على العناصر الجوهرية للمستقبل كالاستدامة والحرية والعدالة والاندماج مع العالم الخارجي، وتحتاج الرؤية إلى حسم الخيارات الكبرى للمجتمع بين مجتمع صناعي وخدمي أو معرفي أو مادي على سبيل المثال. وتبنى الرؤية في الواقع على أساس دراسات وحوارات معمقة تشمل تحليل الوضع الراهن اقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا وبيئيا، بالإضافة إلى دراسات مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التطورات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني الجوانب التنموية المختلفة، ولعل أول خطوة لإيجاد رؤية للمستقبل هي وضع فرضيات محددة وواضحة عن البيئة المستقبلية مما يستدعي التخطيط لسيناريوهات بدائل مستقبلية محتملة تأخذ بعين الاعتبار مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات. ومن أهم عناصر الرؤية المؤسسات المستقبلية التي تحدد طريقة الحكم وإدارة علاقات الأفراد والجماعات ضمن المجتمع (الديمقراطية كطريقة للحكم، حماية الملكية والشفافية والتشاركية التي تحدد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية)، بالإضافة تتضمن الرؤية العدالة الاجتماعية ومستوى التنمية البشرية والفكرية المرغوب. (**وليد عبد مولاه، 2012، ص6**)

2.2.3 الرسالة: تلي تحديد الرؤية التي تحدد ملامح هذه الأخيرة بوضوح وبساطة تعلق في الذهن مما يضمن تركيز الجهود ووضوح الأهداف والغايات.

عملية التخطيط معقدة وتتضمن تحديات في اتخاذ قرارات حاسمة لتخصيص الموارد والتوجيه الاستراتيجي للاقتصاد والمجتمع باتجاه محدد ومحاولة تنفيذ هذه الخطط على الوجه الأمثل والتأثير على المستقبل، حيث يتم تحليل جوانب القوى وعوامل الضعف والفرص المتاحة والتهديدات والمخاطر، ومن طرق التحليل هذه نذكر طريقة SWOT، كذلك يمكن استخدام طريقة التحليل السياسية الاقتصادية الاجتماعية والتقنيةPEST ، والتي تعطي نظرة عامة عن على عوامل البيئة الكلية لعوامل سياسية مثل الأحزاب السياسية والتشريعات والقوانين والعوامل الاقتصادية مثل معدلات النمو والتضخم والفوائد وأسعار الصرف والبطالة والبنية التحتية والعوامل الاجتماعية مثل توزيع الدخل والسكان والقيم الاجتماعية والتعليم والعمل والصحة والعوامل التقنية مثل تكاليف البحث والتطوير ومعدلات نقل التقنية، ويمكن توسيع طريقةPEST لتشمل الجوانب الثقافية والبيئية والتشريعية. (**وليد عبد مولاه، 2012، ص7**)

3.3 مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية عملية مرنة وغالبا ما يستمر تنفيذ أحد المراحل بالتوازي مع مرحلة أخرى وفقا للاحتياجات المحلية، وفي حالة ما إذا واجهت مرحلة معينة مشاكل ما ، فإن هذه المشاكل قد لا تكون نتيجة العمل في هذه المرحلة بالذات، وإنما نتيجة لما تم في محلة سابقة لها، وقد يحتاج الأمر إلى إعادة دراسة المراحل السابقة واللاحقة أو إعادة العمل بهذه المراحل لعلاج المشاكل التي ظهرت، حيث أن الإستراتيجية عبارة عن وثيقة مرنة يجب أن تتطور كلما اقتضت الضرورة، حيث أن هناك خمس مراحل للتخطيط الإستراتيجي للتنمية وهي: (**البنك الدولي، 2004، ص14**)

1.3.3 مرحلة التصميم:

إن الهدف من إعداد تخطيط إستراتيجية واسع النطاق هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية، وتكون مراحل عملية التصميم كما يلي: (**عبد القادر محمد الصالح، 1986، ص 35**)

- من المراحل الأولى والمهمة في إعداد الخطة الاقتصادية هي مرحلة جمع المعلومات والبيانات الدقيقة عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ولمستويات محددة ربما تكون على مستوى أصغر وحدة إدارية أو ربما تكون على مستوى المدن والقرى وهذه البيانات تمثل الموارد الطبيعية والبشرية والتي يمكن أن تستغل مستقبلا ودرجة استغلالها في الوقت الحاضر، وعلى هذا الأساس يستطيع المخطط الاقتصادي

والسياسي معا صياغة الأهداف العامة للخطة الاقتصادية ويكون توفر المعلومات المطلوبة وبشكلها الدقيق أمر في غاية الأهمية حتى يكون وضع الأهداف الشمولية والعامة متناسبا مع تلك المعلومات والبيانات وتكون الأهداف في تلك الحالات أقرب إلى الواقعية وطموحة بحيث يمكن تحقيق تلك الطموحات. وغالبا ما يكون هدف السياسي أكثر طموحا لأنه يحاول أن يحقق أعلى قدر ممكن من النمو الاقتصادي في سنوات الخطة ويدرس المخطط تلك البيانات والمعلومات، ويتناقش مع رجال السياسة الأهداف العامة لوضع الخطة الاقتصادية.

- مرحلة تحديد الأهداف العامة للخطة الاقتصادية، بعد أن تجمعت البيانات والمعلومات الدقيقة عن النشاط الاقتصادي، وأهم هذه الأهداف مجتمعة هو معدل النمو الاقتصادي والمراد تحقيقه خلال سنين الخطة، يقوم المخططون ورجال السياسة بإعداد معدلات النمو الاقتصادي ويتم تحديد عدة معدلات للنمو وبدرجات متفاوتة من الطموح، وغالبا ما يتم تثبيت معدل النمو المتوسط.
- المرحلة الثالثة تتمثل في تقييم تلك الأهداف من وجهة نظر قومية ويتحدد معدل النمو الاقتصادي المناقش والمقيم من الجوانب السياسية وفي هذه الحالة تدرس الجهات المسؤولة عن أمور التخطيط ووضع الخطة والتي تتصف بأنها جهات سياسية إدارية تدرس حالة الاقتصاد الوطني والأهداف الموضوعة وعلى هذا الأساس ترشح المعدلات لنمو الاقتصاد القومي.
- وضع معدل نمو لكل القطاعات الاقتصادية حسب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويتم تقسيم تلك المعدلات بحسب الجهة المختصة وترسل إلى الوزارات المختلفة، لتوضيح رأي تلك الجهات بها وتقوم الوزارات بمناقشة معدلات النمو المخصصة لها مع وحداتها الإنتاجية والمرافق والمؤسسات التابعة لها لتبيان مدى إمكانية تحقيق تلك المعدلات وتعود إلى الهيئة المركزية المسؤولة عن إعداد الخطة الاقتصادية وتظهر أن المؤسسات التابعة للوزارات قد تضع بعض الملاحظات المهمة في تعديل الخطة وتقوم الوزارات المعنية بإعلام الجهات المسؤولة عن الخطة وإعدادها بالتعديلات وأسبابها ويتم ذلك بالنسبة إلى كل الوزارات المختلفة وتعد الهيئة المركزية للتخطيط عدة هيئات فرعية تتولى العناية بكل القطاعات الرئيسية والمهمة مثل الهيئة الصناعية، والهيئة الزراعية، هيئة النقل والمواصلات، وهيئة الخدمات والسكان، وتعتبر هذه الهيئات اختصاصية فنية تجمع التصورات عن أمور التخطيط بتقرير تفصيلي شامل وعام في المشروعات والبرامج التنموية المعدة ضمن الخطة الاقتصادية. وهذا النموذج الاقتصادي هو ضمن الإطار العام للخطة الاقتصادية وهو يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي القائم ففي الدول

الرأسمالية لا يتضمن سوى مشروعات إنتاجية محددة ضمن القطاع العام أما القطاع الخاص فإنه يوضح اتجاه ذلك القطاع خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة، بينما الدول الاشتراكية يتضمن النموذج الاقتصادي المشروعات التفصيلية والموازنات المالية والسلعية والقوى العاملة بشكل تفصيلي ويجري في الهيئة المركزية للتخطيط وضع الإطار التفصيلي للخطة لكي ينتهي وضع الخطة بشكل نهائي.

- تعلن الخطة الاقتصادية أمام المنظمات السياسية لمناقشة جملة من الأمور المتعلقة بتعديل بعض أوجه الخطة الاقتصادية بصيغتها النهائية ويصادق عليها من الجهات العليا للدولة ويصدر بها قانون يلزم الجهات المسؤولة والوزارات التقيد بالخطة وتنفيذها.
- تجري محاولة أخيرة في الهيئة المركزية للتخطيط هو تقسيم الخطة الاقتصادية إلى قسمين، الأول يتضمن الأنشطة الاقتصادية والمشروعات التنموية للقطاعات المختلفة كالصناعة والزراعة والنقل والأنشطة الاجتماعية كالصحة، التعليم، الخدمات، السكن حسب هذه القطاعات للدولة مجتمعة، أما القسم الآخر فهو يتضمن المشاريع التنموية ليست حسب القطاعات بل حسب الوحدات الإدارية وربما حسب أصغر وحدة إدارية في الإقليم وترسل بشكلها الأخير إلى هذه الأقاليم لتنفيذها.

2.3.3 مرحلة التنفيذ:

تستهدف تنفيذ البرامج و المشروعات التنموية التي تضمنها وفقا لبرمجتها الزمنية ومسؤوليات أدوارها الموزعة على أفراد وجهات مختلفة، من الطبيعي أن يتضمن ذلك المتابعة المستمرة لهذا التنفيذ بما يكشف أولا بأول عن العقبات والمشاكل التي تواجه العمل ومن ثمة يمكن السعي السريع على إزالتها تحقيقا لانجاز الخطة وفقا لمعدلاتها المتوقعة.

تستلم الجهات المسؤولة عن عمليات تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الخطة الاقتصادية بجزئها القطاعي والإقليمي ليتم تنفيذها وفق برامج زمنية معينة وعمليات التنفيذ تختلف حسب طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة. ففي الدول الاشتراكية يبدأ التنفيذ بإعداد خطة جديدة تسمى خطة توزيع الموارد وهذه الخطة يكون موقعها بين مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية وبين عمليات التنفيذ ولا يبدأ في التنفيذ إلا بعد أن تعد تلك الخطة وفيها يتم توزيع الموارد على المشاريع التي يتوقع التنفيذ فيها. (**خالد عبد الفتاح، 2007، 76**).

تحدد خطة التنفيذ الموازنة المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات المؤسساتية والإجراءات اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تنفيذ الإستراتيجية، فإنها تستخدم كوثيقة متكاملة لإعداد البرامج للإبقاء على وضوح اتجاهات الإستراتيجية وللتأكد من ان البرنامج والمشروعات لا تتنافس بصورة غير

ملائمة للحصول على الموارد والدعم، وفي ظل إطار زمني يتراوح بين سنة وثلاث سنوات فإن خطة التنفيذ الجيدة سوف تؤدي إلى استخدام الموازنات المقررة بصورة أكثر كفاءة وفعالية، كما يمكن أن تستخدم في الحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل الهيئات المانحة أو متعددة الأطراف الدولية فضلا عن القطاع الخاص. (**البنك الدولي، 2004، ص 18**)

3.3.3 مرحلة التقييم والمتابعة:

على الرغم من أن إستراتيجية التنمية عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سنوات، فإن الإستراتيجية ينبغي مراجعتها سنويا لكي يمكن تعديلها لتتواءم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية والدولية، كما يتم إجراء مراجعة على أوسع نطاق كل ثلاث سنوات غير أن تنفيذ التنمية الاقتصادية يجب أن يخضع لتقييم سنوي دقيق، ويجب أن تشمل عملية التقييم كلما أمكن المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وكذلك مراحل التنفيذ ومستوى وحج مشاركة أصحاب المصالح، وتشمل مرحلة التقييم والمتابعة ما يلي:

- التغير الحادث خلال تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية ومتابعة هذا التغير والتيقن من سلامة إتجاهه حسب المخطط له.
- قياس كفاءة أداء الأجهزة والهيئات والأفراد الذين عهد إليهم بأدوار تنفيذية محددة.
- قياس كفاءة الأساليب والوسائل التي تم إتباعها في التنفيذ.
- قياس مدى التكامل الذي تحقق فيما بين مشروعات وبرامج التنمية، والعطاء الايجابي المتبادل فيما بينها بما يحقق التنمية المتكاملة وليس القطاعية والجزئية.
- قياس وتحليل علاقة التكلفة بالعائد الاقتصادي والاجتماعي خلال التنفيذ ومقارنته بما كان متوقعا بحسب دراسات الجدوى التي تم إعدادها في المرحلة التخطيطية.

4.3 معوقات التخطيط الاستراتيجي:

هناك عوامل عديدة قد تؤدي إلى هجر الخطة الإستراتيجية وعدم تنفيذها، ومن أهم هذه المسببات عدم رغبة السلطة العليا في الإفصاح عن طبيعة المتغيرات الهيكلية المطلوبة خاصة عند مساسها بمصالح سائدة مما يؤدي إلى التضارب في العملية التخطيطية وعدم وضوح الأهداف وكذلك رسم خطط داخلية دون شراكة حقيقية بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني مما يؤثر سلبا على نظام الحوافز ويثبط التفكير الإبداعي والمبادرة، بالإضافة قد تنشغل الإدارة بالمشكلات الروتينية اليومية وتهمل المشكلات الإستراتيجية التي تتعلق بتطور الإدارة

على المدى البعيد. ويمكن أن تميل الإدارة إلى أن تقبل نظام التفكير أو التخطيط الاستراتيجي في أوقات الأزمات ولكن عندما تنتهي الأزمة يتم الرجوع إلى النظام التقليدي.(**وليد عبد مولاه، 2012، ص7**).

ثانيا: المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الريفية المستدامة

التنمية الريفية المستدامة عملية متداخلة ما بين عدة قطاعات اقتصادية هدفها تحسين الظروف المعيشية للأفراد في الأقاليم الريفية، وهذا عن طريق مشاريع مندمجة بين كافة القطاعات، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة في مخططاتها التنموية خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فالتنمية الريفية المستدامة هي عملية متداخلة بين البعدين الجغرافي الذي يشمل التنمية المحلية والإقليمية والبعد القطاعي والذي يشمل التنمية الزراعية لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

فوضع إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة يجب أن يراعي شيئين مهمين، الأقاليم والمناطق المعنية بهذه الإستراتيجية، فعند الحديث عن أماكن ومناطق التنمية وخاصة منها ذات المساحة الجغرافية المحدودة والعادات والتقاليد الخاصة بمواطنيها هنا تتجسد فكرة التنمية المحلية، وإذا انتقلنا إلى الأقاليم الريفية ذات المساحة الجغرافية الكبيرة والاختلاف العرقي في العادات والتقاليد هنا نتحدث عن التنمية الإقليمية التي تعتبر أشمل وأوسع من التنمية المحلية، فإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة يجب أن تراعي هذه الخاصية، حيث تتلاقى مع مفهوم التنمية المحلية والإقليمية من حيث الأقاليم والمناطق المعنية بالتنمية من جهة وتشترك أيضا مع مفهوم التنمية الزراعية من حيث القطاع الذي تستهدفه عملية التنمية، فالتنمية الزراعية ما هي إلى احد مكونات التنمية الريفية في شقها المتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني، وهاذين المفهومين السابقين للتنمية الريفية يتحددان بضوابط وأبعاد الاستدامة، ومن هنا كان لابد لمفهوم التنمية الريفية المستدامة أن يشمل على جميع أنماط التنمية سواء المكانية او القطاعية، والشكل التالي يبين أنماط التنمية المكانية والقطاعية للتنمية الريفية المستدامة كما يلي:

الشكل(2) : الأنماط المكانية والقطاعية للتنمية الريفية المستدامة

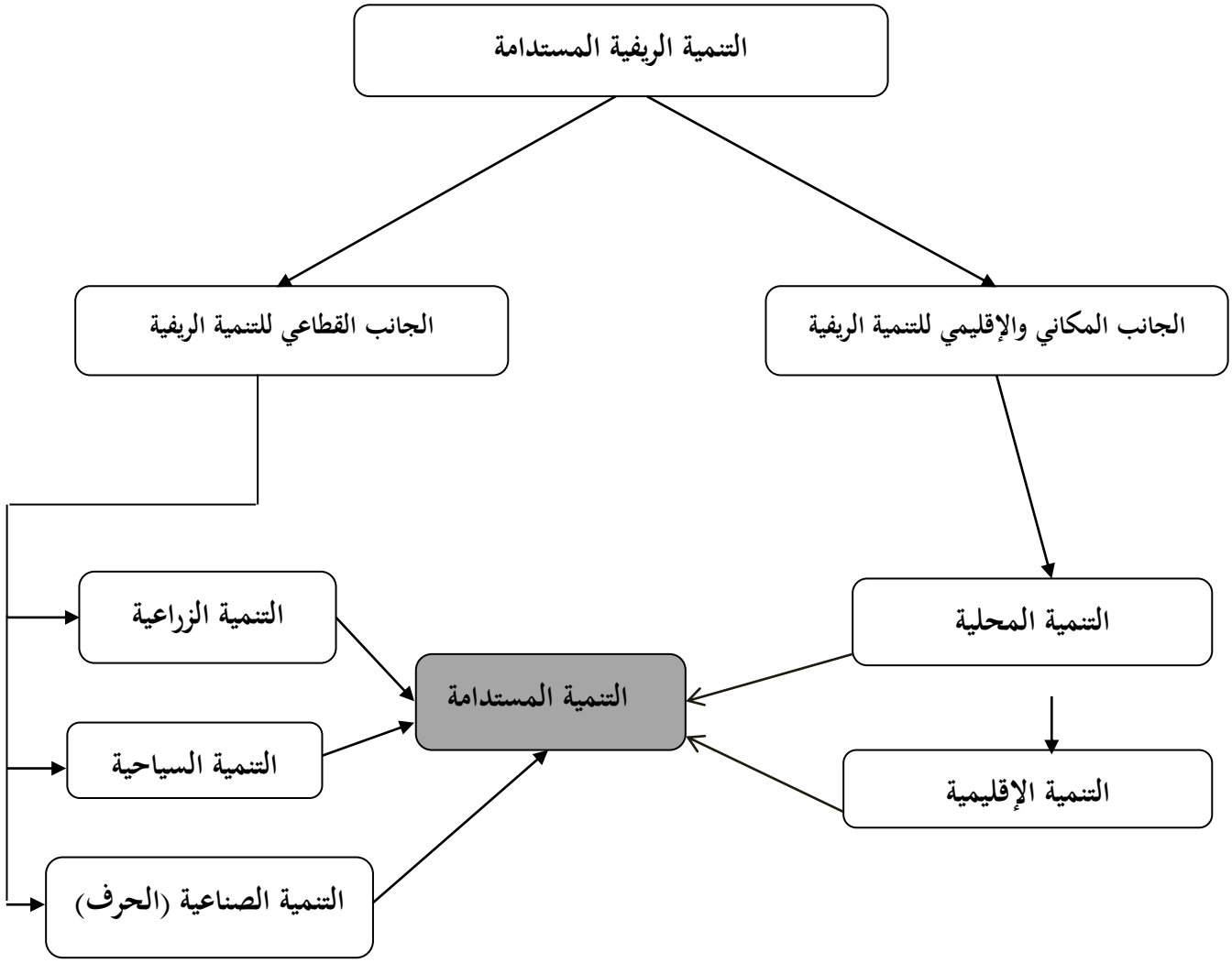

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل نلاحظ أن التنمية الريفية المستدامة ما هي إلا عملية تنمية مكانية للمجتمعات الريفية التي تمتاز بموارد طبيعة تؤهلها لتحقيق تنمية قطاعية بمختلف أنواعها الزراعية، السياحية والصناعية وهذا كله من اجل تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين بتنويع مصادر دخلهم من جهة وتوفير الإمكانات المادية من طرق ومستشفيات ومدارس ...الخ، من اجل خلق توازن ما بينها وبين المناطق الحضرية.

1. التنمية الريفية:

لقيت فكرة الثورة الخضراء انتقادات حادة، بعدما وجد الليبراليون بعد تحليل معاملات الارتباط التي يعتمدونها إلى القول : " بأن العلاقة بين معدل زيادة الناتج الزراعي وبين التغير في مستوى فقر الجماعات الريفية تسير بالاتجاه العكسي، وأن مثل ذلك لا يمكن محوه من خلال تصعيد النمو الإنتاجي، إذ أن أسباب الجوع والفقر لها علاقة وثيقة بأنماط النمو وليس بمعدلاته"، ولتدعيم هذه المقولة نستشهد بتقرير منظمة الفاو 1980، إذ يوضح فيه:" بأن عوائد التنمية في تلك الفترة لم يتم توزيعها بصورة عادلة، وأن الدخل الحقيقي للقطاعات الفلاحية في غالبية بلدان العالم الثالث قد بدأ بالتضاؤل، إذ أن عدم المساواة في السيطرة على الموارد الإنتاجية هو المعوق الأساسي لإنتاج الغذاء والتوزيع العادل، كما أن تحويل الفائض الزراعي من الريف إلى تمويل استهلاك الطبقات العليا، أو إلى الاستثمارات التي لا تعود عليهم بالنفع، ومن ثم الإبقاء خارج دائرة النمو الاقتصادي" **(FAO,1980)**.

1.1 تعريف التنمية الريفية:

تعددت المفاهيم والتعاريف حول مفهوم التنمية الريفية يين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرون بها إلى هذا المفهوم سواء من منظور قطاعي كقطاع التعليم أي أنها عملية تعليمية ترتكز على التعليم ومنهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى الصحي (**حسين رشوان، 1985،ص 23**)، ومنهم من يعتبرها تنمية اقتصادية ترتكز على القطاع الزراعي، والبعض الأخر يعتبرها تنمية اجتماعية تستهدف مواجهة الفقر الريفي من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية، باعتبار أن سكان الريف يعانون من تدهور الغذاء وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض، وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات وتخريب البيئة، ومنهم من ينظر اليها أنها الجهود المبذولة من أجل زيادة دخل الأفراد في المناطق الريفية وبخاصة الفلاحين المعدمين، حيث تتطلب التنمية قرارات جماعية على مستوى المجتمع الريفي والمشاركة في تلك القرارات (**رشاد غنيم، 2008، ص301**)، وتختلف التعاريف من منظمة إلى منظمة أخرى، ويمكن ان نعطي بعضا منها:

- **تعريف البنك الدولي**: عرفها البنك الدولي سنة 1975 أنها "إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى

تشمل من هم أكثر فقرا بيت الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدومين".

- **تعريف مشترك بين الفاو واليونسكو:** التنمية الريفية هي عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.**(Unesco, Fao, 2005, p21)**
- **تعريف تريكارت:** يرى الاقتصادي تريكارت (أستاذ في جامعة لويس باستور ومدير مركز الجغرافيا التطبيقية) أن التنمية الريفية ترتكز على تدخل المختصين في الزراعية، علماء الطبيعة و المختصين في العلوم الإنسانية، لأنها ترتكز على تفاعل ثلاثي بين الوسط الطبيعي، التقنيات المتاحة و التنظيمات الاجتماعية–الاقتصادية، و يمكن التعبير عن هذا المفهوم في الشكل التالي:

الشكل (3): عناصر التنمية الريفية

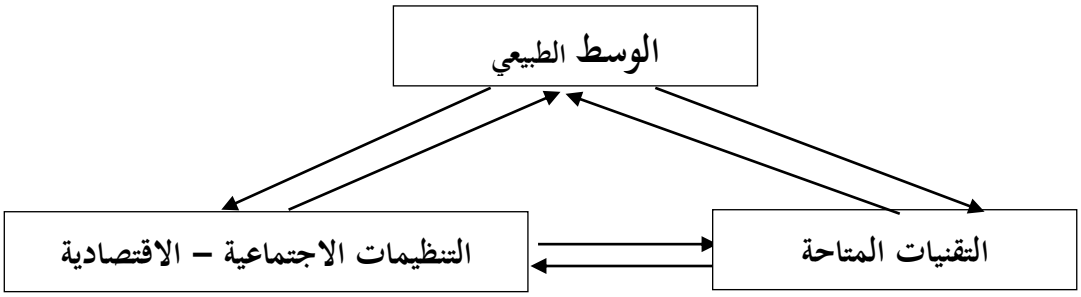

المصدر: **P.Pelissier et al : le développement rural en question paysages, espaces ruraux, systemes agraies. Edition : Ostrom, paris ,1984, p 01**

وصل تريكارت إلى نتيجة مفادها أن التنمية الريفية ترتكز على ما هو متوفر في الوسط الريفي وعلى خصائصه التي تختلف من بلد للأخر، بل وداخل البلد نفسه، لذلك فإن جل نماذج التنمية المستوردة التي طبقت في أرياف الدول النامية باءت بالفشل. (**P.Pelissier at al, 1984, p13**)

- **تعريف Edouard Demblé:** عملية تشمل سلسلة من التدابير والإجراءات لتحسين الوسط الريفي، التي تتعلق بالتهيئة المادية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف. **(Kouame N'guessan, 2009-2010, p05)**
- **تعريف Robert Chambers:**هي إستراتيجية مصممة لتمكين مجموعة من الناس، فقراء الريف رجالا ونساء، للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين، المستأجرين، والمعدومين.(**هاشمي الطيب، 2014، ص20**)

- **تعريف ميشيل تودارو:** التنمية الريفية بالرغم انها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغير فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيف الريف، و نشر التعليم وتوفر الخدمات الصحية والإسكان وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين الحضر و الريف إضافة إلى ضمان استمرارية التحسن في الريف (تكامل الأهداف الإنمائية). (**ميشيل تودارو، 2006، ص 440**)
- **تعريف منظمة الأسكوا:** هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى بنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية و البشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع (**منال قشوع، 2009، ص24**).

من التعاريف السابقة نجد أن التنمية الريفية جزء لا يتجزء من التنمية الوطنية، وبالتالي فإن الترابط القطاعي الوثيق القائم بين الحضر والريف من ناحية والقطاع الزراعي وغير الزراعي من ناحية أخرى يجعل عزل التغيرات في المناطق الريفية عن التغيرات الخارجية في القطاعات الأخرى غير واقعي، ويمكن تعريف التنمية الريفية بصورة عامة بأنها " عمليةتنمية شاملة للجزء الريفي من المجتمع من خلال استراتيجية التنمية الوطنية" (**محمد رياض الغنيمي، 1998، ص132**)، عن طريق التغيرات التي تتمثل في العناصر التالية:

- النمو في الانتاج الزراعي وخاصة في الحيازات الصغيرة.
- التوسع في فرص الاستخدام في كل من الزراعية والصناعات المتصلة بها في الريف، وكذلك النشاطات غير الزراعية الأخرى.
- توزيع عادل للدخل لصالح المجموعات الريفية الفقيرة بما في ذلك توفير الحوافز وضمان الاستقرار للمزارعين عن طريق اصلاح نظم امتلاك الأرض والجهاز السعري والضريبي.
- الاشراك الفعال لسكان الريف على المستوى المحلي في عمليات اتخاذ القرارات، مع العمل على اعتمادهم على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على موظفي الدولة.

2.1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المحلي المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية إلى فكرة إستراتيجية

إشباع الحاجات الأساسية، ثم إلى مفهوم التنمية الريفية المدمجة، ثم إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة، والذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الخيرة، حيث تمت إضافة البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها، وظهرت مفاهيم ومقاربات مثل التمكين وسبل العيش المستدامة في سياق أوسع من إستراتيجية الحد من الفقر.

1.2.1 تنمية المجتمع المحلي:

برز مفهوم تنمية المجتمع المحلي إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد عام 1948 لتدارس احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجا للحصول على الاستقلال السياسي من بريطانيا العظمى، حيث يعرف الدكتور شوقي عبد المنعم للمجتمع المحلي بأنه" العمليات الاجتماعية المبذولة بقصد ووفق سياسة عامة لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي وبيئته اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى المحلي والإقليمي والقومي اعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع" (**محمد نبيل جامع، 2010،ص 152**)

2.2.1 التنمية الريفية المدمجة:

بعد فشل الثورة الخضراء التي كانت تعكس نموذج التنمية الريفية في الفترة 1950-1970، خصوصا مع أزمة المجاعة التي عرفتها الهند سنة،1966، وتفاقم الفقر في الأوساط الريفية نسبة 40% من السكان في البلدان المتخلفة في حالة من الفقر المطلق، وتفاقم ظاهرة اللامساواة بين مختلف شرائح المجتمع، سوء التغذية، وأزمة الغذاء العالمية التي حدثت في جنوب آسيا في منتصف السبعينات، حيث عكف فريق من المتخصصين من مؤسسة فورد على دراسة إمكانية زيادة إنتاج الأغذية في الهند، وقد صاغوا بذلك تقريرا بعنوان " أزمة الغذاء الهندية وخطوات مواجهتها"، خلصوا في التقرير إلى ضرورة بذل جهود مكثفة متكاملة لتحفيز القطاع الزراعي في الهند وتم اقتراح برنامج من عشر نقاط لتحقيق هذا الهدف، منها: توفير قروض زراعية كافية، وبرامج تعليمية مكثفة، مؤسسات محلية اقوي، وتثبيت أسعار المنتجات الزراعية.

وأصبحت أحد النقاط المحورية المثيرة لاهتمام لدى المخططين التنمويين منذ منتصف السبعينات، ويتميز مدخل التنمية الريفية المتكاملة بأنه يقوم على إعداد برامج تنموية إقليمية، كل برنامج يضم مشاريع في مختلف الميادين إنتاجية، خدمية....الخ.

وأطلق التحذير من رئيس البنك الدولي سنة 1973 في نيروبي، ومن هنا قامت الحكومات و المنظمات الدولية بإعادة النظر في سياساتها، و بالتالي فرض موضوع التنمية الريفية نفسه على جدول أعمال السياسات التنموية تحت شعار التنمية الريفية المدمجة، و بالتالي انتشر المصطلح على مستوى الدولي في بداية السبعينات.

وتحمل التنمية الريفية المدمجة فكرة أن كل القطاعات التي تدخل في مسار التطور من فلاحة وتغذية وصحة وعمران وتربية، تستطيع من واجبها أن تساهم بصفة فعلية في المسيرة نحو التطور.

عقد أول مؤتمر عالمي حول التنمية الريفية المدمجة في باماكو سنة 1978 بتنظيم من وكالة التعاون الثقافي والتقني، ثم بعد ذلك مؤتمر ثاني وثالث حول نفس الموضوع بتنظيم مشترك بين وكالة التعاون الثقافي والتقني والهيئة الدولية للتعليم البيئي في بوردو سنتي 1980 و 1982، وعقد مؤتمرا رابعا سنة 1983 في غينيا بيساو.

من خلال تطور المفهوم تاريخيا من أول مؤتمر، نجد أن مفهوم التنمية الريفية المدمجة حديثة التعريف نسبيا، حيث أنه بعد فشل نجاح برامج الثورة الخضراء في تطويق رقعة الفقر الريفي الذي هدد حياة ملايين من البشر باختلاف قاراتهم وخصوصا قارة آسيا التي كانت أنموذجا لهذه البرامج، وبالتالي أضحى ضروريا التفكير في سبل إيجاد حلول سريعة وفعالة لنقاط ضعف هذه البرامج حيث اهتدى خبراء ومفكري التنمية الريفية الى توسيع نطاق المشاريع لتشمل جميع القطاعات وتلتقي تحت هدف واحد هو شمولية التنمية لجميع أفراد الأقاليم الريفية، فكانت التنمية الريفية المدمجة هي القادرة على تحقيق هذه الأهداف، و بالتالي كانت هناك عدة تعاريف لهذا المصطلح من أبرزها:

- **تعريف المؤتمر الثاني لوكالة التعاون الثقافي والتقني والهيئة الدولية للتعليمي البيئي:**

هي إستراتيجية تتم من خلال جملة من الإجراءات المنتظمة والمتزايدة تبادر بها أو تدعمها إرادة سياسية، تحدث تغييرات كمية ونوعية على مستوى مجتمع محلي وبمشاركة واعية ونشطة منه من أجل تلبية حاجاته الأساسية، وتحسين ظروف عيشه وزيادة رفاهيته وإرساء تنمية ذاتية.

- **تعريف نبيل جامع وزملائه:** هي حركة تغيير ارتقائي وجذري مستمر ومخطط في بناء ومهام الأجهزة أو النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية، و الحضرية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، و الذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية دون إخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي للسواد العظم من السكان الريفيين. (**محمد نبيل جامع،2010، ص 360**).

- **تعريف Dunham**: هي الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع، وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاون بعضهم مع بعض مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية و الأهلية. (**دوخي عبد الرحيم الخنيطي،1997، ص 25**).
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، أو هي عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي المرغوب التي تتضمن وتستوجب تغيير المجتمع الزراعي بهدف تحقيق أهداف التنمية الشاملة و القائمة على قدرات السكان وحاجاتهم وتكون أهدافها صمن أهداف التنمية القومية والتي تعطي الأولوية لتقليص التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد واعتماد مشاركة السكان ذوي المستوى المعيشي المنخفض. (**دوخي عبد الرحيم الحنيطي،1997، ص 25**).

3.2.1 التنمية الريفية المستدامة:

التنمية المستدامة تعرف بأنها مجموعة شاملة من المبادئ التكاملية التي تنطوي على الطاقة، والنظم الايكولوجية البيئية، والادارة الحضرية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتكامل السياسات، وأن حلول فعالة يجب أن تتحقق بطريقة تعاونية، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبرا تداعياتمستقبلية من القرارات تتخذ اليوم، وليست جميعها مؤاتية، أن التنمية المستدامة يمكن أن تقدم الفرص والتحديات ولكن الأهم من ذلك الحلول.

لقد كان أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة بالمعنى الحديث الذي يقر بالتقارب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في تقرير بروند لاند سنة 1987 بأنها" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، كما عرفت من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنها " تلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون أن تمس قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها"، ومن تعاريف التنمية المسدامة نجد أن التنمية الريفية المستدامة هي امتداد لها في الأقاليم الريفية التي هي جوهر هذه التنمية، حيث يجب توفير احتياجات سكان الأقاليم الريفية وخاصة في مجال البنية التحتية من طرق ومياه صالح للشرب ومستشفيات ومدارس ...الخ، بالاضافة إلى توزيع الثروات والسلطة بين الأفراد وتحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية من خلال ازالة الفقر ورفع مستوى الانتاج والدخل وتوزيع فرص العمالة المنتجة، أي انها

تتعامل مع مشاكل الريف كافة مع التركيز بشكل أساسي على الاحتياجات الأكثر فقرا بقصد إحداث تغيرات مطلوبة ومرغوبة من قبل السكان وفي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

3.1 أبعاد التنمية الريفية:

تختلف أبعاد التنمية الريفية على حسب الأهدف والغاية التي تتم من ورائها تنمية الأقاليم الريفية، وهذا بالأخذ بالحسبان ما تحقق من خلال عمليات التنمية في المراحل السابقة، ومن بين أبعاد التنمية الريفة نجد ما يلي:

1.3.1 البعد البشري: يقوم برنامج الأمم المتحدة (PNUD)، ومنذ سنة 1990 بتقييم وضعية التنمية البشرية في العالم كل سنة ويولي هذا البرنامج أهمية كبيرة للفرد كونه عنصر أساسي في التنمية ويتخذ من مؤشر التنمية البشرية (IDH) معيار لترتيب الدول، هذا الأخير يتكون من ثلاث متغيرات هي: توقع الحياة، النتائج المحصلة في التعليم، ومؤشرات الدخل.

2.3.1 البعد الغذائي:

الوضعية الغذائية في الدول النامية تتدهور باستمرار بما فيها الدول العربية، هذه الأخيرة رغم تحقيقها لبعض الجهود على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وتوقع ارتفاعها في بعض دول المغرب، لا يمكننا مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء المرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، حتى مع استمرار الاتجاهات في التحول الديمغرافي، والتحدث عن البعد الغذائي يجب تناول الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي:

- **الأمن الغذائي:** يتمثل في قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم (**محمد رفيق أمين حمدان، 1999، ص 16**)، كما عرفه البنك الدولي بأنه " امكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلب نشاطهم وصحتهم" **(Gérard,A et autres, 1993, p 126)**.، من هذه التعاريف نجد أن قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد ادني من هذه المتطلبات بشكل منتظم وسليم، بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان الإنتاج محليا أو مستوردا، و بالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما، حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كما ونوعا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يقضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك. و

لا يكون هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل أي توظيف أفراد المجتمع، و هذا يقود إلى ضرورة الاستثمار، فهذا المفهوم يشمل على ثلاث ركائز هي:

- توفير السع الغذائية بحيث أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتضي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية محليا، بل يتطلب أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية على الدول الأخرى. ومن ثم فإن مفهوم الأمن الغذائي عموما يحتوي على قدر هائل من المرونة في استعمال الموارد، و في الاعتماد المتبادل مع الغير وبالتالي يمكن تحديد مفهوم الأمن الغذائي بالتعاون مع الغير.
- استقرار التموين الغذائي طوال الوقت بتواجد السلع الغذائية على مر الزمن في السوق وهذا يتطلب إلى وسائل للتخزين والتسويق.
- الحصول على الغذاء بتوفر القدرة الشرائية، بحيث تكون أسعارها معقولة في متناول أفراد الجميع (أي منخفضة من خلال سياسة الدعم).

- **الاكتفاء الذاتي**: يتمثل في قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا (**فوزية غربي، 2010، ص 51**)، أي توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني، بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد.

إن الاختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، يتجلى في أن هذا الأخير، مفهوم أضيق من الأول، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن عملية الاستيراد فهو امن غذائي مطلق، وهو هدف اتخذته بعض تجارب الزراعة العربية كسوريا، بينما يسعا الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، ومن مظاهر هذه الحالة تجربة كل من اليابان، النرويج، و بالرغم من عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أنهم يتمتعون بأمن غذائي عال جدا، وعليه لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الحيان، فهو مفهوم ايدولوجي أكثر منه اقتصادي.

3.3.1 البعد البيئي:

يتمثل البعد البيئي خصوصا في عنصر المياه المحدد الرئيسي للإنتاج الزراعي، وفي حين يزداد الطلب عليه، يبقى الماء المتوفر خاصة ماء المطر غير كافي.

تعتبر الزراعة القطاع المستهلك الرئيسي لمورد المياه، ففي دول حوض البحر المتوسط مثلا، تستهلك الزراعة 75% من الماء المتاح كما ان طلب القطاعات الأخرى على الماء يزداد، لذلك يجب استعمال تقنيات اقتصاد الماء، معالجة وإعادة توجيه (تأهيل) الفضلات (الماء المستعمل، مياه الصرف)، كذلك تحسين وتقويم الموارد المتاحة على المستوى البيولوجي والاقتصادي، إضافة إلى الندرة الطبيعية والاستعمال غير عقلاني للماء هناك مشاكل أخرى تزيد من تفاقم الوضع في الدول النامية كملوحة الأرض بسبب جفاف المناخ. (**معتصم نورية، 2006، ص59**)

4.3.1 البعد الثقافي والتكويني:

الدول النامية بوجه عام تتميز بتخلف على المستوى الثقافي والتكويني، ورغم الجهود المبذولة في مجال التعليم، إلا أنها تبقى غير كافية، فمثلا معدل التسجيل في التعليم الثانوي لم يتجاوز النصف في كل من الجزائر ومصر سنة 1990.

وفي ظل هذه الظروف تبقى المناطق الريفية أكثر مساسا بهذه المشاكل، بسبب تدني المستوى الثقافي والتكويني، نتيجة عدم توافر مراكز التعليم، او بسبب العزلة الحادة التي تعانيها بعض المناطق الريفية، مما يجعلها تواجه صعوبة في التنقل إلى المدن لتلقي التعليم الكافي، حيث يعيش ثلاث ملايين شخص أي ما يعادل 60% من سكان البلدان النامية ونصف سكان العالم في المناطق الريفية، فثلاث أرباع فقراء الأرض، يعيشون في المناطق الريفية بأقل من دولار في اليوم، وأكثر من خمس الأطفال في بلدان الجنوب لا يذهب إلى التعليم الابتدائي ويظهر تباين كبير بين سكان المدن وسكان الريف في مجال التكوين الثقافي ونوعية التعليم والتدريب. (**معتصم نورية، 2006، ص59**)

هذا التباين يجب أن يعالج، حيث ان المجتمعات الريفية غير متحمسة والتعليم في هذه المناطق يجب أن يستجيب لتنوع الوضعيات والنشاطات الريفية، فالنشاطات التعليمية، يجب أن تكون متعلقة بموضوعات موافقة للحجات الخاصة للمجتمع الريفي، فتكوين الأفراد وفق كفاءتهم وقدراتهم يساعد على الانفتاح على الاقتصاد وبالتالي تحسين وسائل استمرارهم ونوعية حياتهم.

4.1 مقومات التنمية الريفية:

تقتضي عملية تحقيق التنمية الريفية توفر مجموعة من المقومات الضرورية والتي تتمثل في عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد البشرية، التنظيم، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، كالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ونظم التعليم ومشاركة الأفراد في عملية التنمية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

1.4.1 خلق الإطار العام الملائم للتنمية:

يقصد بعملية خلق الإطار العام الملائم لعملية التنمية الريفية إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يتلائم ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى المستوى الاقتصادي فإن أهم التغيرات المطلوبة خلق الإطار العام للتنمية الريفية تتمثل في إيجاد مؤسسات اقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها، تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة في المجتمع وتوليفها بحيث تحقق أقصى إنتاج ممكن، وكذا إيجاد مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على توفير المدخرات في المجتمع واستثمارها، مع تطوير وسائل النقل والموصلات، وكذا ترتيب علاقتها الاقتصادية الدولية وفقا لمصالحها التنموية. (**سالم النجفي،2011، ص 25**).

أما على مستوى البنيان الاجتماعي فتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة واستبدالها بقيم وتقاليد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية، وكذا تحسين مستوى الصحة، التعليم وتوقعات الحياة.

أما فيما يتعلق بالبنيان السياسي فإن أهم التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ضمان الاستقلال والاستقرار السياسي وإيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على توعية المواطن بعملية التنمية الريفية وإشراكه فيها.

2.4.1 توفر مقومات التنمية الريفية:

يمثل توفر مقومات التنمية الريفية دورا أساسيا في عملية التنمية الريفية من خلال وضع إستراتيجية واضحة تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع وهذه المقومات هي: (**مدحت القريشي، 2007، ص134-135**)

- **تراكم رأس المال:** يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، التي تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار، وإن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على انتاج السلع والخدمات، ويمكنها من تحقيق التقدم التكنولوجي، وعليه فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية، خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمارات الإنتاجية، غير أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول وافتقارها للموارد الحقيقية تجعل قدرتها ضعيفة على تكوين رأس المال، مما يدفعها إلى البحث عن موارد مالية خارجية ينتج عنها أعباء مؤجلة على الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

- **الموارد البشرية:** يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث ان الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، والذي يتحقق بفضل الإنسان الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني، من هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال، فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري، المرتبط أصلا بمستوى التعليم والتكوين والتدريب والتغذية والعادات، التي ينتج عنها استغلال كفؤ للموارد الاقتصادية، مما ينعكس ذلك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية الريفية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية، بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.
- **الموارد الطبيعية:** اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من رأى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسا في التنمية ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية، أما الآخرون لا يرون أن الأهمية الكبيرة تكون للموارد الطبيعية في التنمية، خاصة الانخفاض الكبير في تكاليف النقل للسلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر وكذا إمكانية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية، وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جل من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية أقل أهمية مما كانت عليه في السابق، إلا أن هذا غير قابل للتطبيق في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، مما يبقيها ذات أهمية كبيرة عند هذه الدول، و على كل فإن أهمية الموارد الطبيعية تتأتى من كفاءة وآليات استخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل في كل دولة.
- **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كالآلات و المعدات، أو قد تكون متضمنة في البشر، و تأخذ المهارات المحسنة بالنسبة للعمل والإدارة، كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل، و التي تسمى دورة المحاصيل الحديثة، وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:
  - المعرفة التكنولوجيا المتجسدة في أشياء مادية.
  - المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.
  - براءات الاختراع و العلامات التجارية.

- المعرفة غير المسجلة.

أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، و التغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم او ظهور منتج جديد، و حيث أن التنمية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، الذي بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو والإنتاج، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو في التقليل من التكاليف، ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها ومنها الدول النامية، والتي عليها العمل على تعزيز قدرتها التكنولوجية و جلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل.

5.1 دور الاستقرار الريفي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة:

يعتبر الريف من أقدم مراكز الاستيطان والاستقرار البشري عبر حقب ظل خلالها الانسان متنقلا طلبا للماء والكلأ وسعيا للأمان والراحة. وتعرف المستقرات الريفية بأنها المناطق التي تتصف بسيادة النشاط الزراعي والذي يعتبر الفعالية الاقتصادية الأساسية بالاضافة إلى فعاليات أخرى كالصناعات والحرف الريفية وغيرها. وتعرف أيضا بأنها منطقة مسكونة من قبل الانسان يتفاعل في داخللها مع الظروف البيئية، الطبيعية، الاجتماعية وله هدف معين وهو الاستقرار. **(محمد علي الأنباري، محمود عامر جابك، 2017، ص 4)**

ويعرف الاستقرار الريفي بأنه" تلك المنظومة التي تقع ضمن رقعة جغرافية معينة للاقليم الريفي الخاص بالمدينة وتربطها علاقات سكنية وظيفية وخدمية مع بعضها البعض ومع المدينة ضمن ما هو متاح من امكانيات وموارد بشرية"، وهناك مجموعة من المعايير التي يشترط أن تتوفر في المنطقة الريفية لتحقيق الاستقرار الريفي، وكما يلي: **(محمد علي الأنباري، محمود عامر جابك، 2017، ص 4)**

- الموارد المائية: نادرا ما يمكن الحصول على قرية لا تملك موردا مائيا أو لا يقع مورد مائي بالقرب منها، أن الأمر الطبيعي بالنسبة للاستقرار الريفي هو ان القرى تتواجد أما بالقرب من الأنهار والبحيرات أو المنابع الطبيعية نظرا لأهمية الماء للري وللأغراض المنزلية وسقي الحيوانات وصيد الأسماك.
- الأرض المنتجة: لايمكن العيش والاستقرار في أرض غير منتجة، لذلك يجب أن يختار سكان الريف الأرض التي تتوفر فيها درجة معينة من الخصوبة بحيث يمكن لها أن تعيلهم، بالاضافة إلى إن عدد الأفراد الذين تعيلهم الأرض ايضا يحدد حجم المستوطنة الريفية.

- كفاءة الموقع: إن درجة صلاحية الموقع الذي تبني عليه المستوطنة الريفية يؤثر على استقرار السكان في مكان المستقرة الريفية، لذلك يجب أن تكون المستقرات الريفية في مواقع لا تتأثر بمياه الفيضان المتكرر أو عند الأماكن المنخفضة عند منعطفات الأنهار، وإنما يجب أن تقع في الأرض السهلية المرتفعة عن ضفاف الأنهار، وكذلك يجب أن لا تقع في الأماكن القريبة من مناطق الطمر الصحي أو المناطق الموبوءة بالأمراض والمستنقعات المائية الملوثة.
- توفر الخدمات: يعتبر موضوع الخدمات ذو أهمية كبيرة بالنسبة للاستقرار الريفي، إذ لايمكن ضمان استمرار تسيير الحياة اليومية من دون توفر الخدمات اللازمة للعيش داخل المنطقة الريفية أو بالقرب منها على كافة المستويات التعليمية والصحية والعمرانية والبيئية وغيرها.
- توفر المواد الأولية: إن امكانية الحصول على المواد اللازمة للحياة اليومية من داخل القرية أو بالقرب منها يجب أن تكون في الاعتبار الأول عند التفكير في الاستقرار وبناء المستقرة الريفية.
- مستوى الدخل: أن يكون معدل دخل الفرد لا يبلغ الحد الأدنى الذي يؤمن الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، وكذلك عدم ارتفاع نسبة البطالة بين سكان القرية إذ ان انخفاض مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة تدفع سكان القرية للهجرة للحصول على فرص للعمل.
- الانتماء: الانتماء هو العمود الفقري للجماعة وبدونه تفقد الجماعة تماسكها، أن الشعور بالانتماء الجماعي له دور متميز في رسم اتجاهات الاستقرار الريفي أهمها العدات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.
- التقنيات والأساليب: تتمثل في قدرة سكان القرية على امتلاك واستخدام الأساليب والنظم الزراعية الحديثة وطرق الري الزراعي المتطورة ونمط الانتاج الزراعي وحجم الملكية الزراعية، وكذلك الالات والمعدات الحديثة التي تساهم في زيادة الانتاج الزراعي وزيادة كفاءته.
- قابلية النوسع: تتمثل في قابلية القرية على التوسع وإمكانية نمو القرى الريفية بمختلف الاتجاهات وعدم وجود عوارض أو حواجز تمنع ذلك الامتداد باتجاه محدد.
- ملائمة المناخ: تؤثر العوامل المناخية في بناء المستقرات الريفية مثل عند سفوح الجبال التي توجه الشمس طلبا للدفئ، وان تكون محمية من الرياح الباردة في ظل الجبال وفي المناطق السهبية تبنى المستقرات الريفية بشكل يساعد في حصولها على الظل في السهول الحارة والجافة وعلى الشمس في السهول الواقعة في المناطق الباردة.

2. التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي الحلقة الأصغر لمفهوم التنمية الريفية، فهي تمس فضاء جغرافي يمتاز بمساحة محدودة نوعا ما نسبيا، ويمتاز هذا الفضاء بموارد طبيعية معينة تميزه عن باقي الفضاءات الأخرى، وبالتالي فإن مفهوم التنمية المحلية في جانبه المتعلق بتنمية وتطوير الفضاءات الريفية ذات الخصائص الطبيعية والبشرية من عادات وتقاليد هي في الأساس تنمية ريفية لهذه الفضاءات.

1.2 مفهوم التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية الشاملة.

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.

كما تعرف التنمية المحلية بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات >ضالمحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين توزيع الدخول. **(مصطفى كامل السيد، 2006، ص 16)**.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية ولإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وذلك بقصد رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع المحلي، وإدماج المجتمعات المحلية في الحياة لوطنية. **(محمد مصر مهنا، 2003، ص 334)**.

وتعرف التنمية المحلية كذلك على انها مجموعة السياسات، المشروعات، والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات، وذلك بتحسين نظام الدخول، وهي عملية شاملة وغن كانت تبدو اقتصادية إلا أن هدفها في النهاية هو هدف اجتماعي. **(عبد الخبير محمود عطا محروس، 2008، ص 25)**.

2.2 العناصر الأساسية للتنمية المحلية:

لمفهوم التنمية المحلية أربعة عناصر أساسية هي الشمول، التوازن، التنسيق، والتعاون والتفاعل الإيجابي، ويمكن استعراضها كالآتي: (**هيلين عبد الرحيم مراد، 2012، ص 37**)

- الشمول: بمعنى أن التنمية المحلية يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع المحلي الصحية، الاقتصادية، التعليمية، السرية، الترويحي، و العمرانية..، ولجميع فئات المجتمع رجال، نساء، أطفال، شباب، وكبار.
- التوازن: لا يعني عدم إهمال جانب من جوانب التنمية وإلا انتفى شرط الشمول، وإنما الوازن يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسبة الملائمة، حيث يقتضي المر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو المرتبطة بالطفل..، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور الجهود الحكومية وغير الحكومية.
- التنسيق: مع صفة الشمول والتوازن تطلب الأمر قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء أهداف عملية التنمية.
- التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء، أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

3.2 أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية عن أهداف التنمية على مستوى الدولة ككل تبعا لخصائص المجتمع الذي تتم فيه، لكنها تدور في فلكها. ويكمن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في بنية المجتمع المحلي بهدف زيادة قدرة أفراده على استغلال الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية وأسرع من معدل النمو الطبيعي. أي الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير للمرحلة السابقة، من خلال تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته المحلية وإمكانياته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي (**سالمي رشيد، 2006، ص88**). أي أن التنمية المحلية تهدف إلى تطوير عناصر البيئة الأساسية كالنقل، المياه، والكهرباء،

حيث يُعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية، ولتطوير المجتمع المحلي. بالإضافة إلى زيادة التعاون بين السكان، مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

4.2 إدارة التنمية المحلية:

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات التنمية الريفية (كتنمية محلية) منها في العديد من دول العالم النامي، ناجم في الأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها، وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها.

على صعيد آخر، فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كإستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد و تنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية الناجحة، كما ويتمثل هذا المبدأ في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظرا لأنها تسمح بمشاركة الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقيل الفروقات الاقتصادية، والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك باعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما، له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

5.2 معوقات التنمية المحلية:

لا شك أن هدف التنمية المحلية في النهاية هو هدف اجتماعي من خلال الارتقاء بأفراد المجتمع المحلي من حالة إلى حالة أفضل على كل المستويات، وأحد مقومات نجاح التنمية المحلية في تحقيق أهدافها هو المشاركة الشعبية أي مشاركة أفراد المجتمع المحلي في صنع التنمية في كل مراحلها، غير أن هذه المشاركة مرهونة بسياق بنائي تاريخي وثقافي وسيكولوجي، حيث يمكن تفسيره على ضوء مجموعتين من المعوقات:

- مجموعة المعوقات البنائية التاريخية: وهي تلك العناصر المتصلة ببنية المجتمع الوطني بصورة عامة، وبصفة خاصة العوامل السياسية والتنظيمية الإدارية، وهي عوامل تعكس شكلا من أشكال العلاقة بين الدولة والمحليات من ناحية، وعلاقة المدينة بالقرية بوصفها وحدات محلية متفاعلة من ناحية أخرى.
- مجموعة المعوقات الثقافية والسيكولوجية: وهي وليدة مسئولية المواطنين أنفسهم، حيث يطور المواطن العادي غلبا ثقافة دفاعية، وبنية سيكولوجية دفاعية في مواجهة ما يعتقد أنه مخاطر وضغوط سياسية قانونية وإدارية وتنظيمية، وبصفة خاصة غي علاقتهم بالدولة وأجهزتها الإدارية.

هذه المعوقات والرواسب التاريخية للعلاقة غير المتكافئة بين الدولة (بالمفهوم العام) والمواطنين، ما تزال مصدرا أساسيا من مصادر السلبية والعزوف عن المشاركة، كما تتجلى بعض هذه الرواسب في البناء المركزي المفرط للتنظيم السياسي والبيروقراطي رغم وجود نظام للإدارة المحلية، ومنها أيضا ظاهرة التحيز الحضري، وأشكال التحيز الاجتماعي المختلفة.

فضلا عن المعوقات السابقة التي تعد حائلا للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، هناك معوقات أخرى للتنمية المحلية منها:

- قلة الإمكانيات المادية والبشرية، القصور في المعلومات و البحوث، وقلة الدعم المالي، تعد عائقا أمام المنظمات المجتمعية في تحريك الأنشطة والمشاركة في عملية التنمية المحلية بإطارات مؤهلة.
- الجوانب المالية، وتضارب المصالح، واللامبالاة، وعد الشعور بالمسؤولية، تعد أهم معوقات التنمية المحلية. إضافة إلى القصور في الجانب التشريعي والذي يجب أن يحدد دور المنظمات والهيئات التنموية على مستوى الوحدات الإدارية، ويشركها في عملية المراقبة والمتابعة لعملية التنمية.

3 التنمية الإقليمية:

تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دورا فعالا في نشأة المستقرات البشرية وتطورها، وذلك بسبب اختلاف موارد الإقليم وإمكانياتها، ومن ثم اختلاف معدلات النمو من إقليم إلى آخر. فضلا عن ظهور مشكلة الفوارق بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم. إذ يأتي دور سياسة التنمية الإقليمية من خلال وضع سياسة فعالة تمكن المخطط من إزالة الفوارق المكانية بين الأقاليم ضمن الإقليم الواحد.

1.3 مفهوم التنمية الإقليمية:

يمكن تعريفها من خلال الكلمتين المكونتين للمصطلح، حيث إن الأمر يتعلق بعملية تنمية في مكان ومجال ترابي محدود أما كلمة "الإقليمية": هي العدالة الجغرافية، أي عدالة التوزيع المكاني، بمعنى تحقيق شبكة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية المتكافئة. بحيث يتم من خلالها التقريب وإذابة الفروق بين الأقاليم إلى أقصى حد يمكن تسمح به طاقاتها الكامنة.

وقد يستخدم مصطلح الإقليمية للتعبير عن النظام الإداري القائم في دولة ما، ويشمل هذا المفهوم كذلك على الآلية التي يتم من خلالها صنع القرار داخل هذا النظام وقنوات سيرها وبعبارة أخرى تشير لأي تجزئة الخطط القومية لتنفيذ المشاريع و الخطط الإقليمية.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيقصد بالإقليمية تعزيز مشاعر الانتماء والولاء عند الأفراد والجماعات للأقاليم التي ينتمون إليها أو يقومون فيها بدلا من أن يكون هذا الانتماء موجها للبلد بشكل عام.

واستخدم العالم المعاصر مصطلح الإقليمية مع العولمة واعتبرهما اتجاهين جديدين في السياسة والاقتصاد العالمي والتي أفرزتها تسعينات القرن العشرين، كقيم يراد لها أن تنظم العالم فقد طرحت العولمة ضمن مقومات النظام العالمي الجديد، وعلى شكل قيم سياسية واقتصادية المطلوب لها أن تسود حتى ولو بالقوة التي توفرها السلطة المنظمة لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأما الإقليمية أو الأقلمة فهو أسلوب الاتفاقيات الثانوية التي تصب في الاتفاق الرئيسي مثل نمط الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتعاون الاقتصادي لدول آسيا المطلة على المحيط الهادي.

وبهذا فالإقليمية هي الوجه الآخر للمركزية أو العاصمية، فالعلاقة حتمية ومتوازنة. وليس من الضروري أن يتعارض الوجهان في المجتمع المتزن، من حيث التركيب العمراني والحضاري، وعندما يتطرف أحد الوجهان فان ذلك يكون على حساب الأخر، فتكون العلاقة هنا عكسية. والخطر دائما هو أن تهيمن المركزية بالذات نحو

إفراط العاصمية بدرجة أخرى، والمتضرر بالتالي هو الإقليم والمناطق الريفية التي تضمحل وتضمر بالدرجة نفسها.

و التنمية الإقليمية يعرفها محي الدين صابر بأنها" مفهوم حديث لأسلوب العمل الجماعي، والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد، والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا" (**كمال التابعي، 1993، ص23**).

وهناك من يعرفها بأنها" حركة تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية، لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة" (**رشيد أحمد عبد اللطيف، 2002، ص19**).

ويمكن تعريف الإقليمية على أنها تقسيم الدولة إلى أقاليم قوية وناجحة، تتوفر فيها حياة غنية ومتنوعة، مليئة بالفرص المادية والحضارية للساكنين فيها، بحيث يشارك أبناء الدولة أو الوطن جميعا في مستوى متقارب بقدر الإمكان من المعيشة والحضارة والإمكانيات.

فالتنمية الإقليمية، منهج يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان في مكان/مجال معين، عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بواسطة تفعيل وتنسيق موارد، وطاقات هذا المكان/المجال المحدد. وهي عملية تحدث تطورات منظورة، سواء على المكان/المجال أو على السكان.

2.3 متطلبات التنمية الإقليمية:

تتلخص تحديد كيفية تحقيق التنمية الإقليمية في عناصر ومتطلبات أبرزها: (**فارس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح، 2009، ص3**)

1.2.3 تحديد أنموذج التنمية المنشودة ووجهة المجتمع:

إن توجيه أي مجتمع بشري تعد بمثابة بؤرة لاستقطاب طاقات وجهود واستلهام روح ذلك المجتمع لدفع إبداعاته وتفجيرها، إذ تتخذ صورة مشروع قومي، فمنذ منتصف القرن الماضي لمعت فكرة الاستقلال لتلعب دورا فعالا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. وعلى الرغم من التضليل المعرفي الذي زامن تلك الحقبة بقيت وجهة المجتمع تمثل تجسيد لتلك الوجهة في ظرف تاريخي ومعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودولية معينة. ويقصد

بتحديد أنموذج التنمية أوجهة المجتمع، أي تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور مجتمع معين، والتمثل بها ومحاولة تطبيق أقصى ما يستطيع منها دون تحويلها إلى واقع حقيقي، إذ بعكس ذلك تفقد كونها أنموذجا مثاليا أو جهة مجتمعية حضارية.

إذا فالتنمية الحقيقية ينبغي أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات، فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية والعكس بالعكس.

2.2.3 إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع (متوالية الاستقلالية):

يعني مفهوم الاستقلالية وجود توازن في العلاقة فيما بين الأطراف المستقلة على نحو طوعي والاستمرار فيها بمحض إرادتها، إذ يكمن جوهر مفهوم الاستقلالية في التوازن. ولا يقف هذا المفهوم عند مستوى معين، بل يستمر لإعطاء دلالات ومعاني على المستويات الأدنى من ذلك، فاستقلال الدولة في تحقيق التنمية عن القوى الدولية الأخرى ما هو الا مرحلة من مراحل تحقيق التنمية تعقبه مراحل أخرى أهمها تحقيق الاستقلالية والتوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يتغول أحدهما على حساب الأخر فضلا عن تحقيق الاستقلال والتوازن بين المجتمع المدني بما يكفل مصلحة المجتمع وعدم احتكار التعبير عنها. فتحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الفرد مع المجتمع أو مؤسساته المدنية شرط بقاء الإنسان مستقلا في هذه العلاقة وليس موضوعا لها. وعند ذلك يصبح معنى الاستقلالية في التنمية قد تحقق ويكون الأنموذج التنموي في حالة توازن.

3.2.3 الاستقلالية في تحديد الحاجات:

تتحدد الحاجات في ظل التنمية وفق معيار ما تنتهي إليه أمم أخرى، إذ خلق الأنموذج الغربي ما يدعى بثورة التطلعات الذي يسوق في مجتمعنا بهيئة سلع وأنماط عيش تستنزف القوة البشرية وتحرم الاقتصاد من المدخرات الكفيلة بإنهاض الاستثمارات الضخمة واللازمة للنهوض والاستقلال الاقتصادي، وعلى الرغم من فعالية بعد الإنتاج فان بعد الاستهلاك هو الذي يفرض ما يتم إنتاجه بأي كمية وبأي سعر، فالطلب هو المتغير الأساس في أي منظومة اقتصادية متوازنة ومتحررة من الأفكار أو تدخل الدولة على نحو مباشر.

4.2.3 الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات:

يبتعد مفهوم التنمية عن سمات الانغلاق والتقوقع على الذات، إذ يتمثل في توظيف الموارد والإمكانات التي تعد بداية تحقيق الاستقلال للوقوف بوجه معرقلات الانفتاح في مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص والتي أعيد فكها وتركيبها مرة أخرى بما يلائم تحقيق مصالح الدول الأوربية، كأن يفرض زراعة منتوج معين لا تحتاجه الدولة النامية وانما تحتاجه الدول المسيطرة. مما يجعل الإنسان فاعلا قادرا وليس إنسانا

ريعيا مستهلكا. كما ينبغي النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية بصورة حرة تلقائية متوازنة مع بقية دول ومجتمعات العالم معتمدين على التبادل المتكافئ مبتعدين عن التبعية والاستغلال فضلا عن إرساء قواعد التوازن والعدل، حيث لا تزال عملية التنمية تعاني من قصور في ميادين رئيسية لا بسبب قصور الموارد وانما فيما يختص بالترتيبات المؤسسية والموارد البشرية، اذ على المسؤولين عن عملية التنمية تهيئة الموارد من خلال السياسات لبناء مجتمعات واقتصاديات أكثر عدالة وتصميما على محاربة البطالة وفقر التنمية البشرية.

3.3 سياسة واستراتيجية التنمية الإقليمية وعلاقتها بالمستقرات البشرية:

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوزان في النمو (الفوارق الاقليمية) بتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها، فإذا كانت هذه الأهداف هي تحقيق العدالة أو المساواة بين أقاليم الدولة، فإن الاستراتيجية الواجب اتباعها هي استراتيجية الانتشار التي تعمل على نشر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات أو اللاوفرات الخارجية الناتجة عن زيادة التجميع والتركيز، واذا كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة فإن الاستراتيجية المتبعة هي استراتيجية التركيز التي تفيد من الوفرات الداخلية أو وفرات التجميع، بالاضافة إلى إفادتها من الوفرات الخارجية، أما إذا كان الهدف هو الوصول إلى كل من العدالة والفعالية، فإن الاستراتيجية الواجبة هنا هي استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، أو استراتيجية أقطاب النمو.

يرى بعض الباحثين أن استراتيجة التركيز مناسبة للتطبيق في الدول النامية لأنها تقوم بتركيز الموراد والجهود البشرية (عناصر التنمية) في أكبر مدن الدولة، وإن كان يؤخذ على هذه الاستراتيجية تركيزها على للتنمية في مناطق معينة، وأهمالها لها في مناطق أخرى، أما استراتيجية الانتشار فمن الصعب تطبيقها في هذه الدول نظرا لمحدودية مواردها، وهو الأمر الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو، ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة، كذلك يؤخذ على هذه الاستراتيجية زيادتها للنمو في المناطق النامية أصلا، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية (المتخلفة) مما يوسع الفجوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة ومن ثم يعمق حدة الفوارق الاقليمية.

أما استراتيجية أقطاب النمو فيتم وفقا لها اختيار عدد محدود من المناطق التي تتوافر بها امكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكثيف عناصر التنمية، بحيث تتحول هذه المناطق إلى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، تنمو في ذاتها أولا، ثم تقوم بنشر التنمية خلال هذه المناطق عن طريق

ما يتوافر من أنشطة قائدة، وهذه الاستراتيجية تتطلب وجودد لامركزية سياسية وادارية، وتوافر بنية أساسية كافية.

كما يعرف فريدمان سياسة التنمية الإقليمية على أنها" الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية الاقتصادية" بينما يعرفها كوكلونسكي على أنها" بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد، في أي مكان وفي أي وقت محدد، مستوى ملائما لتعزيز ودعم عملية النمو الاقتصادي بشكل كفؤ" **(فارس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح، 2009، ص9)**

وبذلك فان التخطيط لتنمية المستقرة البشرية يتناول المخطط الذي ينصب على التحليل الاستقرائي من الاتجاهات الحالية والماضية لنمو المستقرة البشرية، أي أن التخطيط عملية مستمرة تتناول الأدوات والوسائل الاقتصادية والاجتماعية التي توجه لبلوغ هدف معينا، فالمستقرة البشرية هي الأداة الفاعلة ولها الدور الكبير في عملية التنمية الإقليمية، وقد تكون أيضا الأداة التي تعيق عملية التنمية الإقليمية، وذلك للدور الكبير في التوازن السكاني والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تتحد السياسة الإقليمية بتحليل نظم المستقرات وطبيعتها في الإقليم اذ لها علاقة مباشرة بتطور المستقرات والذي يمثل انعكاسا للنمو الإقليمي وحسب ما تحدده السياسة الإقليمية من أهداف.

تشكل المستقرات البشرية والتنمية الإقليمية والتنمية الاقتصادية مجموعة من العمليات المتصلة والمتفاعلة بشكل دقيق اذ تمثل المستقرات الأدوات التي تتوزع بواسطتها ثمار التنمية توزيعا عادلا أو غير عادل على الأقاليم التي تقوم بخدمته. وبعبارة أخرى تمثل المستقرات البشرية المجال المكاني لتحقيق أهداف سياستي التنمية الإقليمية والقومية من خلال إتباع عدد من الوسائل والاستراتيجيات. كما أن التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية وفي ما بين الجهات عنصر أساسي من عناصر التنمية القابلة للإدامة والتي تتطلب قدرا من الاهتمام بتخفيض التكاليف البيئية للتنمية، وتوزيعا أكثر عدلا لثمار التنمية.

إن التنمية غير المتوازنة بين المناطق والجهات تؤدي في كثير من الأحيان للهجرة، إذ يعمل الناس على تحسين معيشتهم من خلال الانتقال من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر غنى، ومن المناطق التي تنخفض إنتاجيتها إلى المناطق الأكثر إنتاجية، ومن الريف إلى المدينة ومن البلدان التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة إلى البلدان التي تتوفر فيها فرص العمل بهدف استعانة توازنهم الاقتصادي.

4.3 أهداف التنمية الإقليمية:

إن أهداف التنمية الإقليمية تختلف في أهميتها من مستقرة إلى أخرى، فقد يكون الهدف الأساسي من التنمية زيادة متوسط دخل الفرد، بينما يكون في مستقرة أخرى زيادة حجم الخدمات العامة، ويكون في مستقرة ثالثة

زيادة فرص العمل، فيحين يكون أكثر من هدف في مستقرة رابعة. كما يمكن أن يكون للأفق الزمني دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية والقومية. ففي المدى القصير يتم التركيز على المستقرات المؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي، أما في المدى البعيد فيمكن تحقيق هذا الهدف في المستقرات الضعيفة لحين إزالة معوقات النمو فيها. و يمكننا حصر أهداف التنمية في العناصر التالية: **(فارس ثامر حمودي ،مهيب كامل فليح، 2009، ص9)**

- **زيادة الناتج القومي:** ويعد من أهم أهداف التنمية الإقليمية، اذ أنه يسعى إلى رفع إسهام الإقليم في الناتج القومي، وذلك عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة في المستقرات التي لها دور في زيادة الناتج القومي. فضلا عن تعزيز الأنشطة الاقتصادية القائمة فيها، مع مراعاة الحاجات والإمكانيات المتاحة في الإقليم والأقاليم الأخرى والتوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة.
- **تقليص التباين الإقليمي في توزيع الأنشطة الاقتصادية للدخل:** تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دورا مهما في توزيع الأنشطة الاقتصادية والذي يؤدي بدوره الى تخفيض معدلات البطالة في المناطق التي تكون مرتفعة فيها. وذلك من خلال فرص العمل ودعم وإصلاح مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان. فضلا عن تأثيرها في توزيع الاستثمارات لتحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الدخل وفرص العمل.
- **تحقيق الموازنة السكانية:** إن عدم التوازن في حجم السكان وكثافة توزيعه بين المستقرات البشرية في الإقليم الواحد وبين الأقاليم الأخرى يؤدي إلى إبراز مراكز طرد للسكان ومراكز جذبهم. فالسكان ينجذبون إلى مناطق تتوفر فيها فرص العمل ووفرة الخدمات أو التي تتميز بوجود مواد خام أولية يمكن استغلالها. كما ينجذب السكان إلى المناطق التي تتمتع بمزايا المواصلات والسكن. وبالمقابل فإن عوامل الطرد تتمثل بالضغط السكاني المتزايد على المساحة المحدودة من الأراضي الزراعية مما يدفع السكان الريفيون إلى الهجرة لانعدام توفر فرص العمل أو انعدام توفر الخدمات وضعف مستوى أداءها وقصور الموارد الاقتصادية وسهولة الانتقال بين الأقاليم ومركز الاستقرار لانعدام الضوابط المحددة للهجرة. وهكذا يمكن لسياسة التنمية الإقليمية أن تتخذ من عامل هجرة أداة لإعادة توزيع السكان وتحقيق الموازنة المكانية من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرد في المستقرات.

يمكن القول أن جميع سياسات التنمية الإقليمية تهدف إلى تحقيق موازنة جيدة بين السكان والبيئة. اذ تتضمن كثير من السياسات أهداف أخرى إضافة ما سبق ذكره كالمحافظة على الموارد والإمكانيات الطبيعية وتخطيط استخدامها بشكل أفضل.

4. التنمية الزراعية:

تشكل الزراعة النشاط الأكثر ممارسة في الأقاليم الريفية نتيجة احتواءها على الموارد الطبيعية اللازمة لممارسة هذا النشاط، من أراضي زراعية وموارد مائية بالإضافة إلى كون المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية أحد أهم مدخلات العملية الصناعية، وبالتالي فجزء كبير من التنمية الاقتصادية قائمة على هذه الفروع من الإنتاج.

1.4 أهمية الزراعية:

تعد الزراعة من أهم الحرف التي عرفتها المجتمعات البشرية سواء من حيث انتشارها وعدد العاملين بها أم من حيث فائدتها للفرد البشري، وبالرغم من تزايد أهمية التعدين والصناعة والصيد في بعض بلدان العالم تبقى الزراعة على غاية كبيرة من الأهمية لمساهمتها العالية في الإنتاج العالمي. وتشكل المنتوجات الزراعية مهما كان تعدادها وأنواعها فرعين رئيسين هما: (**محمد صافيتا وآخرون، 2001، ص50**)

- الإنتاج الغذائي: سواء أكانت غذاء للإنسان كالحبوب والفواكه والخضروات أم علفا للحيوان كالشعير والبرسيم والذرة وغيرها.
- الإنتاج في شكل مواد خام للصناعة: كالقطن والخضروات ونباتات الزيوت وغيرها.

وتتميز الزراعة عن غيرها من الحرف بسعة انتشارها لأن عوامل نشأتها تختلف عن بقية الحرف الصناعية التي تتركز في مناطق محددة من العالم والتعدين الذي يتركز في أماكن معينة، كذلك لا يمكن يتواجد البترول على سبيل المثال في كل مكان من العالم بينما يمكن للزراعة أن تتواجد حيثما يتواجد الإنسان.

2.4 الأنماط الزراعية التي عرفتها المجتمعات البشرية:

عرفت المجتمعات البشرية عبر تاريخها الطويل أنماطا متعددة من الزراعة تبعا لأماكن التي تواجدت بها وللظروف الطبيعية المحيطة والمستوى الحضاري الذي وصلت اليه المجتمعات عبر العصور، وعلى هذا يمكن أن تأخذ الزراعة الأنماط التالية: (**علي أحمد هارون،1983، ص105**).

1.2.4 الزراعة الكثيفة:

يسود هذا النوع من الزراعة المناطق التي يزدحم بها السكان وتقل الأرض القابلة للزراعة بالنسبة لعدد السكان الأمر الذي يستدعي زراعة كل شبر فيها. وقد يلجأ الإنسان في هذه الأماكن إلى إقامة المدرجات على السفوح الجبلية وزراعتها في الإمكان قليلة الأمطار حيث يضطر الإنسان إلى إتباع طرائق مختلفة لتأمين مياه الري وبوسائل مختلفة كإقامة السدود والقناطر وإقامة النواعير لرفع المياه وغيرها من الطرائق، وتستخدم هذه الوسائل في دول

متعددة وفي المناطق الصحراوية والواحات يلجأ الناس لحفر الآبار كما هو الحال في الجنوب، يستخدم المزارعون في هذا النوع من الزراعة الأسمدة بكثرة كما أنهم يزرعون الأرض بأكثر من موسم في العام الواحد. حيث نجد المزارعين في هذه المناطق قد اكتسبوا خبرة كبيرة في الزراعة تساعد على إنتاج المحاصيل التي تؤمن لهم أكبر ربح في أقصر مدة. كما أنهم يعرفون بخبرتهم نظام الدورة الزراعية التي تمكنهم من زراعة ثلاثة محاصيل أو أربعة محاصيل خلال العام.

2.2.4 الزراعة الواسعة:

ينتشر هذا النوع من الزراعة في المناطق الزراعية الواسعة وقليلة السكان، حيث هذا النوع من الزراعة لا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، بل إلى مساحات واسعة، لذلك يعتمد المزارعون على استخدام الآلة الميكانيكية في الزراعة على أوسع نطاق، كما أن شق الطريق وتيسير سبل النقل يساعد على زراعة مساحة واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة كما أنه يؤدي في الوقت ذاته إلى الإنتاج الوافر لسد حاجات سكان العالم المتزايد إلى الموارد الزراعية سواء كمادة خام للصناعة أم كمادة غذائية. وبالرغم من أن التبعية الإنتاجية في هذا النوع من الزراعة تقل عن مثيلاتها في الهكتار الواحد في الزراعة الكثيفة إلا أن إنتاج الفرد أكبر بكثير بسبب استخدام الآلات بشكل واسع في مختلف مراحل الزراعة. والإنتاج في هذا النوع يزيد عن حاجة الاستهلاك لذلك فإن قسما كبيرا منه يدخل في التجارة الدولية على خلاف الإنتاج في الزراعة الكثيفة التي يوجه إنتاجها بكامله للاستهلاك المحلي.

3.2.4 الزراعة المختلطة:

يهتم هذا النوع من الزراعة بزراعة النباتات وتربية الحيوانات معا أي أن الزراعة موجهة للوجهة التي يستفاد منها في تربية الحيوان حيث يقوم المزارعون بزراعة النباتات العلفية لتغذية الحيوانات التي يقتنونها وهذا يستدعي العناية بالحيوانات التي يربونها حيث يتم اختيار السلالات الجيدة التي تتمتع بخصائص وصفات تمكن مربيها من جني الأرباح التي تعادل عنايتهم بها ومن ثم الربح. حيث يهتم المزارع في هذه الحالة بإنتاج الحيوانات من ألبان وأصواف حيث يقوم بتجهيزها وإعدادها للاستهلاك.

ينتشر هذا النمط من الزراعة في الدول المتطورة، بهذا النمط من الزراعة يتفادى المزارعون الاعتماد على محصول واحد لأنهم يقومون بزراعة نباتات متعددة لتربية الحيوان إلى جانب محاصيل أخرى.

4.2.4 الزراعة العصرية:

بدأ هذا النمط في النصف الثاني من القرن العشرين وقد انتشر بسرعة كبيرة إلى الكثير من دول العالم إلا أن المساحات المستخدمة في الزراعة مازالت محدودة جدا ولا تتجاوز مساحة المزرعة الواحدة أكثر من 500 متر

مربع، ومع ذلك تعطي مردودا مرتفعا يزيد بسبعة أضعاف عما تعطيه الزراعة الكثيفة مثلا، كما أنه يقلل من استهلاك المياه والحاجة إلى الأيدي العاملة الكثيرة مع أنه يحتاج إلى أيد خبيرة مدربة، ويمن تمييز نوعي من الزراعة في هذا النمط:

- الزراعة الحيوية التي أساسها الزراعة المائية حيث تتم زراعة النباتات داخل أنابيب زجاجية عوضا من زراعتها في التربة، وتغذى بالمحاصيل الغذائية المؤلفة من أسمدة محلولة بالماء تنمو فيها النباتات بمعزل عن جميع العوامل التقليدية المعروفة في الزراعة.
- الزراعة التي تقوم على أساس حماية المزروعات من مختلف العوامل الطبيعية وذلك بإنشاء البيوت الزجاجية أو البلاستيكية التي تسمح بدخول أشعة الشمس كما أنها تجهز بالحرارة والكهرباء وأنابيب المياه.

ومن جهة النظر الاقتصادية يعد هذا النمط من الزراعة مربحا للمزارعين من جهة كما أنه يقدم محاصيل متعددة وعلى مدار السنة للمواطنين من جهة ثانية، ويزيد ربعية الإنتاج الزراعي من ناحية ثالثة، وكون هذه الزراعة ذات تكاليف مرتفعة فقد أخذت الدول تمد المزارعين بالقروض اللازمة لإنشاء هذه المزارع. أهم المزروعات في هذا النمط هي الخضروات بالدرجة الأولى كالبندرة والباذنجان والفاصوليا والخيار والخص وغيرها كما نجحت زراعة الفطر بمختلف أنواع، وفي معظم دول أوربا نجد هذا النمط من الزراعة.

3.4 مفهوم التنمية الزراعية:

تعتبر التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية المستدامة، حيث نجد قطاع الزراعة المحرك الرئيسي للقطاعات الأخرى منها الصناعة والسياحة و الخدمات ..الخ، لذا وجب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة البدء أولا بوضع إستراتيجية للقطاع الزراعي تراعي مبادئ التنمية المستدامة من تحقيق نمو اقتصادي زراعي مستدام وخلق مناصب شغل مستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية الداخلة في الإنتاج الزراعي من خلال استعمال تقنيات وتكنولوجيا تراعي حق الأجيال المقبلة في هذه الموارد من مياه وتربة و تنوع بيولوجي وغابات ...الخ، ومن هنا يبرز مفهوم التنمية الزراعية من خلال تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين لها، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع.

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح

وزراعة الأراضي القابلة للزراعية، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية. (**رفعت لقوشة، 1998، ص11**).

بينما عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية المستدامة بأنها: " إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وبحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الانسانية الحالية والمستقبلية، إن مثل استراتيجية كهذه يجب ان تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب ان تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع" (**محمود الأشرم، 2007، ص 50**)

من هذه التعريف نجد مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية المستدامة فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج مما يؤدي لزيادة الدخل الوطني وبالتالي تحقيق الهدف الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومن جهة أخرى تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع أي تحسين مؤشر التنمية البشرية في الأقاليم الريفية مما يؤدي حتما لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وتحقيق البعد البيئي من خلال ترشيد استخدام المياه و الزيادة من رقعة الأراضي الزراعية. وفي هذا المجال حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2001، ثلاث مجالات إستراتيجية للزراعة، يمكن أن توجه بها الحكومات سياساتها للتنمية الزراعية لأقاليم الريفية لتحقيق الاستدامة وتتمثل في: (**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2001**).

- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات: من أهم النقاط الجديدة في مفهوم التنمية الزراعية، نهجها في التركيز على السكان، فالسكان هم من يتسببون في تدهور بيئتهم من خلال استراتيجيات معيشتهم واستمراريتهم، وهم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل ويرتقون بها، وبالتالي فإن بناء القدرات يشمل فهم السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وأن يتحكموا في مصيرهم، ولابد ان يقوم بناء القدرات على التعليم والمعارف التقنية والبيئية والاقتصادية التي تسمح بأخذ التأثيرات البيئية في الحسبان عند وضع السياسات والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها. إن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال هذه القدرات، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، حيث بإمكان هذه المنظمات أن تلعب دورا تحفيزيا وقياديا كبيرا.

- تعبئة الاستثمارات: سواء كان من مصادر محلية أو من المعونة الخارجية، وهذا بوضع خطط لإستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لموارد الحكومة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة بها، إن جذب استثمارات مباشرة في القطاع الزراعي هي مهمة ليست سهلة لكن مجرد السماح للزراعة أن تكون أكثر ربحية، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تحابي المدينة، سيكون خطوة مفيدة. كما ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تصمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية.
- استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية: وهذا عن طريق التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد، لاستخدام التكنولوجيا التي يحتاجونها المزارعون من أجل المستلزمات المرتبطة بها مثل المياه والأسمدة والمكننة، والتوسع أيضا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يملك موارد كبيرة للقيام بالبحوث الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر.

4.4 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الانتاجية سواء الإنتاج النباتي أو الحيواني مكانة مميزة ودورا بارزا في اقتصاديات التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي، وقد تناول العديد من الاقتصاديين أهمية دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، ومن هؤلاء (كوزنتس، جونستن، كريستن، ميلور) وآخرون غيرهم. وبصورة عامة فإنه يمكن تحديد دور الزراعة وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية بالمتغيرات التالية: (**سالم توفيق النجفي، 1987، ص28-33**)

- توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد: تتنوع الاحتياجات الغذائية التي تنتج في القطاع الزراعي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفاكهة ثم المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والحليب ومنتجاته، كما تستهلك المنتجات الزراعية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أم كمدخلات للصناعات الغذائية.
- توفير الموارد النقدية: يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخداماتها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وهذه الوسيلة من اشد الوسائل فعالية في توفير الموارد الاستثمارية وتعتبر الأخيرة من أهم الموارد للنمو الاقتصادي للدول النامية خاصة تلك الموارد المتمثلة بالتقدم التكنولوجي في المجالات الإنتاجية المختلفة.

- توفير العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية: إن من أهم المتغيرات التي تؤثر في مستوى العمالة تأثيرا فعالا هو تنفيذ سياسة زراعية فعالة من خلال برامج التنمية الاقتصادية الزراعية بحيث يمكن تحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية وتعمل على توفير حجم مناسب من العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية، كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي.
- اعتبار بعض المحاصيل الزراعية مدخلات في الصناعات الغذائية: تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه من محاصيل كمدخلات للعمليات الإنتاجية التصنيعية، وتوفير ذلك القدر الذي تحتاجه هذه الصناعات المحلية وتوسعاتها المنتظرة، إذ تعتمد أهم الصناعات المحلية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية على المنتجات السلعية الزراعية، فالصناعات النسيجية تقتضي توفير قدر مناسب من معدلات النمو في الناتج من محصول القطن ومحاصيل الألياف الأخرى، كما تعتد الدهون والزيوت على حجم إجمالي الناتج من المحاصيل الزيتية كبذور كباد الشمس والسمسم وفول الصويا، ومن هنا نجد أن مدى الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية الزراعية في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المحاصيل المرتبطة بها.
- القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية: إن تحقيق معدلات مناسبة من النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليه زيادة دخول المزارعين ومن ثم فإن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع اللازراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وباعتبار السوق في القطاع الزراعي مجالا واسعا للسع الصناعية فإن ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وأخرى غيرها، وعلى سبيل المثال فإن نموا مناسبا في القطاع الزراعي يترتب عليه استخدام أوسع للموارد السمادية والآلات والمعدات الزراعية، مما يعني أن نمو القطاع الزراعي يترتب عليه نمو الصناعات السمادية والصناعات الآلية الزراعية.

5.4 مقومات التنمية الزراعية:

لتنمية الأقاليم الريفية في إطار سياسة التنمية الزراعية يجب وجود مقومات أساسية تعتبر كقاعدة أساس لنجاح هذه التنمية في المديين المتوسط والطويل، فباختلاف نمط ونوع التنمية المستهدفة تختلف مقومات النجاح والاستمرارية حيث نجد من بين مقومات تنمية زراعية للأقاليم الريفية ما يلي:

- الأراضي الزراعية: تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتثمينها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف

والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي: (**النمري خلف بن سلمان، 2000،ص 100**)

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني و الثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور،...الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

- الموارد المائية: تؤدي الموارد المائية الدور الرئيس في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان، اذ من دون المياه لايمكن توفر الحياة لا للانسان ولا للنبات ولا للحيوان، ومن هنا جاءت أهمية هذه الموارد باستمرار الحياة على سطح كوكب الأرض (**محمود الأشرم، 2007، ص 129**)، وبالتالي تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة في استخداماتها و المتثلمة فيما يلي: (**عامر الجبارين، 2006، ص6**)

- ارتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية.
- عدم استجابة تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على: (**غردي محمد، 2012،ص11**)

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري).
- إتباع طرق إنتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفيض التكاليف.
- تغيير الصورة المتداولة على أن الزراعة تهدر المياه.
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات.
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.

- الثورة الحيوانية و النباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

ثالثا: النماذج الأساسية للتنمية الريفية المستدامة

إن العناصر الأساسية للتنمية الريفية المستدامة (محلي،داخلي، تساهمي و متعدد القطاعات) ترتكز على أربعة نماذج تعتبر القاعدة الأساسية لفهم التداخلات ما بين المقاربات النظرية السابقة لمفهوم التنمية الريفية المستدامة في إطار المفاهيم ذات الصلة، التي يكون هدفها الأساسي تحقيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية، وهذه النماذج تقوم بتوضيح الرؤى التي تستند عليها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لتحديد النموذج التنموي الخاص بكل إقليم وفق الخصائص والمميزات التي يمتلكها، من اجل الوصول إلى الأهداف التي تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وهي كما يلي:

1. الحوكمة:

تتداخل مصالح مجموع الفاعلين في الأقاليم الريفية، وهذا بغرض تحقيق أهداف مشاريع التنمية الريفية المستدامة، مما يسبب حالات التعارض في تحقيق المصلحة بين كل الأطراف المعنية بهذه المشاريع، لذا وجب مشاركة جميع هؤلاء الفاعلين من سكان الأقاليم الريفية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الجمعوية في وضع تصورات للأهداف المتوقع تحقيقها بالأخذ بعين الاعتبار المزايا التي تحققها للسكان الريفيين من جهة، والأضرار التي قد تحدثها وتهدد بها حق الأجيال القادمة وخاصة استنزاف الموارد الطبيعية من أراضي ومياه وهواء، ولا يتم ذلك إلا في إطار مبادئ الحوكمة التي تعززها المؤسسات باختلاف أنواعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتواجد في الأقاليم الريفية.

1.1 مفهوم الحوكمة:

مفهوم الحوكمة هو مفهوم ذو معاني متعددة، مستعملة في الاقتصاد، في العلوم السياسية وفي العلاقات الدولية، فهي تشكل واحدة من المواضيع الكبرى للتنظيمات المختلفة بالنسبة للاتحاد الأوربي وكذا البنك الدولي، وهي توجد في عدة بحوث و في سياسات البلدان المتطورة، و أيضا في البلدان المتخلفة، هدفها مجمع عليه، ويفسر هذا بتعقيد متزايد للمجتمعات الحديثة المتميزة بعدد كبير من العاملين (الفاعلين)، وبالتغيرات التكنولوجية العميقة، و ظهور قطاعات ونشاطات جديدة، وأخيرا بالترابطات المتداخلة والمتعددة.

استعمل مفهوم الحوكمة أولا في قضايا قضائية، وقد اختفى مفهوم الحوكمة ليعاود الظهور في القرن العشرين مع استعمال حديث في مجال المؤسسة التي تعمل بتدفقات ممدودة، وشبكات مقاولة فرعية وفي مجال السياسات اليومية في البلدان التي يكون فيها النظام الفدرالي أو ذات لامركزية

قوية**(GAUDIN,JP,2002,p179)**، و على المستوى النظري، نلاحظ ظهور مفهوم الحوكمة في الاقتصاد خلال سنوات السبعينات عند علماء الاقتصاد الجدد.

مفهوم الحوكمة قد ارتوى من عدة مصادر و مواد، و هذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرون الحوكمة على أنها: " ليست فكرة رجل واحد ولا مفهوم مادة معينة، فهي نوع من الإنتاج الجماعي المنسق وأحيانا غير المنسجم" **(GAUDIN, JP, 2002, p 180).**

إن مصطلحات "الحوكمة"، "الحكومة" لها نفس الأصل و تتزامن جزئيا، لكنها تشير إلى مفهومين مختلفين:

الحكومة: يعني المؤسسات الرسمية للدولة و السلطة القمعية (الجبرية)، التي لها حق الاحتكار (الامتياز)، هذا المصطلح يعود على الطرق القانونية و المؤسساتية التي يكون هدفها هو ضمان بقاء النظام الشعبي وتسهيل الحركة الجماعية، و هذا على مستوى الدولة–الأمة. **(FORGER, G, 2001, p 30)**.

الحوكمة: تعود إلى طريقة التسيير وتقسيم السلطة، بمقارنة تحتية يلعب فيها الفاعلون غير الحكوميين دورا متنامي في طرق اخذ القرار **(LYALL, C, and al, 2005, p 4)**، أي ان إطار طريقة اخذ القرار يوافق وضعيات ترابط متداخل بين الفاعلين المتعددين والتفاعلات الحاصلة طوال طرق أخذ القرار، والتفاعلات بين الفاعلين العموميين والخواص، بين الإدارة و المؤسسات، إذا فالحوكمة تعتمد على طرق تنسيق مبنية على الشراكة والتفاوض بين الفاعلين الذين ينتمون إلى مجالات مختلفة.**(GAUDIN, JP, 2002, p 180)**

في العلوم السياسية، تطرح الحوكمة مشكل "العولمة السياسية"، هذا المفهوم متعدد المعاني انطلاقا من الإصلاح المؤسساتي إلى تغيرات طرق اخذ القرار، لكن هذا المفهوم مرتبط جدا بالحوكمة لأنه يعبر عن تغير رؤى مستقبلية و هو يعرف على أنه: " العلاقة بين الدولة، السوق والمجتمع المدني في المجال السياسي للمجتمعات" **(ARTS, B, et autres, 2006, p29).**

في مجال العلاقات الدولية نجد أن الحوكمة مذكورة في مجالين: مجال التجارة الدولية ومجال البيئة، هذا ما يسمى بـ " الحوكمة العامة".

توجد قضايا لا يمكن تعديلها بطريقة فعالة و بتكاليف أقل إلا بواسطة أنظمة دولية، فالنظام الدولي يوافق مجموع القواعد والإجراءات وكذا النظم الدائمة للتفاوض، فالمنظمة العالمية للتجارة OMC هي مثال عن هذه الحوكمة العامة في مجال التجارة الدولية، لكن يجب الإشارة إلى أن فاعلين آخرين حاضرين عن طريق مجموعات مختلفة غير حكومية (ONG، الجمعيات...الخ).

الحوكمة العامة مذكورة أيضا في مجال البيئة لتسيير الأملاك البيئية والأخطار، و بالفعل فإن أغلب الأملاك البيئية هي أملاك عمومية، و حقوق الملكية التي تخصها غير موجودة او غير معرفة جيدا، و ليس هناك سلطات عليا لتعديل استعمالها، و من جهة أخرى فإن أسباب وآثار الأخطار البيئية المرتبطة بالكوارث الصناعية، أو بطرق الإنتاج والاستهلاك تتجاوز الحدود الوطنية و منه يأتي الاهتمام بتملك حوكمة عامة أي مجموع القواعد، القوانين والإجراءات المراقبة المتجسدة في الاتفاقيات الدولية أو خلق بنيات دولية متخصصة.

من منظور تسيير مستدام للموارد الطبيعية والأملاك البيئية، فإن الحوكمة العامة لا تعني أن العاملين المعنيين وحدهم هم الدول، بل بالعكس يتعلق الأمر بضم مختلف مجموعات العاملين بمستويات مختلفة وطنية أو أقل من وطنية، فصعوبة المشاكل المرتبطة بالبيئة وتسيير الموارد الطبيعية، و عدم اكتمال المعلومة و عدم اليقين الكبير في هذا المجال، يمنعون على فاعل وحيد، سواء كان الدولة او مجموع الفاعلين المحددين، احتكار المعلومات والمهارة اللازمة لتسيير مثل هذه القضايا.

في التحليل الاقتصادي، نجد أن مفهوم الحوكمة الذي اعاد طرحه أ. ويليامسون، قد استعمل للدلالة عن الوسيلة المطبقة من طرف مؤسسة من اجل انجاز تنسيقات داخلية وخارجية فعالة والتي تخفض تكاليف المبادلة التجارية الداخلية (المرتبطة بالتنظيم)، و الخارجية المرتبطة مع المؤسسات الأخرى عن طريق المبادلات التجارية.

هذا المفهوم قد اتسع ليدل على طرق تنسيق الفاعلين، التي تتجاوز البحث الثنائي بين السوق والتنظيم (شبكات، عقود، دورات غير رسمية..)، و تخفيض تكاليف المبادلة التجارية، كما تساهم في رفع فعالية النشاط الجماعي، و بالنسبة لمنظمات دولية أخرى، مثل البنك العالمي فإن الإصلاحات المؤسساتية ضرورية في البلدان الخاضعة لسياسات التعديل البنيوي من أجل "حوكمة جيدة"، و هو معيار مهم لتسيير سليم وفعال للإدارة العمومية **(LELOUP, F, et autres, 2005, p15)**.

هذه الحوكمة الجيدة و المصاغة من طرف البنك العالمي، معنية بضمان الشفافية في تسيير المسائل العمومية واحترام قواعد اللعبة لتشغيل السوق، و من هذا المنظور فالحوكمة تعتبر كوسيلة لمحاربة الرشوة والمصادقة على السلطة من طرف مجموعات عائلية و اجتماعية، هذين المعيارين يعتبران كعوائق للفعالية الاقتصادية.

الحوكمة مطبقة على مستويات مختلفة: على مستوى المؤسسة، على مستوى الإقليم، على المستوى الوطني و الدولي، و مهما كان المجال (الاقتصاد، العلاقات الدولية، البيئة..) أو المستوى (الدولي، الوطني، المحلي)، فهي ترجع إلى:

- تقسيم جديد للسلطة.
- طريقة أخذ قرار تدرج كل الفاعلين المعنيين.
- الطرق المتناوبة (من السوق إلى التنظيم)، الخاصة بتنسيق نشاط الفاعلين لبلوغ أهداف محددة.
- شراكات و تعاونيات بين مجموع الفاعلين (من بينهم الفاعلين المؤسساتيين)، المنتمون إلى مجالات مختلفة، عمومية، خاصة، تجارية، غير جارية، دولية، مجتمع مدني...الخ.

الحوكمة هي " أداة تنمية اقتصادية، اتفق اليوم فيها على الاعتقاد بأن النشاطات يجب أن تكون منسقة على المستوى المحلي، مع المعايير المأخوذة في المجالات الأخرى لضمان التكامل، تجنب الصراعات واستعمال المعلومة بطريقة مثلى" **(OCDE, 2004, p10)**.

و رغم الاتفاقات حول أهمية و فائدة الحوكمة، فقد صيغت انتقادات لجعل تبعية هذا المفهوم نسبية وكذا التذكير بحدوده و بتحليل أصل هذا المفهوم و استعمالاته المختلفة و تطبيقاته، فقد وضع **فليب موريفاج**، هذه الحدود، أولا: نطاق عودة مفهوم الحوكمة مع محتواه المعاصر، يتميز بأربعة صفات سائدة في الربع الأخير من القرن العشرين: انتصار الغرب، نهايات الشكوك وصراعات الملكية، شمولية الفكر، الديمقراطية، و أخيرا هي أداة لإنتاج أكثر فعالية **(MOREAU DEFARGES, PH, 2006, p 10)**، يعتبر هذا الكاتب أن هذه الصفات السائدة تطرح تساؤلات عدة حيث أنها توافق نظرة لعالم الرفاهية، يسوده السلم و لا مكانة للندرة و صراعات المصلحة، وحسب هذه التحاليل، إن حدود الحوكمة توجد في ما تخفيه مظاهر هذه الرؤية للعالم حيث أن:

- الحوكمة لا تعدل مشاكل الإقصاء، فالمقصيين، الاقتصاديين والاجتماعيين لا مكان لهم كفاعلين في لعبة الحوكمة.
- لا تعدل الحوكمة الصراعات الغير قابلة للتجزئة، فهي تنشط عندما تكون هناك خلافات.
- تواجه الحوكمة مشكل مدى الشفافية المبني على تقسيم ونشر المعلومة.
- تطرح الحوكمة مشكل التضامن والتنوع الثقافي دون أن تعطيهما إجابات.

هذا التحليل للحركية التي تعني الحوكمة وحدودها يبدو ملائما، و يجعل تبعية تنفيذ الحوكمة نسبية ويذكرنا بأنها ليست الحل المعجزة للمشاكل.

2.1 الحوكمة والتنمية الريفية المستدامة:

إن التنمية الريفية المستدامة هي طريقة خاضعة للتفاوض الدائم بين كل الفاعلين المعنيين الخواص والعوام، هذا التفاوض هدفه تعاقد داخلي "بين الفاعلين المحليين و الخواص"، و تعاقد خارجي "بين الفاعلين المحليين و الوطنيين"، الذي يشمل الأولويات، الأهداف و الوسائل، أي أنه لا يوجد نموذج تنمية للتعميم أو التحويل، فكل إقليم ريفي يجب أن يشكل إستراتيجية تنميته الخاصة المرتكزة على تثمين الموارد المحلية المادية و غير المادية، هذه الطريقة لا يمكن أن تحدث إلا في إطار حوكمة جديدة، تسمح بتجنيد مجموع الفاعلين الخواص و العموميين بما فيهم الفاعلين المؤسساتيين.

إذا كان نموذج الحوكمة يلهم طرق التسيير والسياسات الاقتصادية في البلدان المتطورة لأنه مكيف مع التطور الحالي للاقتصاد و المجتمعات، فإن له اهتمام واضح بمسائل التنمية عموما والتنمية الريفية خصوصا.

مجموع الكتابات الانجليزية حول موضوع الحوكمة الريفية جد قوي، في بلدان مثل كندا أو المملكة المتحدة، هذه الكتابات تبرز عدد من القضايا التي تطرحها الحوكمة في المناطق الريفية، لكن أولا بجب الإشارة إلى استعمال كلمة أو مصطلح "التنمية الطائفية" في هذه الكتابات الانجليزية و أن استعماله نادر أو غير موجود في الكتابات الفرنكوفونية، هذا المصطلح يتزامن جزئيا مع "التنمية المحلية" لكنه يعود على طائفة ريفية بصفتها سكان أحياء ينتمون إلى إقليم.

الطرح الأول: في المناطق الريفية يكون المرور من وضعية هيمنة السياسات الحكومية للتنمية إلى وضعية يتعاون فيها عدد من المشاركين في إطار بنى لينة ومصاغة نوعا ما، قد أقلب موازين الدوائر القديمة للبنى الحكومية و غير الحكومية و قد أدى إلى ظهور بنى قانونية و غير قانونية **(CONNELLY,S, and al, 2006,p269)**.

فالحوكمة الريفية معنية بتعزيز شرعية القرارات و النشاطات، غير أن هذه الشرعية غير آلية وهي تبنى و يجب أن تصان من أجل استمراريتها و بقائها، الشرعية غير ممنوحة في أي نظام، لكنها بنية يجب ان يحافظ عليها ويعاد إنتاجها، ومن ثم تتجلى أهمية تقوية و ترقية البنى والمؤسسات الفعالة و النموذجية في المناطق الريفية.

الطرح الثاني: يخص الشراكة كأداة وهدف للحوكمة، و التي يجب أن تكون دوما بين الفاعلين، ففي المناطق الريفية نتحقق من ضعف بعض القطاعات وعدم مرئية بعض مجموعات الفاعلين، و هذا ما يمكنه أن يعيق بنية الشراكات الحقيقية و طرق أخذ القرار، إن المقاربات الحالية للتنمية الريفية تلح على الدور المركزي

للفاعلين، يعني مساهمة و تمثيل كل مجموعات الفاعلين في هذه الشراكات للتبادل، التفاوض و بناء اتفاقيات مسبقة لأخذ القرار و إنشاء استراتيجيات. **(CONNELLY,S, and al, 2006,p269)**.

من خصائص المقاربات الحالية للتنمية الريفية المستدامة هي التعددية القطاعية أو الميزة الإدماجية، هذه الخاصية تمثل صعوبة كبيرة، لأن المؤسسات و البنى الحكومية هي قطاعية ولا مكان للتقليدي في إنشاء مشترك للسياسات المدمجة، فالحوكمة الريفية هي وسيلة تسمح بتجاوز هذه الصعوبة و خلق ظروف تنمية متعددة القطاعات مبنية على تثمين مجموع الفاعلين الخواص.

وكما إن الزراعة كانت النشاط السائد في المناطق الريفية، فالمزارعين لديهم دوما فاعلين أساسيين وإلا الفاعلين الحصريين في هذه المناطق، ولأسباب مختلفة في الدول المتطورة والدول المتخلفة فإن التطورات الاقتصادية والديمغرافية قد غيرت هذه الوضعية، ومنذ ذلك فإن المزارعين لم يعودا هم أنفسهم الفاعلين المسيطرين او الحصريين في المناطق الريفية، فيجب عليهم أن يتفاوضوا ويسيروا جماعيا مع مجموعات الفاعلين المحليين الآخرين، و كذا مع مجموعات فاعلين غير ريفيين لكن يستعملون الفضاء الريفي، فهناك طلب اجتماعي على الأملاك والخدمات البيئية للفضاء الريفي وفق الاستعمال المباشر (فضاء ريفي طبيعي، فضاء الترفيه، فضاء الإرث...)، أو استعمال غير مباشر (نوعية بيئية، نوعية المنتجات...).

باعتبارها وسيلة تفاوض، تنسيق و قرار، الحوكمة الريفية في قلب سياسات التنمية الريفية المستدامة كما يلخصه كتاب OCDE " السياسة الريفية المدمجة منفذة غالبا من خلال شراكات محلية مناسبة، تمثل بعض الخصائص و تخضع لبعض المبادئ": **(OCDE, 2006, p112)**.

أولا: إن المنطقة الهدف معرفة حسب معايير إدارية ووظيفية.

ثانيا: يشكل الفاعلين العموميين والخواص المحليين شراكة، و يشتركون في المعارف و الموارد.

ثالثا: هناك إستراتيجية تنمية ريفية تصحيحية، حسب رؤية واحدة للإقليم و لمجموع الأهداف المشتركة".

إن الحوكمة هي نموذج مقاربات مدمجة، تساهمية تسمح بتسيير مسائل معقدة بفعالية اقتصادية كبرى، و هي تعني وضع طرق تعديل، سياسات تعاقدية ونقاشات عمومية تضم كل الفاعلين، وهذا يفسر بوجود مجموع مؤسسات وطرق تسمح لمختلف مجموعات الفاعلين بالتفاوض من اجل الوصول إلى اتفاقيات انطلاقا من مصالحهم المشتركة، وكذا تكوين شراكات بين القطاع العمومي، المجتمع المدني والقطاع الخاص، و هذا يحتاج

لتعزيز الحكومات المحلية بإعطائها السلطة، الموارد، و الوسائل من اجل أن تشتغل في إطار الشراكات، أي تكون تغيرات البنى وطرق التشغيل على المستوى الوطني والمحلي و هذا ما يؤدي إلى طريقة اللامركزية. **(DOUGLAS, D, 2005, p233)**

2. اللامركزية:

تعتبر اللامركزية في اختيار مشاريع التنمية الريفية المستدامة كآلية لضمان نجاحها، وهذا لأن الأقاليم الريفية تختلف باختلاف موقعها الجغرافي والإمكانات التي تتوفر عليها، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تميز قاطنيها، لذا كان لابد أن يترك اتخاذ شكل المشاريع التي تناسب كل إقليم للمؤسسات الحاكمة القريبة منه، في إطار تعزيز لامركزية القرار لنجاح هذه المشاريع.

1.2 مفهوم اللامركزية:

اللامركزية هي اتجاه عام في كل البلدان، ذو نجاح و تقدم، فهي ليست بالمفهوم الحديث تماما، ولديها محتوى قضائي وتنظيمي مرتبط بين الدولة والإدارة العمومية.

اللامركزية هي نقيض المركزية لكن المفهومان يعودان على: "توزيع وتقسيم السلطات والكفاءات بين هيئة مركزية أو وطنية و هيئات غير مركزية أو محيط الجماعة" **(ROIG, CH, 1966)**.

هناك معيارين مستعملين في نظريات اللامركزية: طبيعة المسائل التي يجب أن تعالج على المستوى المركزي و المحلي، و كذا الاستقلالية القضائية و المالية للبنى المحلية، يضاف إلى هذين المعيارين، المستوى الفضائي أو المستوى الذي تتم فيه اللامركزية.

منذ سنوات الستينات، صيغة تعاريف واسعة للامركزية، مثلا، في وثيقة FAO، عرفت اللامركزية بأنها " تحويل الكفاءات الخاصة بالتخطيط، التسيير، التجنيد وتخصيص الموارد من القطاع العمومي المركزي نحو:

- وحدات ميدان الوزارات والمنظمات العمومية المركزية.
- وحدات ومستويات متعلقة بالإدارة.
- مؤسسات وهيئات عمومية مستقلة.
- قوى إقليمية أو متخصصة.
- منظمات القطاع الخاص والقطاع الجمعوي". **(FAO, 2006, p 7).**

هذا التعريف يعتبر الأوسع والأشمل، لكنه يحتوي على تشابه بين اللامركزية واللاتمركز، حيث أن اللاتمركز هو شكل من أشكال اللامركزية. فبعض الكتاب يجدون أنه يتعلق الأمر بطريقتين مختلفتين لأن اللاتمركز هو

تموضع خدمات الإدارة المركزية حول أماكن أخرى للإقليم الوطني البعيد عموما عن العاصمة، وهذا ما يسميه تعريف منظمة FAO، المذكور أعلاه " وحدات ميدان الوزارات والهيئات العمومية المركزية". غير أنه في وثيقة منظمة FAO، تشير في إطار اللاتمركز أن: " سلطة أخذ القرار الضروري للسير المستقل للعمليات موكلة إلى مسؤولي هذه الخدمات" **(FAO, 2006, p 13)**، هذا يبين حدود اللاتمركز بالنسبة لمبادئ اللامركزية، و التي نجدها في تعريفات أخرى " اللامركزية تخص تحويل الكفاءات المطبقة من طرف السلطة المركزية لصالح الحكومات المحلية" **(GREFFE, X, 2005, p 32).**

إن استعمال مصطلح "حكومات محلية" يدل على أن الأمر يتعلق بـ:

- تحويل الكفاءات و السلطات على كل المستويات: الشرعي، التنفيذي، المالي.
- تغييرات في طرق أخذ القرار.
- وضع طرق مراقبة وضبط للسياسات العمومية لأن " اللامركزية هي وسيلة لمراقبة المندوبين، المنتخبين أو الموظفين وكذا تقييم و تصحيح دائم للسياسات العمومية المطبقة" **(GREFFE, X, 2005, p 35)**.

إن اللاتمركز في وجود إدارة مركزية يمكنها أن تبرر في الماضي بدورها في بناء الدولة، ومعاملة المواطنين فهو يعدل "بجلب إجابات للمشاكل، مهما كانت أمكان الإقامة" **(GREFFE, X, 2005, p 9)**.

غـر أن التطـور الاقتصـادي و الاجتمـاعي يجعـل هـذا الشـكل مـن التسـيير غـير ملائـم للأسـباب التالية: **(GREFFE, X, 2005, p 11)**

- يطرح مشكل يخص المعلومة والمعالجة المفيدة والضرورية لها لأخذ القرار.
- تنزع المسؤولية من الفاعلين.
- تقود إلى تنفيذ سياسات غير مكيفة.
- تجعل المفاوضات بين الفاعلين صعبة، غير فعالة و حتى غير ممكنة.
- ينتج عنها تكاليف إدارة مرتفعة.

التحـولات الكـبرى للنظـام الاقتصـادي تجعـل مـن اللامركزيـة حـظ مـن اجـل تنميـة اقتصـادية مـن جهـة، إن التقلبـات التكنولوجيـة وتجزئـة الطلـب تـؤدي إلى منتوجـات ذات دورة حيـاة قصـيرة، ونظـم إنتـاج تحتـاج إلى قـدرة تكيـف كبـيرة مـن جهـة أخـرى، التعمـيم الـذي يفـتح البـاب لحركـة قويـة للنشـاطات الاقتصـادية يجعـل الأقـاليم في منافسـة دائمـة، و في هـذه الظـروف، فـإن البحـث عـن عوامـل منافسـة جديـدة هـو طريقـة دائمـة لا يمكـن ان تسـير بصـفة فعالـة إلا علـى المسـتوى المحلـي،

اللامركزية بتنمية فعالة للمؤسسات وتسهيل التنسيق بين الفاعلين على فضاء محدد، تساهم في طريقة تقييم الموارد المحلية الخاصة، لكن اللامركزية تتجنب طرح مشاكل منها:

- مشكل المستوى الذي تقوم فيه، فمن الصعب على بلدان عديدة التساؤل عن ارث تقسيمهم الإداري و الفضائي، وعلى المستوى النظري نستحضر مبدأ الفرعية الذي يعني أن الكفاءة تحول على المستوى الذي يجعلها أفضل تنفيذا، وما يحدد نوع الكفاءة، المستوى الذي تحولت فيه والتكيف بين الاثنين إذن " معايير وظيفية، تجريبية مبينة على الفعالية أو فعالية الجماعات الأكثر تأهبا لممارسة المهارة" **(REGOURD, S, 2004, p 64)**.
- مشكل الفروقات الاجتماعية والفضائية، فواحدة من الوظائف الأساسية للدولة، انطلاقا من جمع الضرائب على المستوى الوطني هو ضمان إعادة توزيع الثروات بين المناطق والإدارات، عن طريق الخدمات العمومية وأشكال أخرى للتحول المباشر أو غير المباشر، فإن القرارات في إطار اللامركزية تعني أن نفقات الخدمات العمومية المحلية تمول فقط عن طريق الضرائب المحلية، أي الضرائب المدفوعة من طرف المساهمين المحليين، فهذا يؤدي لزيادة الفروقات الاجتماعية والفضائية بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة إعادة التوزيع على المستوى المحلي غير فعالة، ويمكن أن تكون لها نتائج تزيد من حدة الفروقات لأن " كل نظام يرجع أثره إلى دفع الأغنياء أجر للفقراء، يفترض أن تكلفة التجنب عن طريق الأغنياء لهذه المسؤولية تكون أعلى من مبلغ التحويل الذي يسددونه، وهذا من أجل أن يكون هذا النظام دائم" **(LAURENT,D, 2004, p 37)**، وتكلفة التجنب ضعيفة على المستوى المحلي حتى لا تعيد إحداث فروقات أو تقويتها، يجب البحث عن وضع آليات لضم التمويلات المالية المحلية بالتحولات الوطنية.

إن مسلة ثروة الأقاليم ليست بسيطة وتتعلق بمؤشرات وبإطار تحليلي مستعمل، حيث قام دافيس بشرح كيفية انه لا يكفي فقط لتخصيص فضاء بعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مثل الثروة، استعمال نفس المؤشر PIB **(LAURENT,D, 2004, 2005, p44)**. انطلاقا من أمثلة في فرنسا و في أوربا، بين أن الاختلافات بين المناطق متنوعة حسب استعمال PIB، مرتفع لكل ساكن، ضعيف لكل ساكن، والعكس صحيح وهذا ما يفسر بـ:

- وجود تدفقات عائدات غير مباشرة، كنتيجة لسياسات إعادة التوزيع.
- جزء كبير من القيمة المضافة تنتج عن الإقليم يمكن أن تلتقط خارج الإقليم.

إن النقاش حول اثر اللامركزية على الفروقات الفضائية، يشير إلى الصعوبات التي تحيط بتنفيذها، ففي الواقع، فإن اللامركزية هي طريقة متواصلة تسبب تعديلات لمتابعة التطور الاجتماعي والاقتصادي.

2.2 اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة:

رغم الاتفاق حول اللامركزية، فإن إشكاليتها في الأقاليم الريفية تطرح بطرق مختلفة في بلدان شمال وجنوب البحر المتوسط، ففي بلدان الشمال، تعتبر اللامركزية كأداة لتعزيز الحوكمة المحلية وبلوغ ترابط اجتماعي كبير، وهي ترافق المرور من سياسة تنمية ريفية أحادية القطاع (الزراعة)، مبنية على المعاشات إلى سياسة متعددة القطاعات مبنية على الاستثمارات واستغلال الغنائم المحلية، تبعا للتحققات التالية: **(OCDE, 2006, 17)**

- سياسات إعادة التوزيع و المعاش لم تخفض من الفروقات الجهوية، والمناطق الريفية غير الملائمة لم تتطور في أغلب الحالات.
- وزن المعاشات المنسوبة للمناطق الريفية غير الملائمة تؤثر كثيرا على النفقات العمومية.

بينت الأبحاث، عدم اكتمال الطوائف الريفية القديمة لتسيير الوصول إلى بعض الموارد مثل الأرض أو تنظيم تسيير الأخطار في نطاق يتطور، فنتائج الدراسات التجريبية في بلدان كثيرة متخلفة تبين أن " عندما تخول منح الموارد لتنظيمات محلية فالنخب المحلية تتجه أولا إلى خدمة نفسها، و لا تترك للفقراء إلى البقايا" **(PLATTEAU, JPH, et autres, 2001, p 224)**، و هذه الدراسات تصل إلى الخلاصة التالية:

"الدولة يجب أن تضع معايير لمنع النخب المحلية من استنزاف أموال السلطة ، فإن لم تكن الدولة قادرة على أن تلعب هذا الدور المهم، فإن المقاربة التساهمية للتنمية الريفية المستدامة لها حظوظ لإعطاء نتائج مخيبة على مستوى العدالة على الأقل، فنصل إلى الخلاصة التي لا نستطيع تجنبها، ومفادها أن البلدان التي تكون فيها الدولة غير فعالة وفاسدة، فليس هناك مقاربة تساهمية مهما كانت لا مركزية، ولا تكون لديها حظوظ للنجاح". **(PLATTEAU, JPH, et autres,2001, p 225).**

و لبلوغ أهدافها يجب على اللامركزية أن تسمح بتجمعات و بنى محلية في الأقاليم الريفية لشغل وظائف عديدة:

- تهاف8اسيير عرض الخدمات العمومية.
- منح إطار لتسيير الصراعات بين الفاعلين، خاصة فيما يخص استعمال الموارد الطبيعية.

- منح إطار تفاوض بين الفاعلين لتأسيس إستراتيجية محلية للتنمية وتحريك الوسائل، و من ضمنها الوسائل المالية لوضع هذه الإستراتيجية حيز التنفيذ.

هذه الوظائف مهمة لتنمية محلية، لأن " التجمعات الإقليمية و القوى المحلية يمكن أن تسمح بحركية اقتصادية كونها أماكن مناقشة وتحكيم، لكن يمكن أن تكون عائق، مثلا بالبحث على إعادة إنتاج نماذج مركزية محليا " **(TONNEAU, J.PH, et autres, 2003, p 181).**

3. التعددية الوظيفية:

لم تعد تقتصر وظيفة الأقاليم الريفية على تحقيق الأبعاد الفلاحية المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني فقط، بل امتدت لتشمل أبعاد أخرى في إطار توسيع وظيفتها لتشمل الصناعات التحويلية والحرف التقليدية والسياحة البيئية ...الخ، وهذا لتنويع مصادر الدخل للسكان الريفيين من أجل تحسين ظروف معيشتهم وبقائهم أوفياء للمهن الموجودة في هذه الأقاليم حتى تبقى كموروث مادي وغير مادي يميزها عن باقي الأقاليم.

1.3 مفهوم التعددية الوظيفية:

التعددية الوظيفية ما هي إلا إعادة اكتشاف حالة واقع قديم للزراعة، تم نسيناها مع تطور الزراعة التنافسية والمنتجة، التعددية الوظيفية هي ميزة متداخلة للنشاط الزراعي. **(MUNDLER , 2001)**.

غير أنه لا يجب خلط مفهوم التعددية الوظيفية مع تعدد النشاط أو التغير فيه، فتعدد النشاط يعود على حالة يكون فيها المزارع أو أفراد عائلة يمارسون بالتوازي النشاط الزراعي نشاط أو أنشطة غير زراعية، هذه الحالة تترجم بوجود عائدات غير زراعية في تركيبة العائد الإجمالي للإدارة.

أما بالنسبة للتنويع، فيمكن أن تطبق على الإنتاج الزراعي أو الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي فالتعددية الوظيفية تعود على الوظائف المختلفة التي يتممها نشاط، وفي حالة الزراعة فإن: " التعددية الوظيفية هي فحص المنتوجات الملائمة وغير الملائمة، عن طريق نشاطات مختلفة للمزارعين أو القطاع الزراعي. **(DURAND, G, and al, 2003, p 13)** ، أي أن النشاط الزراعي يسبب نوعين من حصيلة الإنتاج وهما:

- الأول: تحت شكل أملاك مادية (حصيلة إنتاج ملائم).
- الثاني: تحت أشكال أخرى غير الأملاك المادية (حصيلة غير ملائمة).

باحثون آخرون يقترحون تصنيف وظائف الزراعة بالطريقة التالية: **(DURAND, G, and al, 2003, p 16)**

– الإنتاج: بحصيلتين إنتاجيتين، واحد يخص المنتوجات بحد ذاتها، و الآخر حصيلة الإنتاج لنوعية هذه المنتوجات.

- تسيير الفضاء و الموقع: نوعية الموقع، وجود التلوث أو عدم وجوده، إحداث أضرار طبيعية...الخ.
- الخدمات: خدمات اقتصادية (تساهم في العمل في النشاط الاقتصادي)، خدمات اجتماعية، خدمات بيئية.

إن مجموع هذه الوظائف لا يمكن أن تقيم بآليات السوق بسبب الطبيعة اللاتجارية لبعض الوظائف وأيضا محصولات الإنتاج التي لا تكون أملاك مادية للزراعة هي غالبا "منتوجات ملحقة"، المنتوج الملحق يعني أنه لا توجد علاقة ثابتة أو تقريبا ثابتة بين حصيلتين انتاجيتين لنشاط اقتصادي، وإن كانت العلاقة ثابتة تقريبا، فإن حصيلة الإنتاجين منتجة دائم في نفس النسبة.

نعرف الخدمات البيئية التي تمنحها الزراعة، والتي ترد على الطلب الاجتماعي الجديد حول الطبيعة ونوعية الحياة. هذه الخدمات، المرتبطة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بالنشاط الزراعي يمكن أن تحلل، من منظور العوامل الخارجية أو الرفاه الذي تمنحه. إن مفهوم العوامل الخارجية يوجد في الاقتصاد منذ أ. مارشال، والذي استعمله لشرح انخفاض تكاليف الإنتاج في الصناعة بفضل الآثار الخارجية " المتأتية من القرب، التجمع العمراني لمختلف المؤسسات، تشكل الآثار الايجابية القادرة على تهيئة تكاليف الإنتاج". **(LONGUEPEE, J, 2002, p2)**. فهي إذن عوامل خارجية ايجابية مبنية وغير تجارية. مع أعمال **بيقو** أصبح مفهوم العامل الخارجي محدد وثري: فالعامل الخارجي يمكنه أن يكون سلبي أو ايجابي، يمثل أثر خارج السوق، و يمكن أن يأتي من طرق الإنتاج والاستهلاك، لكن حسب هذه التعريف هو " يبقى بشري بطبيعته أي أن أصله هو نشاط الإنسان". (**LONGUEPEE, J, 2002, p 4**).

تعتمد الميزة البشرية لتمييز العامل الخارجي والرفاه، هذه الأخيرة معرفة "كعامل خارجي أصله لم يعد بشري ولكن طبيعي دون أن نقصي منه التدفقات الناتجة عن الإنسان والطبيعة، ففي إطار العامل الخارجي الناتج من طرف الانسان او اشتراك الإنسان في حدوثه، هو أصل الأثر الخارجي ومرسل عن طريق فاعل طبيعي و يمارس أثر خارج السوق على مثيله" **(LONGUEPEE, J, 2002, p10)**. وكذلك يجب تحديد أن الرفاه هو "قيمة ايجابية أو سلبية انطلاقا من اللحظة التي تكون محل استحسان أو كره من طرف الفاعلين الاقتصاديين" **(LONGUEPEE, J, 2002, p 11)**. وكما بالنسبة للعوامل الخارجية، يجب أن يكون هناك طلب يلتقي بالعرض، من ناحية وجود عوامل تغير الرفاهية إيجابا أو سلبا.

بذلك إن فهم الخدمات البيئية للزراعة بمفهوم العامل الخارجي يسمح بتحديد ظروف جعلها داخلية أي ظروف وأشكال تعويضات هذه الخدمات، لكن هذا ينطبق على طريقة معالجة التعددية الوظيفية حيث نميز مقاربتين للتعددية الوظيفية: **(VERMERSCH, D, 2001)**

المقاربة الايجابية: المتبناة من طرف OCDE، وهي مقاربة قطاعية واقتصادية تقر بوجود منتوجات متعددة للزراعة، تشمل المنتوجات القاعدية (منتوجات زراعة)، و منتوجات ملحقة والتي يمثل بعضها أملاك الفوائد العمومية (عوامل بيئية) ولا يوجد لها سوق.

المقاربة المدمجة أو النمطية: حيث تعرف التعددية الوظيفية في هذه المقاربة بمجموع الأهداف المسطرة للزراعة، أي الروابط و مكانة الزراعة بالنسبة للبيئة، الاقتصاد و المجتمع، فنخرج من الإطار المحدد لإصلاح نقائص السوق التي لا تعوض الأملاك والخدمات البيئية المعروفة على أنها أملاك عمومية.

من خلال هاتين المقاربتين، نجد رؤيتين واللتان لهما نتائج على سياسات التنمية الزراعية والريفية:

الرؤية الأولى: نصفها بالمفهوم الزراعي البيئي للتعددية الوظيفية، إن زيادة حدة النشاط الزراعي له آثار سلبية على البيئة تترجم بهدم للموارد الطبيعية، وفي مواجهة هذه الوضعية، و حسب الطلب الاجتماعي حول نوعية البيئة، نختار زراعة أقل حدة تسبب تلوث أقل وتلف أقل للموارد الطبيعية، مقابل تعويضات من طرف سياسات الدعم. **(REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p8)**

الرؤية الثانية: لا تحصر التعددية الوظيفية في الخدمات التي تقدمها الزراعة، لكن تخص مجموع مميزات أنظمة الإنتاج الزراعي وكذا مكان هذه الأنظمة وعلاقاتهم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني فهم التعددية الوظيفية على المستوى المحلي للأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين النشاط الزراعي والنشاطات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى قبول أن كل المزارعين ليسوا متعددي الوظائف. **(REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p9).**

2.3 التعددية الوظيفية والتنمية الريفية المستدامة:

إن نموذج العولمة دفع إلى تخصيص الإنتاج الزراعي و خلق انفصالا بين الزراعة والنشاطات الريفية الأخرى، إن التنمية الريفية المستدامة هي وسيلة لترقية الحضور جنبا إلى جنب لعدة نشاطات على مستوى الاستثمار الزراعي أو على مستوى نفس الفضاء الريفي، لأن التنمية الريفية المستدامة تسمح بإعادة تعريف الهويات، الاستراتيجيات، التطبيقات والعلاقات المتداخلة والشبكات. **(BELLETTI, G, and al, 2003)**.

المقاربة المدمجة للتعددية الوظيفية، تعيد وضع النشاط الزراعي في نظام اقتصادي اجتماعي و بيئي محلي، محيطا بالوظائف البيئية. في بلدان شمال البحر المتوسط " الوظائف الاقتصادية لخلق مناصب العمل والمحافظة على

تشغيل الإقليم، تخص مجموع النشاطات الريفية". **(REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p 11)**. هذا ايضا موجود في بلدان الجنوب، حيث و رغم الدور المهم للزارعة في المناطق الريفية نجد أن:

- الوزن المتعلق بالسكان الزراعيين بالنسبة للسكان الريفيين في انخفاض.
- العائد غير الزراعي يساهم بنسبة هامة في العائد الإجمالي للإدارة الزراعية، و هذا ما يشهد على تعدد أنشطة المزارعين وأفراد العائلات.

يعتمد هذا على تحليل يميز مختلف أنواع العوامل الخارجية والأملاك العمومية، من بينها العوامل الخارجية الإقليمية والأملاك العمومية المحلية. نجد بعض الأملاك العمومية لا توجد إلا في فضاء جغرافي محدد يمكن وصفها بالمحلية، لأنها أنسجة الموارد الخاصة المادية أو غير المادية الخاصة بهذا الفضاء، ونفس الشيء فإن العوامل الخارجية والنشاط الزراعي والتي تعد بالمرة وظيفة الموارد أو الوسط الطبيعي ومميزات أنظمة إنتاج يمكن أن تكون ذات إقليم.

التعددية الوظيفية هي تلك التعددية للنشاط الزراعي في معنى محدد وللنشاط الزراعي في علاقاته مع النشاطات الأخرى على إقليم معطى، وكذا التعددية الوظيفة للفضاء الريفي و وظائفه، وأخيرا التعددية الوظيفية للمزارعين.

في الوقت الراهن، ليس الفضاء الريفي محل طلب اجتماعي جديد ليتحمل التحولات العميقة، في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط هذه التحولات تترجم بالانخفاض القوي للوزن المتعلق بالسكان والفاعلين الزراعيين في عدد السكان الإجمالي للفضاءات الريفية، في الجنوب، رغم بقاء الزراعة كنشاط رئيسي فلا يمكنها امتصاص فائض اليد العاملة وحل مشكل البطالة المتزايد في المناطق الريفية، إضافة إلى ذلك، فالنمو القوي لسكان الحضر، التطورات في طرق وأساليب الحياة والمنتوجات، الاهتمام بالمحافظة على الموارد و البيئة، قد سبب طلب جديد على الفضاء الريفي يترجم بوظائف جديدة هي:

- الوظيفة الإنتاجية.
- الوظيفة السكنية: فالفضاءات الريفية القريبة من الحضرية تشهد زيادة سكانهم بوصول مقيمين جدد يبحثون عن نوعية الحياة أو يهربون من مشاكل السكن في المدن (ندرة السكنات، ارتفاع الايجار...الخ).
- وظيفة ارث وترفيه: فتنمية السياحة الريفية تشهد حيوية و انتعاش هذه الوظيفة.

- وظيفة بيئية: المحافظة على الموارد النادرة التي تحت الضغط والمهددة بالترك، تنوع الغطاء النباتي والحيواني وكذا تنوع الموقع، فالوظيفة البيئية تشمل أيضا الحماية من الأخطار الطبيعية كالفياضانات نيران الغابات....الخ.

الفضاء الريفي متعددة الوظيفة بالنظر إلى طلب المجتمع الحالي، فهو فضاء انتاج منتوجات وخدمات تجارية و غير تجارية، بالإضافة إلى المنتوجات الزراعية فهناك منتوجات بيئية، خدمات الترفيه وحفظ الإرث الطبيعي والثقافي، وكذا حفظ التوازن الإقليمي. ونتيجة لذلك، فإن التعددية البيئية هي أيضا تعددية وظيفية للمزارعين بصفتهم منتجي هذه الخدمات والمنتوجات، وكذا عن طريق دورهم في الحركية الاقتصادية العامة للإقليم.

إن التعددية الوظيفية الثلاثية مرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة من خلال:

أولا: تخرج الفضاء الريفي من الدور المحصور في انه دعامة للنشاط الزراعي، وتمنحه مقاربة تسمح بفهم الفضاء الريفي في عمومه، بإعطاء مكانة مناسبة للموارد الطبيعية المتجددة وتسمح بالخروج من المقاربة القطاعية و الأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مختلف النشاطات الزراعية، غير الزراعية التجارية وغير التجارية.

ثانيا: إن اهتمام التعددية الوظيفية بالتنمية الريفية المستدامة تظهر في عدة حالات مثلا، الأقاليم الأقل تزويدا بعوامل الإنتاج ليست قادرة على زيادة إنتاجيتها لتبقى تنافسية في السوق الدولي، وكإستراتيجية متناوبة فهذه الأقاليم يجب أن تطور المنتوجات والخدمات الخاصة في مختلف المنتوجات، والخدمات المرتبطة بالجمع بين الموارد والطاقات المحلية الزراعية وغير الزراعية، فالمقاربة عن طريق التعددية الوظيفية تسمح بفهم الارتباطات المختلفة و بتعريف هوية الوسائل وتقييمها.

ثالثا: من منظور التنمية الريفية المستدامة، التعددية الوظيفية يجب أن تكون ذات إقليم، أي تعريف هويتها بالنسبة لإقليم معطى للحصول على قواعد توجيه السياسات العمومية بطريقة جد هادفة و فعالة.

4. الإقليم:

الإقليم هو عبارة عن فضاء و شبكة فاعلين عموميين و خواص، يتعاونون و يتقاسمون نفس القيم وينتجون معا حركية اقتصادية عن طريق تنشيط موارد خاصة بهذا الإقليم، فالنموذج الإقليمي في الوقت الحالي هو النموذج الأساسي لتنمية زراعية تبنتها OCDE، و بنى وطنية مسؤولة عن التهيئة العمرانية للإقليم هذا الاهتمام يفسر بعلاقات هذا النموذج بمختلف التساؤلات التي تطرحها مشاكل التنمية في عالم مختلف عن عالم القرن العشرين.

(BONANNO, A, 2005, p 35)

النموذج الإقليمي يساهم في تغذية التفكير حول التنمية الريفية، عن طريق الإسهام في النظريات والمنهجية، فهو يجسد المعيار المحلي للتنمية الريفية، عندما تكون التنمية الريفية المحلية هي تنمية الأقاليم الريفية. حيث أن التطور العام للاقتصاديات والمجتمعات جعل الفضاء الريفي متأثرا جدا وبقوة بالطرق السارية في المدن، وأساليب الارتباط بين الفضاءات الريفية والمراكز الحضرية، فمن الضروري فهم الفضاءات الريفية عن طريق مقاربة تضعهم في إقليم يضم الفضاءات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة .

أسلوب البنية الإقليمية بتحريك شبكات الفاعلين، التعاون و الإبداع المحلي، الذي خلق ظروف من أجل تنمية مبنية على تثمين الموارد المحلية، و كذلك فإن التعلم الجماعي، التقني و التنظيمي، مولد من طرف هذا الأسلوب يهيئ ظهور طرق التنسيق و التعديل بين مجموعات الفاعلين المنتميين إلى فضاءات مختلفة، هذا ما يسمح بتنمية الفضاءات الريفية التي تحتاج إلى ارتباط قوي بين مختلف النشاطات وتجنب حدوث صراعات حول استعمال الموارد الطبيعية المتجددة.

إن رهان التنمية الريفية المستدامة هي تطوير الفضاءات الريفية نحو أقاليم ريفية، كون أن الإقليم مثل الفضاء الجغرافي الاقتصادي و الاجتماعي المطابق لمشروع تنمية مبني على مجموع الفاعلين.

رغم التمييز و عدم التكيف بين الريفي و الزراعي فالزراعة تبقى مركب هام للفضاءات الريفية فالتنمية الريفية تشمل نموذج زراعي جديد مختلف عن النموذج الموضوع عن طريق التحديث في سنوات الستينات، و هو يشمل خلق منتوجات جديدة و خدمات بكل إقليم.

مقاربات التنمية الريفية المستدامة بعيدة عن حتمية نظرية التحديث، و ينتج عن ذلك مسارات تنمية مختلفة عن الأقاليم دون نسيان أن الحركية الإقليمية هي نتاج تفاعل في لحظة معطاة بين القوى العامة والقوى المحلية، أي أن الحركية الإقليمية تصبح نتاج حتميات و غنائم خارجية (عولمة، تبادل حر...الخ) والقدرة على إجابة داخلية لتسيير الحتميات و استثمار الحظوظ.

خلاصة:

إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة هي تخطيط استراتيجي متكامل من حيث القطاعات الاقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية، سياحية...)، والمستويات الجغرافية (وطني، إقليمي ، محلي، ...الخ) من أجل تحسين الظروف المعيشية لأفراد الأقاليم الريفية وتنويع مصادر دخلهم في إطار مبادئ التنمية المستدامة، من شفافية وحوكمة إقليمية واللامركزية القرارات الإدارية المتعلقة بنموذج التنمية المناسب الذي يختاره الأفراد وفق مبادئهم وعاداتهم وتقاليدهم.

الفصل الثاني:
أثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يشكل الإنفاق العام باعتباره سياسة اقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية، وجل الاقتصاديون يؤكدون على ضرورة احترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، وفي الغالب تسعى السياسات الاقتصادية إلى توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نمو مستمر للطاقات الانتاجية، وتوزيع عادل للدخل.

وسياسة الإنفاق العام تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها.

يؤثر الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة من خلال سياستها المالية، على جانب العرض الكلي المتمثل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي PIB وبالتالي في ظاهرة النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهذا بتحفيز الطلب الكلي الفعال المتمثل في الاستهلاكي من طرف القطاع العائلي والاستثماري من طرف المؤسسات الإنتاجية والخدمية الخاصة والعامة. و من خلال التغيرات الحاصلة في المستوى الإنتاجي لمختلف القطاعات يتأثر مستوى الميزان التجاري بتأثر مكوناته من قيمة الصادرات إلى العالم الخارجي وقيمة الواردات من العالم الخارجي مما يجعله في حالة عجز أو فائض، وتؤثر سياسة الإنفاق العام على مستويات التشغيل في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة وبالتالي على ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى التأثير على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من خلال سياسة الدعم أو المعونات الممنوحة للمستهلك، وبالتالي التأثير على مستويات التضخم نتيجة للتقلبات في الأسعار.

أولا: آثار سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد و يعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك عدة سياسات من أجل الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسع والخدمات، كما أن موضوع النمو مقترن بالتنمية وهو من المواضيع المهمة التي ركز عليها الفكر الاقتصادي، حيث لا يمكن الفصل بين النظرية والحقائق الاقتصادية القائمة. (**محمود جاسم عباس، 2011، ص59**).

ومن أهم الأفكار التي تعرضت لتحليل مفهوم النمو الاقتصادي اتفقت جلها على أن النمو يتأثر بعوامل تقليدية كعنصر العمل، ورأس المال المادي والبشري، والمستوى التكنولوجي، ووفرة الموارد الطبيعية. غير أنه أضيفت إليها في الفكر الحديث والمعاصر عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، و تتمثل في الانفتاح التجاري، والإنفاق العام والخاص، والاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلا عن مدى كفاءت السياسات الاقتصادية. (**علي عبد الوهاب نجا، 2012، ص569**).

توجد عدة دراسات عنيت بتحليل دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، ما جاء به بتريك ارتيس الذي أكد أن النفقات العامة تستميل النمو الاقتصادي وفق ميكانيزم اقتصادي كلي يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة (**Patrick. A, at al, 1993, p288**)، بينما ركزت بعض النظريات على بعض بنود الإنفاق العام وأرجعت لها الفضل في استمالة النمو الاقتصادي كالإنفاق على البينية التحتية، رأس المال البشري وخاصة التعليم والبحث العلمي والتنمية، ولكل من هذه النظريات أسبابها وتحليلاتها المقنعة.

1. مقاربة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي له عدة تعاريف تجتمع في نسق واحد، فهو يعبر عن الزيادة في الدخل الإجمالي لاقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بr، و إذا كان الدخل الوطني لبلد ما Y لسنة معينة فإنه في السنة الموالية يصبح $Y(1+r)$ و لعدة سنوات n يصبح $Y(1+r)^n$. (**Arnold chanssagnon, 2012**)

أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه " الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الناتج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" (**طاوش قندوسي، 2014، ص75**)

ووفقا لتعريف ساملسون فالنمو " هو العملية التي بمقتضاها تتم الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (**ولاء وجيه محمد دياب، 2013، ص 17**).

كما يعرفه فليب بيرو بأنه" الارتفاع المسجل في خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي" (**محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، 1999، ص39**)

يبرز من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي أنه: (**طاوش قندوسي، 2014، ص76**)

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالنتاج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.
- متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة، وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي ونمو القدرة والذي يمثل الزيادة في القدرة الإنتاجية للدول، وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة وكذا جزء من رأس المال العاطل.
- يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل التغير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكل ليس لهم نفس الدلالة، وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغير، والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي الذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولكنه غير كافي لإحداث الرفاهية المطلوبة.

أي دولة يتعرض اقتصادها إلى موجات الدورة الاقتصادية (الركود/الانتعاش)، مما يساهم في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي من موجة لأخرى ومن دورة اقتصادية لأخرى، وهو ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل (4): توضيح واقع النمو الاقتصادي من دورة لأخرى.

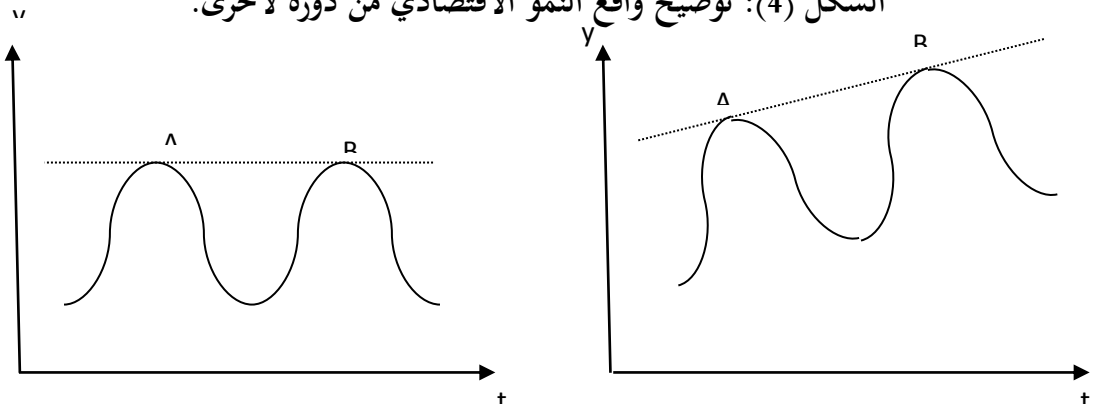

القسم أ القسم ب

المصدر: فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص205.

الشكل أعلاه يبين أن الاقتصاد يتأثر بموجات الدورة الاقتصادية، فقد يكون معدل النمو الاقتصادي يساوي الصفر بين فترتين مختلفتين مثلما يوضحه القسم –أ–، بينما يرتفع من فترة لأخرى مثلما يوضحه القسم —ب– بحيث ينتقل من قيمة معينة "A" إلى قيمة أعلى منها "B".

تعمل جل دول العالم على زيادة معدلات النمو الاقتصادي واستثمارها في زيادة رفاهية الأفراد في المجتمع، والرفاهية تشمل عدة ميادين: الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد، و تقوم على مؤشرات متكاملة فيها بينها (مثال على ذلك: معدل الأجر الصافي، خدمات التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي...الخ)، فإذا تحسنت هذه المؤشرات بتحسن معدل النمو يمكن القول أن استثمار معدلات النمو الاقتصادي كان وفق سياسات اقتصادية عقلانية ورشيدة. .(**Roamina, B, et autres, 2006, p2**)

2. نماذج النمو الاقتصادي:

جل نماذج النمو الاقتصادي مبنية على مجموعة من العلاقات الرياضية التي تشمل الادخار ،والاستثمار والنمو الديمغرافي من حجم السكان النشط، واحتياطي رأس المال. حيث أن هدفها الأساسي هو تبيان وتحديد العوامل المحددة لتغير مستوى الإنتاج، أي بصورة أخرى تحديد مستوى النمو الاقتصادي.

المعادلات الأساسية التي شكلت على أساسها نماذج النمو الاقتصادي المختلفة، تعتبر كنموذج اقتصادي قاعدي وهي تحتوي خمسة أشكال رياضية متمثلة في:

- دالة الإنتاج الكلية من الشكل:

$$Y=F(K,L).....(1)$$

حيث تمثل:

Y: الإنتاج القومي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة.

K: حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الاقتصاد القومي.

L: حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

استنادا إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل. كما أنه لا يجوز النظر إلى

أي من العوامل كعامل ثابت، ثم إن تناسق هذه العوامل يختلف، وبالتالي لا بد أن تتغير العلاقة بين حجم الناتج و بين عوامل الإنتاج عبر الزمن.

- معادلة تحديد مستوى الادخار:

$$S=sY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

S: قيمة الادخار الكلية.

s: الميل الحدي الادخار. (حيث يفترض أن الميل الحدي للادخار ثابت، أغلب الدول يكون محصور بين 10 و 40%).

- المساواة بين الادخار والاستثمار:

$$S=I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

I: عبارة عن حجم الاستثمار (في ظل اقتصاد مغلق).

- معادلة توضيح التغير في رصيد رأس المال المتولد عن الاستثمارات الجديدة:

$$\Delta K = I - (d.K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

I: قيمة الاستثمارات الجديدة (بمعدل متزايد كل سنة).

ΔK : التغير في رصيد رأس المال المرتبط إيجابا بقيمة الاستثمارات الجديدة I، وسلبا بالاهتلاك d.

$(d.K)$: قيمة انخفاض رصيد رأس المال كل سنة بفعل عامل الاهتلاك.

d: معدل الاهتلاك يفترض أنه ثابت ما بين (2و10%).

- معادلة تطور حجم العمالة النشطة من نسبة التغير في إجمالي عدد السكان النشطين:

$$\Delta L = n \times L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ΔL : تطور حجم اليد العاملة النشطة.

n: نسبة نمو السكان النشطين.

L: عدد السكان النشطين.

المعادلات الخمسة السابقة تمثل قاعدة لبناء نماذج النمو الاقتصادي المختلفة، حيث نلاحظ خمسة معادلات بخمسة متغيرات (Y,K,L,I,S)، وبالتالي فإن النموذج الاقتصادي له حل، ومن جهة أخرى لدينا ثلاثة معلمات وهي (d,s,n)، حيث يفترض أنها ثابتة بعوامل خارجية أي قيمتها تتحدد خارج النموذج.

لتبسيط المعادلات الخمسة السابقة، نقوم بإعطاء صيغة مشتركة تتضمن المعادلة (2)، و(3)، و(4)، المعادلة الجديدة المتولدة تكون بالشكل التالي:

$$\Delta K = sY - (d.K)$$

هذه المعادلة الأخيرة تبين أن التغير في رصيد رأس المال ΔK، يساوي sY حجم الادخار ناقص حجم انخفاض رصيد رأس المال كل سنة نتيجة الاهتلاك.

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل، أما النظرية الكنزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية على منظور المدى القصير إلى أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسب ما يلي:

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية.
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام، كل قسم نقوم فيه باستعراض بعض النماذج كما يلي:

1.2 نماذج النمو الكنزية:

تعتبر نماذج النمو الاقتصادية الكنزية امتداد للنظرية الكينزية،حيث قام اقتصاديو هذه المدرسة بالتحليل الاقتصادي الكلي في المدى الطويل، بدراسة الحلقة انتاج- دخل- إنفاق والتعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو في الدخل الوطني، ومن أهم افتراضاتهم ما يلي:

- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط له.
- يفترض أن يحقق الإنفاق الاستثماري الكفاءة الإنتاجية الكاملة والعمالة عند مستوى توازن الدخل.
- غياب التجارة الخارجية (اقتصاد مغلق)، مع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- ثبات كل من سعر الفائدة، معامل رأس المال، المستوى العام للأسعار، نسبة رأس المال و العمل في المدخلات الإنتاجي.

- **نموذج (Harrod-Domar) :**

دالة الإنتاج بمعامل ثابت، وبمردودية بمستوى ثابت شكلت الجزء الرئيسي لأول نموذج نمو اقتصادي، في سنة 1940 عن طريق الاقتصادي البريطاني Roy Harrod وزميله Esvey Dommar، وهذا بتفسيرهما للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول الرأسمالية، وفي نهاية المطاف ركزا الانتباه على دور التدفقات الرأسمالية في عمليات النمو الاقتصادي.**(Dwight. H et autres, 2011, p141)**

استخدم هذا النموذج على نطاق واسع في البلدان النامية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاحتياجات لرأس المال. حيث أسس على ملاحظة أن جزء من الأشخاص القادرين على العمل (الطبقة النشطة) هم في بطالة، وجزء من الفكرة أن رأس المال يشكل العامل المحدد الأساسي لعملية الإنتاج والنمو الاقتصادي، حيث كانت المشكلة الأساسية البحث عن المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل المحلي على المدى الطويل حتى يتمكن من تجنب حدوث هذه البطالة، وقد انطلق من الفرضيات التالية:

- الاستثمار هو التغير في مستوى الدخل وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها يتغير الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية.
- هناك تطابق بين الاستثمار المحقق والادخار المحقق باعتباره شرطا للتوازن، واذا اختل هذا التطابق يختل التوازن الاقتصادي حيث يحدث التضخم إذا زاد الاستثمار على الادخار، وبالتالي تكون هناك بطالة وركود إذا زاد الادخار على الاستثمار.
- نسبة نمو الإنتاج هي التغير في الإنتاج مقسوما على الإنتاج، وهي أيضا الادخار مقسوما على المعجل ناقص معدل الاهتلاك.

حدد كل من هارود ودوما ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي:

- النمو الفعلي أو الحقيقي والمحقق في الاقتصاد.
- النمو المرغوب فيه أو معدل النمو التوازني.
- معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل.

في النموذج دالة الإنتاج محددة بشكل دقيق، حيث أن الإنتاج من خلال الفرضية هو دالة خطية في رأس المال. النموذج يبدأ بتحديد مستوى الإنتاج الذي نستطيع تغييره في المستقبل لمعرفة التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي. دالة الإنتاج تكون معرفة كما يلي:

$Y = \frac{1}{v}.k$ حيث أن: v عبارة عن ثابت (المعجل)، في هذه المعالة احتياطي رأس المال مقسم على القيمة الثابتة 1/v لحساب قيمة الإنتاج.

التغيرات في مستوى الإنتاج إلى التغيرات في احتياطي رأس المال تكون بالمعادلة التالية:

$\Delta Y = \frac{1}{v}.\Delta k$ ، نضع نسبة نمو الإنتاج g، حيث أن: $g = \frac{\Delta Y}{Y}$ أي التغير في مستوى الإنتاج مقسم على مستوى الإنتاج، وبالتالي تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{Y.v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ولدينا من جهة أخرى المعادلة التالية:

$\Delta K = I - (d.K)$ حيث أن: I تبين أن رأس المال يزداد كل سنة بمبلغ استثماري جديد، d معدل الانخفاض في رأس المال (الاهتلاك)، بينما $d.K$ تبين أن رأس المال ينخفض كل سنة بسبب انخفاض رأس المال الموجود بفعل الاهتلاك.

شرط التوازن هو: S=I حيث أن الادخار هو: S=(1-b)Y ومنه:

$$\Delta K = S(1-b)Y - (d.K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

من 1 و2 نجد أن: $g = \frac{S}{v} - d$ من هذه المعادلة نستنتج أن رأس المال المكون عن طريق الاستثمار يكون المحدد الرئيسي لمستوى نمو الإنتاج و الادخار الفعلي المطلوب للاستثمار. هذا النموذج يركز الانتباه على شيئين أساسين هما الادخار S ومعجل الاستثمار V، وبالتالي ادخار كبير والقيام بعملية استثمار إنتاجي كفيلة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- **نموذج كالدور:**

شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه نظرية النمو والتوزيع لما بعد الكنزية (Post-Keynésien) بحيث كانت تتميز نظريته من خلوها من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي، بحيث أعطت نظريته أهمية كبيرة لتراكم رأس المال والميل الحدي للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل لتفسير النمو الاقتصادي، حيث أنطلق كالدور من مقولة أن معدل النمو يتراكم على معدل التراكم وهذا الأخير يتوقف على الادخار الذي يتحدد بدوره بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار بحيث أعتبر كالدور أن الدخل يمكن أن نقسمه إلى قسمين هما: الأجور (W) والأرباح (P) بحيث:

$$Y=W+P$$

وافترض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور) والرأسماليين (الأرباح)، بحيث الميل الحدي لادخار الرأسماليين أكبر من الميل الحدي للعمال:

$$0 < S_W < S_P$$

تكون دالة الادخار على الشكل التالي: $S_P=s_PP$ و $S_W=s_WW$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي (S) والاستثمار (I) كما يلي:

$$I=S=s_WW+s_PP$$
$$I=s_W(Y-P)+s_PP$$
$$I=P(s_P-s_W)+s_WY$$

ومنه نجد أن : $\frac{I}{Y}=\frac{P}{Y}(S_P-S_W)+S_W$ 1

$$\frac{P}{Y}=\frac{I}{Y}-S_W\left(\frac{1}{S_P-S_W}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

من المعادلة الأخيرة نستنتج أن حصة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، ولقد استعمل كالدور دالة إنتاج هارود ودومار:

$$g = \frac{S}{v} - d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

يمكن كتابة نسبة الاستثمار من الإنتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\frac{I}{Y} = gv \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

بتعويض المعادلة 1 في المعادلة 4 نجد أن:

$$gv = \frac{P}{Y}(S_P - S_W) + S_W$$

$$g = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(S_P - S_W) + S_W\right] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

بتعويض المعادل 5 في المعادلة 3 نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(S_P - S_W) + S_W\right] - d$$

2.2 نماذج النمو النيوكلاسيكية:

تقوم نماذج النمو النيوكلاسيكية على تناقص معدل العائد الحدي على رأس المال، حيث أن القدرة على النمو المستمر في الأجل الطويل لا تتحقق إلا بعوامل خارجية لا تتأثر بالسياسات العامة كالتقدم التكنولوجي أو النمو السكاني، والتي تمنع من انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات بما يسمح لمعدلات النمو بالتزايد في الأجل الطويل. ومن ثم، لا تعول هذه النماذج على السياسة المالية من حيث دورها في التأثير على معدل النمو الاقتصادي. بمعنى آخر، فإن أدوات السياسة المالية (الضرائب أو الإنفاق العام)، قد تؤثر وفقا لهذه النماذج على الحوافز الخاصة بالادخار أو الاستثمار، ولكن هذا بدوره سيؤثر في الأجل الطويل على المعدلات التوازنية لعوامل الإنتاج فقط، ومن ثم على مستوى الناتج أو مساره التوازني وليس على ميل ذلك المسار "النمو في الناتج". ومع ذلك، تعترف هذه النماذج بوجود آثار مؤقتة للسياسة المالية أو ذات طبيعة انتقالية على النمو الاقتصادي، عندما يتحرك الاقتصاد نحو مسار جديد للناتج التوازني.

- **نموذج سولو (Solow)**

من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هارود دومار هو عدم استقرار النمو المتوازن، بمعنى أن أي انحراف عن مسار النمو المحدد سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح وقد أخذ هذه النتيجة كل من روبرت سولو وترفور سوان، بعدهما جيمس ميد، حيث افترضوا أن معدل رأس المال الناتج ليس متغيرا خارجيا، وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجا يعتبر رأس المال الناتج ما هو إلا عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل

النمو الطبيعي، ولقد أصبح هذا النموذج الجديد يعرف بنموذج سولو سوان، وذلك بعد أبحاثهما التي نشرت سنة 1956، وكان هدف سولو تقديم حل للمشكلة التي واجهت هارود–دومار، إذ يقول سولو" في الخمسينيات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة هارود دومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدأ على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان على سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن: معدل الادخار القومي يساوي معدل رأس المال الناتج ضرب معدل نمو القوى العاملة.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات:

- الاقتصاد مغلق وينتج سلعة واحدة، وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار، ولا وجود للتجارة الدولية.
- الاقتصاد مكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ثبات عوائد الإنتاج.
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت.
- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي، ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث والتطوير.

حيث أدخل سولو نمط إنتاجي إضافي وهو متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادل النمو، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديون بأن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وانه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت. وعليه فإن الزيادة في النمو الاقتصادي ترجع إلى ثلاثة عوامل هي:

- الزيادة الكمية والنوعية للعمل.
- الزيادة في رأس المال عن طريق تحفيز الاستثمار.
- الابتكارات التكنولوجية

من هذه العوامل يمكن كتابة معادلة الإنتاج لنموذج سولو كما يلي:

$$\Delta k = sy - (n + d)k$$

Δk: التغير في مخزون رأس مال الفرد، ويتحدد بـ:

S: الميل الحدي الادخار، والذي تؤدي زيادته لارتفاع نسبة رأس مال الفرد.

n: معدل النمو السكاني أو العمالة والذي تؤدي زيادته إلى انخفاض نسبة رأس مال الفرد.

D: نسبة اهتلاك رأس المال والذي تؤدي زيادته إلى انخفاض رأس مال الفرد.

يعطي الشكل البياني التالي للمعادلة الأساسية للنموذج المقترح لسولو تفصيل حول مراحل النمو كما يلي:

الشكل (5): زيادة معدل الادخار في نموذج سولو

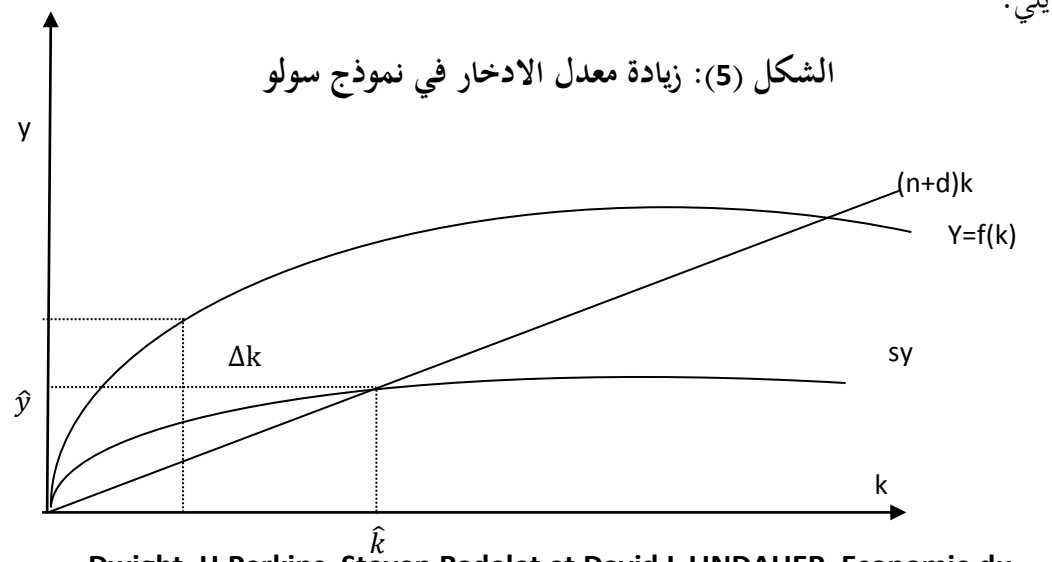

المصدر: **Dwight, H.Perkins, Steven Radelet et David L.LINDAUER, Economie du développement, 3eme édition,2emetirage, édition: groupe de Boeck s.a, Bruxelles, 2011p157**

من خلال الشكل البياني يمكن معرفة استقرار وتوازن الاقتصاد من خلال نقطة تقاطع المنحنيين sy و(n+d)k أين يكون فيها التغير في مخزون رأس المال معدوم والادخار مساوي لتأثير معدل النمو السكاني ونسبة اهتلاك رأس المال، ومن خلال هذا التوازن تتحدد قيمة رأس مال الفرد $\hat{k}$ وقيمة انتاج الفرد $\hat{y}$ وهي قيم الحالة المستقرة:

من الشكل البياني السابق تظهر لنا حالتين إضافة لحالة التوازن كالآتي:

الحالة الأولى: $sy > (n+d)k \Rightarrow \Delta k > 0$

يكون تغير مخزون رأس المال موجب، هذا ما يسمح بزيادة رأس مال الفرد k نحو نقطة التوازن (من اليسار إلى اليمين)، وبالتالي إنعاش الاقتصاد وإحياء الأمل للطبقة الفقيرة.

الحالة الثانية $sy < (n+d)k \Rightarrow \Delta k < 0$:

يكون تغيير مخزون رأس المال سالب، مما يؤدي إلى تراجع رأس مال الفرد k نحو نقطة التوازن (من اليمين إلى اليسار) وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود.

3.2 نماذج النمو النابع من الداخل:

ظهرت هذه النماذج في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، من خلال مجموعة من الأبحاث والدراسات التي قدمها عدد من الاقتصاديين مثل Lucas, Romer (1986,1989)، والتي قامت بالتركيز

على الخارجيات الموجبة التي تجاهلتها النماذج النيوكلاسيكية التقليدية والتي تلعب دورا هاما في تفسير النمو طويل الأجل، وتتعدد المصادر المحتملة لمثل تلك الخارجيات وفقا لهذه النماذج لتشمل رأس المال البشري (التعليم والتدريب والخبرة)، والمعرفة، وأنشطة البحوث والتطوير والأنشطة التي تقوم على الابتكار وتحمل المخاطرة.

وفقا لهذه النماذج، فإن مفهوم رأس المال لا يشمل فقط على رأس المال المادي، وإنما يأخذ في الاعتبار رأس المال البشري والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد، في هذه الحالة فإن دالة الإنتاج تخضع لثبات العائد على رأس المال بدلا من تناقضه (أي العائد المتناقص على رأس المال المادي يلغي أثره العائد المتزايد على تراكم رأس المال البشري ذو الخارجيات الواسعة). كذلك فإن التقدم التكنولوجي في هذه النماذج لا يعد متغير خارجي، وإنما ينبع من عملية داخلية، فنفس الحوافز التي تدفع الوحدات الاقتصادية إلى الاستثمار في رأس المال المادي، تدفعها أيضا للبحث عن تقدم علمي وتكنولوجي.

ولما كان رأس المال البشري والمعرفة والتكنولوجيا هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وفقا لهذه النماذج، فإن هذا الإطار يسمح للسياسة المالية بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال التأثير على قرارات الوحدات الاقتصادية (الأفراد والمنشآت) الخاصة بالاستثمار في تراكم رأس المال البشري، أو المعرفة، أو البحث والتطوير. وفقا لذلك، فإن أدوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) قد تؤثر على تراكم عوامل الإنتاج أو على إنتاجية العوامل الكلية ومن ثم على النمو في الأجل الطويل، هذا بخلاف تأثيرها المؤقت على المرحلة الانتقالية للوصول إلى التوازن.

- **نموذج بارو (Barro1990)**:

في هذا النموذج اهتم بارو بدور النفقات العمومية كعامل للنمو الاقتصادي الداخلي من خلال الاستثمار في رأس المال العام في البنية التحتية، واعتمد بارو في دراسته على دراسة كل من أشوي (Aschauer) في أواخر الثمانينات وكذا مينل (Munnell) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث وجد انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر بارو من الأوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية، وانطلق بارو من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات الموجهة للبنية التحتية مثل بناء طريق سريع أو خلق طرق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فعالية.

في نموذجه، يعتقد بارو أن السلع العامة تتميز بخاصية عدم التنافس وأنها قابلة للاستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع، وهذا يثير مشكلة التمويل من قبل القطاع الخاص. فالنشاط الخاص ليس بديلا لتمويل الدولة، لهذا تفرض الدولة ضريبة من اجل إنتاج هذا النوع من السلع.

المؤسسات الخاصة تستعمل نوعان من عوامل الإنتاج: رأس المال الخاص ورأس المال العام، حيث أن رأس المال الخاص يعاني من تناقص الغلة بينما رأس المال العام هو ممول من طرف الدولة، حيث تمول النفقات من الضرائب.

بالنسبة لبارو فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال العام يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو تأثر مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها.

في هذا النموذج دالة الإنتاج التقليدية توسعت بإدخال متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) المقدمة من طرف الدولة، إضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وتكون بالصيغة التالية:

$$Y = AK^{\propto}L^{(1-\propto)}G^{(1-\propto)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

يكون تدخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية والاقتطاعات الجبائية والتوازن في سوق السلع والخدمات كما يلي:

$Y = C + I + G = C + K + \Delta K + G$ بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل فإن: $T = \tau Y$

بما ان النفقات ممولة من الضرائب فإن: $T = G = \tau Y$ وعليه فإن الدخل المتاح يساوي:

$Y_d = (1-\tau)Y$ لدينا الاستهلاك يساوي: $C = (1-S)Y_d$ بالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي: $Y = (1-S)(1-\tau)Y + K + \Delta K + \tau Y$

$$Y = (1 - S + S\tau)Y + K + \Delta K$$

$$S(1-\tau)Y = K + \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

بتعويض قيمة $G = \tau Y$ في المعادلة 1 نجد: $Y = AK^{\propto}L^{(1-\propto)}\tau Y^{(1-\propto)}$ حيث يمكن كتابتها على الشكل التالي: $Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\propto}{\propto}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$

بتعويض المعادلة 3 في المعادلة 2 يمكن استخراج معادلة تطور مخزون رأس المال بالطريقة التالية:

$$S(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\propto}{\propto}} = K + \Delta K$$

كان هدف هذا النموذج نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل بحيث تضمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية لتحقيق النمو الأمثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص.

3. طبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يشير الفكر الاقتصادي المتعلق بنماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الباحثين وخبراء الاقتصاد عبر العقود الماضية، حيث أن هناك جدلا شديدا وقويا قائما حول طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي. يستند هذا الجدل القائم على الأفكار الاقتصادية التابعة لمدرستين رئيسيتين، فقد قامت أفكار المدرسة الأولى (الكلاسيكية) من قبل الاقتصادي الألماني فانجر (Wagner) عام 1982، وقدمت أفكار المدرسة الثانية (الكينزية) من قبل الاقتصادي الانجليزي كينز (Keynes) في أعقاب الكساد العظيم الذي ساد خلال الفترة (1929-1933)، وفيما يلي تحليل نظري لهذين الاتجاهين:

1.3 قانون فانجر:

يعد الاقتصادي الألماني آرثر فانجر أول من شخص العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد عرفت هذه العلاقة بقانون فانجر " أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي"، هذا القانون يفيد بأن الإنفاق العام ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع، وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاثة أسباب وهي: (**عمر محمود أبو عيدة، 2014، ص156**)

- زيادة معدلات التصنيع والتحضر وتؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.
- يزداد الإنفاق العام بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.
- التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

إن قانون فانجر القائم على دعم فرضية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام يدعم نظرية اقتصاد جانب الطلب، حيث يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار، ويعبر قانون فانجر عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، ولقد تم تبني هذه الفكرة من قبل ريتشارد بيرد (R.Bird) سنة 1971، حيث أكد أن قانون فانجر يعمل في ظل شروط ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، والتغير التكنولوجي، والتحول الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية. (**كريم سالم حسين الغالبي، 2012، ص 36**)

يشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضاعف الإنفاق العام، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن من النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه قانون فانجر. إن الزيادة في الإنفاق العام يبرره الدور الذي تؤديه الحكومة في المجتمع، إذ تنفذ الحكومة أنواعا مختلفة من الأنشطة، كتوفير بيئة ملائمة لحقوق الملكية، كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار، وضمان القوانين، وتمويل الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة، هذا إلى جانب تدخل الحكومة في الاقتصاد من اجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة، وكلها أسباب تزيد من حجم الإنفاق العام وهو الممثل بيانيا فيما يلي:

الشكل(6): العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وفق قانون فانجر

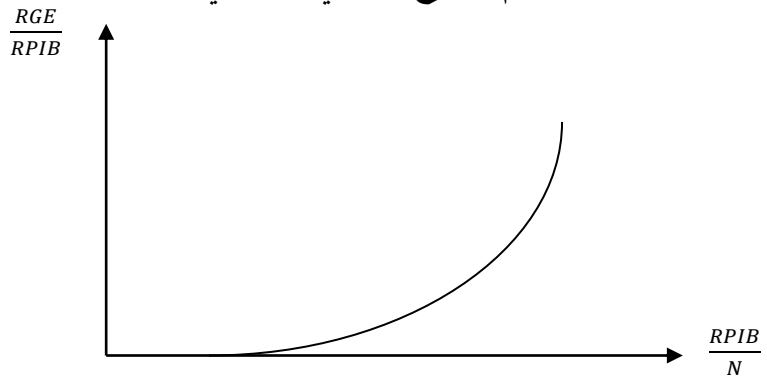

المصدر: ولاء وجيه محمد دياب، فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (1991–2011)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013، ص38.

RGE : الإنفاق العام الحقيقي.

$RPIB$: الناتج المحلي الحقيقي.

$\frac{RPIB}{N}$: نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي.

$\frac{RGE}{RPIB}$: نسبة الإنفاق العام لإلى الناتج الحقيق.

مما سبق نستنتج أن فكرة قانون فانجر تقوم على أنه هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام (G) كتغير داخلي والناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمتغير خارجي يؤثر فيه، حيث أن الإنفاق العام دالة في الناتج وبالتالي إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام كما توضحه المعادلة:

$$G = \propto_0 + \propto_1 PIB$$

حيث أنه هناك على الأقل خمسة معادلات تجريبية لقانون فانجر كما يلي: **(Mosayeb. P and al, 2011, p170)**

$LG = a_1+a_2LPIB$	Peacock & Wiseman (1967)
$LG = a_1+a_2L(PIB/N)$	Goffman (1968)
$L(G/PIB) = a_1+a_2L(PIB/N)$	Musgrave (1969)
$L(G/N) = a_1+a_2L(PIB/N)$	Gupta (1967)
$L(G/PIB) = a_1+a_2LPIB$	Mann (1980)

إن نهج الكلاسيك في تفسير نمو الإنفاق العام هو فرضية فانجر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغيرا داخليا ودالة في النمو الاقتصادي.

2.3 الفرضية الكينزية:

شكلت مساهمات كينز التي جاءت في أعقاب الأزمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي منحى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، لقد اعتقد كينز ان المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية، قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال، فقد وجدوا في تزايد الإنفاق العام الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لخلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل. (**كريم سالم حسين الغالبي، 2012، ص 37**)

وقد أوجد كينز علاقة بين الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف، الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فإن الإنفاق العام في أدب النمو وفقا لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل القومي، ويعد من أكثر نماذج الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية، هذا ويمكن عرض الإطار المفاهيمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج القطاعات الأربعة الذي يعرض توازن الدخل عندما الناتج يساوي الطلب الكلي:

$$PIB= \text{الطلب الكلي} = C+I+G+(X-M)$$

من الواضح أن (G) بوصفها مكون من مكونات (PIB)، ففي حالة الزيادة في الإنفاق (G) من شأنها تتسبب في ارتفاع الدخل المعتمد على أثر المضاعف في إطار نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي (AD-AS)، حيث تعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين، مما يحقق نقطة توازن جديدة في الأجل القصير ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج وارتفاع مستوى الأسعار بمرور الزمن، بالمقابل يتحول منحنى العرض

الكلي في الأجل القصير إلى جهة اليسار لإعادة التوازن، بعدئذ سيعود الناتج إلى معدلاته الطبيعية وكذلك الأسعار.

لذا فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام التلقائي على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام (العمالة)، لذا فأنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكنزي.

يطلق على "أثر المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على "المعجل" الاستثمار المولد. ويرتبط أثر المضاعف و المعجل (الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام)أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف و المعجل و بمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل "المعجل". ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (7): آلية عمل أثر المضاعف و المعجل

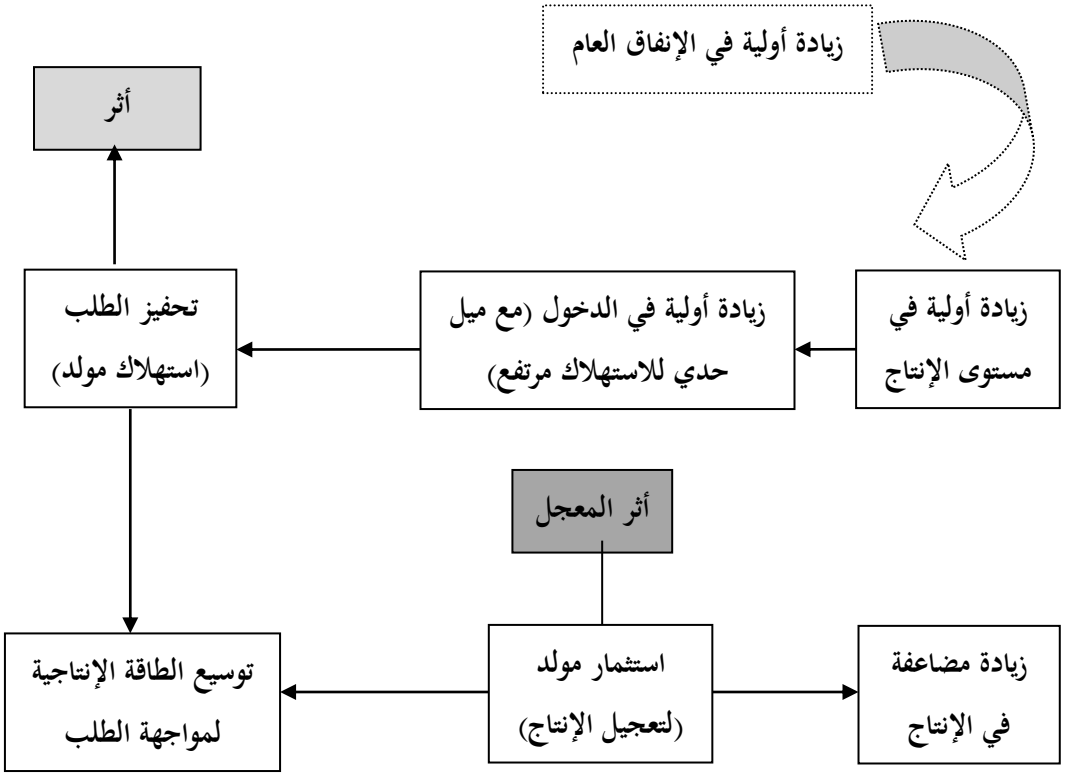

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص66.

1.2.3 أثر المضاعف:

إن فكرة المضاعف –الذي طوره كينز– كانت ثمرة بحث الانكليزي Richard khan سنة 1931، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الاقتصادية (**jean,J.q et autres, 2006,p148**)، من خلال مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة" سنة 1931، والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، فباجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

لقد وضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عملية المضاعف. وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج (ΔY) الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG)بحيث أن تغطية النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية(**Alain,S,1993,p475,476**)، و بمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف استثمار مبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي.(**وحيد مهدي عامر، 2010، ص 124**).

و إذا كان تركيز (Richard Khan) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير و يمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية: (**ب.بينيه ، أ سيمون، 1989، ص 163**)

$$\Delta Y = K\Delta I$$

حيث أن:ΔY يعبر عن التغير في الدخل، ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار، K معامل المضاعف وبالتالي:

$$K = \frac{\Delta I}{\Delta I}$$

غير أن: Y=C+I و $\Delta Y = K\Delta I$ وبالتالي: $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$ وتصبح العلاقة كالتالي:

$K = \Delta Y/\Delta Y - \Delta C$ وبقسمة المقام على ΔY تصبح العلاقة:

$K = \Delta Y/1 - \Delta C/\Delta Y$ حيث يمثل:

$\Delta C/\Delta Y$ الميل الحدي للاستهلاك و $1 - \Delta C/\Delta Y$ الميل الحدي للادخار.

أشارت دراسة كل من Giavazzi et Pagano (1995) و Alesina et Perotti (1997) من خلال تحليلهم للسياسات المالية المنتهجة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، أن مجهودات هذه البلدان في

التقليل من النفقات المتزايدة كان له لأثر ايجابي على النمو الاقتصادي، أكثر منه عندما يكون هناك ارتفاع في الموارد. (**بن عزة محمد، 2015، ص138**)

مما سبق نجد فكرة المضاعف مفادها أنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، و بالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.

2.2.3 أثر المعجل:

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمعجل. (**سوزي عدلي ناشد، 2000، ص 81**).

فالمعجل يبين أثر الاستهلاك على الاستثمار و يمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$(\Delta G)/(\Delta I)$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات والآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح، و بزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

مما سبق نجد ان هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام، وكذلك مصدر تمويل هذا الإنفاق العام، و المتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلائم مع الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه. (**خالد شحادة الخطيب، ص 103**).

3.3 العلاقة الايجابية بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

أكد رام (Ram,1986) بأن الإنفاق العام له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث اعتمد في نموذجه عام 1986 على تقسيم غريشون فيدر (Gershon Feder, 1983) الذي قسم الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع ينتج

سلعا للتصدير الخارجي وله أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، وقطاع ينتج سلعا للاستهلاك المحلي وأثره سلبي على النمو الاقتصادي. أما رام (Ram) فقد قسم الاقتصاد إلى قطاعين قطاع حكومي (G) وقطاع غير حكومي أي قطاع خاص (C)، بحيث تعتمد دالة الإنتاج في القطاع الحكومي على عنصر العمل في القطاع الحكومي (L_g) وعنصر رأس المال في القطاع الحكومي (K_g) ، أما القطاع غير الحكومي (C)، فتعتمد دالة إنتاجه على عنصر العمل في القطاع الخاص (L_c) وعنصر رأس المال في القطاع الخاص (K_c) بالإضافة إلى إنتاج القطاع الحكومي (G) الذي يعتبر كمدخلات في دالة الإنتاج للقطاع غير الحكومي.

يتكون الإنتاج الكلي من مجموع الإنتاج في القطاعين منا هو موضح في الدالة:

$$Y=G+C$$

$$Y=G(L_g,K_g)+C(L_c,K_c,G)$$

يكون معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام:

$$\widehat{Y} = \beta\widehat{L} + \gamma\frac{1}{Y} + \vartheta\widehat{G} + \widehat{G}_Y\left(\frac{\alpha}{1-\alpha} - \vartheta\right)$$

$\widehat{Y}$: معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام.

$\widehat{L}$: معدل النمو الحقيقي قي اليد العاملة أو عوائد العاملين.

$\frac{1}{Y}$: نسبة مخزن رأس المال الصافي إلى الناتج الداخلي الخام.

$\widehat{G}$: معدل النمو في القطاع الحكومي.

$\widehat{G}_Y$: نسبة نمو القطاع الحكومي للناتج الداخلي الخام.

β: أثر معدل النمو الحقيقي للعاملين على معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام.

γ : أثر نسبة مخزون رأس المال الصافي من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

ϑ : التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص.

α : الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج بين القطاعين الحكومي والخاص.

$\left(\frac{\alpha}{1-\alpha} - \vartheta\right)$: أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

لقد طبق رام (Ram) هذا النموذج على 115 دولة خلال الفترتين الممتدتين بين 1960-1970 و1970-1980 وتوصل إلى النتائج التالية:

- التأثير الكلي للنفقات العمومية موجب في جميع الحالات.
- التأثير الخارجي للنفقات العمومية على العموم موجب.
- إنتاجية عناصر الإنتاج للقطاع الخاص أكبر من إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع العام.
- تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي يكون أكبر في الدولة ضعيفة الدخل.

كما يشير أشاور (Ohaor) على ايجابية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وبصفة خاصة من خلال الاستثمار العام، وتأثيره على حجم الناتج المحلي، أما "اليكسيو"، وفي دراسة له عام 2009 لسبعة دول من أوربا الشرقية خلال الفترة 1995 وحتى عام 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، هذا فضلا عن كون العديد من الاقتصاديين يرون ذلك الأثر الايجابي للإنفاق العام له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، حيث أشار "شيهي" في عام 1993 إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15%، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي.

أشار "كنوب" في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي معتمدا على سلاسل زمنية لبيانات معتمدة على طول الفترة 1970 وحتى عام 1995، إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام، له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية، وهذا ما أكده أيضا "فولستر وهنركسون" في دراسة حول الفترة ذاتها.

4.3 العلاقة السلبية بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

تشير الأدبيات إلى عدد من المجالات التي يكون فيها التدخل الحكومي موجب، أهما تقديم السلع العامة التي تحفز من إنتاجية مدخلات القطاع الخاص، وحماية حقوق الملكية، ووضع النظام القانوني لفض المنازعات، وتوفير الأمن والحماية ومنع الاضطرابات الاجتماعية، وتطوير نظام نقدي مستقر، وتخصيص الموارد للاستثمار في مجالات البنية التحتية ورأس المال البشري، وهي وظائف وأنشطة ضرورية لرفع الإنتاجية وحفز النمو الاقتصادي خاصة في ظل فشل القطاع الخاص قي الدخول فيها بالقدر الكافي. في الوقت نفسه، تتفق الأدبيات على عدد من الآثار السلبية والمحتلمة للنشاط الحكومي أو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، والنابعة من عدد من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي: **(إسراء عادل السيد أحمد حسنين ،2012، ص 10،11)**

- الآثار التشويهية الناجمة عن آليات تعبئة الموارد: حيث تؤدي الضرائب المرتفعة و/أو الاقتراض الإضافي اللازم لتمويل الإنفاق العام إلى آثار سالبة على الاقتصاد تحد من النمو الاقتصادي. من ناحية، تؤدي زيادة الضرائب إلى تقليل الحوافز على الاستثمار أو تحمل المخاطر أو القيام بأنشطة محفزة للإنتاجية من خلال ما تؤدي إليه من خفض العوائد على العمل ورأس المال ومن ثم خفض عرض هذه العوامل، وتقليل الحافز على تراكمها. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراض من (الجمهور أو من البنك المركزي)، يؤدي إلى تبعات اقتصادية خطيرة تتعلق بإمكانية ارتفاع معدلات الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص أو زيادة معدلات التضخم، بما يضعف من الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويزيد من درجة عدم التأكد.

- تناقص العوائد مع نمو الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص: فعندما تركز الحكومة على القيام بوظائفها الأساسية كتلك التي تتعلق بحماية حقوق الملكية، ووضع نظام قانوني غير متحيز، وتطوير نظام نقدي مستقر، وتقديم خدمة الدفاع القومي، فإنها تساعد على تقديم الإطار اللازم لعمل الأسواق بشكل كفء، ومن ثم حفز النمو الاقتصادي. أما في حالة ما إذا استمر التوسع في حجم وأنشطة الحكومة، فإن الإنفاق العام قد يتحول تدريجيا إلى أنشطة أقل إنتاجية تعوق النمو الاقتصادي، ويحدث ذلك عندما تتدخل الحكومة في تقديم السلع الخاصة دون وجود ما يدعو للاعتقاد بأن الحكومات يمكن أن تقدم أو تخصص تلك السلع على نحو أكثر كفاءة من القطاع الخاص، خاصة في ظل غياب مؤشرات الأسعار، ووجود مركزية في اتخاذ القرار، وضعف أو غياب الضغوط التنافسية والدوافع للربح.
- ضعف قدرة الحكومة على التعديل: لا تعدل الحكومات بنفس قدرة الأسواق على التعديل والتكيف مع الظروف المتغيرة وإيجاد طرق جديدة مبتكرة لزيادة قيمة الموارد. بمعنى آخر، فإن الوقت اللازم لتدارك الأخطاء، و التكيف مع الظروف المتغيرة، والمعلومات الجديدة، والتكنولوجيا الحديثة يكون أطول بالنسبة للحكومات مقارنة بالقطاع الخاص. ويعد ذلك أحد أهم أوجه القصور في الأداء الحكومي، نظرا لارتباطه بالنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو عملية تعتمد إلى حد كبير على قدرة المنظمين على اكتشاف تكنولوجيا أو فنون إنتاجية حديثة، ووسائل أفضل للإنتاج، وفرص لم تكن متاحة من قبل.
- الفساد وسلوك البحث عن الريع: قد يرتبط النشاط الحكومي بوجود مجموعات مصالح تسعى لتوجيه الموارد إلى مجالات وأنشطة غير منتجة بحثا عن الريع، والتي تعمل على "تحويل الثروة" بدلا من القيام "بإنتاج الثروة" الأمر الذي ينعكس على كفاءة الحكومة في تقديم السلع العامة. فعلى الرغم من أن السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام قد تحفز إنتاجية القطاع الخاص، فإن اللاعبين الأساسيين في المجال السياسي يعملون ويتصرفون في ظل قيود ونظم للحوافز تسمح لهم بعرض السلع العامة على نحو أو بمستوى يزيد من منافعهم الشخصية ومن ثم يحد من مساهمة السلع العامة في النمو الاقتصادي. كذلك، يلجأ السياسيون سعيا لكسب التأييد العام وضمان الاستمرارية في السلطة إلى زيادة الإنفاق والاستثمار في مشروعات غير منتجة أو في سلع يمكن للقطاع الخاص إنتاجها بكفاءة أكبر.

ولقد توصل "بارو" في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1975 وحتى 1991، مستعملا معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتحديد علاقة معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للنتاج المحلي الحقيقي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد.

الشكل(8): علاقة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

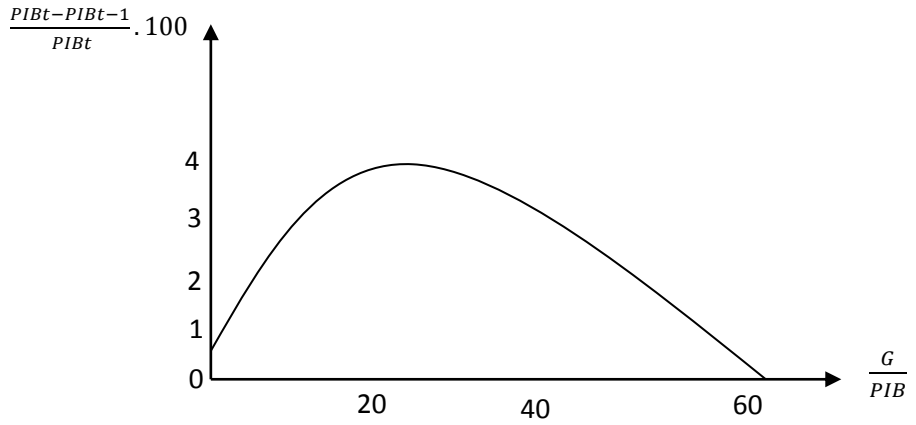

المصدر: ولاء وجيه محمد دياب، فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (1991-2011)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013، ص41.

يوضح الشكل السابق، أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، ويعود السبب في ذلك إلى حاجة أي اقتصاد إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات والنقل والمواصلات وغيرها، ونلاحظ أن المنحنى يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك و صولا إلى الحد الأقصى من النمو الاقتصادي والذي حدد كما سبقت الإشارة حسب دراسة "شيهي" بأنه 15%، وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يفوق 15%، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

4. العلاقة بين هيكل (مكونات) الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

لم تحظ دراسة العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام المختلفة والنمو بالاهتمام الكافي على الأقل حتى بداية التسعينات من القرن العشرين. ولقد فرضت مجموعة من الاعتبارات العملية ضرورة الاهتمام ببحث ودراسة تلك العلاقة، منها مثلا التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي أجبر الدول النامية على مواجهة مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرار حول ماهية مكونات الإنفاق العام الواجب تخفيضها، وهو القرار الذي يتطلب معرفة مسبقة بالمساهمة النسبية لكل مكون من مكونات الإنفاق العام المختلفة في الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل الموارد المحدودة وقيد الموازنة المفروض على حكومات الدول.

ويقوم التحليل المجزأ للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على تجزئة الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وذلك لوجود آثار مختلفة لكل نوع أو مكون من مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي. هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام والتي تستند اليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو

الاقتصادي، وهما التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي (القطاعي). يعني التقسيم الأول للإنفاق العام بالتمييز بين المكون الجاري والمكون الرأسمالي أو الاستثماري للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي، أما التقسيم الوظيفي للإنفاق العام، فيعني بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقا للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل، والمواصلات، والدفاع.

غالبية الدراسات التطبيقية تناولت العلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ثلاث مجالات أساسية وهي: الدفاع، البنية التحتية، رأس المال البشري (التعليم)، وسوف يتم التركيز على المنطلق النظري الحاكم للعلاقة بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال استثمارات البنية التحتية، حيث ظهرت أهمية الاستثمارات في مجال البنية التحتية في الأجندات السياسية، خاصة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزم التحفيز المالية المصممة لدعم النمو الاقتصادي.

تعتبر فكرة وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي فكرة مدعمة من جانب كل من الاقتصادية والمشاهدات العملية. وإذا كانت نماذج النمو النيوكلاسيكية قد تعاملت مع البنية التحتية باعتبارها أحد المدخلات في دالة الإنتاج، وتنبأت بأن الأثر على النمو لأي توسع في البنية التحتية سيكون مؤقت وخاضع لتناقص العوائد كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، فإن نظريات النمو الحديثة (النابع من الداخل) ترى بأن تراكم أصول البنية التحتية يمكن ان يؤدي أيضا إلى زيادة معدل النمو طويل الأجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الأخرى.

تركز اغلب الأدبيات في دراستها للعلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية ومعدلات النمو الاقتصادي، على الآثار المحتملة لهذا الإنفاق على إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة ومعدلات العائد عليها، وطبيعة العلاقة التكاملية أو التنافسية مع الاستثمار الخاص كما يلي:

- الأثر على إنتاجية عوامل الإنتاج: يؤدي الرصيد المرتفع من رأس المال العام على البنية التحتية إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل ورأس المال الخاص، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة، وبشكل عام، فإن حجم الأثر سيتوقف على حجم الرصيد المبدئي لرأس المال العام.

- الأثر المكمل أو المزاحم للاستثمار الخاص: يركز هذا الاتجاه على العلاقة التكاملية بين كل من رأس المال العام ورأس المال الخاص، والناتجة عن التعامل مع خدمات البنية التحتية المنتجة باعتبارها مكملة لرأس المال الخاص في عملية الإنتاج، فكلما كانت الزيادة في رأس المال المرتبط بالبنية التحتية تزيد الإنتاجية الحدية لخدمات رأس المال الخاص، فإنه من المتوقع أن يزيد الطلب على قدر أكبر من تدفق خدمات رأس المال الخاص وقدر أكبر من رصيد الموال الخاصة التي تقوم بإنتاج تلك الخدمات في حالة وجود بنية تحتية عامة كافية، الأمر الذي يشجع على حفز التكوين الرأسمالي وزيادة الإنتاج.

ثانيا: آثار سياسة الإنفاق العام على مستويات التشغيل (البطالة)

إن أثر الإنفاق العام على التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (الأرض، عمل، رأس المال، تنظيم). (**محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، 1999، ص78**).

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل، حيث تعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة. ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب وهي:

السبب الأول: ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

السبب الثاني: وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

1. البطالة حسب المفهوم الاقتصادي الكلي:

يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع حسب أسباب حدوثها، فبعض الأنواع أقل عرضة للمناقشة من الناحية النظرية. فهناك البطالة الاحتكاكية الناجمة من الانتقال ما بين وظيفتين، كما ان هناك بطالة هيكلية عندما لا تتطابق مؤهلات الأفراد مع المتطلبات التقنية والوظائف الجديدة، أو عندما لا يوجد طلب على خدمتهم. وبالمقابل فأنه لا يوجد اتفاق بين تعاريف البطالة مثل البطالة بمفهومها الكلاسيكي والكينزي.

إن التحليل المستخدم لتحليل مستويات البطالة مبنى على تفاعل الطلب والعرض وتوازن الأسواق. ونتيجة عدم التوازن في سوق العمل (البطالة) ناجم عن عدم مرونة الأسعار (الأجر الحقيقي)، حيث أنه محدد في مستوى غير توازني ولا يسمح بتعديل العرض والطلب للوصول إلى المستوى التوازني، وينجم الطلب على العمالة عن سلوك تعظيم الربح (أو تخفيض التكاليف) من طرف المؤسسة تحت شروط التنافس، ويتحدد عند مستوى تعادل الانتاجية الحدية مع الأجر الحقيقي. وبافتراض دوال إنتاجية ذات سلوك جيد، فإن الطلب على العمل يكون دالة متناقضة للأجر الحقيقي، أما عرض العمل فيتحدد بقرارات المنفعة وعندما يرتفع عرض العمال أكثر من الطلب وينجم عنه بطالة فأنه لابد من تغيير معدل الأجر الحقيقي لموازنة السوق مرة ثانية وهو ما لا يحدث عموما لأن الأجور غير مرنة. أشار كينز أن البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخصوصا في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، ويعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس إن بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي، نظرا لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال.

وعلى هذا لابد من زيادة الطلب الفعال، فالإنتاج والتوظف. وقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار، وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال. وقد انتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة المالية والنقدية، والتركيز على إعادة توزيع الدخل بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، وللربط بين التوزيع والتشغيل والنمو.

العلاقة بين سوق العمل ومختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، والسوق النقدية) في إطار نموذج IS-LM (مع فرضية بقاء الأسعار ثابتة في ظل اقتصاد مغلق)، نقوم بتوضيح العلاقة بينه وبين مختلف مكونات سوق العمل من خلال الشكل التالي: (**وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص158**)

الشكل(9): توازن سوق العمل في إطار التوازن الكلي الكينزي.

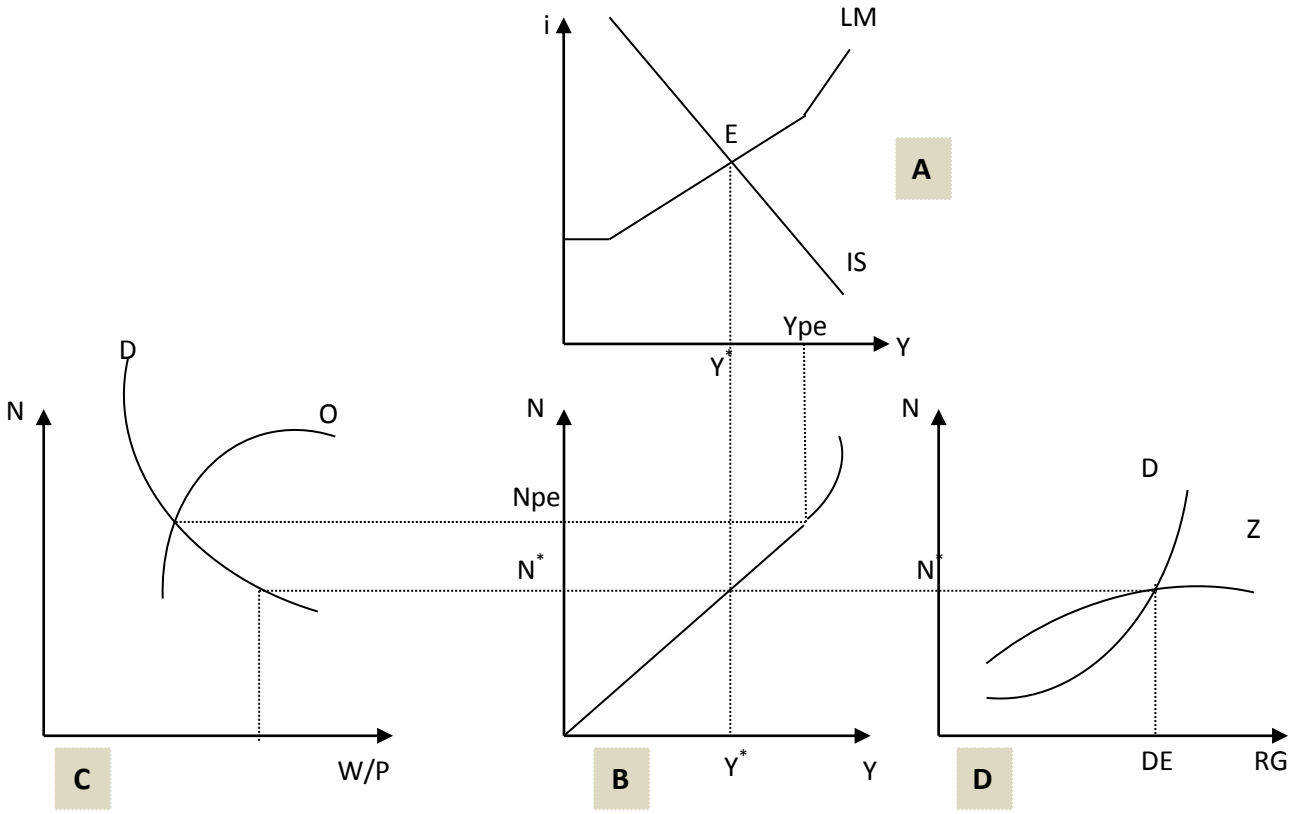

المصدر: **CHRISTIANE Bilaes, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,2005, p38**

N: حجم التشغيل.

Y: حجم الدخل.

W: الأجر الاسمي.

P: السعر.

من خلال الشكل السابق، يمثل المنحنى A التوازن الكلي في إطار نموذج IS-LM لسوق السلع والخدمات والسوق النقدية، حيث يتحدد لنا مستوى الإنتاج التوازني Y^*، بينما المنحنى B يبين أن دالة الإنتاج الكلية، والتي بواسطتها يتحدد لنا مستوى العمالة التوازني N^* التي تقابل مستوى الإنتاج التوازني Y^* للمنحنى A، وبالتالي فإن قيمة الإنتاج Y هي دالة في كمية العمالة N، المنحنى C يمثل التوازن في سوق العمالة بين الطلب على العمل D وعرض العمل O عند مستوى التوظيف الكامل Npe حيث يكون لدينا الأجر الحقيقي w/p، لدينا Npe>N وبالتالي فهناك بطالة إجبارية تفسر من خلال الحجم غير كافي من الإنتاج Ype>Y وليس عن طريق قرار يتخذه الأفراد من تلقاء أنفسهم (البطالة الاختيارية)، المنحى D يمثل منحنى الطلب الفعال DE الذي يتحدد من خلال

التقاء منحنى العرض Z ومنحنى الطلب الكلي D، حيث أن منحنى الطلب الكلي مرتبط عند كل نقطة من التشغيل بمبلغ الإيرادات الكلية RG المتوقعة، والتي تتعلق بتوقع المؤسسات حول مقدار الإنفاق الاستهلاكي للعائلات والاستثماري للمؤسسات، أما منحنى العرض الكلي Z فهو مرتبط عند كل مستوى من التشغيل N الممكن بمبلغ الإيرادات الكلية RG اللازمة من أجل ان تقوم المؤسسات بتوظيف هذا المستوى من التشغيل.

البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل، ويتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، كما انه في إطار النموذج الكلاسيكي فإن التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل والراحة (بطالة اختيارية)، ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض والطلب على العمل، ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي للقضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال)، وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذا الطلب، فهناك إذا علاقة مباشرة بين حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحج العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج، فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة في العمالة والعكس صحيح.

2. العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

اختلف المدارس الاقتصادية في تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، حسب التفكير الاقتصادي لكل مدرسة، من المدرسة الكلاسيكية إلى الكينزية مرورا بالمدرسة النقدية كما يلي: (**مقراني حميد، 2015، ص 78، 79**)

1.2 نظرة المدرسة الكلاسيكية:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، وهو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وان السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

2.2 نظرة النقديون :

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

3.2 النظرة الكينزية:

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب ذلك وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة في مستويات عالية، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الاقتصادية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص، وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص الشغل.

يرى كينز ان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية:

- الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز زيادة الإنفاق العام سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.
- المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية وتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف، إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات. انطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(10): سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

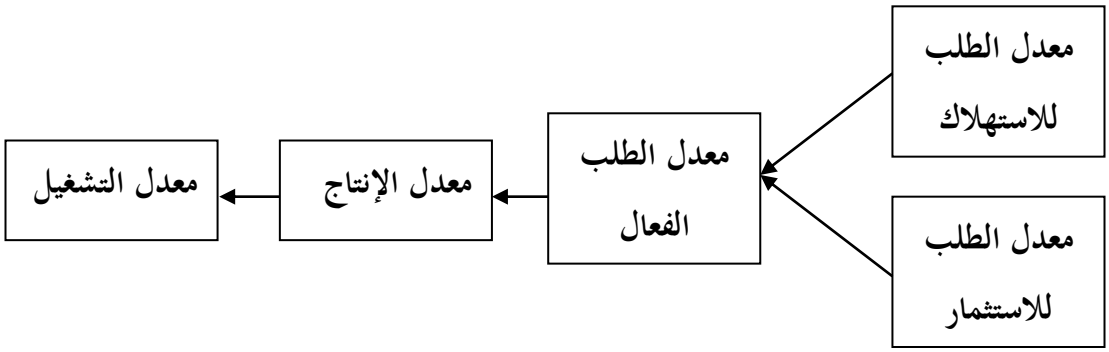

المصدر: مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، (1988–2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ، بومرداس، 2015، ص 80.

اعتمادا على الشكل السابق، فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة،وهذا نتيجة لمعدلات الطلب الاستهلاكي والاستثماري التي تكون الطلب الفعال في الاقتصاد الذي بدوره يحدد كميات الإنتاج الواجب توفيرها في الاقتصاد للاستجابة إلى هذا الطلب الفعال، لكن إذا حدث أي خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:

- السياسة النقدية: عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
- السياسة المالية: عن طريق رفع معدلات الإنفاق العام (سياسة المشاريع الكبرى)، خفض معدلات الضرائب وعن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

لقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وان الحل الوحيد لعلاج مشكلة البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

فإذا كان الطلب الكلي في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا، وأن المستوى الأول للطلب (C+I+G) يخلق مستوى توازني فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي أن هناك فجوة انكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل. (**وحيد مهدي عامر 2010، ص252**).

بمعنى آخر نحن أمام عجز الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة)، تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك ان الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك ان الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية (**دراوسي مسعود، 2005، ص 80**).واهم أداة في ذلك الإنفاق العام.

فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات التي تحفز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل(11): الانفاق العام ودوره في تحقيق التوظيف الكامل

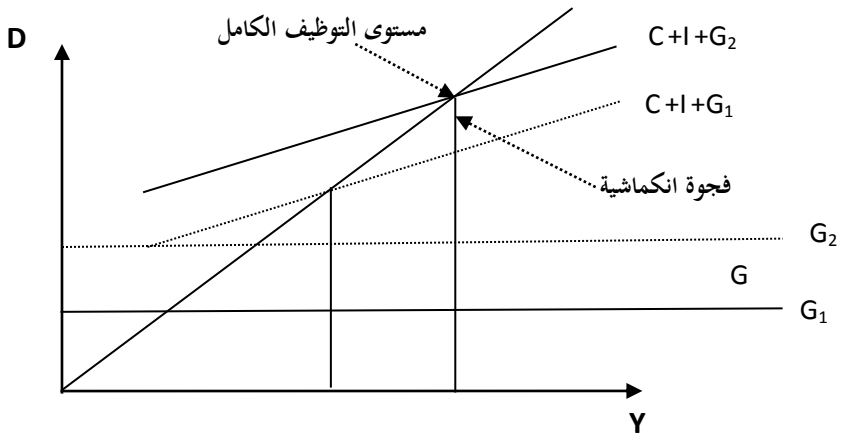

المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي–النظرية والتطبيق– الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص 257.

والملاحظ أن زيادة الإنفاق العام من طرف الدولة بغرض توسيعي لن يحقق أهدافه إلا إذا كان باستخدام طريقة التمويل بالعجز (إحداث عجز في الميزانية العامة)، بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات، وفي هذه الحالة تعمل الدولة عن البحث عن مصادر تمويلية لتغطية هذا العجز بالطرق التالية:

- خلق ضرائب جديدة.
- الاقتراض الداخلي من الأشخاص، البنوك، المؤسسات...الخ.
- الاقتراض الخارجي.

3. آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

يمكن للحكومة الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة، هي رفع معدلات الإنفاق العام والانخراط في سياسة موسعة

للأشغال، والمشاريع الكبرى، مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق العام في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

الشكل(12): أثر الإنفاق العام على معدل البطالة

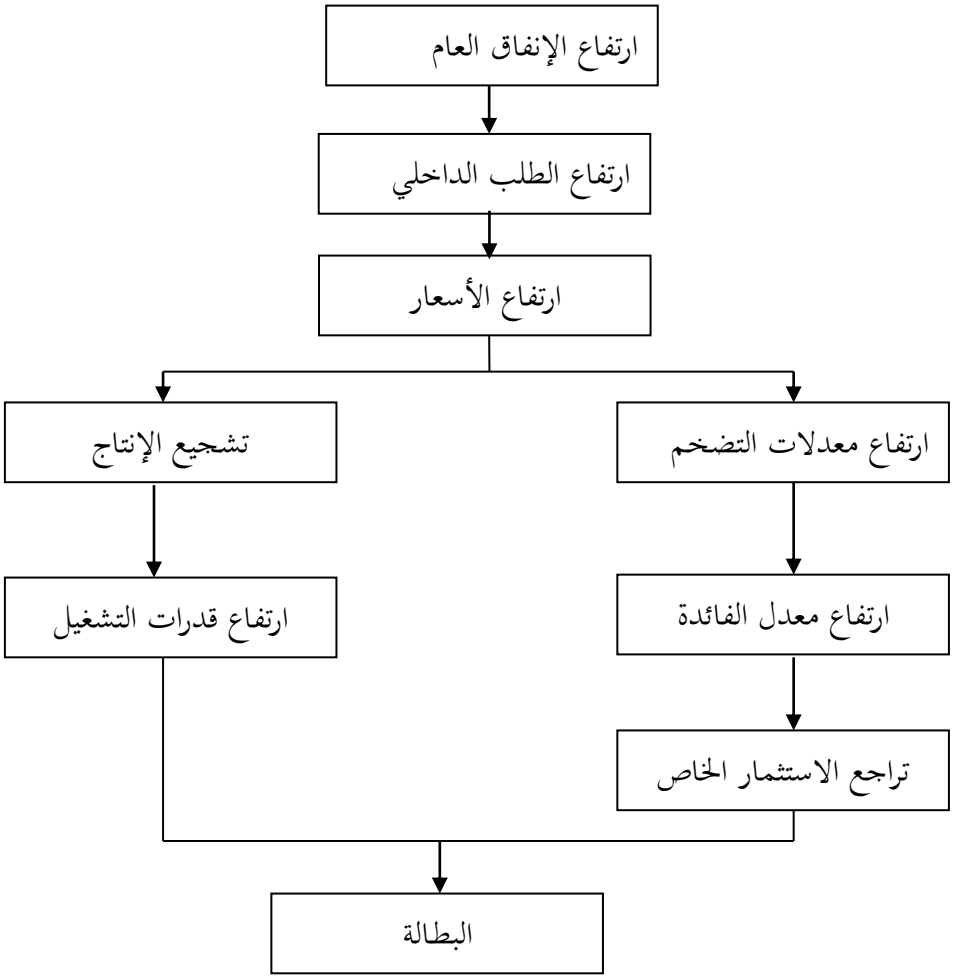

المصدر: مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، (1988–2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ، بومرداس، 2015، ص80

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق العام هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

تمارس سياسة الإنفاق العام آثارا ظرفية وآثارا هيكلية على مستوى التشغيل، حيث تتجلى الآثار الهيكلية من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل، أما الآثار الظرفية فتكون من خلال إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالة الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة.

1.3 الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية نتيجة لنقص الاستثمار الخاص، بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص، لكن نجاح المشروعات العامة مرهون بمجموعة من الشروط متمثلة في: (**وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص163**)

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدأت علامات الكساد وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم المشروعات وتوقيت البدء بتنفيذها.
- محاول التقليل من الاستيراد حتى يمنع تسرب الإنفاق ويحتفظ به داخل الاقتصاد.

لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، وإمكانية تأجيلها من جهة أخرى إلى أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن إتباع سياسة قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حتى تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات.

2.3 الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل:

لتوضيح الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل من خلال الشكل الموالي الذي تم صياغته من طرف هنسين وساميلسون كما يلي: (**وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص164**)

الشكل(13): الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل

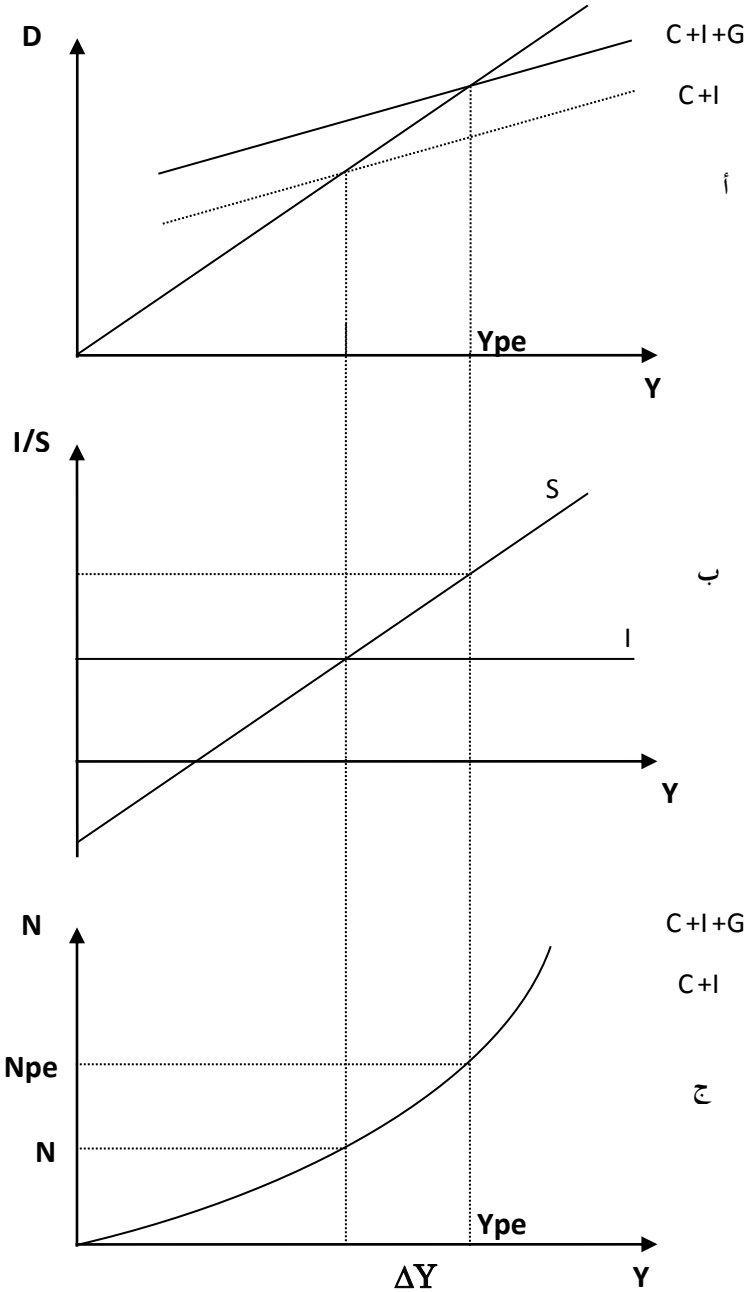

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت– لبنان، 2010، ص164.

يمثل المنحنى –أ– منحنى التوازن الكلي من خلال التقاء منحنى العرض والطلب الكليين الذي تكون فيه النقطة Y والتي يوافقها مستوى تشغيل N وهو مستوى التشغيل أقل من مستوى التشغيل الكامل، من اجل امتصاص البطالة الإجبارية Npe-N لابد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ **ΔY** ويكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، حيث يوضح المنحنى –ب– تأثير الزيادة في الإنفاق العام على نمو الناتج والعمالة مرتبطة بمنحنى الادخار، وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبطة أساس بالميل الحدي للادخار.

4. التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة:

تعني البطالة من الناحية الاقتصادية ضياع الفرصة بالنسبة للمجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت الموارد الاقتصادية مستغلة بصورة كاملة، فمهما كانت نسبة البطالة قليلة في اقتصاد معين، فأنها بلا شك تعني خسارة نقدية كبيرة لذلك المجتمع. فأهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدلات البطالة.

وهناك آثار اجتماعية للبطالة تهدد الاستقرار الاجتماعي من خلال تفشي الأعمال غير مقبولة اجتماعيا والتأثير في مستويات الفقر الذي هو نتاج لظروف معينة مر بها الاقتصاد، ولأن الفقر بوصفه ظاهرة مركبة ومعقدة لكونها ترتبط بظواهر لا تقل عنه أهمية كالبطالة والأمية وتردي الوضع الصحي التي تشكل الظواهر الأكثر إيلاما على الفرد والمجتمع والحكومة ومن الطبيعي يكون قياس التكاليف الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية، إلا أن التكاليف الاجتماعية للبطالة يمكن أن تكون أعلى لمجموعة معينة في المجتمع بالمقارنة مع مجموعة أخرى، وان هذا الوضع لا يمثل وضعا للتوازن في حالة توافر المرونة في الأسعار والأجور.

ثالثا: آثار سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار (التضخم)

إن جدلية العلاقة بين النفقات العامة تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ، فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العام تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم النفقات العامة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها.(**خليل اسماعيل، 2012، ص11**)

و يمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها إحدى المؤثرات المهمة في المستوى العام للأسعار إذ إن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، و يمكن توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل، كما يلي: (**أحمد الأشقر،2002،ص 244**)

$$M V = P T$$

حيث تمثل M: كمية النقود المطروحة للتداول.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم التداول.

وهذه المعادلة تعني أن كمية النقود الموجودة في اقتصاد ما مضروبة في سرعة دوران النقود تساوي الأسعار مضروبة في كمية السلع والخدمات.

و باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الاستقرار السياسي و الاقتصادي، لذا فالفريق الآخر من الاقتصاديين يعتبرون النفقات العام سياسة ذات أدوات لها فعالية متفاوتة في يد الدولة والتي تعمل على التأثير على الأسعار بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار و استبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

1. أنواع التضخم طبقا لمعاييره:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعها واختلافها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي: (**محمد كمال حسين رجب، 2011، ص7-11**)

1.1 معيار حدة التضخم:

ينقسم معيار حدة التضخم بدوره إلى التضخم الجامح، التضخم المتوسط (التضخم غير الجامح)، والتضخم البطئ والزاحف، حيث تختلف المعايير الثلاثة من حيث درجة التغير في المستوى العام للأسعار وتكون كما يلي:

1.1.1 التضخم الجامع:

يعد هذا النوع من التضخم من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا على الاقتصاد الوطني، وذلك للارتفاع السريع والمتوالي في المستوى العام للأسعار وبشكل ملحوظ، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، فقد أطلق على هذا النوع من التضخم اسم الدورة الخبيثة للتضخم، لأنه يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار، بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بما ينسجم مع الارتفاع في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتاها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص مما بحوزتهم من نقود، واستبدالها بعملات أخرى، أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير انتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات

القومية، فمن المسببات لهذا النوع من التضخم هو الإفراط في عرض النقود، ونقص عرض السلع الناجم عن حالات الحروب، والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.

2.1.1 التضخم المتوسط (التضخم غير الجامح):

تكون الآثار الناجمة هن هذا النوع من التضخم أقل خطورة على الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالتضخم الجامح بحيث يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار لكن بمستوى أقل في ارتفاعها عن التضخم الجامح، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية.

3.1.1 التضخم البطيء أو الزاحف:

في ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد وبشكل غير ملموس فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيا وبمعدلات منخفضة وتستغرق فترة زمنية طويلة. وينشأ هذا النوع من التضخم عند خروج الاقتصاد من مرحلة الكساد إلى مرحلة النمو الاقتصادي.

2.1 معيار مصدر التضخم:

ينقسم هذا المعيار من حيث أنواع التضخم إلى التضخم من جانب الطلب والتضخم من جانب العرض، وهي كما يلي:

1.2.1 التضخم من جانب الطلب:

يقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث ينجم عن هذا النوع من التضخم اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل(14): آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)

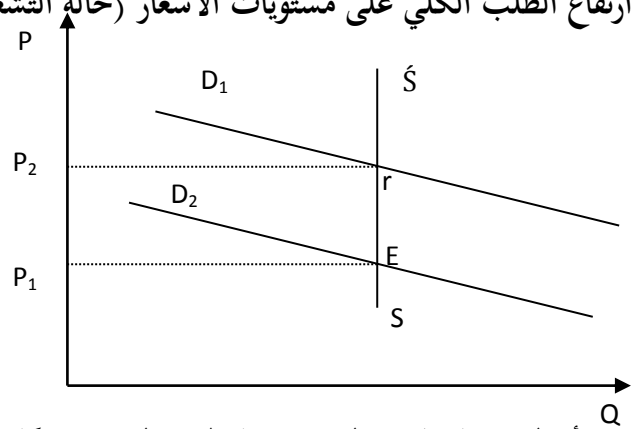

االمصدر: محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فلسطين، ريالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهرة، غزة،2011 ، ص09.

من خلال الشكل نلاحظ أم المستقيم (ss') الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي (كمية ثابتة) وهذا نظرا لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، وإذا كان المستقيم (D_1) يعبر عن الكميات المطلوبة، فإن E في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن.

في حالة انتقال منحنى الطلب تظهر ما يسمى بالفجوة التضخمية (Er) والتي تعكس فائض النفقات الكلية عن العرض الكلي، لأن هذا الأخير لا يمكن أن يرتفع، ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب.

لكن في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات انتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، وإن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب، وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابله زيادة في الإنتاج (الكميات المعروضة)، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

لقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم إلا أن هذه الآراء تتفق في الأسباب والعوامل المؤدية إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة من السلع والخدمات.

2.2.1 التضخم من جانب العرض:

ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، فيترتب عليها زيادة المستوى العام للأسعار.

ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث إن الزيادة في نفقات الأجور تعود غالبا إلى الزيادة في معدلات الأجور.

ويتبين أنه في حال ارتفاع التكاليف (تكاليف المواد الأولية) ينتج عنه ارتفاع في مستويات الأسعار الذي يدفع العمال بمطالبة أرباب العمل برفع أجورهم، مما يدفع أصحاب العمل برفع الأسعار مما يؤدي إلى حالة التضخم الناتج عن التكاليف.

3.1 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

1.3.1 التضخم في أسواق السلع:

يمكن التفريق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع:

- التضخم السلعي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الإنتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.
- التضخم الرأسمالي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2.3.1 التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

فرق كينز بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

- التضخم الربحي: ناتج عن زيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا في قطاعي صناعة سلع الاستهلاك والاستثمار.
- التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات أجور العمال، فقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك، وأسواق سلع الاستثمار.

4.1 معيار إشراف الدولة على الأسعار:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم.

1.4.1 التضخم الظاهر أو الصريح:

ترتفع الأسعار بهذا النوع من التضخم بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو للحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار تتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين كل من العرض والطلب.

بالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، يظهر هذا النوع في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بالمرونة.

2.4.1 التضخم المكبوت:

يتسم هذا النوع من التضخم بخاصية أساسية وهي بأنه غير مصاحب للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

ويرجع السبب في ذلك لتدخل الحكومة في اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في منع ارتفاع المستوى العام لأسعار، مثل تجميد الأجور، وتثبيت الأسعار على عملية الشراء والبيع، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية وخاصة أسعار السلع الضرورية، وتقوم الحكومة بتقديم المنح والإعانات للمنتجين، أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم ليتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم.

2. دور الإنفاق العام في الحد من ظاهرة التضخم:

أكد ليرنز عام 1943 على قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار في الأسعار شريطة الإرادة السياسية، وأنه لزاما على الحكومات أن تحشد طاقاتها لتحقيق كلا من الاستقرار السعري والتشغيل الكامل، واستقرار الأسعار يعني انخفاض واستقرار معدل التضخم.

يعتقد كل من بارو (Baroo,1979)، وجود (Judd,1989)، وآخرون أن النظرية المعيارية للمالية العامة يمكن أن تعتبر أيضا بمثابة نظرية ايجابية للسياسة الحكومية، ووضع السياسات، تنعكس اعتبارات الكفاءة على المدى الطويل، وهنا يشير إلى أن المنافسة بين المجموعات ذات الثقل في الدولة تؤدي إلى تحديد الوضع الأفضل للضرائب وفقا للنظرية المعيارية وهو الحال ذاته عند بيان العلاقة بين التضخم وحجم الحكومة، حيث يتعامل مع التضخم كنوع من أنواع الضرائب.

لقد توسعت البحوث والدراسات حول تشخيص أسباب التضخم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت معظم الاتجاهات الجديدة خلال هذه الفترة خليطا من أفكار النظرية الكمية والنظرية الكينزية، ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها أنصار كينز ومحاولاتهم لإدخال التحليل الحركي الديناميكي على النظرية الكينزية عن طريق استخدام المعادلات التفاضلية لتحديد الأسباب والعوامل التي تحدد سرعة تطور أو ثبات الفجوة التضخمية، على أن أهم هذه التحديثات هو التعديل الذي أدخلته "المدرسة السويدية الحديثة"، ويمثلها ليندبرغ (Lundberg) وليندال (Lindhal)، التي تبلورت في أعقاب سنة 1930 أي في خضم البطالة والكساد، فخلافا للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فحسب على مستوى الدخل، كما ترى النظرية الكينزية، بل وعلى خطط الإنفاق القومي من جهة، وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. ترى هذه النظرية أنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الاستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق (إلا في حالة التوازن)، لأن

رغبات المستثمرين ودوافعهم تختلف عن دوافع المدخرين، ومن ثم يؤدي عدم التساوي بين الادخار المخطط (أو المتوقع) والاستثمار المخطط (أو المتوقع) إلى تقلبات في المستوى العام للأسعار، ففي حالة زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فإن ذلك يعني ان الطلب أكبر من العرض ويؤدي ذلك بالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وعلى هذا فإن الاختلاف بين الادخار المخطط (أو الاستثمار المخطط) والاستثمار الفعلي (الاستثمار المحقق) ينعكس في وجود فجوة (فائض طلب) في أسواق السلع الاستهلاكية، وفجوة أخرى (فائض طلب) في أسواق عوامل الإنتاج إلى جانب وجود دخول غير عادية يحققها المنتجون نتيجة ارتفاع الأسعار.

إن للإنفاق العام آثارا معينة سلبية كانت أم ايجابية على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك المستوى العام للأسعار، لكن من الممكن التذكير بان الإنفاق المنتج يمكن أن يكون له آثار ايجابية على جميع المتغيرات، لذلك سوف نعالج هذا الموضوع من وجهتين بإبراز الآثار السلبية لزيادة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار وبالمقابل الأثار الايجابية على نفس المتغير، بما يضمن استنتاج أهم بنود وحالات الإنفاق التي تساهم في ضبط مستوى الأسعار وبالتالي كبح جماع الضغوط التضخمية من تلك البنود التي تساهم في إحداث هذه الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار في الأسعار.

الآثار السلبية: هناك عدة أشكال يضطلع بها الإنفاق العام في صورة زيادات انفاقية غير مدروسة تساهم بالدرجة الأولى في إحداث ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع الأسعار، ومن أهم هذه الأشكال ما يلي:

- يمكن أن تحدث زيادة الإنفاق العام آثار تضخمية في حالات عديدة، خاصة في حالة التحويلات النقدية الموجهة من طرف الدولة لطبقات معينة بهدف رفع القدرة الشرائية لهذه الفئة، فهي تعبر عن نية حسنة من جانب الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية لفئة معينة لكن إذا لم يأخذ المخطط المالي المعد من قبل الحكومة بالحسبان هذه الزيادة في القدرة الشرائية التي سوف تترجم على صعيد زيادة الطلب، وبالتالي إذا كان الجهاز الإنتاجي غير قادر على الوفاء بهذه الزيادة ومسايرة هذا الطلب، فسوف يترجم إلى فائض ومن ثم زيادة أسعار بعض المنتوجات الضرورية التي زاد عليها الطلب.
- تعتبر مزاحمة القطاع العام (الغير مدروسة) للوحدات الاقتصادية المختلفة للحصول على وسائل الإنتاج المختلفة سواء في سوق العمل (يد عاملة) أو في سوق السلع أو في سوق رأس المال، يساهم في ارتفاع تكاليف الحصول على هذه الوسائل مما يرفع أسعار المنتجات النهائية التي تعود بالسلب على الأفراد، كما أنه يعتبر من أسباب ظهور نوبات تضخمية صعب التخلص منها على المدى القصير.

الآثار الايجابية: وفي الجانب الآخر فإن الدولة يمكن ان تستخدم إنفاقها بصورة مدروسة تساهم في كبح جماح الضغوط التضخمية والحفاظ على مستوى مستقر في جانب الأسعار من خلال الشكل التالي:

الشكل (15): سياسة الإنفاق العام الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية

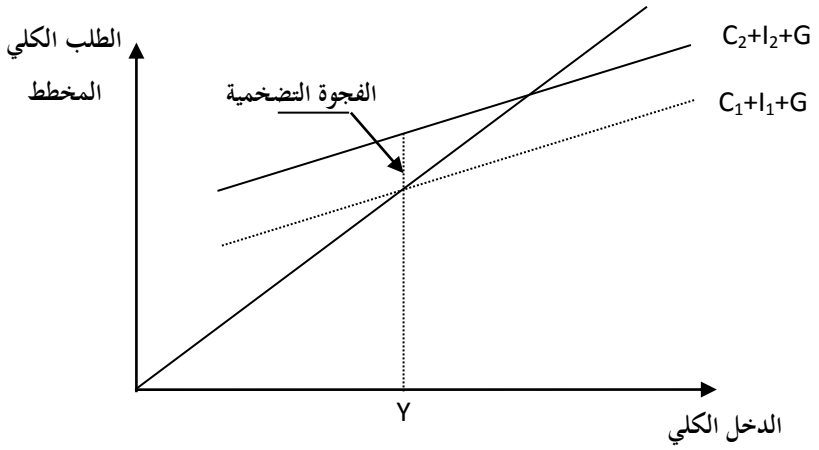

المصدر: وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي–النظرية والتطبيق– الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010،ص 261

من خلال الشكل يتبين لنا ان التنبؤ الدقيق بالتضخم يعني استخدام سياسة انكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى خفض الطلب الكلي.

توجيه الإنفاق العام إلى الدعم السلعي سوف يعرف ثمن تلك السلع انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة و الشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق كما يلي:

الشكل(16): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق

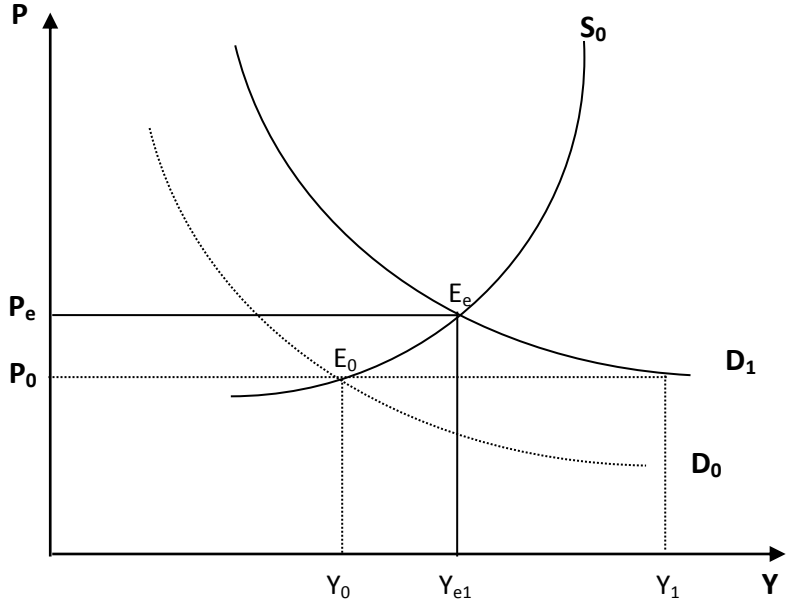

المصدر: المصدر: فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص197.

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن E_0 وهي نقطة التقاطع بين منحى الطلب D_0 ومنحنى العرض S_0. وأثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الانفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/P.

وبالنظر إلى أن أسعار هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها زائد المصاريف زائد الربح، فإن الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول ان سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

وتعتمد بعض الحكومات في التأثير على سعر بعض الخدمات حتى في سوق القطاع الخاص، من خلال تقديم إعانات لضمان سير بعض الخدمات الإستراتيجية مثل النقل الذي يساهم في التقليل من الازدحام والطلب عليه يمكن ان يشجع من خلال إعانات حكومية تساهم في ضمان أسعار منخفضة. (**محمد صالح تركي القريشي، 2008، ص219**)

أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغيرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك، كالاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فإنه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين. بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

وفي إطار سياسة الميزانية يتم العمل على الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق العام، سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري بحيث يمكن التحكم بهذا الإنفاق بالزيادة أو التخفيض حسب الوضع الاقتصادي السائد، بحيث تتكرس سياسة الإنفاق العام في إحداث عجز أو فائض في الميزانية حتى تستجيب للضغوط التضخمية، بحيث يؤخذ بالاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الاتفاقية. (**محمد كمال حسين رجب، 2011، ص 41**).

إن جميع النظريات والمذاهب الاقتصادية التي تناولت بالبحث موضوع التضخم قد تضمنت بعض المقترحات الخاصة بعلاج التضخم، وبهذا الخصوص هناك مدرستين على طرفي نقيض تعرضتا إلى مسألة التضخم من زاوية تختلف عن الأخرى. الأولى ترى في التضخم ظاهرة نقدية بحتة ومن ثم فإن علاجها ينحصر في الوسائل المالية والنقدية، والمدرسة الثانية ترى في التضخم ظاهرة خلل اقتصادي واجتماعي، ومن ثم فإن علاجها لن يتأتى إلا من خلال تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي المولد لهذه الظاهرة.

ومن ثم فإن الهيكليين يخلصون إلى نتيجة هامة فحواها: أن التغلب على الأسباب الهيكلية للتضخم لن يتأت عن طريق خفض الإنفاق العام بهدف الحد من كمية النقود، و إنما عن طريق زيادة كفاءة الجهاز الإنتاجي، وعن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة في نفس الوقت، تؤدي إلى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار وتنعكس في النهاية في تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن النظرية النقدية بمختلف تياراتها والنظرية الكينزية تعطي للسياسة النقدية والمالية أهمية ارتكازية في مكافحة التضخم. وترى هذه السياسة على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي مع الاستقرار السعري، إذ إن التقلبات النقدية المفاجئة والعميقة تضر بأحوال النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: آثار سياسة الإنفاق العام على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)

طبقا للنظرية الكنزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان التجاري يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندما سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكنزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الموال للداخل وعندها يتحسن موقف ميزان المدفوعات. **(بن عزة محمد، 2015، ص 77،78)**

كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل تحفيز الاستثمار.
- تخفيض الطلب الداخلي (التقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين.

كما أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، خاص او أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات

عامة غير مباشرة من أجل تحفيز الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج، تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك القطاعات التصديرية فتواكبها زيادة معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي قفي الطلب على السع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فيرتفع الاستيراد مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

1. الحساب الجاري في الفكر الاقتصادي الكينزي:

قدم مفكرو هذه المدرسة الذين جاؤوا بعد كينز الطريقة التي يتكيف بها الحساب الجاري من خلال مدخلين هما: **(حلمي ابراهيم منشد، 2004، ص 16،17)**

1.1 مدخل الدخل:

على وفق منهج المدرسة الكينزية، يعد الدخل وسيلة تلقائية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما، ويمكن التمييز بين حالتين يعمل خلالهما الدخل كوسيلة لمعالجة العجز في الحساب الجاري:

الحالة الأولى: وهي الحالة التي تحدث فيها زيادة الواردات أو تناقص الصادرات أو كليهما لدولة ما لأسباب خارجية أو مستقلة عن تغيرات الدخل والعمالة. إن هذا سيؤدي إلى تناقص مستوى الدخل والتوظيف، خاصة في قطاع الصناعات التصديرية، وهذا التناقص في الدخل يؤدي إلى تراجع مستوى الطلب الكلي، إذ يخفض المواطنون مشترياتهم من السلع المصنوعة محليا مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج في الصناعة المنتجة لهذه السلع، فضلا عن انخفاض الاستيراد من السلع والخدمات، ومع انخفاض الاستيراد سيظهر الاتجاه نحو التوازن.

الحالة الثانية: وهي الحالة التي تتمثل بتزايد حجم الاستثمار الخاص أو بتزايد الإنفاق الحكومي بشقيه سواء الجاري أو الاستثماري أو بكليهما معا. فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل القومي من خلال عمل مضاعف الاستثمار ومضاعف الإنفاق الحكومي، وإن هذا الارتفاع في مستوى الدخل سيولد زيادة في مستوى الطلب الكلي تتجه بعض منها إلى تزايد الواردات وبما يتناسب مع الميل الحدي للاستيراد مسببا عجزا تجاريا لذلك البلد. إن تلك الزيادة في الواردات تؤدي في الوقت نفسه إلى ارتفاع مستوى الدخل في البلدان المصدرة، مما يعمل بدوره على تزايد الطلب الخارجي على منتجات البلد الأول من السلع والخدمات، فتتحسن صادراته ويتقلص العجز التجاري لديه ويرتفع مستوى الدخل وهكذا يتلاشى ذلك العجز في الأجل الطويل.

2.1 مدخل الاستيعاب:

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر تحليل بني على النموذج الكينزي البسيط بعد توسيعه ليشمل قطاع التجارة الخارجية، ويأخذ بنظر الاعتبار آثار كل من الأسعار والدخل عند دراسة مشاكل المدفوعات الخارجية، وفقا لهذا التحليل فإن الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة وما تستورده من هذا الإنتاج. وحسب هذا المفهوم، فإن العجز التجاري يعني زيادة الإنفاق القومي عن الدخل القومي، والعكس يحدث في حالة الفائض.

يؤكد مدخل الاستيعاب، أن التوازن التجاري يتطلب أن تكون قدرة الدولة على استيعاب (امتصاص) السلع والخدمات مساوية لما تنتجه من السلع والخدمات، ويكون الميزان التجاري في حالة توازن عندما يكون الاستيعاب المحلي مساويا للناتج المحلي، ويكون في حالة عجز عندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي، وإن معالجة هذا العجز يتطلب إعادة الناتج والاستيعاب إلى وضع التوازن فيما بينهما، بتخفيض الإنفاق (الاستيعاب)، أي الإقرار بضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تقشفية تقلل من الطلب وخاصة الطلب على الواردات لازالة عجز الميزان التجاري.

2. نموذج مندل فليمنق (Mundell-Fleming) وفعالية سياسة الإنفاق العام:

نموذج Mundell-Fleming هو نموذج اقتصادي صاغه كل من الاقتصاديين "Robert Mundell" و"Marcus Fleming" ويعتبر هذا النموذج امتدادا لنموذج IS-LM، حيث يتعارض مع الاقتصاد في ظل الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق)، وهو يصف العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومخرجات الاقتصاد على عكس العلاقة بين معدل الفائدة والمخرجات في نموذج IS-LM في المدى القصير الذي طوره الاقتصاديان "Richard Hicks" و"Alvin Hanson"سنة 1937.

النموذج التقليدي الذي ينطلق منه وفق المعادلة التالية منحنى IS-LM:

$$Y+C+I+G+NX$$

ومنحنى LM: $M/P = L(i,y)$

منحنى ميزان المدفوعات (BP) حيث أن: $BP=CA+KA$

KA تمثل حساب رأس المال، بينما CA تمثل الحساب الجاري.

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات التي تمت صياغتها على أساس اقتصاد مفتوح يعمل في ظل حرية تداول رؤوس الأموال وتتمثل أهم معالم هذا النموذج في ما يلي: (درقال يمينة، **2011**، ص **85**)

- هو مفيد لتحليل مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح.

- هذا النموذج يشكل أساسا للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف.
- يطبق هذا النموذج على اقتصاد مفتوح يعاني من موارد معطلة ويكون منحنى العرض الكلي تام المرونة في ظل توقعات ساكنة لسعر الصرف، بمعنى أنه من غير المتوقع حدوث تغير في سعر الصرف عن مستواه الراهن إضافة إلى القدرة التامة لرأس المال على التنقل.

هناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد المفتوح، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق الحكومي.

1.2 فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف الثابت:

يتحدد التوازن الخارجي عندما يتساوى ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال من ميزان المدفوعات بإشارة مختلفة، ومن خلال هذين الحسابين يتحدد المنحنى B0 الذي يمثل النقاط المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن ميل منحنى B0 مرتبط بالميل الحدي للاستيراد الذي يتعلق بالحساب الجاري وبدرجة حركة رؤوس الأموال التي تتعلق بميزان رأس المال، وتتم الموائمة في نظام الصرف الثابت عن طريق الكميات حيث ان العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وبما أن الدولة تتبع نظام الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل على مستوى سوق الصرف لمنع هذا الانخفاض من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية، حيث ينتقل منحنى LM إلى اليسار مما يخفض الدخل ويكبح الواردات ويرفع سعر الفائدة، الأمر الذي يحفز دخول رؤوس الأموال ويحسن من وضعية ميزان المدفوعات. سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي داخليا إلى زيادة الناتج وزيادة معدلات الفائدة وخارجيا إلى انخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية وزيادة رصيد حساب المال، وإذا كان انخفاض رصيد الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية أقل فعالية في اقتصاد مفتوح إذا ما قارنها بالاقتصاد المغلق ، فنتيجة سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تتعلق إذن بحساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة والتي بدورها دالة في درجة حرية انتقال رأس المال، حيث إننا نميز بين حالتين: (**وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص 193-194**)

- حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال (B0 أقل مرونة من LM بالنسبة لسعر الفائدة أي ذات انحدار أكبر) كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل(17): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال

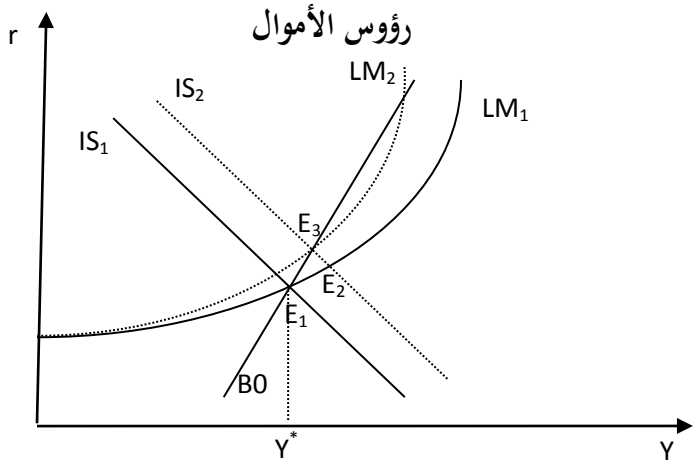

المصدر: **CHRISTIANE Bilaes, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,200,,p87**

تمثل في الشكل السابق Y^* التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، لكن هو توازن دون مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي البحث عن زيادة الدخل Y عن طريق سياسة مالية توسعية حيث ينتقل منحنى السلع والخدمات إلى اليمين من IS_1إلى IS_2، التوازن الجديد عند النقطة E_2 يعبر عن وجود عجز خارجي ($E_2<B0$)، وبما ان نظام الصرف ثابت فإن العجز سيؤدي إلى خروج العملة الصعبة الأمر الذي يقلص الكتلة النقدية والذي يعبر عنها بيانيا بانتقال منحنى LM إلى اليسار حتى يحصل التوازن الجديد عند النقطة E_3، انتقال منحنى LM يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يشكل أثر مزاحمة كبير، وهذا ما يفسر أن الدخل عند النقطة E_3 أقل منه عند النقطة E_2.

- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال (B0 أكبر مرونة من LM بالنسبة لسعر الفائدة أي ذات انحدار أصغر) ، كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل(18): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا

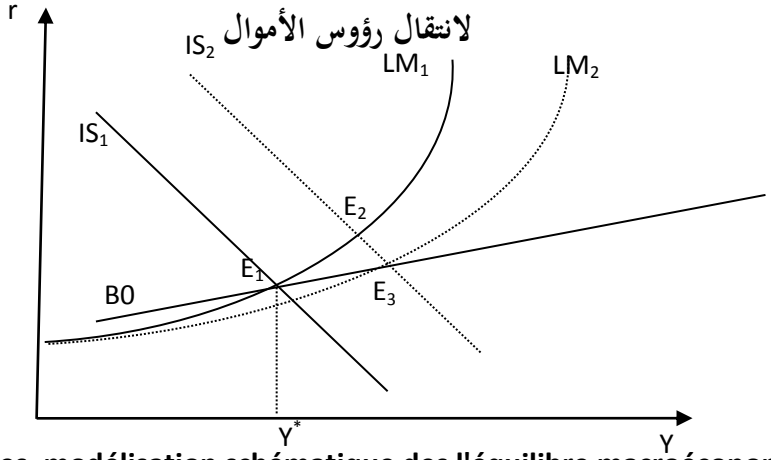

المصدر: **CHRISTIANE Bilaes, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,2005,p88**

تمثل في الشكل السابق Y^* التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، لكن هو توازن دون مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي البحث عن زيادة الدخل Y عن طريق سياسة مالية توسعية حيث ينتقل منحنى السلع والخدمات إلى اليمين من IS_1إلى IS_2، التوازن الجديد عند النقطة E_2 يعبر عن وجود فائض خارجي (E_2>B0)، وبما ان نظام الصرف ثابت فإن الفائض سيؤدي إلى دخول العملة الصعبة الأمر الذي يزيد من الكتلة النقدية والذي يعبر عنها بيانيا بانتقال منحنى LM إلى اليمين حتى يحصل التوزان الجديد عند النقطة E_3.

2.2 فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في ظل نظام الصرف المرن:

تتم الموائمة في ظل نظام الصرف المرن من خلال الأسعار حيث تتم آليا، إذ أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية، وهذا ما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات، وهذا ما يعبر عنه بانتقال منحنى IS إلى اليمين وانتقال منحنى B0 إلى الأسفل، ويمكن التمييز بين حالتين هما:

- حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال (B0 أقل مرونة من LM بالنسبة لسعر الفائدة أي ذات انحدار أكبر) كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل(19): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

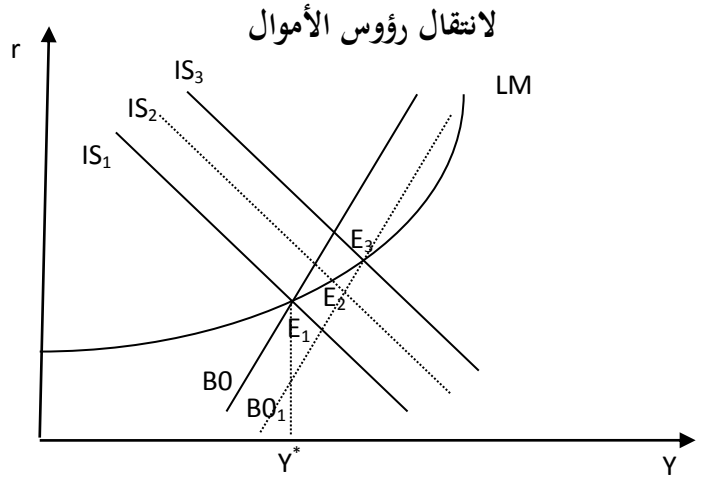

المصدر: **CHRISTIANE Bilaes, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,2005,p89**

في الشكل السابق سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تدفع منحنى IS بالانتقال إلى اليمين من الوضع التوازني عند النقطة E_1 إلى وضع توازني جديد عند النقطة E_2، حيث ان هذا الوضع يمثل عجز خارجي. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية (انخفاض سعر الصرف)، مما يشجع الصادرات ويكبح الواردات، وهذا ما يؤدي

إلى انتقال منحنى B0 إلى الأسفل بالإضافة غلى انتقال ثاني لمنحنى IS نحو اليمين وهذا إلى غاية حدوث التوازن عند النقطة E_3.

- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال (B0 أكبر مرونة من LM بالنسبة لسعر الفائدة أي ذات انحدار أصغر) ، كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل(20): فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

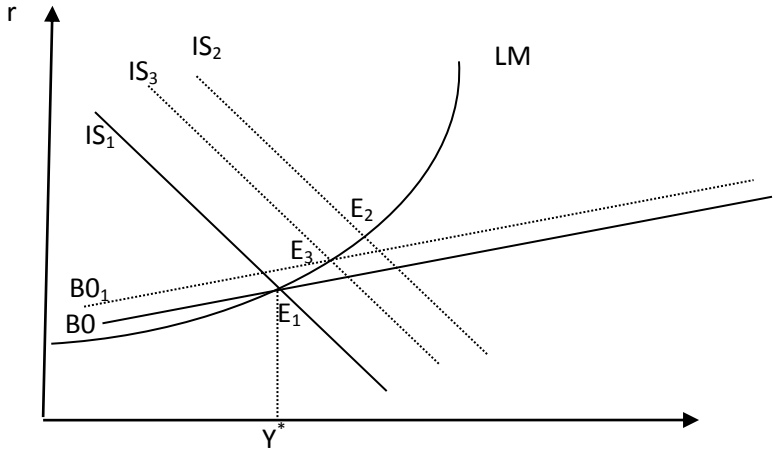

المصدر: **CHRISTIANE Bilaes, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,2005,p92**

من الشكل السابق فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين مما يشكل فائض خارجي عند نقطة التوازن الجديدة E_2 حيث أن $(E_2>B0)$، هذا ما يؤدي إلى زياة قيمة العملة الوطنية (زيادة سعر الصرف)، مما يؤدي إلى تشجيع الواردات وتثبيط الصادرات، مما يؤدي إلى انتقال منحنى B0 إلى أعلى، ومنحنى IS إلى اليسار وعندها يكون التوازن عند النقطة E_3.

3. الإنفاق العام كأداة في التأثير على مكونات الميزان التجاري (صادرات وواردات):

لقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام للتأثير على توازن الميزان المدفوعات من خلال معالجة الاختلالات، والآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على مكونات الميزان التجاري من صادرات وواردات والتي تعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات.

يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات، من خلال الإستراتيجية المطبقة من طرف الدولة حيث تسعى للتأثير على جانب الصادرات بالرفع من قيمتها والعكس بالنسبة لطرف الواردات، لكن هناك صعوبات وعراقيل داخلية وخارجية تواجهها هذه الإستراتيجية نظرا لإمكانية الموارد القليلة على المستوى المحلي ووجود المنافسة والاحتكار في ظل اقتصاد السوق والعولمة على المستوى الخارجي.

1.3 آثار سياسة الإنفاق العام على الصادرات:

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة على تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من اعتمادات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:(**بن عزة محمد، 2015، ص 183،184**)

- الإنفاق الجبائي: استعمل مصطلح الإنفاق الجبائي أول مرة من طرف البروفيسور Stanley Sorrey سنة 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفه على أنه " برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها عن طريق نفقات مباشرة" ، ومن جهته بين Fiekozsky سنة 1980 أن الإنفاق الجبائي هو مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن الهدف من هذا الاجراء بلوغ عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة ، كما أطلق Hockley سنة 1992 على الإنفاق الجبائي مصطلح " الامتيازات الجبائية".

الإنفاق الجبائي أداة مهمة من أدوات سياسة الإنفاق العام غير المباشرة تتدخل بها الدولة لفائدة فئة معينة من المكلفين بالضريبة والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، تهتم هذه السياسة بتشجيع العرض من السلع والخدمات من خلال التركيز على تحسين ظروف العمليات الإنتاجية حيث تكمن الفكرة الرئيسية من هذه السياسة في تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج ومن ثم تشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج للحصول على نمو متزايد في مستوى الدخل الوطني.

تتدخل الدولة من خلال هذه السياسة بعدة أوجه:

- الإعفاء الكلي من دفع الضريبة.
- التخفيض في معدلات الضريبة.

إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء كانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى–المناخ الاستثماري– لذا فإن المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات من اجل إعطاء فعالية لهذه السياسة يجب دراسة مسحية لكافة الإمكانيات المتوفرة التي بإمكانها إعطاء النجاح لأي إنفاق جبائي.

- الإعانات الموجهة للمستثمرين المحللين والأجانب: لقد أسهمت النظرية الكينزية في هذا المجال من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، فمن خلال تركيز الإنفاق العام على الاستثمار يساهم في رفع إنتاج البلد وذلك من خلال الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين، تساهم هذه الأدوات

بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فيرتفع الاستيراد مما يؤدي لعودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

إن هذه الإعانات تتعد أشكالها وتختلف أهدافها بحيث تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير وهي التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهذا من شأنه أن يرفع الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمؤسسات الخاصة والعامة، فالأولى تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال فيها ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، أما الثانية والموجهة للمؤسسات العامة تهدف لتغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيلها لاستعادت القدرة على المنافسة وتقديم أحسن خدم عمومية للمواطن.

لكن بالمقابل فإن الدول النامية تعاني من قلة نفاذ سلعها للخارج بسبب تعطل الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، وفشل السياسات المتعاقبة بهدف تشجيع صادرتها للخارج، وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة سنة 2013 "الأونكتاد"، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين 4.5% و5% كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه عن الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة ظل ضعيفا، بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي اجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغطا في اتجاه رفع قيمة عملات عدة اقتصاديات من الدول الناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية.

2.3 آثار سياسة الإنفاق العام على الواردات:

بالنسبة للآثار التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري في شقه الواردات التي تمثل مجموع ما تستورده الحكومة من السلع (استهلاكية أو استثمارية) والخدمات من الخارج، ومجمل النفقات العامة المخصصة لجانب الواردات في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي واعتمادها الكلي على العالم الخارجي تتمثل فيما يلي: (**بن عزة محمد، 2015، ص 185**)

- النفقات العامة الموجهة لاقتناء التجهيزات الرأسمالية: وذلك يمثل ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الاستثمارية من نفقات من أجل اقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الاستثمارية.
- النفقات الموجهة لدعم الواردات واسعة الاستهلاك: حيث تعتمد جل الدول النامية هذا النهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الاستهلاك داخل البلد.

خلاصة:

يؤثر الإنفاق العام على جانب العرض الكلي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يسمح بزيادة جانب الطلب الكلي، وهو ما يساهم في التخفيض من الظواهر الاقتصادية السلبية التي يشهدها الاقتصاد نتيجة دورته الاقتصادية، وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتحقيق مستويات مقبولة في معدل التضخم، وتحقيق معدلات فائض ايجابية في الميزان التجاري، وهذا كله من أجل الاستقرار و الرفاه الاقتصادي للأفراد في ظل السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة، خلال فترة زمنية معينة.

الجزء الثاني:

أثر المخصصات المالية للدعم الريفي والفلاحي لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حالة الجزائر

الفصل الثالث:
مراحل تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر: الآليات والعوامل

تمهيد:

جاءت مرحلة تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بمخططاتها وبرامجها المختلفة في الجزائر بعد أزمة اقتصادية وسياسة شهدت نزوح ريفي كبير من الأقاليم الريفية إلى المدن، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار البترول، مما ساهمت في خلق آليات دعم لهذه الإستراتيجية تمثلت في الصناديق الخاصة التي أنشأت وعدلت باختلاف المخططات الخماسية للتنمية.

إضافة إلى الآليات المالية لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، تعتبر العوامل الطبيعية والتقنية عنصرا مهما عن طريق توسيع قاعدة استخدامها، خاصة الأراضي الصالحة للزراعة من حيث المساحة الإجمالية من جهة ومدى توسيع عمليات الري من جهة أخرى، وهذا باستخدام العوامل التنقية والمتمثلة في الآلات والمعدات إضافة إلى المبيدات الكيمائية، كل هذا من أجل تكثيف وتحسين شعب الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني.

أولا: المرحلة الانتقالية –التعديل الهيكلي– (1990–1999):

شهدت هذه المرحلة تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة على المستوى العالمي بانهيار الاتحاد السوفيتي ومعه فلول نجم النهج الاقتصادي الاشتراكي الذي كان يتبناه، وبالتالي هيمنة القطب المنتصر الذي يتبنى النهج الاقتصادي الرأسمالي، المبني على أساس العولمة الاقتصادية والمنافسة التجارية برعاية المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة والهيئات التابعة لأمم المتحدة خاصة في مجال التنمية، وهو ما جر الدول النامية ومنها الجزائر التي كانت تتبنى الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على المؤسسات الاقتصادية العمومية وينتهج سياسة الدعم للحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد وخاصة السلع الغذائية، إلى تبني الاقتصاد الحر الذي يتبنى المنافسة الحرة بين الاقتصاد العمومي والاقتصاد الخاص، وتخلي الدولة عن جزء من سياسة الدعم نتيجة قبولها بقواعد اللعبة الدولية، خاصة في مجال الاقتراض من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، وبالتالي تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي التي يتبناه، وهو ما انجر عنه رفع الدعم عن الأسعار الاستهلاكية تدريجيا باستثناء الخبز والحليب، وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما تسبب في تضخم أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة من الخارج بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج وهو ما اثر على القدرة الشرائية للفرد والإنتاج الفلاحي معا.

وتميزت هذه المرحلة أيضا بانعدام الاستقرار الأمني نتيجة العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر، مما تسبب في هجرة جماعية من الأرياف إلى المدن بحثا عن الأمن والشغل في آن واحد، مما سبب في ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وخروج مجموعة كبيرة من الأقاليم الريفية نهائيا عن الإنتاج الفلاحي، مما تسبب في ارتفاع الأسعار القياسية للاستهلاك نتيجة انخفاض الناتج المحلي الفلاحي، والاعتماد على الاستيراد من الخارج مما تسبب في أزمات غذائية حادة عرفت ندرة شديدة في بعض المواد الأساسية خاصة مادة الدقيق.

في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1990-1999، لم تكن هناك مخططات خماسية كما السابق لتمويل عملية التنمية وخاصة الفلاحية، مما اضطرها إلى انتهاج سياسة فلاحية تعتمد على تمويل محدود في إطار الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي على مراحل، والاعتماد على الإمكانيات الذاتية لتطوير قطاع الفلاحة وخاصة المستثمرات الفلاحية الخاصة، لتلبية ولو جزء يسير من الطلب الكلي من السلع الغذائية للفرد، حيث جاءت سياسة التنمية الفلاحية خلال الفترة 1990-1999 وسياسة الدعم الفلاحي المرافقة لها كما يلي:

1. سياسة التنمية الفلاحية:

عاشت الجزائر خلال هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وقبل هذه الفترة شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات تفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقد تطورت ديونها فبلغت اكثر من 34 مليار دولار، كما شهدت في بداية هذه الفترة تراجع حاد في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 21 دولار سنة 1991 إلى 15 دولار عام 1994. كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة فأول اتفاق مع صندوق النقد الدولي تم في 30 ماي سنة 1989 وثاني اتفاق معه كان سنة 1991 وقد ابرم في سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذي ابرم في بداية سنة 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 افريل 1994 الى 31 مارس 1995 واتفاق آخر سنة 1995، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، واهم المحاور الأساسية لهذه البرامج فيما يخص القطاع الفلاحي كانت كما يلي:(**رابح زبيري، 2003، ص204**)

- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 في المائة.
- تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية.
- إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

أثرت هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي على أداء القطاع الفلاحي والسبب الأساسي يكمن في تحرير الأسعار وذلك ابتداءا من سنة 1989 أين صدر قانون رقم 12-89 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقة بالنسبة لعوامل ووسائل الإنتاج، فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة للأسعار ، ولكن دعم الدولة للقطاع تواصل في ظل هذا القانون من خلال آلية السعر الأدنى المضمون للإنتاج، الذي شمل سبع سلع مصنفة استراتيجيا بالنظر إلى أهميتها الغذائية ودرجة التبعية للخارج في التموين بها غير أن دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن طريق صندوق التعويض الذي يمول من حصيلة الرسوم على الاستيراد وعند الإنتاج الوطني لبعض المواد (ذات الأهمية الثانوية).

لقد اظهر الواقع أن تطبيق آلية دعم الأسعار عند الإنتاج تميز بغموض أصبح من الصعب معه تقدير الدعم الحقيقي، ولم يكن له إلا أثر محدود على قطاع الفلاحة كما يلي:

- إن الأسعار الدنيا المضمونة للمواد المصنفة استراتيجيا لم يستفد منها إلا صنف محدود جدا من المستثمرات الفلاحية (التي يديرها إطارات فلاحية وتملك وسائل نقل منتوجاتها إلى هياكل التسويق الحكومية)، وتشكيلة ضيقة من المواد (الحبوب والبقول الجافة).
- غياب النص التنظيمي لضبط السواق لم يسمح للمنتجين عندما يكون السوق غير ملائم بالاستفادة من الأسعار الدنيا المضمونة.
- النشر المتأخر للأسعار الدنيا المضمونة المرتبط بطبيعة النصوص التنظيمية (المراسيم) لم يكن له أثر على توجيه الإنتاج.
- إن تثبيت أسعار دنيا مضمونة على أساس تكاليف الإنتاج المعيارية، له مفعول محدود في التحريض على تحسن الإنتاجية باستعمال الأساليب الحديثة وعوامل التكثيف الزراعي.
- إن الاتفاقية التي وقعتها الجزائر في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق ستاند باي في أفريل 1994 أدى إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995 (إلا الخبز والحليب).

2. الصناديق الخاصة للدعم الفلاحي:

تميزت هذه المرحلة باتساق نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من المواد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي، وأهم صناديق الدعم الفلاحي خلال هذه المرحلة هي:

1.2 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، وعمليا سنة 1990 (بمرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 14-07-1990)، وباشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، وخصصت الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، و لاسيما إعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتعبئة الموارد المائية وتحسين المنتوجات الإستراتيجية (**رابح زبيري، 1996، ص106**)، وتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA)، و بأمر من البنك المركزي بالقيام بتسجيل العمليات الحسابية الخاصة بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم رقم 95-01 المؤرخ في 28-02-1995، والمتضمن منح الصندوق الوطني للتعاضد

الفلاحي رخصة ممارسة عمليات مصرفية (**الجريدة الرسمية، 1995، 20**)، أي يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالإعانات والتحويلات الموجهة لتنفيذ عمليات دعم الدولة للترقية والتنمية الفلاحية، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وبإشراف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالتدخل في دعم الأعمال التالية: (**رجراج محمد، 1999، ص 70**).

- منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، حيث يدفع المقترض نسبة فائدة 8% عوض 23.5%، أما 13.5% الباقية تتحملها الدولة، أما فيما يخص القروض المتوسطة الأجل (التجهيز) والقروض الطويلة الأجل (الاستثمار)، فنسب الفوائد 6%، 5% على الترتيب، و الفارق تتحمله الدولة.
- بالنسبة لقطاع الحليب فيدعم الصندوق بنسبة 6دج للتر الواحد، اما المساعدة المالية للاستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق استثماره عن 6 بقرات حلوب تصل إلى 50% في مشاريع حفر الآبار، وضع شبكة ري الأعلاف، شراء تجهيزات متخصصة، إنشاء مشارب أوتوماتيكية.
- الحصول على 30% من المساعدات لشراء أجهزة الحليب.
- الحصول على 75% من المساعدات لاستعمال التخصيب الصناعي.
- الحصول على 40% على المستوى الفردي و60% على المستوى الجماعي من المساعدات لشراء تجهيزات خاصة لمصانع حليب مصغرة، و يمنح هذا القرض بتقديم المشروع إلى ادارة الخدمات الفلاحية التي توافق على المشروع في حدود 1.000.000دج، وفي حالة تجاوز المبلغ هذه القيمة يصبح من صلاحيات اللجنة الوطنية المكونة من ممثلين عن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وإدارة الإنتاج الزراعي التي تتخذ القرار في شان المشروع.
- دعم أسعار مدخلات الإنتاج الاستراتيجي وخاصة بالنسبة لمنتجات القمح الصلب والقمح اللين، من خلال دعم اقتناء الأسمدة الكيميائية ومواد مكافحة الأعشاب الضارة، وهذا الدعم موجه للمزارعين العاملين في المناطق التي تتميز بارتفاع قدرتها الإنتاجية والمعنية ببرامج تكثيف زراعة الحبوب، وحدد الدعم المقدم لهذا النوع من الزراعة بالنسبة للأسمدة الازوتية على النحو التالي: المنطقة الشمالية 400دج للهكتار، المنطقة الجنوبية 1200 دج للهكتار (مساحة مروية).
- أما دعم أسعار مبيدات الأعشاب الضارة المتعددة الاستعمالات فيقدر بـ20%، مع مراعاة الحد الأقصى المقدر بـ 1400 دج للهكتار الواحد بالنسبة للمناطق الشمالية والجنوبية التي ترتكز فيها عمليات تكثيف الإنتاج.

- بالإضافة إلى تدعيم أسعار المواد الطاقوية (الكهرباء و المازوت)، حيث تدعم أسعار المازوت في المناطق الشمالية بـ 270دج/للهكتار ولا تدعم الكهرباء، أما في المناطق الجنوبية فتدعم أسعار المازوت بـ 260دج/للهكتار، و الكهرباء بـ 1600دج/للهكتار، وهو ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 97-482 المؤرخ في 1997/12/15 المتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

2.2 صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA):

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/26، المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشاءه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة (**رابح زبيري، 1996، ص107**)، فشرع في العمل بداية من سنة 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991، وعرف هذا الصندوق مرحلتين: (**غردي محمد، 2012، ص129**)

المرحلة الأولى: من 1990-1993 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وهذا إلى حد 30% و 40% من المنتوج المتضرر.

المرحلة الثانية: بعد 1993، وفيها يشترط من الفلاح تامين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA)، و ذلك لمخاطر (الحريق، البرد، موت الحيوانات) من اجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.

3.2 صندوق الضمان الفلاحي (FGA):

تم تأسيس هذا الصندوق بمرسوم تنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 14-04-1987، بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار و قروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، وفي حالة العجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يتمثل في اعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية او شخصية)، فالصندوق يتكفل بذلك، وموارده تتكون من حقوق الانخراط 200دج، و مساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% على استحقاق القرض، ومن مساهمات بنك الفلاحة بـ 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي بـ 20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين. (**الجريدة الرسمية، 1987، ص 578–580**)

4.2 صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA):

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 01-03-1990، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، و يمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزير الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب، ...الخ)، إلا انه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب و اللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب. (**غردي محمد، 2012، ص 132**)

5.2 صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS):

تأسس هذا الصندوق في سنة 1993 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 93-220 المؤرخ في 27-09-1993، يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات عن طرق نفقات مرتبطة بتطوير الصحة الحيوانية وحملات الوقاعية والحماية من المراض المعدية، ومصدر تمويله ناتج الرسوم شيه جبائية التي تؤسس لصالح الصندوق زائد تخصيصات ميزانية الدولة (**الجريدة الرسمية، 1993، ص11،12**)، وتم وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24-06-1995 يتم التكفقل بالنفقات المنصوص عليها في المرسوم السابق مؤسسات مالية متخصصة حيث يتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي. (**الجريدة الرسمية، 1995، ص 11**)

الجدول (1): المخصصات المالية الموجهة لكل صندوق (1990-1999)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FGPPA	0	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
FNDA	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
دعم مراجعة الأسعار من مخصصات FNDA	1000	500	500	1240	1850	1300	1900	1200	1700	1200
دعم الاستثمار من مخصصات FNDA	420	572	350	400	400	400	1000	400	3000	600
FGCA	900	600	0	600	0	2900	700	700	700	700
FPZS	0	0	0	0	0	70	70	70	70	70
FMVTC	/	/	/	/	/	/	/	/	800	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	**2320**	**5237**	**10350**	**14840**	**14250**	**13670**	**10570**	**2370**	**20470**	**17570**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من الجدول نلاحظ أن حجم الدعم الفلاحي عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-1999، انتقل فيها من 2320 مليون دج الى 17570 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة نمو 657.23%، غير أن هذه الزيادة متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث كانت سنة 1997 السنة التي قدم فيها أقل حجم دعم بسبب ضعف الإنتاج الذي يعود للظروف المناخية الصعبة وقلة تساقط الأمطار، أما سنة 1998 فهي السنة التي قدم فيها أكبر حجم دعم بسبب بداية تطبيق برنامج التكثيف الزراعي، الذي احتاج إلى حجم أكبر من الدعم في مجال مدخلات الإنتاج التي عرفت تضاعف في أسعارها، ومجال الري والصرف، ومجال التأطير التقني و الإرشاد الفلاحي.

كما نلاحظ ان حجم من هذا الدعم الذي خصص لصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار التي عرفت ارتفاعا كبيرا، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، إضافة إلى انخفاض أسعار الدينار مقابل العملات الأجنبية، إلا ان بداية 1998 أصبح يخصص لها مبلغ ثابت بسبب تحديد المواد المدعمة والمتمثلة في القمح الصلب واللين والحليب، يليه في ذلك صندوق دعم التنمية الفلاحية الذي يقدم الإعانات والتمويلات لتنفيذ عمليات التنمية الفلاحية وترقيتها، وخاصة دعم الاستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون، وخفض تكاليف القروض وتوسيع المساحات المسقية وتحسين إنتاج المنتوجات الإستراتيجية، بالإضافة إلى دعم مواد الطاقة والأسمدة والمبيدات والمردودية.

ثانيا: مرحلة تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة (2000-2014)

عكس المرحلة السابقة التي مرت بها الجزائر من 1990-1999 التي تلاقت فيها جميع المؤشرات السلبية الاقتصادية بانخفاض أسعار البترول والأمنية بالعشرية السوداء، عرفت المرحلة 2000-2014 انتعاش في أسعار البترول ونهاية للأزمة الأمنية، مما سمح بوضع مخططات تنموية خماسية، حيث عرفت الفترة 2001-2004 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري وتلاه خلال الفترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وخصص له مبلغ 4202 مليار دينار جزائري، لتعرف الفترة 2009-2014 برنامج توطيد النمو الاقتصادي وخصص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري، حيث جاءت خلال هذه المخططات الخماسية مخططات وإستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة بالتوازي مع الفترات الذي طبق فيها كل مخطط، فكان أو مخطط للتنمية الفلاحية سنة 2000 ليحين فيما بعد ويضم البعد الريفي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDR سنة 2002، لتتوج هذه المخططات بوضع إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة سنة 2004، التي تضمنت سياسية التجديد الريفي سنة 2006 خلال نفس مرحلة المخطط التنموي الخماسي (البرنامج التكميلي لدعم النمو)، لتعرف الفترة 2009-2014 انتهاج سياسية التجديد الريفي والفلاحي

التي تميزت بإمضاء عقود النجاعة لتلتزم بموجبها الأطراف الموقعة لها على رفع نسب نمو الإنتاج النباتي والحيواني الولائية مع تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI بالنسبة لجميع البلديات التي شملتها العملية، وعرفت كل مرحلة تخصيص صناديق دعم خاصة كآلية لتجسيد الأهداف التي وضعت من أجلها. وهذه الصناديق الخاصة لا تدخل ضمن الميزانية السنوية المخصصة للبرامج التنموية الخماسية السابقة الذكر خلال المرحلة 2001-2014، بل تقوم بدعم النشاطات الفلاحية الإنتاجية وضبط أسعار الاستهلاك الخاصة بالمواد الغذائية إضافة إلى دعم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI الخاصة بسياسة التجديد الريفي، ومنه عرف تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المرور بعدة مراحل متزامنة، حاولت الفصل بين البعدين الفلاحي والريفي وخاصة من خلال صناديق الدعم المخصصة لكل جانب، وكانت المراحل المختلفة كما يلي:

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004):

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية اللبنة الأولى للمخطط الخماسي لدعم الإنعاش الاقتصادي في جانبه الفلاحي خلال الفترة 2001-2004، وهذا بوضع أهداف للمرحلة المقبلة وفي ظل الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فسخرت الإمكانيات المالية والطبيعية من خلال تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي من أجل الوصول إلى هذه الأهداف، والمتمثلة في: (**MADRP، 2000، ص 72**)

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعة وتثمينها (التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المالية والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من اجل تنمية مستدامة.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا)، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلة للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتوجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

لتحقيق هذه الأهداف المعلنة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا من خلال عمليات الدعم والتحفيز، وضعت لها برامج لتجسدها وفق المحورين التاليين:

- المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، وتتمثل هذه البرامج في تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية، تكييف أساليب الإنتاج، تطوير الإنتاج الفلاحي (التهوية، النقل، التخزين...)، وبرنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.
- المحور الثاني: برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل، وتتمثل هذه البرنامج في البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع، برنامج التشغيل الريفي، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، برنامج المحافظة وتنمية الصحراء، وبرنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية وهي:

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.
- تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة).
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة.

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية الفلاحية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع

التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري. ويرمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى تأمين تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئوية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية، وخصوصياتها. وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج منوعة تتمحور أساسا حول:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي الرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادية وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد والاقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج إلى مساعدة الدولة ومرافقتها التقنية.

2. صناديق الدعم الخاصة لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

أنشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA والريفيةPNDAR جملة من الصناديق بغرض دعم شعب الإنتاج الحيواني والنباتي باختلاف أنواعها، وجاء إنشاء هذه الصناديق لتدعيم الجهود المبذولة السابقة لمرحلة التسعينيات، ولكن هذه المرحلة صادفت ارتفاع أسعار المحروقات مما أعطاها زخم كبير لانطلاق عملية التنمية المستدامة للأقاليم الريفية باختلافها شمالية، سهبية، هضاب، صحراء لتحقيق الهدف المنشود وهو الاكتفاء الذاتي في شعب معينة من الإنتاج التي تستطيع الفلاحة الجزائرية امتلاك الميزة النسبية في إنتاجها وكانت كما يلي:

1.2 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع

الزراعي و حماية و تحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و فتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 الذي حدد فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق، ومجالات النفقات المرتبطة به، حيث يتولى الصندوق دعم النشاطات الفلاحية التالية:(**غردي محمد، 2012، ص 138**)

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.
- تثمين المنتجات الفلاحية.
- تسويق الإنتاج، التخزين، التوضيب، التصدير.
- حماية و تنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.
- المخزون الأمني (الإنتاج، الزراعي للحبوب، البذور، الشتائل).
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية.
- تاطير التشغيل (التكوين، الارشاد الفلاحين متابعة تنفيذ البرامج ...الخ).

أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق في إطار النشاطات المذكورة سابقا هي:

فرع الإنتاج النباتي: يتولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية : زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطاس، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم و الشجار المثمرة.

فرع الإنتاج الحيواني: إنتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، المعز، الإبل، الخيل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الصناعي.

2.2 صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية (FPZPP):

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، فتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302، الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ليعوض صندوق الحماية الصحية الحيوانية ويهدف إلى: :(**غردي محمد، 2012، ص 149**)

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة.
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية.

- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية.
- تعزيز التحكم في المركز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيمائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية .
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في اطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي.
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة او الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني.
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية و انتاج البذور و الشتلات.
- تمويل اقتناء اللقاحات ومواد بيولوجية وكل مواد اخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأسقام.
- التعويضات عن عمليات اتلاف أو اقتلاع المزروعات والعمال المنجزة في اطار المكافحة.
- المساعدة المخصصة للاتلاف المقررة من طرف سلطة الصحة النباتية ضد الجيوب الأولى للاصابة والعدوى والتي قد تهدد الانتاج الوطني.
- المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات.
- المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

3.2 صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS):

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ الموافق 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، و بدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى لعام 1423هـ الموافق 23 يوليو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته ومهامه، و فتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات التالية: (**الجريدة الرسمية، 2002، ص 33،34**)

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة و المياه).

- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان).
- الاعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (اعانات انجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، انتاج وجمع وتحويل حليب النعاج).
- اعانات لاقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج، انشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى جبن.
- الإعانات الموجة لحماية مداخيل المربين و المربين الزراعيين (اعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الانتاج).
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إعانات انجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية و الجب وبرك مائية وسدود صغيرة، وتهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل ينابيع المياه).
- الإعانات الموجهة للحفاظ على المراعي (إعانات القيام بالغرس الرعوي المقاوم للجفاف، الغرس الرعوي في منطقة تفتقر للمياه، إعانات إنشاء مشاتل إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، إعانات لجمع بذور النباتات الرعوية العلفية المحلية، إعانات لصيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها، جلب الطاقة الكهربائية، اقتناء التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مزارع زراعية و تهيئتها).
- تقديم المصاريف المتصلة بدراسات لإمكانية الانجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع (إعانات للقيام بدراسة الجدوى، التكوين المهني للمربين، إرشاد التقنيات وتحسيس المربين، متابعة تقييم تنفيذ المشاريع).

4.2 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC):

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 02-11 المؤرخ في 20 شوال 1423 هـ الموافق لـ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 26 محرم 1424 هـ الموافق لـ 29 مارس 2003، المحدد لإيراداته ونفقاته و كيفية تسيير حسابه، ويهدف إلى: :(**الجريدة الرسمية، 2003، ص22،32**)

- تثبيت سكان الأرياف و الحد من النزوح الريفي.

- استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز.
- اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية.
- إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الإقليم و الإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم.
- التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.
- التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية.
- حماية و تنمية الثروة الغابية ومكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

و هو مؤهل لدعم و تقديم الإعانات للنشاطات التالية:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي،تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتوجات الفلاحية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والتنشيط.
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لانجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق منها: إنشاء المطاحن التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، توضيب الخضر والفواكه و تحويلها، تأدية خدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية).

الجدول(2): مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي (2000-2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

الصناديق	رقم حساباتها	2000		2001		2002		2003		2004	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNRDA	**-302 067**	211454	7000	34638	23500	37407	37407	45483	45461.7	41124	40500
FPZPP	**-302 071**	154.6	0.00	338.6	357.7	166.1	163.1	159.1	136.1	269.9	260
FLCDDPS	**-302 109**					500	500	2000	2000	5660	5660
FDRMVTC	**-302 111**	14000	8000	10000	0.00	10000	1000	2000	2000	8840.2	8840
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة في كل سنة		**25299.6**	**15000**	**44676.6**	**23857.7**	**48073.1**	**48070.1**	**49462.1**	**49597.8**	**55894.1**	**55260**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ ان الصناديق الخاصة التي أنشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAسنة 2000 هي FNRDA، FPZPP، FLDPPS بينما صندوق FDRMVTC انشأ في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR نتيجة إضافة البعد الريفي للتنمية الفلاحية، وكانت مجموع المدفوعات سنة 2000 حوالي 15 مليار دينار جزائري، ليبلغ سنة 2004 مجموع المدفوعات 55 مليار و260 مليون دينار جزائري، بنسبة ارتفاع حوالي 268.4%، وهو ما يفسر الدعم المالي الكبير الذي خصصته الحكومة لهذه الصناديق في بداية تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من اجل تحسين معيشة سكان الأقاليم الريفية وإحداث هجرة عكسية من المدن إلى الأرياف.

3. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (2004-2008):

إن هدف إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار تصاعدي ومركز وديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، أما محاورها فتتضمن أربعة محاور وهي :

المحور الأول :إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية، والشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية، والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة ، وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد ، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال. **(MADRP,2004,pp 47,48)**

المحور الثاني : دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، أي تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، وبإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل. **(MADRP,2004,p 49)**

المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة، أي تقليص تدفقات الهجرة، وبعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن يندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك . **(MADRP,2004,p 50)**

المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال، أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال(جهود الشرح ، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقليم المستمر في الميدان)، ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين ويسمح أخيرا، بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي .ويجب أن تستند إستراتيجية التنمية الريفية، في التنفيذ على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة، وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة، وفي هذا الإطار، تم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة ،التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.**(MADRP,2004,p 51)**

لقد تم عرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003، والثانية في فبراير 2006 في صيغتها النهائية، وبعد مرحلة تجريبية 2004-2005 تم فيها اختيار طريقها ومناهجها ونجاعتها عبر 48 ولاية. وفي خضم ذلك قامت كل ولاية بإعداد إستراتيجيتها الخاصة في ظل التشاور، حسب خصوصياتها المحلية. لتوافر شروط نجاح إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، كان لابد من تبني سياسة التجديد الريفي التي تبنت مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاءا ذا معطيات خاصة، متنوعا، له ديناميكيته الخاصة به، ومزودا بمشروع مستقبلي، ومن المهم الإشارة في هذا المستوى إلى انه منذ

إلغاء الثورة الزراعية، تم إفراغ فكرة الريف تدريجيا من معناه. ولذا وجب الانتقال من فكرة الفضاء اللاحق للمدينة إلى الفضاء الخاص وهو لب سياسية التجديد الريفي بمعنى:

- تجديد مقاربات التنمية والأهداف المتوخاة (التخصص وتحويل تخصص الأقاليم، والبحث عن تضافر القوى على مستوى الإقليم، لامركزية القرار المتعلقة بالتنمية الريفية، التنسيق الأفضل للتدخلات، اختيار أفضل العمليات التي يتم القيام بها، ونجاعة تخصيص الموارد المتاحة، وتحسين جاذبية الأقاليم الريفية وتنافسيتها).
- تجديد سياسات مرافقة سكان الريف.
- تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجمع المبادرات المحلية وتنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود وضمان تكوين تعاضدي للموارد والوسائل المتاحة.
- تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المدمجة.
- تجديد تعميق مسار اللامركزية وفك التمركز، والاندماج وتنسيق البرامج وإنشاء العلاقات التعاقدية والشراكة بين المؤسسات وفاعلي التنمية، وتوجيه الاستثمارات العمومية وتسهيل الاستثمارات الخاصة، وهيكلة التشاور ومشاركة السكان.

من أجل اعطاء مضمون للتوجيهات العامة والخطوط التوجيهية لسياسة التجديد الريفي، وللبرنامج حسب الأهداف المخصص للتنمية الريفية، تم تصور أربعة برامج عمل مقترحة للاعتماد، هذه البرامج المتلائمة مع مبادئ التنمية الريفية المندمجة والتساهمية، ستعطي معنى اقتصادي واجتماعي إقليمي للمشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية التي ستتوحد حول أهداف محلية، جهوية ووطنية معدة سلفا، إن المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية، وبفضل بنائها تصاعديا، ستكون ضمانا لقبولها اجتماعيا واستدامتها.

وهذه البرامج الأربعة الموحدة للمشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية، المقترحة حسب الأهداف هي كالتالي: **(MADRP,2006,p83-87)**

- **البرنامج الأول: تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف**

يخص تحديث المدن الريفية والقصور والبالغ عددها 2871 بمجموع 06 ملايين نسمة، حيث يهدف إلى القضاء على البيوت القصديرية وإعادة توطين السكان الريفيين لتخفيف الضغط عن المدن، وعودة السكان النازحين في سنوات العشرية الحمراء، وهذا خصوصا من خلال دعمهم ماديا لانجاز سكنات ريفية ملائمة للحياة، ودعم ترميم السكنات الهشة. وتندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- أعمال صيانة الطرق.
- توصيل المنازل بشبكة الغاز، الكهرباء والمياه وتحديث الشبكات القديمة.
- إنشاء شبكات صرف صحي.
- تسيير النفايات المنزلية ومعالجتها.
- توفير النقل الجماعي.
- إنشاء مدارس ومصحات صحية وقاعات رياضة وقاعات رياضية ...الخ

- **البرنامج الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية**

من خلال استحداث أنشطة وتقنيات جديدة لزيادة دخل السكان الريفيين، وترقية اقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة وحماية البيئة واستحداث مناصب عمل دائمة لا موسمية لاستقطاب الشباب للوسط الريفي وعدم الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدن. تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- بناء السدود وحفر الآبار و إنشاء السواقي لري المساحات الزراعية.
- تحسين نظام الإنتاج الفلاحي من خلال استعمال طرق عصرية من بينها الري بالتقطير والمعالجة الكيمائية...الخ
- إنشاء وحدات صغيرة لإنتاج الدجاج.
- تربية المواشي والأبقار.
- القيام بعملة غرس الأشجار المثمرة والخضروات.
- إنشاء وحدات لإنتاج الأعلاف.
- القيام بالحرف والصناعة التقليدية.

- **البرنامج الثالث: حماية الموارد الطبيعية.**

إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

- مرافقة ودعم المنظمات المحليّة (الجمعيات والاتحادات المهنية) والمؤسسات (العمومية والخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

- مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.

لتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم وخبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة والتنشيط وتوجيه مختلف الشركاء. ولهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة وأخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة والولاية المنصبة من طرف الوالي. إذ تتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحليّة المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات الموصوفة أعلاه. و إنّ هذه المشاريع ترتبط بأحد البرامج الأربعة الحاملة لأهداف:

- **البرنامج الرابع: إعادة تأهيل المورد المادي وغير المادي.**

تأتي هذه الركيزة كردة فعل على الصعوبات التي يواجهوها الفاعلون لاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين).
- خبرة استشارية متخصصة.
- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة.
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.
- أنظمة الإعلام الإحصائي.
- بحث وتنمية.
- اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر.
- الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

4. صناديق الدعم لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة

عرفت سياسة الدعم الزراعي في سنة 2005 تطورات في أشكال الدعم وفي الجهات المسؤولة عن تقديمه، وهذا بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم، وإنشاء صناديق فلاحية جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة وكانت كما يلي:

1.4 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDAI):

أنشأ الصندوق بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302، ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط والمتمثلة في: :(**غردي محمد، 2012، ص 154**)

- تثمين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.
- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها.
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي.
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد و متابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعية والغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية في تكلفة المشروع الاستثماري، و التي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم، وهو ما نتطرق له في ما يلي:

دعم تقنية السقي الفلاحي.

دعم تكثيف انتاج الحبوب.

دعم زراعة البطاطاس.

دعم زراعة الزيتون.

دعم الحمضيات والأشجار المثمرة.

دعم زراعة النخيل.

دعم زراعة الكروم.

دعم انتاج الحليب.

دعم الإنتاج الحيواني.

دعم تقويم و تخزين الإنتاج الفلاحي.

2.4 الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA):

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يولو 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول 1427 الموافق 24 أفريل 2006 في مادته الثالثة في ما يلي:(**الجريدة الرسمية، 2006، ص 27**)

- الاعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محددا لاسيما الحبوب والحليب.
- الاعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية، وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها (الحليب، اللحوم، البيض، العسل،الطماطم، الفلفل، والفليفلة، الجلبان، الفاصوليا البطاطس، البصل، الثوم، البنجر، السكري، الكرنب، الجزر، اللفت، الفطر، الفول، الحمص، العدس الحمضيات، التين، الزيتون، التفاح، الأجاص، اللوز، الكرز، المشمس، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب السفرجل، الفراولة، العلف، القمح، الشعير).
- المنح القصوى للفائض من الانتاج الزراعي.
- التكفل بمصاريف تنوع الانتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الانتاج.

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية او المنظمون في تعاونيات او تجمعات أو جمعيات، المؤسسات الاقتصادية المتداخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفق ما يلي:

- دعم انتاج الحبوب.

- دعم انتاج الحليب.
- دعم البقول الجافة.
- دعم البطاطس.
- دعم الطماطم الصناعية.

3.4 تطور دعم صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS):

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 04-11-2006، التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وانجاز البنية التحتية والتجهيزات العمومية للمصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن اجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حسابات التخصيص الخاص بالخزينة رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهما حساب التخصيص 001-109-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب FLCDDPS-PSS، والحساب 002-109-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا FLCDDPS-PSHP.(**غردي محمد، 2012، ص163**)

4.4 تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC):

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من خلال التعليمة الوزارية المشتركة رقم 39 المؤرخة في 04-11-2006، التي أعطت الأمر بفتح حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حسابات التخصيص الخاص بالخزينة 005-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز FDRMVTC-PSS، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة 006-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز FDRMVTC-PSHP، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 007-111-302 الذي عنوانه برنامج التنمية الريفية في الهضاب العلياFDRMVTC-DR-PSHP، و تهدف هذه البرامج إلى: .(**غردي محمد، 2012، ص164، 165**)

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال انجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وانجاز قنوات نقل المياه.

- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف النهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الانزلاقات والتصحر، غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي بدعم زراعة الأشجار المثمرة والكروم وغرس النخيل، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (تربية النحل، الأرانب)، دعم إنشاء وحدات صغيرة لتربية (الأغنام، الأبقار، الإبل، الماعز).
- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة و الاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

الجدول (3): مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي (2005-2008)

الصناديق	رقم حساباتها	2005		2006		2007		2008	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNDIA	302-067	29441.1	27500	39335.2	34000	24945.7	6000	59254.2	9465.9
FNRPA	302-121	8500	0.00	0.00	8500	8500	6000	14500	5500
FPZPP	302-071	1916	185.4	1066.1	714.8	508.8	508.8	1469.3	716.0
FLCDDPS	302-109	5108	3200	9068	3555.7	10512.4	0.00	15512.4	1000
FLCDDPS-PSS	302-109-001	/	/	/	/	294	0.00	475	200
FLCDDPS-PSHP	302-109-002	/	/	/	/	6141	0.00	9758	500
FDRMVTC	302-111	13000.4	13000	14280	6500	13904.7	7934.4	15270.4	1000
FRMVTC-PSS	302-111-005	/	/	/	/	5901	1113.6	6657.4	0.00
FRMVTC-PSHP	302-111-006	/	/	/	/	4663	352	9346	0.00
FDRMVTC-DR-PSHP	302-111-0007	/	/	/	/	0.00	0.00	5000	0.00
مجموع مبالغ الدعم المخصصة والمدفوعة في كل سنة		56241.1	43885.4	63750	53270.5	75370.4	21908.8	137242.7	17665.9

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مجموع المبالغ المخصصة كانت تفوق المبالغ المدفوعة خلال طول الفترة 2005-2008، وهذا ما يبين الضعف الشديد الذي لازم تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، في مرحلتها الثانية فيما يخص خلق المشاريع الإنتاجية الكبيرة، وضعف الإدارة على تسيير المبالغ الضخمة التي رصدت لإنجاح المرحلة الثانية من التنمية الاقتصادية الشاملة ونعني بالذات البرنامج التكميلي لدعم النمو.

المبالغ المدفوعة للدعم خلال السنتين الأولين 2005 و2006 من تطبيق استراتيجة التنمية الريفية المستدامة كانت معتبرة مقارنة بالسنتين التاليتين 2007-2008، وبداية بلورت فكرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة

PPDRI التي كانت انطلاقتها الفعلية في سنة 2003 كمرحلة تجريبية في بعض البلديات ليتم تعميمها فيما بعد خاصة سنة 2006 مع بداية تطبيق سياسة التجديد الريفي، التي كانت السنة الأساس لانطلاق عدد ضخم من المشاريع الجوارية، خاصة بعد رجوع عدد لا باس به من السكان إلى أقاليمهم الريفية من خلال برامج السكن الريفي، وشق الطرقات لفك العزلة عن باقي المناطق.

5. سياسة التجديد الريفي والفلاحي (2009-2014):

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:

- التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي).
- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها: **(MADRP,2012)**

- حماية الأحواض المائية.
- تسيير وحماية الإرث الغابي.
- محاربة التصحر.
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

- دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33% لسنوات 2009-2014.
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية، لتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

لقد ارتكزت سياسة التجديد الريفي والفلاحي خلال الفترة 2009-2014 على مفهوم الشراكة من خلال التزام متقاسم لبلوغ أهداف محددة جماعيا ولضمان بذلك فرص أفضل للتحصل على النتائج المرتقبة، ويجب أيضا أن يفهم على انها كتوزيع للمسؤوليات متفق عليه بكل حرية بين مختلف الأطراف الفاعلة. في مقاربة تساهمية فعلية، يعزز مبدأ كهذا التزام كل واحد.

لقد سجلت ثلاث أنواع جديدة من الشراكة خلال السنوات الأولى من تنفيذ السياسة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، إدماج سلسلة القيم في الفروع الفلاحية، الشباك الوحيد للحصول على الدعم المالي وعقود النجاعة. تعد هذه النشاطات مصدرا جيدا للإلهام لمتابعة بناء مبدأ الشراكة هذا من خلال:**(MADRP,2012)**

- تعميم مسعى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فقد تم البحث عن دمج ما بين القطاعات، لعدة مصالح عمومية على نفس العملية وهذا انطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعدي.
- الشباك الوحيد الموضوع من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، خصصت شراكة ثلاثية الأطراف بين الدولة، البنك والمتعاملين، لتوفير الوصول إلى الآليات التكميلية للقرض، الدعم والضمان المرافقة لتنفيذ الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين والمتعاملين في الإنتاج الفلاحي وعصرنة الفروع.
- عقود النجاعة المعدة بين الادارة المركزية والمديريات الولائية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى المحافظات السامية للغابات، قد تم اتخاذ شكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر لبلوغ النتائج. لقد بينت التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة، على كل المستويات، لاسيما لأنه يوضح مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المرغوب في تحقيقه.

يعزز عقد النجاعة مسؤولية والتزام كلا الطرفين، للعمل بعزم من أجل انجاز أهداف تجديد الاقتصاد والتجديد الريفي، حيث يهدف إلى تجنيد وإشراك كافة القدرات البشرية والمادية والطبيعية للولاية، حيث ترتكز معايير تقيم عقد التجديد الريفي على:

- عدد مناصب الشغل المستحدثة.

- مستوى التنويع الاقتصادي.
- حماية الموارد الطبيعية وتحسين الغطاء النباتي.
- تطور مؤشرات النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من اجل التنمية الريفية المستدامة واستعمال النظام المعلوماتي لبرنامج التجديد الريفي.

تأخذ الأهداف المسطرة باعتبار المناخ والمجهودات المبذولة الواجب بذلها، لقد تم تحديدها بعد استشارة كل الولايات وهي تمثل الحد الأدنى والمتوسط الذي يمكن بلوغه، و يمكن لهذا المستوى أن يتطور من سنة إلى أخرى حسب الظروف المناخية.

الجدول(4): عقود النجاعة لسياسة التجديد الريفي الملتزم بها والمحققة فعليا

		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
		الملتزم به	المحقق فعليا	الملتزم به	المحقق فعليا	الملتزم به	المحقق فعليا	الملتزم به	المحقق فعليا	الملتزم به	المحقق فعليا	الملتزم به	المحقق فعليا
الموضوع 1	عصرنة القرى والقصور	252	239	279	229	276	265	274	209	268	154	259	122
الموضوع 2	تنوع النشاطات الاقتصادية	556	596	577	810	600	896	594	855	577	676	564	605
الموضوع 3	حماية الموارد الطبيعية	1013	991	1030	1188	1051	1216	1052	1247	1037	617	1019	532
الموضوع 4	إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي	128	87	141	87	156	67	157	59	153	29	135	17
المجموع		1949	1913	2027	2314	2083	2444	2077	2370	2035	1476	1977	1276

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات المديرية العامة للغابات

من خلال الجدول نلاحظ هناك أربعة برامج لعقود النجاعة اتخذت كأهداف للتحقيق خلال الفترة 2009-2010 في إطار سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها المتعلق بسياسة التجديد الريفي، حددت البرامج الأربعة في عصرنة القرى والقصور كأول برنامج تحت مسمى الموضوع الأول، حيث سجلت 1471 مشروع خلال الفترة 2009-2010، وجاءت تحت مسمى الموضوع الثاني تنوع الأنشطة الاقتصادية بالالتزام بتنفيذ 3509 مشروع، ومسمى الموضوع الثالث حماية الموارد الطبيعية بالالتزام بتنفيذ 5715 مشروع، وأخيرا الموضوع الرابع تحت مسمى إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي بالالتزام بتنفيذ 752 مشروع، وبالتالي كان مجموع المشاريع المسجلة كهدف للتنفيذ من خلال عقد النجاعة الموقع بين الادارة المركزية ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمحافظات الولائية للغابات 11447 مشروع.

أما المشاريع المنجزة خلال نفس الفترة والمواضيع الأربعة الجامعة لها فكان الانجاز المحقق فعليا للموضوع الأول عصرنة القرى والقصور هو 1218 مشروع، أي بنسبة عجز عن الالتزام بالتنفيذ بحوالي 17.19% وهي تمثل 253 مشروع. الموضوع الثاني هو تنوع النشاطات الاقتصادية، فكان مجموع المشاريع المحققة فعليا خلال نفس الفترة هو 4438 مشروع بزيادة تقارب 929 مشروع عن الالتزام الموقع بين الطريفين، وهو ما يؤكد وجود مشاريع جديدة تم انجازها خارج هذا الالتزام الموقع نتيجة للظروف والحاجات الملحة والعاجلة التي اقتضتها الضرورة ووجود موارد مالية كافية للتنفيذ نتيجة عدم وجود التزام مالي لكل موضوع، وبالتالي تحويل مشاريع من الموضوع الأول إلى الموضوع الثاني، إضافة إلى ذلك تخصيص حسابات فرعية للصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC خاصة بالجنوب والهضاب العليا تعنى باستصلاح الأراضي MVTC-PSHP وMVTC-PSS، وحساب فرعي خاص بالتنمية الريفية في الهضاب العليا DR-PSHP وهذا لتطوير الإطار المعيشي للسكان الريفيين. الموضوع الثالث الخاص بحماية الموارد الطبيعية فقد سجلت مجموع المشاريع المنجزة 5791 مشروع أي بزيادة 76 مشروع عن الالتزام الموقع بين الطريفين، وكانت مشاريع هذا الموضوع مدعمة من طرف صندوق FDRMVTC وتفرعاته المختلفة الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، والتنمية الريفية في الهضاب العليا والصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS، حيث خصصت له حسابات فرعية هو أيضا خاصة بالهضاب العليا وخاصة السهبية منها FLDDPS-PSHP والمناطق الصحراوية FLDPPS-PSS، وهو ما يعكس ارتفاع المشاريع المسجلة عن الالتزام نتيجة للظروف الطبيعية القاسية وموجة التصحر واستنزاف الغطاء النباتي في المناطق السهبية والصحراوية نتيجة الرعي الغير منظم والعشوائي. الموضوع الأخير وهو الرابع هو إعادة تأهيل التراث المادي وغير المادي فكان عدد المشاريع المنجزة فعليا 346 مشروع أي هناك عجز في التنفيذ بـ 406 مشروع عن الالتزام الموقع في إطار عقود النجاعة لنفس الفترة.

وبالتالي فإن مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2009-2014 في إطار عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الريفي والمندرجة تحت برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI تحت المواضيع الأربعة التي شملتها هو 11793 مشروع أي بزيادة عن الالتزام بـ 346 مشروع كلها شملها الموضوع الثاني والثالث بزيادة عن الملتزم به بـ1005 مشروع ، وإلغاء مشاريع خاصة بالموضوع الأول والثاني بحوالي 659 مشروع، وهو ما يفسر غياب رؤية واضحة لإعطاء أهمية لكل المواضيع المبرمجة كأهداف للتنفيذ. والشكليين المواليين يبينان أهمية المواضيع المقترحة والمنجزة من حيث الأهمية النسبية لكل موضوع كما يلي:

الشكل(21): نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وفق الموضوع الملتزم به في عقد النجاعة (2009-2014)

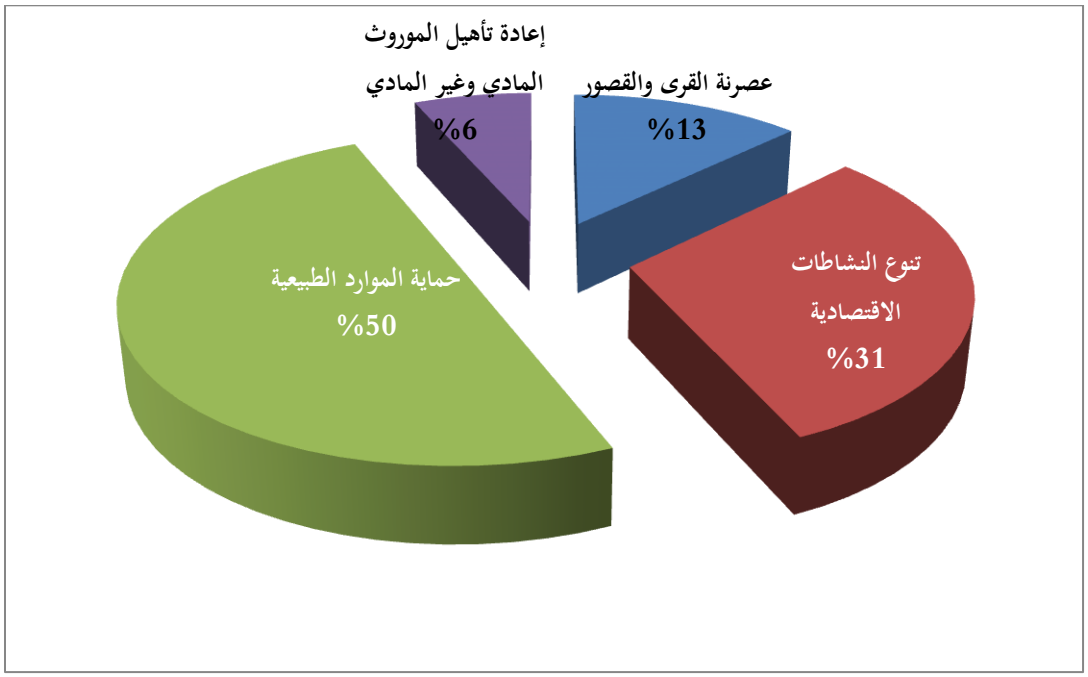

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن الأهمية النسبية للمواضيع الأربعة الملتزم بتنفيذها في إطار عقد النجاعة الممضى بين الإدارة المركزية ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمحافظات الولائية للغابات للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار سياسة التجديد الريفي خلال الفترة 2009-2014، كان الموضوع الثالث تحت مسمى حماية الموارد الطبيعية الأكثر نسبة بحوالي 50% وهو ما يفسر الاهتمام بالمورد الطبيعي كعنصر أساسي في نجاح تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة عامة وسياسة التجديد الريفي خاصة، وهذا لأن الموارد الطبيعية تعتبر في الغالب متجددة كالمياه، الأراضي، الغابات....الخ، وفي نفس الوقت تتعرض لاستنزاف كبير من طرف الأفراد في إطار عملية الاستغلال الغير عقلاني لهذا الموارد الطبيعية، كالرعي غير المنظم الذي يستنزف الغطاء النباتي للغابات وخاصة المناطق السهبية، والتلوث الذي يصيب مورد المياه نتيجة الاستخدام الغير رشيد للمواد الكيميائية بالزيادة عن ما هو مطلوب، زائد إتباع تقنيات الري التقليدية. وجاء الموضوع الثاني تحت مسمى تنوع الأنشطة الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية بحوالي 31%، ويعتبر من بين أهم المواضيع التي جاءت من اجلها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وهو توسيع المفهوم الفلاحي الذي كان يعرفها إلى إدخال نشاطات اقتصادية خارج هذا المفهوم خاصة الحرف التقليدية والسياحة البيئية والصناعة الغذائية على مستوى المزارع، حتى يستطيع الفرد أن يوسع دخله في إطار نشاطات إضافية لما هو متعارف عليه سابقا. وكانت نسبة الموضوع الأول تحت مسمى عصرنة القرى والقصور بـ 13%، وهو ما يفسر عدم الاهتمام الكبير بهذا الموضوع من حيث الالتزام نتيجة

للأهمية النسبية للموضوعين السابقين الثاني والثالث، وانخفاض نسبة السياحة الداخلية والخارجية إلى القصور القديمة نتيجة الى غياب المرافق الضرورية لاستقبال السياح في هذه المناطق الريفية من فنادق ومطاعم ...الخ، وغياب رؤية وطنية شاملة لقطاع السياحة الريفية وخاصة الجبلية والصحراوية على المستوى الوطني، وهو نفس الشيء بالنسبة للموضوع الرابع تحت مسمى إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي، حيث كانت نسبة الأهمية من حيث الالتزام حوالي 6% وهي أقل نسبة مقارنة بالمواضيع الثالثة الأخرى، حيث غاب الموروث في الجزائر نتيجة أزمة النزوح الريفي التي عرفتها الأقاليم الريفية في سنوات عشرية التسعينات السوداء وبالتالي تحول المجتمع القروي إلى مجتمع حضاري بامتياز وتخلى عن التقاليد التي كانت تمتاز بها هذه المجتمعات القروية من التويزة وإحياء الأعياد التقليدية....الخ.

الشكل(22): نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وفق الموضوع المحقق فعليا (2009-2014)

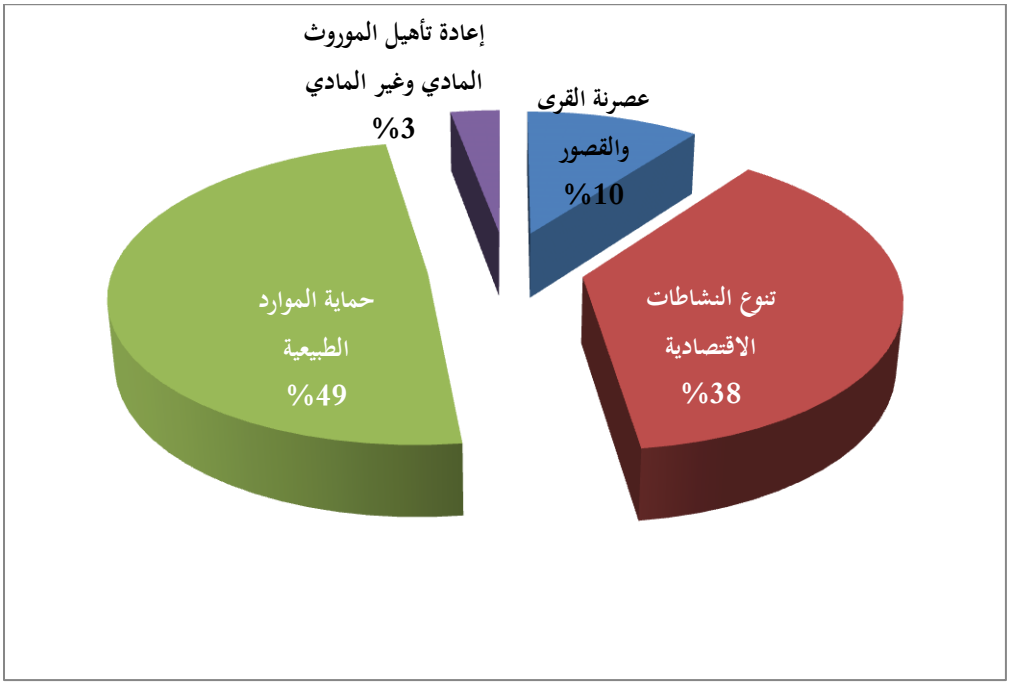

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلية لمواضيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI كانت كما هو ملتزم به من حيث نسبة الأهمية في عقد النجاعة خلال الفترة 2000-2014، حيث تصدر الموضوع الثالث حماية الموارد الطبيعية المشاريع من حيث نسبة الانجاز المحققة فعليا بـ 49% ثم جاء الموضوع الثاني تنوع الأنشطة الاقتصادية بنسبة 38%، وأخيرا الموضوع الأول والرابع عصرنة القرى والقصور وإعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي بنسب متتالية 10%,3% .

6. صناديق الدعم الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي:

جاء برنامج التجديد الريفي والفلاحي بعد سياسة التجديد الريفي الذي كان محوره الأساس المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI، ونتيجة للنقائص المسجلة في هذا البرنامج اولت وزارة التنمية الريفية لتقسيم الإستراتيجية من حيث التنفيذ إلى مديرية الغابات من جهة ومديرية المصالح الفلاحية من جهة أخرى، وحسب الوزير رشيد بن عيسى آنذاك فإن برنامج التنمية الريفية تتولى مهامه مديرية الغابات لما لها من انضباط من حيث العنصر البشري لاحتكاكه الدائم بالمواطنين، وتتولى مديرية المصالح الفلاحية البرنامج الخاص بالتنمية الفلاحية، لذلك تركت الصناديق حسب التسمية والهدف الذي انشات من اجله حسب سياسة التجديد الريفي بينما أنشأ صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA، هدفه تطوير تربية المواشي وتغطية تكاليف صغار الفلاحين، لكن في سنة 2012 ارتات الوزارة دمج مجموعة من الصناديق ذات الحسابات 109-302، 111-302، 126-302، في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب رقم 140-302 وتحته ثلاث أسطر كل سطر يتولى بمهمة حسب ما كانت في الصناديق السابقة، ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302، وتحته ثلاث اسطر يكون مدير المصالح الفلاحية المسؤول المباشر عنه، وكانت هذه الصناديق كما يلي:

1.6 الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين (FSAEPEA):

أنشا هذا الصندوق حسب المادة 52 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق لـ 24-07-2008، حيث يفتح في حسابات المدين الرئاسي للخزينة، حساب التخصيص رقم 126-302، حيث يقيد في هذا الحساب في باب النفقات كل من:(**الجريدة الرسمية، 2008، ص16**)

- التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين.
- إعانات الدولة لتطوير تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

2.6 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):

أنشأ حسب المادة 58 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر 2012، يفتح في كتابات الخزينة التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" FNDA، حيث يتضمن: (**الجريدة الرسمية، 2012، ص19**)

- **السطر 1: تطوير الاستثمار الفلاحي:** حيث يتضمن ما يلي:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وتصديرها.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني و النباتي.
- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعية الغذائية القصيرة و المتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الايجاري.

- **السطر 2: ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية:** حيث يتضمن ما يلي:

- النفقات المرتبطة بالعمال المتعلقة بحماية الصحة النباتية.
- النفقات المرتبطة بالتعويضات عن الخسائر أو الأضرار التي تكبدها المستثمرون من جراء مكافحة الأمراض وآفات الزرع.
- النفقات المرتبطة بأعمال تطوير الصحة الحيوانية.
- النفقات المرتبطة بالذبح الاجباري المقرر تبعا للجائحة الحيوانية أو الأمراض المعدية.
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

- **السطر3: ضبط الإنتاج الفلاحي: حيث يتضمن ما يلي:**

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي.
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.
- التغطية الشاملة لأعباء فوائد الفلاحين.
- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

3.6 الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR):

أنشأ حسب المادة 59 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر 2012، يفتح في كتبات الخزينة التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية" FNDR، حيث يتضمن: (الجريدة الرسمية، **2012**، ص**21**)

- **السطر1: مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهبي:** حيث يتضمن ما يلي:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر.
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي و تنميتها.
- الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

- **السطر2: التنمية الريفية و تثمين الأراضي عن طريق الامتياز:** ويتضمن ما يلي:

- الإعانات الموجهة لعملية التنمية الريفية.
- كل المصاريف الأخرى الضرورية لانجاز مشاريع ذات العلاقة بهدفه.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.

- **السطر3: دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين:** حيث تضمن ما يلي:

- التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين.
- إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.
- مصاريف تسيير الوسطاء الماليين.
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

الجدول (5): مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم (2009-2013)

الصناديق	رقم حساباتها	2009		2010		2011		2012		2013	
		مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات
FNDIA	067-302	58781.6	9650	64432.7	3529.5	67178.4	10634.3	76336.4	11891.9	93691.1	25061.5
FNRPA	121-302	12000	9914.5	13735.5	11701.8	19892.6	18658.7	21383.9	21383.9	40262	40022.8
FPZPP	071-302	1172.6	753.3	1783.4	700	2253.1	1500	1995.4	700	3994	1316.3
FLCDDPS	109-302	15762.4	2325	15687.3	500	24080.3	500	26615.3	7055.5	22238.6	7063
FLCDDPS-PSS	109-302-001	407	0.00	407	00	407	00	407	00	432000	00
FLCDDPS-PSHP	109-302-002	9508	1000	8508	1091.8	7416.3	1359.7	6056.4	00	6056.4	00
FDRMVTC	111-302	16520.4	3750	16000.4	12271.1	16272.4	6597.4	27778.2	1231.2	64944.7	15623.1
FRMVTC-PSS	111-302-005	6962.4	447	6515.4	2055.8	4459.5	318.2	4141.3	1000	3141.3	00
FRMVTC-PSHP	111-302-006	9646	2104.5	7541.53	369.3	3845.24	00	3846.2	1000	2846.2	269.7
FDRMVTC-DR-PSHP	111-302-0007	5250	0.00	5250	00	5250	00	5250	00	5250	00
FSAEPEA	126-302	/	/	1250	00	1250	00	2688	00	12162	3247.8

المصدر: بالاعتماد على احصاءات MADRP

من خلال الجدول وفي إطار تطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي خلال الفترة 2009-2014، تم إنشاء صندوق FNDIA ليحل محل صندوق FNRDA، وإنشاء صندوق جديد هو FNRPA مهمته هو تقديم منح للحفاظ على المستوى العام للأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الحليب والحبوب والبطاطس، حيث بلغت قيمة الدعم المنوحة سنة 2009 تقريبا 29 مليار و950 مليون دينار جزائري، لتبلغ سنة 2013 حوالي 92 مليار و600 مليون دينار جزاري، أي ان هناك نسبة ارتفاع بين اول سنة من تطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي وسنة 2013 بحوالي 209%، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بهذه الفترة، خاصة أنها الفترة التي أبرمت فيها عقود النجاعة، وهذا برفع التحدي لبلوغ نسب نمو 8% في شعب الإنتاج النباتي والحيواني نهاية سنة 2014، وبالإضافة إلى عقود النجاعة في جانبها المتعلق بالتجديد الفلاحي أبرمت عقود النجاعة أيضا في جانبها المتعلق بالتجديد الريفي لانجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، ولهذا عرفت سنة 2013 إنشاء صندوق واحد خاص بالتجديد الفلاحي FNDA ويضم ثلاث أسطر، وصندوق للتجديد الريفيFNDR ويضم هو أيضا أيضا ثلاث اسطر.

ثالثا: العوامل الطبيعية والتقنية للإنتاج الفلاحي والنباتي (2000-2014):

إضافة إلى صناديق الدعم الخاصة المنشأة في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، تعتبر العوامل الطبيعية والتقنية هي أيضا ركيزة أساسية لزيادة شعب الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني، وهذا بتوسيع المساحة الكلية الصالحة للزراعة والاستغلال الأمثل للموارد المائية عن طريق استعمال العوامل التقنية الحديثة.

1. العوامل الطبيعية:

تعتبر العوامل الطبيعية من موردي الأرض والمياه، المحرك الرئيسي لرفع الإنتاج والإنتاجية ، وبالتالي من اجل تحقيق هذا الهدف وجب الاهتمام بهما وتحسينها وذلك بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك من خلال وضع سياسات استخدام تراعي مبادئ التنمية المستدامة لعدم الهدر في استعمالهما لمصلحة الأجيال المقبلة من جهة والظروف الاقتصادية من جهة أخرى، وبالتالي الاستخدام المستدام لعنصري الأرض والمياه وزيادة استعمالهما بطرق سليمة وذلك باستخدام التكنولوجيا والأسمدة المناسبة، فعنصر الأرض هو عنصر حساس ويتدهور بالاستعمال المفرط والمتكرر ولذلك تضاف إليها الأسمدة والمواد العضوية ولكن كثرة أو قلة استعمالها قد تؤدي إلى ضرر أو نقص في الإنتاج، ولذا يجب استعمالها بالقدر اللازم لضمان إنتاج وإنتاجية مناسبة لكل هكتار مزروع، وكذلك وجب استخدام نسبة معينة من المساحة القابلة للزراعة لإنتاج ما وضع كهدف او الزيادة في المساحة من خلال عملية الاستصلاح التي تتوجب موارد مالية ومرافقة من قبل السلطات المعنية، أما فيما يخص مورد المياه فيجب

وضع التكنولوجيا المناسبة للتقليل من هدره بطرق الري الحديثة وانجاز السدود لجمع مياه الأمطار الموسمية وحفر الآبار لتمكين الفلاحين من استخدام المياه الجوفية في عملية السقي، وبالتالي هناك عنصرين متناقضين الأول يجب الزيادة منه ورفع عدد الهكتارات الموجهة للفلاحة والثاني يجب التقشف في استخدامه ورفع المساحة المسقية لكن بطرق حديثة مراعاة لنضوبه وخاصة في حالات الجفاف اللتي تعاني منها الجزائر وذلك لتميزها بمناخ البحر الأبيض المتوسط وقلة الأمطار وخاصة المناطق السهبية والجنوبية.

1.1 المساحة الزراعية الكلية والصالحة للزراعة:

زيادة الإنتاج الفلاحي تتطلب الزيادة في المساحة الصالحة للزراعة وذلك لأنها من العوامل المهمة في عملية الإنتاج النباتي و الحيواني، فالإنتاج النباتي يتطلب مساحات صالحة للزراعة من خلال نوعية التربة المستعملة في الإنتاج واستخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية والمواد العضوية، فباختلاف نوعية التربة تختلف المحاصيل الزراعية المنتجة وكمية الإنتاج، لذا وجب وضع خارطة زراعية من خلال الأقطاب الفلاحية لتحديد المناطق التي يتوجب فيها زراعة الحبوب من قمح صلب ولين وشعير، والمناطق التي يتم فيها زراعة الخضر التي تكون تربتها والعوامل الطبيعية توائم هذا النوع من الإنتاج وتكون مردودية الهكتار كبيرة مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث نجد في السنوات الأخيرة ولاية واد سوف تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الخضر لموائمة التربة الزراعية لهذا النوع من الإنتاج، وتحديد المناطق التي تكون تربتها ملائمة لإنتاج الفواكه وهذا بزراعة أشجار الفاكهة من تفاح وبرتقال وعنب، ونجد المناطق الساحلية هي التي تحتل الريادة وخاصة سهل متيجة وذلك لنوع المناخ والتربة، إلا أننا نجد مناطق سهبية أصبحت تنافس المناطق الساحلية في إنتاج أنواع معينة من الفواكه. ولرفع الإنتاج الحيواني وجب الرفع من المراعي وذلك بتحديد المساحات التي يجب المحافظة عليها لنمو النباتات بشكل كثيف نتيجة عملية الرعي الغير منظم، ومحاولة حمايتها من التصحر والانجراف والحرائق، وبالتالي زيادة الإنتاج الحيواني وخاصة اللحوم الحمراء، وفيما يلي جدول يوضح تطور المساحة المزروعة فعليا:

الجدول (6): المساحة الزراعية الكلية والمساحة الزراعية المستغلة فعليا

الوحدة: هكتار

	المساحة الكلية الصالحة للزراعة					
	المساحة الزراعية المستغلة فعليا			المراعي 2	أراضي غير مستغلة 3	مجموع المساحة الصالحة للزراعة 3+2+1
	الأراضي الزراعية	الزراعات الدائمة	مجموع المساحة المستغلة فعليا 1			
2000	7 662 420	565 020	8 227 440	31 794 320	886 340	40 908 100
2001	7 583 270	610 470	8 193 740	31 914 760	875 340	40 983 840
2002	7 546 510	682 470	8 228 980	31 624 770	882 460	40 736 210
2003	7 503 690	767 240	8 270 930	31 635 240	911 770	40 817 940
2004	7 492 845	828 835	8 321 680	32 824 410	1 063 510	42 209 600
2005	7 511 080	878 560	8 389 640	32 821 550	1 169 440	42 380 630
2006	7 469 615	933 955	8 403 570	32 776 670	187 650	41 367 890
2007	7 468 538	946 132	8 414 670	32 837 225	1 196 945	42 448 840
2008	7 489 273	935 748	8 425 021	32 884 875	1 126 355	42 436 251
2009	7 492 882	930 458	8 423 340	32 955 880	1 087 700	42 466 920
2010	7 501 489	933 539	8 435 028	32 938 300	1 071 022	42 444 350
2011	7 501 395	944 095	8 445 490	32 942 086	1 056 284	42 443 860
2012	7 506 570	948 060	8 454 630	32 943 690	1 101 110	42 499 430
2013	7 496 678	965 202	8 461 880	32 969 435	1 458 095	42 889 410
2014	7 469 481	995 559	8 465 040	32 965 976	1 458 095	42 889 111

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2014 وهذا من مساحة إجمالية قدرها 40 مليون و908 ألف هكتار سنة 2000 الى 42 مليون و889 ألف سنة 2014 وهو ما يمثل نسبة 4.84%، حيث أن النسبة الأكبر في الزيادة حصلت في أراضي المراعي بنسبة 59.14% وهو ما يعادل 01 مليون 171 ألف هكتار، ثم تليها الأراضي غير مستغلة بنسبة 28.86% وهو ما يعادل مساحة 571 ألف هكتار، و أخيرا المساحة المزروعة فعليا بنسبة زيادة 11.99% أي ما يعادل مساحة 237 ألف هكتار، وبالتالي نلاحظ أن نسبة ارتفاع المساحة الزراعية المستغلة فعليا ضئيلة جدا مقارنة بزيادة مساحة المراعي والأراضي غير مستغلة، وهذا رغم الدعم المقدم من طرف صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMCTV الذي أنشأ سنة 2003 وهذا لتقديم الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، والشكل الموالي يبين نسبة تطور المساحة الزراعية الكلية والمساحة الزراعية المستغلة فعليا خلال الفترة 2000-2014 كما يلي:

الشكل(23): نسبة المساحة الكلية الصالحة للزراعة (2000-2014)

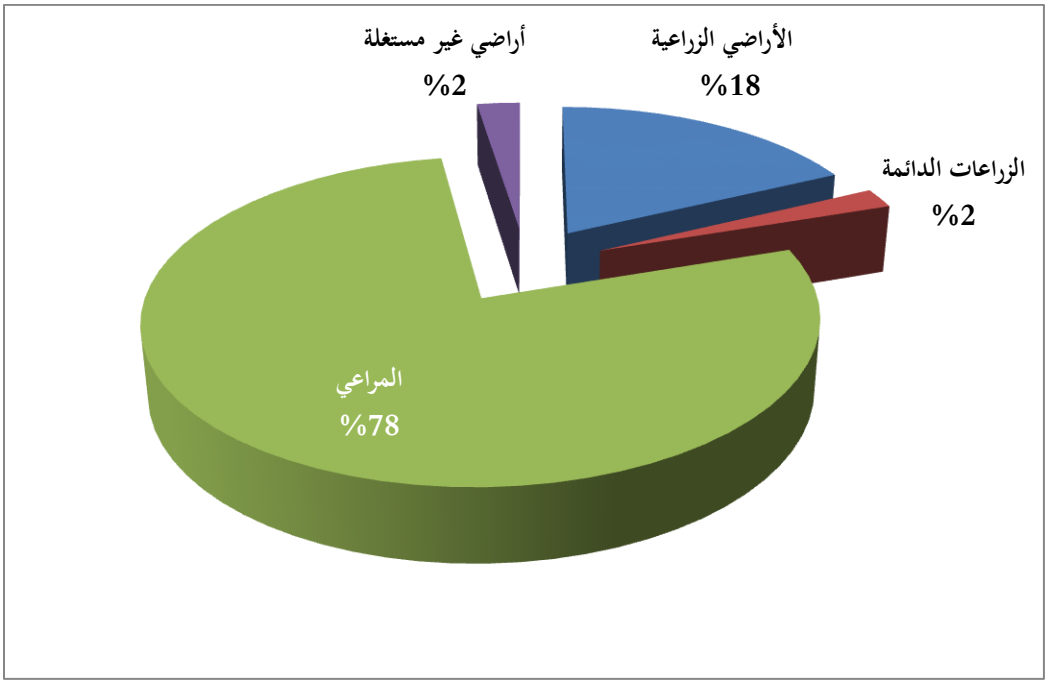

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مساحة أراضي المراعي تمثل اكبر نسبة مقارنة بالأنواع الأخرى حيث مثلت 78% منها خلال الفترة 2000-2014، بينما مثلت نسبة 18% الأراضي الزراعية وهي تنقسم إلى قسمين القسم الأول يمثل الأراضي الزراعية لشعبة الحبوب، الخضروات، الزراعة التحويلية، زراعة الأعلاف الخضراء ...الخ،والقسم الثاني هي أراضي تبقى بدون زراعة في إطار الدورة الزراعية، في ما مثلت نسبة 02% وهي أراضي الأشجار المثمرة والكروم والمروج، وهي نفس نسبة الأراضي غير مستغلة من طرف الفلاحين أي 2%.

1.1.1 المساحة المزروعة فعليا لشعب الإنتاج النباتي:

تختلف الأهمية النسبية لشعب الإنتاج النباتي من شعبة لأخرى، وهذا وفقا لمساهمتها في قيمة الناتج المحلي الفلاحي وتخفيض العجز في الميزان التجاري الفلاحي إضافة إلى خلق مناصب الشغل، وباختلاف حجم إنتاج هذه الشعب تختلف معه المساحة الزراعية المستغلة فعليا، فنجد إن شعبة الحبوب باختلاف أصنافها من قمح صلب ولين، شعير وخرطال تحتل اكبر مساحة مستغلة من مجموع الشعب الأخرى، والجدول التالي يبن المساحة المزروعة فعليا لبعض شعب الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2014 كما يلي:

الجدول (7): المساحة المزروعة فعليا لشعب الإنتاج النباتي

الوحدة: هكتار

	الحبوب	الطماطم الصناعية	الحمضيات	فواكه الحبيبات والنواة	الخضروات	البطاطس	الزيتون	النخيل	المجموع
2000	1 057 410	27 200	46 010	118 090	274 739	72 690	168 080	101 820	**1 866 039**
2001	2 402 400	23 070	48 640	141 570	277 400	65 970	177 220	104 390	**3 240 660**
2002	1 844 910	24 690	52 710	173 070	290 690	72 560	190 550	120 830	**2 770 010**
2003	2 901 390	27 080	56 640	206 460	320 100	88 660	209 730	128 800	**3 938 860**
2004	3 000 410	27 307	59 368	235 570	345 557	93 114	226 337	136 774	**4 124 437**
2005	2 350 328	21 265	62 126	254 804	363 030	99 717	239 352	147 906	**3 538 528**
2006	2 671 951	10 569	62 902	280 378	372 096	98 825	263 352	154 372	**3 914 445**
2007	2 873 613	11 214	63 296	279 752	353 992	79 339	276 253	159 871	**4 097 330**
2008	1 485 238	17 871	64 016	268 033	363 549	91 841	282 460	162 033	**2 735 041**
2009	3 176 148	12 173	63 589	263 332	393 594	105 121	288 442	160 867	**4 463 266**
2010	2 856 364	17 387	63 825	262 698	492 417	121 996	262 698	161 091	**4 238 476**
2011	2 584 535	18 382	64 125	257 395	449 258	131 903	311 930	162 134	**3 979 662**
2012	3 063 033	18 591	65 353	264 409	468 262	138 666	328 884	163 985	**4 511 183**
2013	2 709 252	16 958	64 771	243 550	505 615	162 707	348 196	164 695	**4 215 744**
2014	2 509 013	19 697	66 017	240 356	499 103	156 176	383 443	165 378	**4 039 183**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المزروعة عرفت توسعا كبيرا في ما يخص بعض شعب الإنتاج النباتي حيث انتقلت المساحة المزروعة من 1 مليون و866الف سنة 2000 الى حوالي 04 مليون سنة 2014 وهو ما يعادل نسبة 116.45%، و هذا راجع بالأساس إلى الدعم المقدم في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وخاصة ما تعلق باستصلاح الأراضي، وهذا عن طريق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FNDRMVTC والدعم المقدم من طرف FNRPA الذي يشجع على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الدعم للمنتجين وخاصة شعبة إنتاج الحبوب، وهو ما أدى لزيادة المساحة المزروع لهذا النوع حيث احتلت الصادرة من حيث المساحة المزروعة بمتوسط نسبة 67% للفترة 2000-2014 ثم جاءت شعبتي الخضروات والنخيل بمساحة 10%و 04%على الترتيب، وهو ما يعكس صغر المساحة المزروعة لشعبة الخضر مقارنة بمكانتها الإستراتيجية في السياسة التصديرية التي تنتجها الحكومة، والشكل الموالي يبرز نسب متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 2000-2014 كما يلي:

الشكل(24): نسبة متوسط المساحة المزروعة (2000-2014)

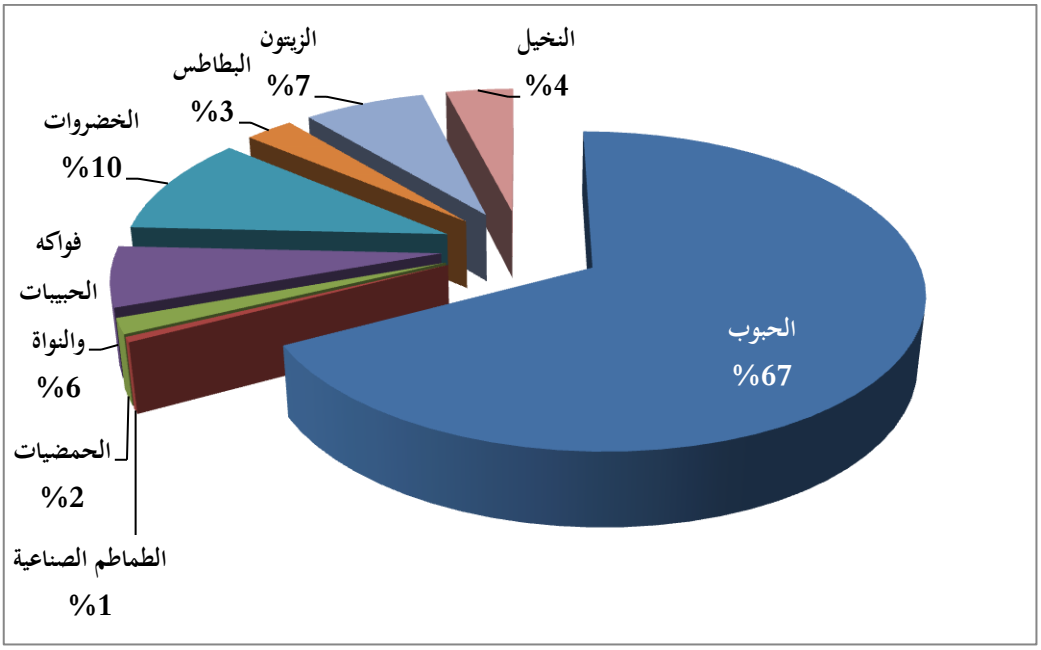

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2.1.1 المساحة الزراعية المستغلة فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية:

المساحة الزراعية المستغلة فعليا للإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، تعتمد بشكل رئيسي على حجم المستثمرة الفلاحية، فالتحكم في أحجام المستثمرات الفلاحية واستغلالها بشكل كفئ ومستدام، نستطيع من خلالها تطوير وزيادة حجم الإنتاج على حسب أنواع شعب الإنتاج المنتجة في هذه المستثمرات، وبالتالي تستطيع الجهات المختصة بتحديد نوع وطبيعة الدعم الفلاحي والريفي الملائم منحه على حسب حجم المستثمرة من جهة ونوع شعب الإنتاج السائدة حسب نوع المنطقة الواقعة بها المستثمرة الفلاحية، وتسهيل عملية المراقبة والإرشاد الفلاحي على حسب نوع العمليات الإنتاجية التي تتضمنها هذه المستثمرات الفلاحية، والجدول التالي يبين لنا حجم المساحة الزراعية المستغلة فعليا باختلاف حجم المستثمرة الفلاحية كما يلي:

الجدول(8): المساحة الزراعية المستغلة فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية وعدد المستغلين الفعليين

حجم المستثمرة الفلاحية	عدد المستغلين الفعليين	حجم المساحة الزراعية (هكتار)	نسبة عدد المستغلين الفعلين حسب حجم المستثمرة %	نسبة حجم المستثمرة من المساحة الزراعية المستغلة%
مربي المواشي	55 935,0	/	5,46	/
0.5-0.1 هكتار	88 914,0	20 109,0	8,68	0,23
1-0.5 هكتار	78 266,0	50 407,0	7,64	0,59
02-01 هكتار	128 864,0	162 314,0	12,59	1,90
05-02 هكتار	239 844,0	722 275,0	**23,43**	8,44

10–05 هكتار	181 267,0	1 200 598,0	17,71	14,03
20–10 هكتار	142 980,0	1 996 466,0	13,97	23,33
50–20 هكتار	88 130,0	2 484 971,0	8,61	**29,03**
100–50 هكتار	14 294,0	930 765,0	1,40	10,88
200–100 هكتار	4 063,0	532 146,0	0,40	6,22
200> هكتار	1 242,0	458 628,0	0,12	5,36
المجموع	**1 023 799**	**8 558 679,0**	**100**	**100**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات ONTA

من خلال الجدول السابق نلاحظ طبيعية حجم المستثمرة الفلاحية ينقسم إلى قسمين، القسم الأول خاصة بتربية المواشي، وهنا تعتمد على عملية الرعي ونجد أن قسم كبير منها يقوم بعملية الرعي خارج هذا التصنيف للمستثمرات الفلاحية، حيث بلغ عدد المستغلين حوالي 55 ألف و935، بينما القسم الثاني فكانت فيه التقسيم على عدد الهكتارات التي تحويها هذه المستثمرة الفلاحية حيث كان أصغر تصنيف هو من 0.1 إلى 0.5 هكتار وأكبر تصنيف كان المساحة الأكثر من 200 هكتار، حيث كانت أكبر نوع من نسبة عدد المستغلين الفعليين حسب حجم المستثمرة هو المستثمرة ذات المساحة من 02 إلى 05 هكتار من مجموع أنواع الأحجام الأخرى بنسبة 23.43% ، بينما كان نوع المستثمرة من الحجم 20-50 هكتار هي أكبر نوع من حيث نسبة حجم المستثمرة من المساحة الزراعية المستغلة وهذا بنسبة 29.03%. ومن جهة أخرى نجد أن أصغر نوع من حجم المستثمرة بالنسبة إلى المساحة الزراعية المستغلة بعد المستثمرة ذات الحجم من 0.1-0.5 هكتار هي المستثمرة التي يفوق حجمها عن 200 هكتار بنسبة 5.36%، وبأقل نسبة من عدد المستغلين الفعليين مقارنة بالأحجام الأخرى وهذا بـ 0.12%.

ما هو ملاحظ أيضا من الجدول السابق أن حجم المستثمرة من 0.1-50 هكتار يمثل نسبة 77.55% من المساحة الزراعية المستغلة، وهذا بنسبة 92.63% من عدد المستغلين لهذا النوع من المستثمرة، وهو ما يبين اعتماد الفلاحة في الجزائر على المستثمرة الفلاحية صغيرة الحجم نتيجة غياب سياسة واضحة تشجع المستثمرين على خلق مستثمرات كبيرة الحجم تفوق مساحتها 200 هكتار وخاصة منتجات الحبوب والحليب التي تحتاج إلى هذا النوع من المستثمرات لتطوير الإنتاج بصفة مستدامة.

الشكل(25): نسبة حجم المستثمرة الفلاحية من المساحة الزراعية المستغلة فعليا

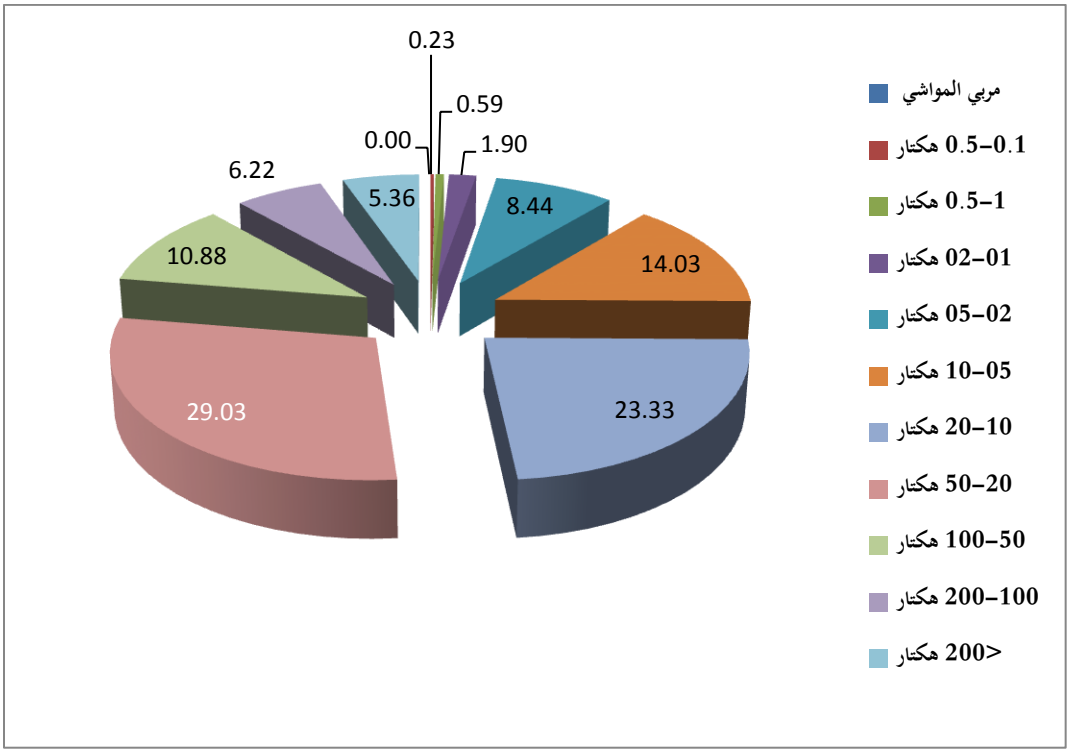

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل(26): نسبة المستغلين فعليا حسب حجم المستثمرة الفلاحية من المساحة الزراعية المستغلة فعليا

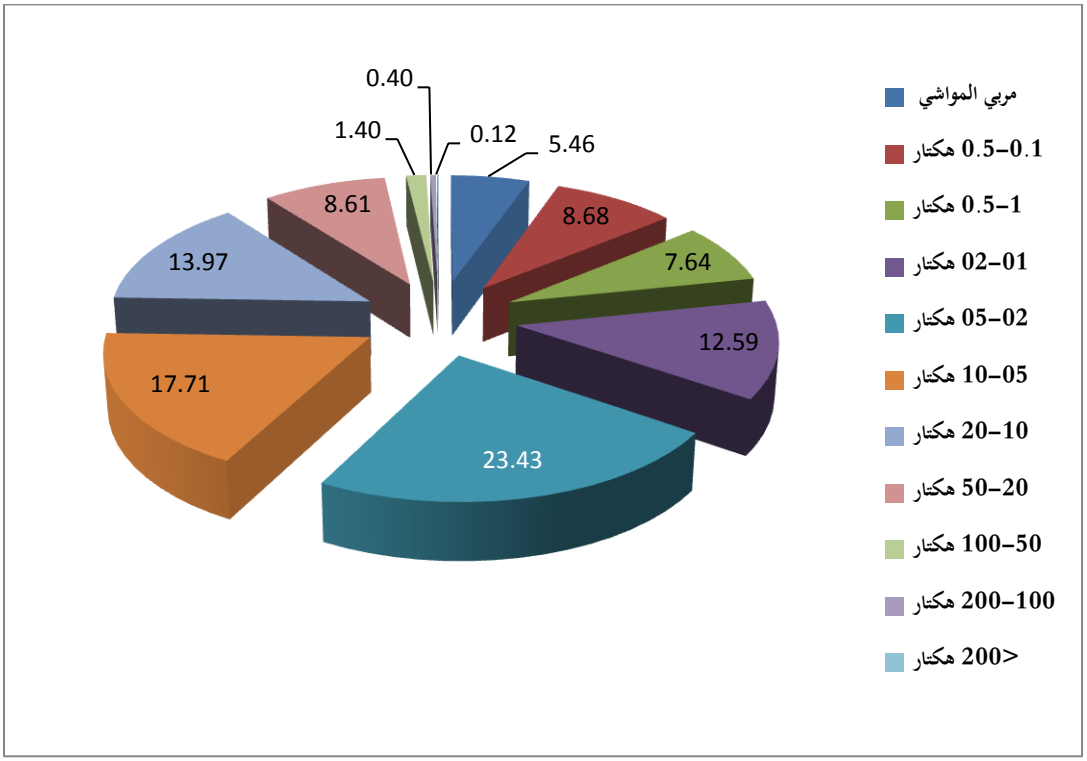

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2.1 أنظمة ومصادر الري المعتمدة:

رفع المساحة المروية هي أحد أهم الرهانات التي رفعتها الحكومات المتعاقبة في وضع إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وكان الهدف الوصول إلى 02 هكتار كمساحة مروية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج النباتي والحيواني إلا إننا لم نصل إلى الهدف المسطر رغم الإمكانيات المالية التي رصدت له وذلك لبطئ انجاز السدود وتهيئة السدود القديمة، وقدم شبكة السقي التي نجد في بعض المناطق ما يرجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي، وقلة مياه الأمطار المتساقطة من سنة إلى أخرى، حيث كمية الإنتاج ترتفع وخاصة القمح بارتفاع كمية الأمطار وهذا لصغر حجم المساحة المروية من جهة وكبر المساحة المزروعة التي تعتمد على مياه الأمطار من جهة أخرى، فإجمالي المساحة المزروعة نجدها في السنوات الأخيرة حوالي 03 هكتارات لكن لا يوجد سوى 170 ألف هكتار مساحة مروية، وبالتالي نجد تذبذب في الإنتاج والإنتاجية على حسب الأحوال الجوية التي تميز السنة، وفيما يلي جدول يوضح تطور المساحة المروية لبعض أنواع الإنتاج النباتي:

الجدول (9): المساحة الزراعية المروية لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)

الوحدة: هكتار

	الحبوب	زراعة الفواكه	زراعة الخضر	الزراعة الصناعية	زراعة الكروم	الزراعة الباقية	المجموع
2002	88 880	249 330	210 330	20 890	9 380	26 320	605 130
2003	78 420	294 400	234 750	22 420	7 780	35 570	673 340
2004	95 536	334 676	243 877	24 807	9 486	49 938	758 320
2005	82 999	372 854	263 179	22 768	22 660	39 420	803 880
2006	88 861	403 200	273 390	15 444	11 016	43 679	835 590
2007	79 818	419 414	267 383	16 916	11 146	40 103	834 780
2008	91 219	412 876	266 916	19 875	11 612	53 222	855 720
2009	86 960	426 877	289 880	17 415	10 005	53 200	884 337
2010	114 776	440 354	329 035	21 315	10 887	68 853	985 220
2011	130 426	446 396	319 772	23 330	9 430	57 651	987 005
2012	139 001	456 360	337 251	23 580	8 923	77 805	1 042 920
2013	159 620	446 433	358 776	22 032	8 680	93 959	1 089 500
2014	181 037	474 547	368 390	25 181	11 916	86 184	1 147 255

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور المساحة المروية خلال الفترة 2002-2014 عرف تطور من خلال المساحة الكلية المروية باختلاف شعب الإنتاج النباتي، حيث انتقلت من 605 ألف سنة 2002 الى 1 مليون و147 ألف سنة 2014 أي بنسبة زيادة 89 % ما مساحته 542 ألف هكتار، وهو ما يبرز هدف إستراتيجية

التنمية الريفية في تحسين الإنتاج النباتي عن طريق زيادة المساحة المروية التي تعتبر كأحد أهم العوامل الطبيعية لإنتاج الفلاحي، وجاءت المساحة المروية لشعبة الفواكه في الصادرة بمتوسط نسبة يقدر بـ45% ثم تليها شعبة الخضر بمتوسط نسبة مساحة مروية لنفس الفترة بـ32.71% ثم جاءت شعبة الحبوب بـ12.32%، وهو ما يبرز التأخر الكبير الذي تعرفه شعبة الحبوب من حيث الإنتاج وهذا راجع لعامل المساحة المروية التي تعتبر ضعيفة من حيث نسبتها مقارنة بباقي شعب الإنتاج النباتي، والشكل الموالي يبرز النسب المروية الإنتاج النباتي خلال الفترة 2002-2014 كما يلي:

الشكل(27): نسبة متوسط المساحة المروية لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)

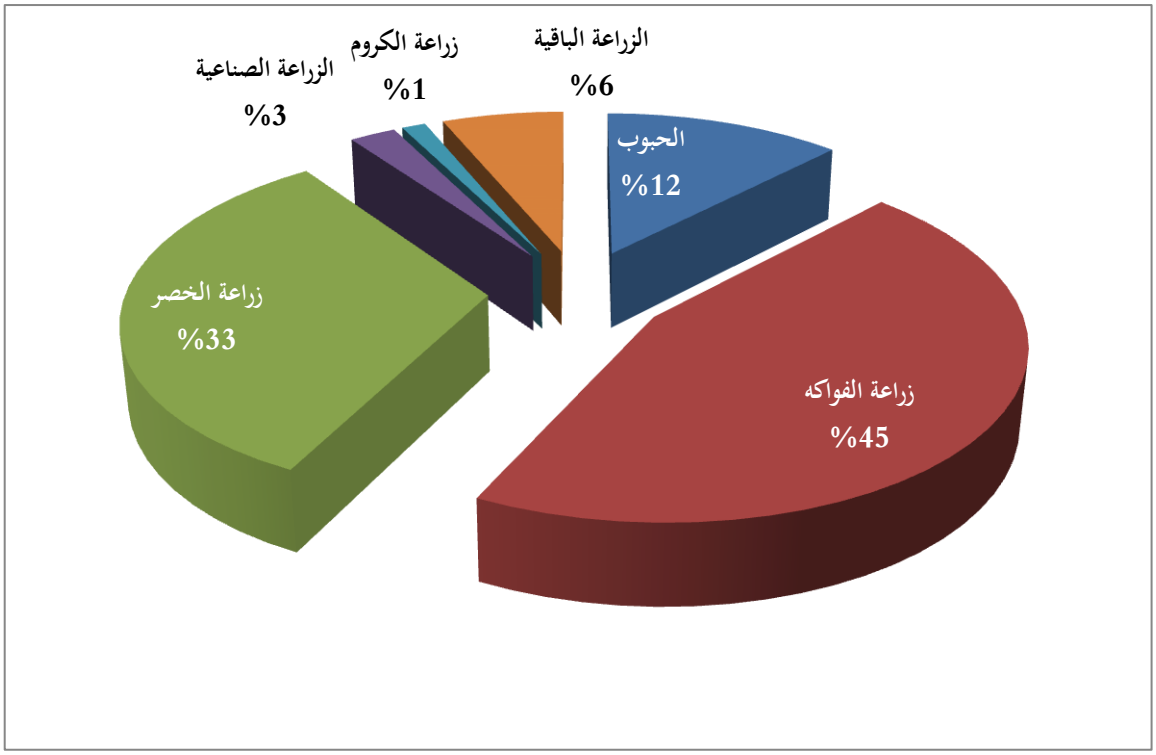

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

1.2.1 أنظمة الري المعتمدة:

المساحة المروية تخضع لعدة أنظمة ري مختلف باختلاف شعب الإنتاج المختلفة والمناطق التي توجد في نطاقها هذه المساحات، فأنظمة الصرف المعتمدة في ري بعض أصناف الخضر والفواكه ليست هي نفسها المعتمدة في ري الحبوب، حيث تعتمد الخضر على حسب أنواعها على الري بالتقطير والرش في آن واحد، بينما تعتمد الحبوب على الري عن طريق الرش والمجاري المائية (الساقية)، ونظام الزرع المعتمد حيث يختلف نظام الري في البيوت البلاستيكية وهذا النظام يعتمد غالبا في الزراعات المبكرة حيث يعتمد بصفة كلية على الري بالتقطير، ونجد أن المساحات الزراعية التي تقع في الجنوب تعتمد بصفة كلية على نظام الري بأنواعه المختلفة، وهذا

لانخفاض نسبة تساقط الأمطار وتميزها بالجفاف، ولذا تكون مساحات الري أكبر من غيرها من المناطق الأخرى زيادة على توفرها على مياه جوفية معتبر، الجدول الموالي يبين المساحة المروية باختلاف أنظمة الري المعتمدة كما يلي:

الجدول (10): المساحة الزراعية المروية وفق نظام الري المعتمد (2000-2014)

الوحدة: هكتار

السنة	إجمالي المساحة المروية	نوع نظام الري المعتمد		
		الساقية	الرش	التقطير
2000	350 000	275 000	70 000	5 000
2001	617 427	458 421	102 978	56 028
2002	605 130	433 531	127 570	83 877
2003	673 340	485 019	138 301	99 000
2004	758 320	516 108	159 739	117 487
2005	803 880	524 503	153 006	147 697
2006	835 590	481 046	175 056	179 488
2007	834 780	557 327	183 182	166 784
2008	855 720	566 971	183 584	155 619
2009	884 337	577 699	171 615	187 548
2010	985 220	573 667	211 594	196 475
2011	987 005	561 042	232 288	210 775
2012	1 042 920	586 451	263 222	214 905
2013	1 089 500	593 704	254 635	236 575
2014	1 147 255	621 457	388 081	250 970
المجموع	**12 470 424**	**7 811 946**	**2 814 851**	**2 308 228**

المصدر: بالاعتماد على احصاءات MADRP

الشكل التالي يبن لنا المساحة الإجمالية المروية من سنة 2000 الى غاية 2014 مقارنة بنظام الري المعتمد، حيث المساحة الإجمالية المروية هي إجمالي أنظمة الري الثالثة: الساقية، الرش، التقطير كما يلي:

الشكل (28): المساحة الزراعية المروية وفق نظام الري المعتمد (2000-2014)

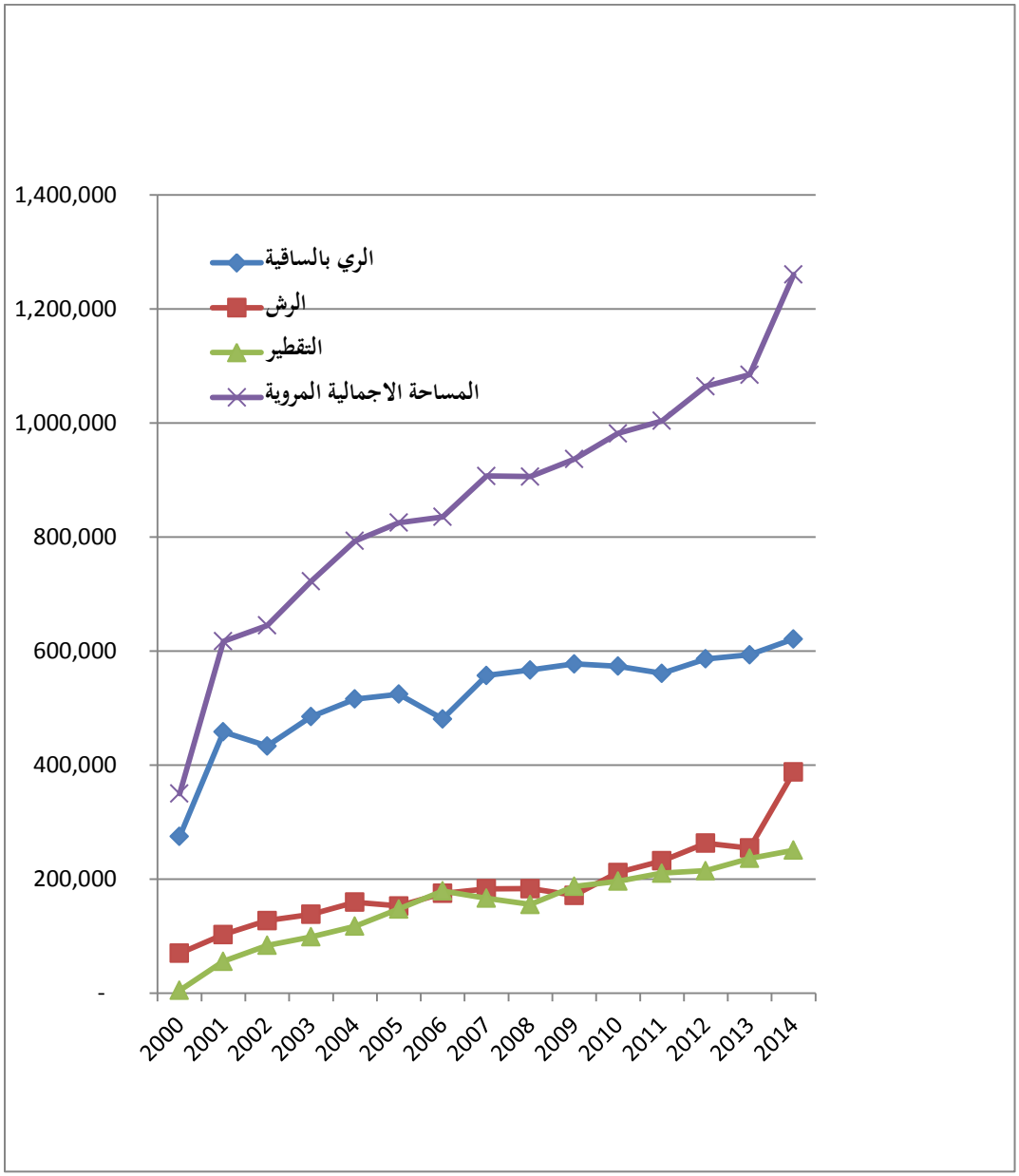

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين، نلاحظ اختلاف أساليب الري المعتمدة من طرف الفلاحين بين الري بالساقية والتقطير والرش، حيث كانت المساحة المروية بالري بالساقية هي الأعلى مقارنة بالأسلوبين الآخرين، نجد أكبر مساحة مروية هي سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة حيث جاءت مساحة 593 ألف و704 هكتار كمساحة مروية بنظام الساقية بينما نظام الري بالرش كانت المساحة المروية بواسطته 388الف و81 هكتار، أما المساحة المروية بنظام التقطير كانت 250 ألف و970 هكتار، وما هو ملاحظ أن هناك انخفاضا في المساحة المروية بنظام الساقية خاصة سنة 2002 و2006، وانخفاض في المساحة المروية بنظام التقطير سنة 2008.

كانت المساحة المروية بنظام الساقية أكبر من النظامين الآخرين حيث كان متوسط النسبة خلال الفترة 2000-2014 ما مقداره 60%، أي أكثر من متوسط مجموع النظامين الآخرين وهو ما يؤكد أن نظام الري المعتمد مازال يعاني من نقص تعميم الطرق الحديثة في الري وخاصة الرش المحوري والري بالتقطير النظامين اللذان يوفران ويقتصدان في استعمال المياه، وخاصة الري التكميلي في مواسم الجفاف وبالتحديد شعبة الحبوب التي مازلت ضعيفة من حيث الإنتاج و المردودية وخاصة في السنوات الأخيرة نتيجة موجة الجفاف التي اجتاحت الجزائر، حيث رغم الدعم المقدم من طرف السلطات في اطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة والصناديق الخاصة بدعم نظام الري كصندوق FNRDA و صندوق FNDIA الا أن النقص يبقى كبير في المساحة المروية أولا واعتماد نظام الري المناسب ثانيا.

وما هو ملاحظ خلال الفترة 2000-2014 هو زيادة ضئيلة للمساحة المروية من 2001 إلى 2009 في حدود 6%، رغم إنشاء صندوق FNRDA سنة 2000 الذي كان من بين أهم مخصصاته المالية الموجه للدعم هو اقتناء آلات الرش 1000 لتر بـ 85.000دج، وهو ما يبين عدم إدراك الفلاحين لمدى أهمية تنظيم واقتصاد مياه الري واستخدام الأساليب الحديثة نتيجة غياب عامل الإرشاد وإلزامهم بالتقنيات الجديدة من خلال المراقبة الدورية لعملية الري ومعاقبة المخالفين لذلك، أما في يخص 2010 الى 2014 فعرفت ارتفاع حيث وصلت النسبة من 8% الى 10%، وهذا راجع ربما للتحفيز من خلال صندوق الدعم FNDIA وهذا من خلال إعادة سياسة دعم تنمية السقي الفلاحي، وإدخال بنود جديدة للدعم وتوعية الفلاحين واقتناعهم بالدور الكبير في زيادة الإنتاج والمردودية من خلال إتباع نظام الري بالرش والتقطير، حيث أصبحت نتائج الأنظمة الحديثة للري مشاهدة على الأرض، وبالتالي تطورت المفاهيم لدى الفلاحين خاصة ان اغلبهم ليس لديهم مستوى تعلمي وافتقارهم للتجربة وكبار في السن، والشكليين التاليين يبينان النسبة المتوسطة لنظام الري المعتمدة خلال الفترة 2000-2014، ونسبة متوسط نظام الري المعتمدة باختلاف السنة كما يلي:

الشكل(29):نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمدة (2000-2014)

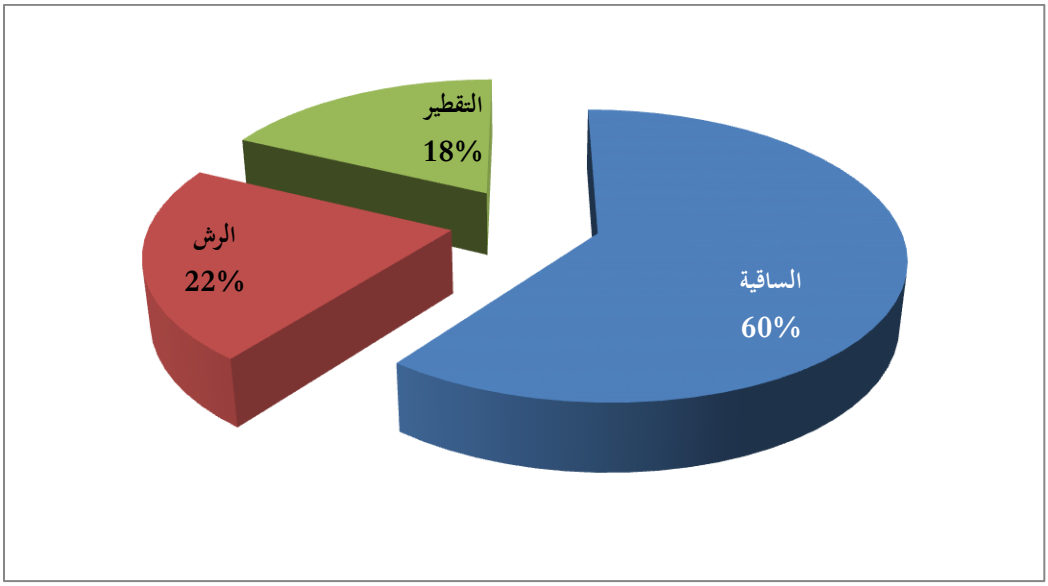

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل(30): نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمد باختلاف السنة (2000-2014)

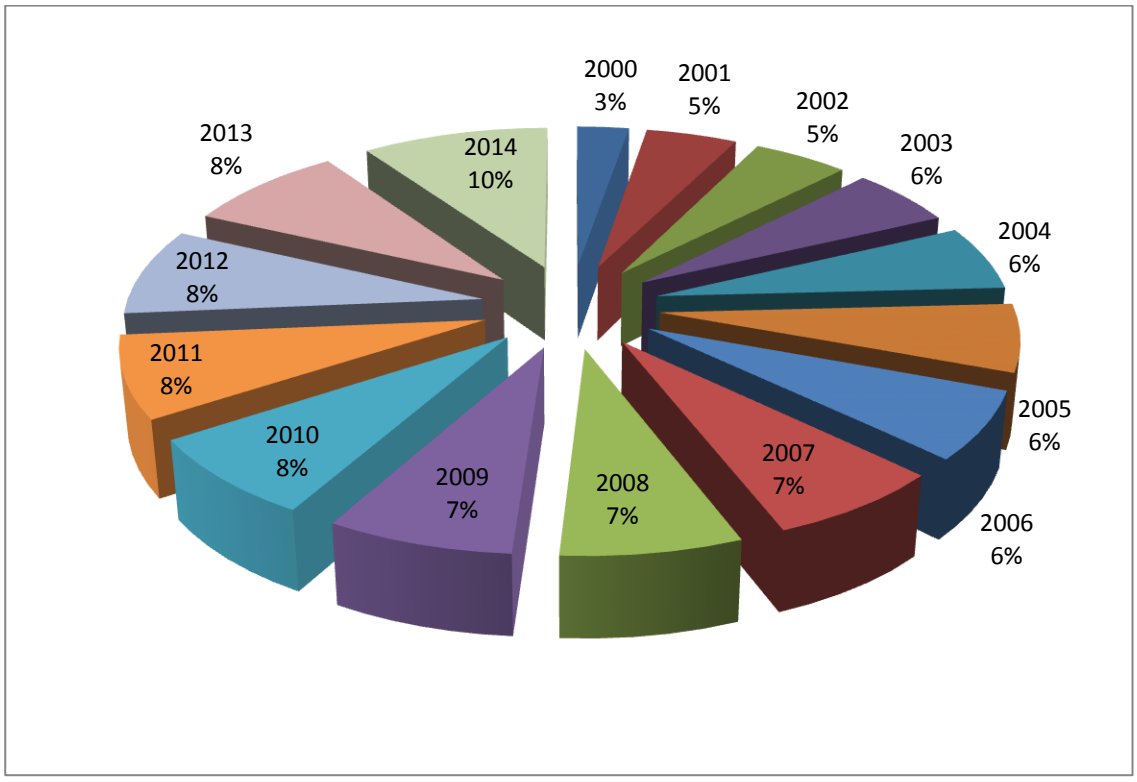

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2.2.1 مصادر الري المعتمدة:

تتنوع مصادر الري المعتمدة في ري المساحات الزراعية المختلفة لشعب الإنتاج النباتي، وهذا باختلاف المناطق الجغرافية الواقعة ضمنها هذه المساحات حيث تعتمد الولايات الداخلية، الشرقية والغربية على جميع المصادر باختلاف أنواعها وخاصة السدود التي تبقى المصدر الرئيسي للري وهذا لاعتمادها على تجميع مياه الأمطار وعدم ذهابها هدرا وتجميعها، وهو ما يعتبر مخزون كبير الحجم مقارنة بالمصادر لأخرى التي تعتمد في على المياه غير المتجددة مثل الأبيار العميقة والجب التي تمتاز بها خاصة المناطق الجنوبية من البلاد، والجدول الموالي يبرز المساحة المروية وفق مصادر الري المختلفة كما يلي:

الجدول (11): المساحة المروية وفق مصادر الري المعتمد (2009-2014)

الوحدة: هكتار

المصدر / السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بئر (فوراج)	405.322	457.207	486.806	487.842	535.280	566.000
جب (بئر تقليدي)	293.253	301.356	316.198	311.201	364.716	370.472
سد كبير	54314	67492	70413	76139	81343	92.814
سدود صغيرة وحواجز	10 109	13 610	13 601	15 732	17 377	16.231
المنابع الطبيعية	16 690	28 322	19.043	20.640	19.349	20.544
شبكة تجميع المياه	60.012	66.822	75.637	77.157	79.949	70.552
المجموع	839 700	934 809	981 698	988 711	1 087 662	1 136 613

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ تزايد المساحة المروية من خلال مصدرين رئيسين للري وهما البئر (فوراج) والجب، وهذا لكونهما مصدرين يعتمدان في الغالب على المياه الجوفية، وبالتالي تبقى المساحة المروية تزداد بازدياد عمليات الحفر التي نظمت في السنوات الأخيرة وأصبحت تخضع لرخصة الحفر الممنوحة من طرف مديرية الري الولائية بمصادقة والي الولاية، حيث بلغت أكبر مساحة بالنسبة للمصدرين سنة 2014 بمقدار 566 ألف و370 ألف لمصدري الأبيار والجب على الترتيب، بينما مصدر السدود يعتمد في تجميع المياه على كمية الأمطار المتساقطة حيث توجه استعمالات بعض السدود للري والشرب في آن واحد بينما بعض السدود غير مخصصة للري فقط، ونلاحظ من خلال الجدول السابق ازدياد المساحة سنة 2014 لتبلغ 92 ألف هكتار، وهذا لارتفاع عدد السدود من 74 سدا بدلا من 63 سد سنة 2010.

بلغت نسبة متوسط المساحة المروية من 2000 إلى 2014 في ما يخص الري عن طريق الأبيار ما نسبته 49% وهي تمثل بالتقريب نصف متوسط المساحة المروية خلال نفس الفترة، و هو ما يبرز أهمية الأبيار (فوراج) في عملية الري وبالتالي زيادة الإنتاج و المردودية في آن وحد، إلا أن هناك انعكاسات سلبية على طبقة المياه الجوفية حيث تعتبر غير متجددة في المدى القريب، وبالتالي هناك استنزاف للموارد الطبيعية وضياع حق الأجيال المقبلة، وهو ما ينافي مبدأ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي من أهم مبادئها المحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال العقلاني لها واستخدام البدائل في عملية الري وخاصة الاعتماد على مياه الأمطار التي تعتبر متجددة، أي الاعتماد على السدود التي كانت النسبة المتوسطة المعتمدة في سقي المساحات الزراعية ما نسبته 7%، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالأبيار والجب، وهو ما عكسته أيضا السدود صغيرة الحجم والحواجز بمتوسط نسبة 2% وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

شكل(31): نسبة متوسط المساحة المروية وفق مصادر الري المعتمد (2009-2014)

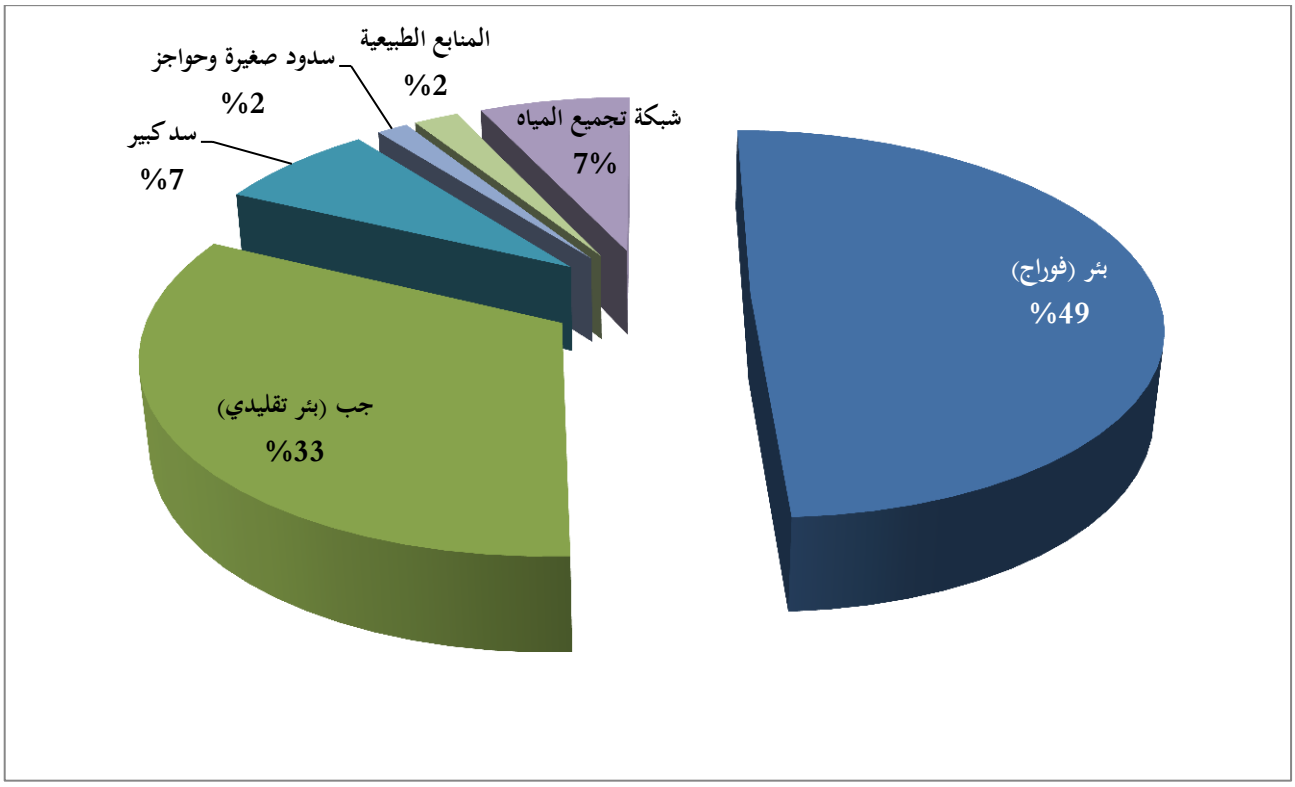

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2 العوامل التقنية:

العوامل التقنية تتمثل خاصة في الآلات والمعدات بالإضافة إلى الأسمدة الكيميائية ولها أهمية بالغة في تكثيف وتحسين الإنتاج الفلاحي، باستخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة أثناء المراحل المختلفة للإنتاج لخفض التكاليف من جهة وزيادة المساحات الزراعية المستغلة من جهة أخرى، وتتمثل العوامل التقنية فيما يلي:

1.2 الآلات والمعدات الفلاحية:

تعتبر الآلات والمعدات عاملا رئيسا في زيادة الإنتاج باستخدام آلات ومعدات ذات تقنيات حديثة من حيث المراحل المختلفة التي تمر بها العملية الإنتاجية من تهيئة التربة والحرث إلى غاية حصاد وجني المنتوج مرورا بعملية التسميد والمكافحة الكيمائية والبيولوجية، ولذا كان لزاما تحديث الآلات والمعدات المستعملة من جهة وزيادة أعدادها لزيادة المساحة المزروعة والنقص الحاصل نتيجة للاهتلاك أو النقص الموجود أصلا نتيجة غياب المصادر المالية اللازمة وكيفية الاستعمال، وهو ما خصصت له إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة صندوق الدعم المتمثل في FNDIA لدعم الفلاحين على شراء الآلات والمعدات ذات تقنية عالية من حيث التكلفة والجهد، وخاصة شعبة الحليب التي كانت تعتمد على آلات بدائية، فيما يخص ظروف تربية الأبقار إلى غاية تجميع الحليب، أما فيما يخص الخضر فكانت عملية الغرس والجني من اكبر العوائق التي تحتاج لتقنية حديثة تساهم في توفير الوقت واستغلال المساحة أحسن استغلال، والجدول الموالي يبرز لنا كميات شراء الآلات والمعدات خلال الفترة 2005-2014 كما يلي:

الجدول(12): مبيعات المعدات الفلاحية (2005-2014)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جرار عجلات	2176	961	989	971	973	920	1031	998	870	1208
جرار سلاسل (مجنزر)	59	46	206	52	155	154	146	144	124	139
الحاصدات-الدراسة	72	44	136	96	195	243	173	157	198	217
سيارات نفعية	27	46	0	19	15	11	11	11	19	11
مقطورة	1149	801	868	727	522	1209	1231	1131	727	1171
صهريج	1185	695	560	558	356	629	687	1323	558	653
محراث سكة	444	463	448	429	530	660	712	1020	558	600
محراث قرص	619	364	301	324	333	350	340	307	359	353
عتاد كسر الطوب	782	458	336	293	392	412	411	669	348	411
عتاد إعداد التربة	561	408	364	482	564		1008	1259	730	906
عتاد الزرع و التسميد	276	182	99	132	212	471	441	479	357	350

عتاد حصاد العشب الأخضر و غيره	445	415	478	364	463	633	576	567	461	552
عتاد المعالجة الكيمائية	560	378	182	170	137	351	235	219	239	203
عتاد المعالجة اليدوية	2529	495	306	908	492	1760	843	640	908	768
حاملة عتاد	59	4	0	5	138	154	154	998	05	137
عتاد الري	5816	1124	1328	1404	1131	1540	1636	144	1791	1208
المجموع	**16759**	**6884**	**6601**	**6934**	**6608**	**9497**	**9635**	**10066**	**8252**	**8887**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن المبيعات من العتاد الفلاحي كانت هي الأكبر في سنة 2005 مقارنة بالسنوات التي جاءت بعدها بحوالي 16 ألف 759 عتاد وهو ما يمثل نسبة 19%، وهو ما يفسر أن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في بداياتها أولت اهتماما كبيرا بالعتاد الفلاحي الذي يعتبر كأحد العوامل الأساسية في تطوير الإنتاج الفلاحي بمختلف مراحل العملية الإنتاجية، ومن أبرز الصناديق الداعمة لاقتناء العتاد الفلاحي قبل سنة 2005 هو الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي انشأ في سنة 2002، ثم عرفت تذبذبا إلى غاية سنة 2010، حيث بدأت ترتفع المبيعات بمعدل 09 ألاف و635 أي ما يمثل نسبة 10%، وهي سنوات تطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي وما صاحبها من إمضاء عقود النجاعة وخاصة في شقها الفلاحي من خلال التعهد برفع الإنتاج النباتي والحيواني بمختلف شعبه في حدود 08% وبالتالي صاحبته إعادة إحلال صناديق دعم جديدة، وكان أبرزها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA الذي انشأ سنة 2005.

أما فيما يخص متوسط مبيعات أنواع العتاد الفلاحي خلال الفترة 2005-2014 فكان عتاد الري أكثر مبيعا بنسبة متوسطة 12%، وهو ما يبين الاهتمام الكبير بعملية الري في إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وهذا لضعف مردودية الإنتاج الخاصة بشعب الإنتاج النباتي، وخاصة شعبة الحبوب التي تعاني من تذبذب الإنتاج ونقصه نتيجة اعتمادها على تساقط الأمطار دون اللجوء إلى حلول بديلة وخاصة استعمال طرق الري الحديثة والتي تقوم على الاستعمال العقلاني والمستدام للمياه وخاصة تقنية الري بالتقطير، وبالتالي كان لابد من اقتناء وبيع هذه التجهيزات وبنسب كبيرة حيث لم تعرف السنوات السابقة استعملا واسعا لهذه التقنية نتيجة عدم المعرفة من جهة وعدم وجود دعم كاف من جهة أخرى، وهو ما تكفل به صندوقي الدعم FNDIA،FNRDA خلال مراحل تطبيق الإستراتيجية، بعد عتاد الري من حيث المبيعات جاءت الجرارات بعجلة وعتاد المعالجة الكيمائية بمتوسط نسبة 12%و 11% على الترتيب وهو ما يؤكد النقص الكبير للعتاد الفلاحي الذي كانت تعاني من الفلاحة الجزائرية، وبالتالي حاولت الإستراتيجية تدارك هذا النقص بتوجيه الدعم لاقتناء هذه الآلات وكانت

السبب الرئيسي وراء ارتفاع مبيعاته. الشكلين الموالين يبينان نسبة متوسط عمليات بيع العتاد الفلاحي باختلاف السنة والنسبة المتوسطة لأنواع العتاد الفلاحي المقتناة خلال الفترة 2005-2014 كما يلي:

الشكل(32): نسبة متوسط مبيعات العتاد الفلاحي باختلاف السنة (2005-2014)

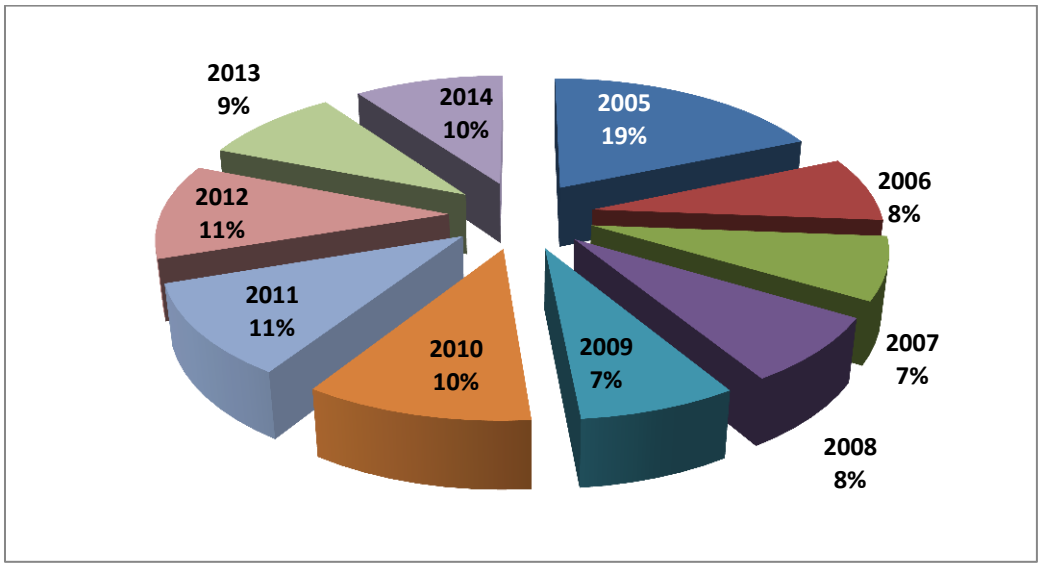

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل(33): نسبة متوسط أنواع العتاد الفلاحي المقتناة (2005-2014)

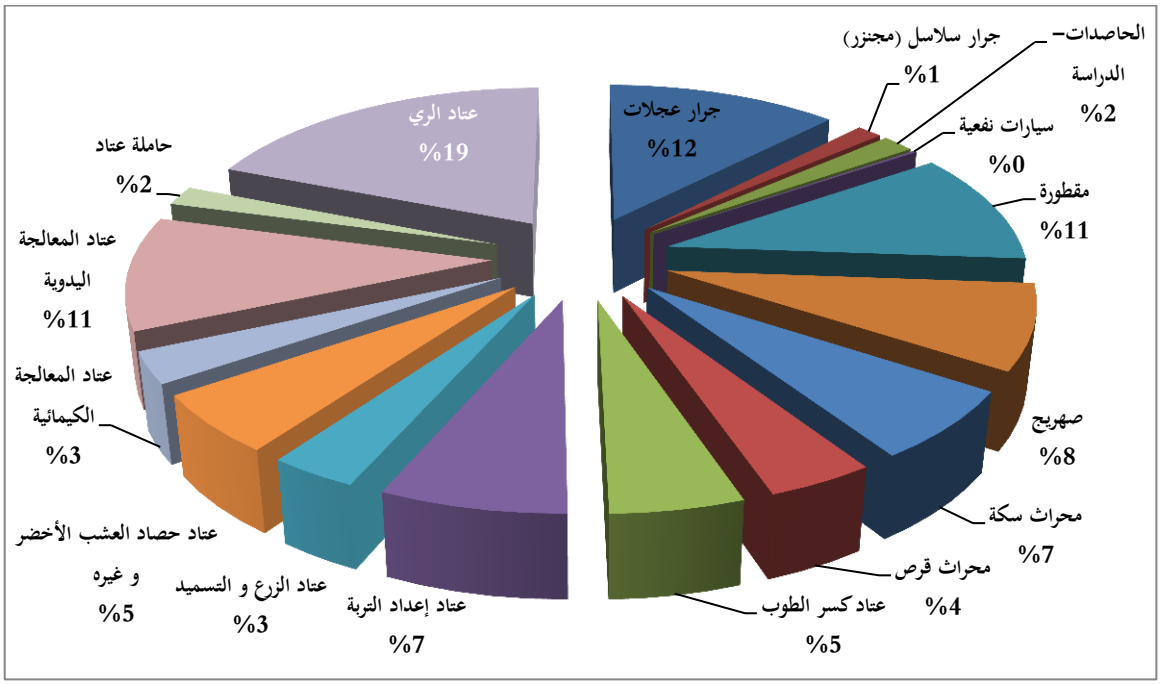

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2.2 الأسمدة والمبيدات الكيمائية:

الأسمدة هي أحد أهم عناصر تطور الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الزراعية وخاصة بعد الاستعمال المتكررة لنفس الأراضي، حيث تفقد المواد العضوية الضرورية لنمو النباتات مما يستوجب استعمال الأسمدة الزراعية لتخصيب التربة وتعويضها لفقدها لمركباتها الأساسية وبالتالي تحسين الإنتاج الزراعي، ومنه تختلف أنواع الأسمدة باختلاف العنصر الذي تحتاج إليه التربة من جهة ونوعيتها من جهة أخرى، وكذلك أنواع شعب الإنتاج المزروعة فكل هذا يعطينا تركيبة مختلفة مثل كبريتات الأمونيوم، كبريتات البوتاس ...الخ، الجدول التالي يبين لنا مبيعات الأنواع المختلفة للأسمدة خلال الفترة 2005-2014 كما يلي:

الجدول (13): مبيعات الأسمدة (2005-2014)

الوحدة: قنطار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
امونترات %33.50	61192	100402	72201,5	17404	130803	96646	46829	50468	99030	136423
كبريتات البوتاس %50	53540	73918	60415	26696	21809	30075	35802	47710	132243	59794
كبريتات الأمونيوم	50030	34788	49693	52806	26102	44334	36855	32829	38718	63383
D.A.P 18-46-0	1810	2709	5560	5410	8428	1405	950	1270	5974	636
N.P.K 12-18-18- §	977438	1100791	1162230	580094	1088040	1267132	2766661	1182271	1125521	1637806
P.K 0 -20.25	197812	211395	146435	124144	171690	197520	206975	170884	247396	92640
TSP سيبارفوسفات %46	365313	423830	355055	283277	214205	355879	390498	413853	467396	530394
اليوريا	413833	372154	403327	260048	287542	462951	375781	579531	640212	728923
مواد أخرى	-	41563	26004	12744	88786	120765	138537	134475	347860	462974
المجموع	2176883	2361550	2280921	1362623	2037405	2576707	3998888	2613291	3104350	3712973

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن مبيعات الأسمدة عرفت تذبذبا خلال الفترة 2005-2014، حيث عرفت أكبر قيمة مبيعات سنة 2010 بـ 3 مليون قنطار و998 ألف، والتي تعتبر كسنة فاصلة بين استعمال متوسط من سنة 2005 إلى سنة 2009، حيث تراوحت في حدود 02 مليون قنطار واستعمال مرتفع نوعا ما من سنة 2011 إلى سنة 2014 حيث تراوحت الكمية في حدود 03 مليون قنطار، وهو ما يبن دور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال سياسة التجديد الفلاحي التي كان أهم أهدافها رفع المرودية الإنتاجية للأراضي الزراعية عن

طريق دعم اقتناء الأسمدة بمختلف أنواعها، وتشجيع ثقافة استعمالها عن طريق دورات في الإرشاد الفلاحي في المراكز الفلاحية المتخصصة.

جاء سماد NPK في الصدارة من حيث متوسط نسبة الاستعمال من بين مجموع الأسمدة المباعة خلال الفترة 2005-2014 بـ 49% وهو ما يبرز الأهمية النسبية لهذا النوع الذي يستعمل في التربة خاصة عند عملية الحرث لتخصيبها، ويعتبر كأحد أهم مواد التسميد بالنسبة لزراعة الحبوب وهو ما أعطاه هذه الميزة مقارنة بالأسمدة الأخرى، ثم جاءت اليوريا و TSP بنسبة 17%و 15% على الترتيب كما يبين الشكل الموالي:

الشكل(34): نسبة متوسط مبيعات أنواع الأسمدة (2005-2014)

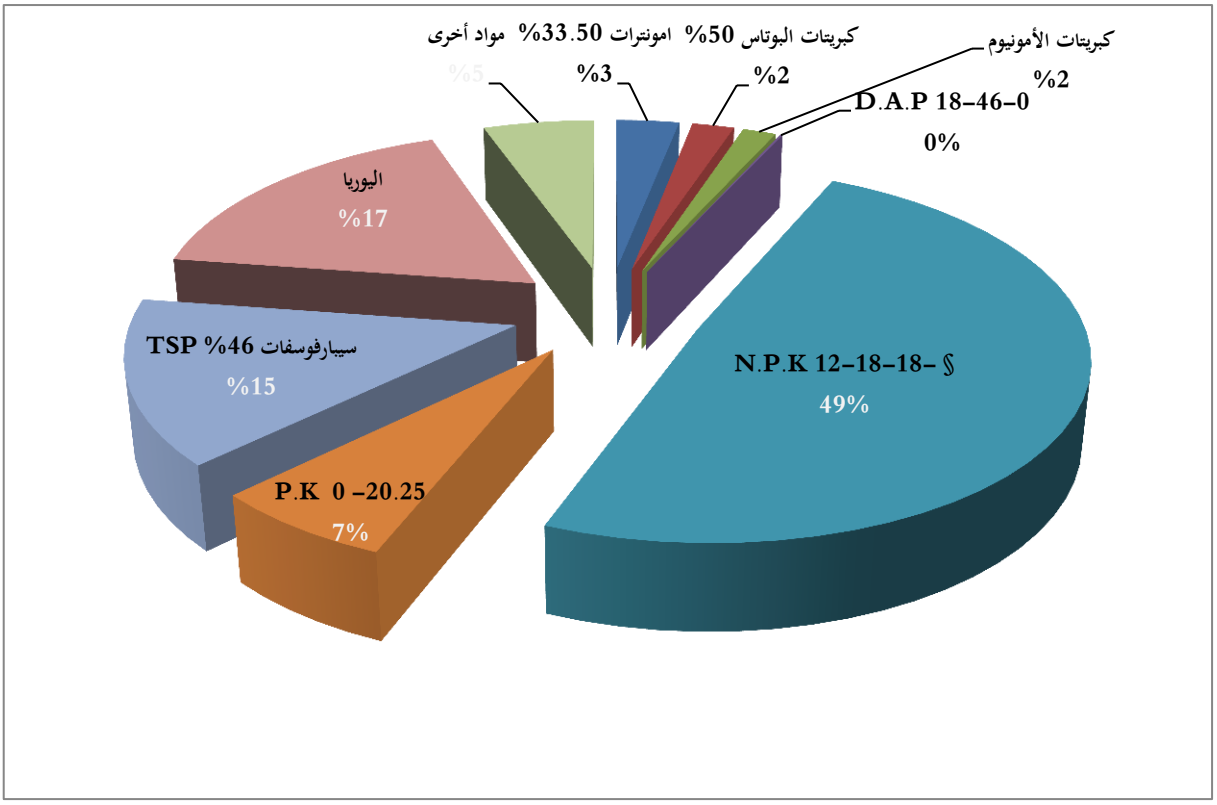

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

المبيدات الكيميائية هي الأخرى تلعب دورا مهما في مكافحة الفطريات، الأعشاب الضارة، الحشرات والديدان وجميع الطفيلات التي تصيب النباتات خلال مراحل النمو أو الإنتاج، لذا وجب توسع استعمالاتها لمواجهة جميع أخطار الطفيلات، وهذا لزيادة الإنتاج والمردودية بالنسبة للمساحات الزراعية المستغلة، الجدول الموالي يبين مبيعات المبيدات الكيميائية الصلبة خلال الفترة 2005-2014 كما يلي:

الجدول (14): مبيعات المبيدات الكيمائية الصلبة (2005-2014)

الوحدة: قنطار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مبيدات الفطريات	566063	758722	771077	778870	710971	146061	596358	550601	610718	620412
مبيدات الأعشاب	96372	349392	659368	280625	683523	118727	1294980	175342	130506	175846
مبيدات الحشرات	373506	926525	320693	212354	101480	119792	392514	419995	441576	503160
مبيدات الديدان	46985	48861	73675	9615	12137	12622	14530	10876	10791	17328
مواد أخرى	12247	7678	4845	79889	12599	34022	124640	73199	94541	96266
المجموع (مليون)	1,09	2,09	1,82	1,36	1,52	0,43	2,42	1,23	1,28	1,4

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2011 كانت الأكثر استعمالا للمبيدات الكيمائية الصلبة بمجموع 2 مليون و42 ألف قنطار، ثم تلتها سنة 2006 بمجموع استعمال قدره 2 مليون و 09 ألاف قنطار، حيث السنة الأولى 2011 جاءت من بين السنوات التي كانت مرتبطة بتحقيق عقود النجاعة، وبالتالي زيادة متوسط الإنتاج من خلال استعمال الوسائل التقنية لزيادة الإنتاج وخاصة المبيدات الكيمائية لتلافي المشاكل الطفيلية التي كانت تؤدي إلى فساد الإنتاج في بعض السنوات وخاصة الفواكه عند نضوجها، أما السنة الثانية 2006 فجاءت في مرحلة سياسة التجديد الريفي من مراحل تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة واستفاد المزارعون من دعم صناديق الدعم الفلاحي لاقتناء المبيدات بمختلف أنوعها وخاصة صندوقي الدعم FNDIA,FNRDA وهذا لتشجيعهم على استعمال هذا النوع من المكافحة بدلا من الطرق التقليدية.

والشكل الموالي يبن النسب المتوسطة لاستعمال المبيدات الكيميائية الصلبة خلال الفترة 2005-2014، حيث كانت مبيدات الفطريات الأكثر استهلاكا بمتوسط نسبة 41%، وهو ما يبرز معاناة المزارعين من هذا النوع من الآفات التي تساهم في تراجع الإنتاج ومردودية المساحة الزراعية، ثم جاءت مبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات بنسب متقاربة حيث كانت 27% و 26% على الترتيب، كما يلي:

الشكل(35): نسبة متوسط مبيعات المبيدات الكيمائية الصلبة (2005-2014)

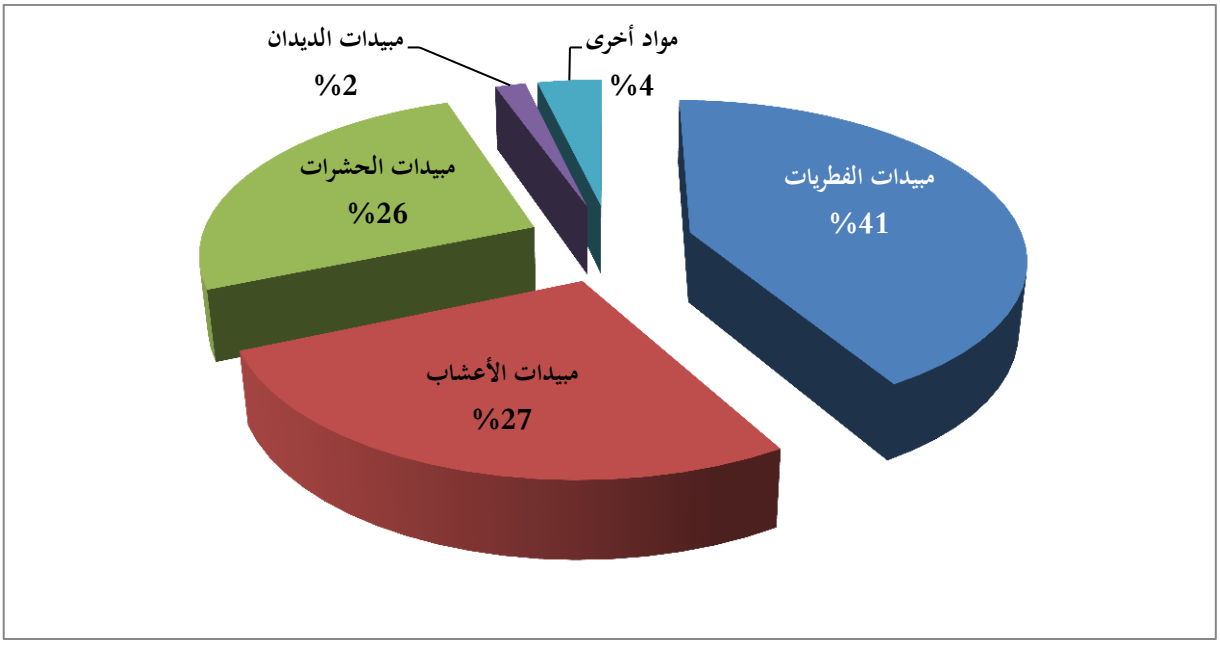

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

كما هو استعمال المبيدات الكيمائية الصلبة تستعمل المبيدات الكيمائية السائلة، وهذا لتنوع أشكال المكافحة من جهة وطريقة الاستعمال من جهة أخرى، فالمبيدات السائلة في غالبها تستعمل أثناء السقي أو الرش، والجدول الموالي يبين مبيعات المبيدات الكيمائية خلال الفترة 2005-2014 كما يلي:

الجدول (15): مبيعات المبيدات الكيمائية السائلة (2005-2014)

الوحدة: لتر

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مبيدات الفطريات	85213	85914	114593	229773	519141	191592	201563	211968	266731	307559
مبيدات الأعشاب	324827	330272	140858	237897	206146	220248	235054	281692	178380	286138
مبيدات الحشرات	1097717	157148	79059	151061	116120	177863	159898	129034	18058	172916
مبيدات الديدان	16124	19162	3619	2968	2534	4291	3354	3254	10224	13685
مواد أخرى	11203	8527	11760	3787	5644	8754	10333	9769	266731	13960
المجموع	1 535 084	601 023	349 889	625 486	849 585	602 748	610 202	635 717	740 124	794 258

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ انه في سنة 2005 كانت أكبر الكميات المقتناة من المبيدات الكيمائية، وهذا بـ 1 مليون و535 ألف لتر، ثم جاءت سنة 2014 بمعدل اقتناء 794 ألف لتر، وهو ما يبين اثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في التأثير على عملية استعمال هذا النوع من المكافحة، حيث أنها لم ترتفع الكمية بشكل واضح

إلا في سنة 2009 لتبلغ 849 ألف لتر، ثم جاءت السنوات التي تلتها متقاربة من حيث الاستعمال في حدود 600 ألف لتر.

بالنسبة لمتوسط استعمال المبيدات الكيمائية خلال الفترة 2005-2009 لم تكن كمثيلتها المبيدات الصلبة، وبالتالي يظهر اختلاف نوعية الاستعمال، حيث ان المبيدات الكيميائية السائلة جاءت نسبة متوسط الاستعمال متقاربة لكل من مبيدات الأعشاب، الحشرات، و مبيدات الفطرية بالترتيب كما يلي 33%، 32%، 29%، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (36): نسبة متوسط مبيعات المبيدات الكيمائية السائلة (2005-2014)

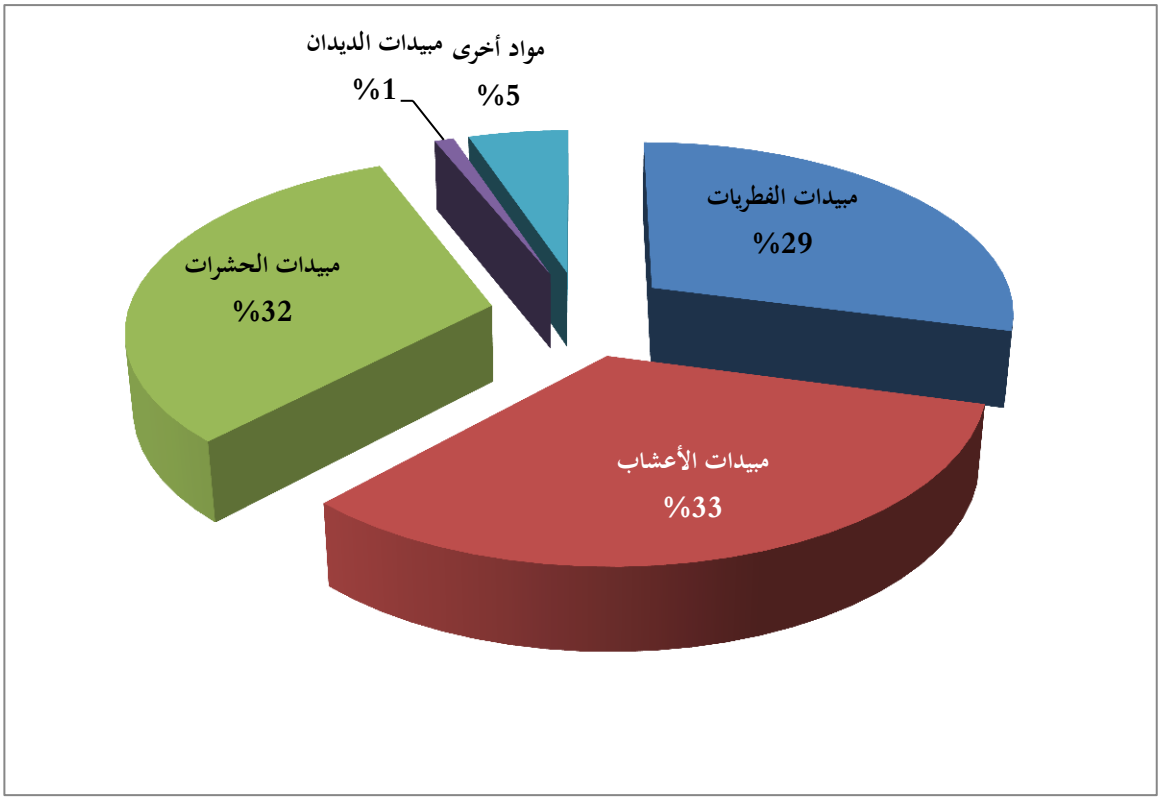

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

خلاصة:

جاء تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر بعد أحداث اقتصادية وسياسية صعبة، لذا كان الدعم المالي من خلال إنشاء صناديق خاصة من احد أهم أولويات تطبيقها، وهذا لتشجيع السكان على الرجوع من جهة وتثبيتهم في مناطقهم من جهة أخرى، وفق المخطط التنموي الكلي الذي انطوت عليه إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة خلال كل خماسي عرفت إنشاء صناديق خاصة بالدعم في بدايتها مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتتبلور فيما بعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وبعدها سياسة التجديد الريفي التي تمحورت حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة PPDRI، التي أعطت للبعد الريفي في التنمية أهمية اكبر من السابق، لتتجسد أخيرا في سياسة التجديد الريفي والفلاحي.

كان لتوسيع استخدام العوامل الطبيعية والتقنية أثر لهذه الصناديق الخاصة بالدعم، وهذا بتوسيع المساحة الكلية المزروعة باستخدام الآلات والمعدات والتقنيات الحديثة المتبعة في مراحل الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى المبيدات الكيمائية لتحسين الإنتاج وتكثيفه.

الفصل الرابع

أثر المخصصات المالية للدعم الفلاحي والريفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الميزانية العامة عن طريق الصناديق الخاصة التي أنشأتها لتمويل تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، أحد أهم الآليات للتغلب على النقائص المسجلة خلال هذه المرحلة، وبالتالي دفع عجلة تنمية الأقاليم الريفية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي وخاصة شعب الإنتاج النباتي والحيواني، والمساهمة في خلق مناصب شغل عن طريق هذه الشعب والبرامج القطاعية، ومن أبرزها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجةPPDRI، والمساهمة في الميزان التجاري عن طريق التخفيض من حجم الواردات الفلاحية الخاصة بشعب الإنتاج النباتي والحيواني ورفع حجم الصادرات الفلاحية، وبالتالي التأثير على حالة الميزان التجاري الفلاحي، وأخيرا المساهمة في الاستقرار العام لأسعار المنتوجات الفلاحية وهذا بزيادة إنتاج شعب الإنتاج النباتي والحيواني وبالتالي التحكم في معدل التضخم الحاصل نتيجة ارتفاع أسعار هذه السلع، خاصة منها السلع ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والحبوب.

أولا: أثر المخصصات المالية للدعم الفلاحي والريفي على الناتج المحلي الفلاحي

الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن التطور الذي يحصل في قيمة الإنتاج داخل الوطن، من خلال الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة، خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ونجد أن الجزائر لجأت إلى زيادة المخصصات المالية لقطاع الفلاحة خلال برامج الخماسيات الثلاثة الأخيرة (الإنعاش، دعم النمو، توطيد النمو)، بهدف رفع وتيرة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، فالإنتاج النباتي يتمركز حول زراعات إستراتيجية معينة من خلالها تستطيع أي دولة أن تتحصل على ميزة نسبية مقارنة بالدول المنافسة الأخرى، لتجنب الارتفاع اللامحدود لأسعار هذه المنتجات النباتية في الأسواق العالمية، الشيء ذاته بالنسبة للمنتجات الحيوانية فلها نفس الأهمية، لما لها دور في التخلص من التبعية الغذائية وتوفير المنتجات الفلاحية في الأسواق الوطنية بأثمان تراعي القدرة الشرائية للمواطن.

1. الإنتاج النباتي والحيواني قبل عقود النجاعة (2000-2008):

نميز بين نوعين من الإنتاج الفلاحي، النباتي والحيواني فكليهما لهما نفس الوزن الاستراتيجي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير المنتجات الفلاحية في الأسواق الوطنية بصورة دائمة وبأسعار تنافسية، مما يسمح بتحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

1.1 شعب الإنتاج النباتي قبل عقود النجاعة:

الإنتاج النباتي هو عبارة عن مجموعة كبيرة من الأغذية والزيوت النباتية التي تنتجها الأشجار والأزهار بمختلف أنواعها، إلا إننا نركز على المنتجات ذات الأهمية البالغة في التغذية العامة للسكان والتي تقوم الدولة من خلال إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من زيادة إنتاجها وبصفة مستدامة حسب الاحتياجات والطلب الوطني الكلي من طرف الأطرف المكونة له على المستوى المحلي، مثل العائلات والمؤسسات والقطاع الحكومي والطلب الخارجي المتمثل في الصادرات إلى العالم الخارجي، والجدول التالي يبين الإنتاج النباتي قبل عقود النجاعة كما يلي:

الجدول (16): الإنتاج النباتي قبل عقود الناجعة (2000-2008)

الوحدة: مليون قنطار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الحبوب	9.34	26.57	19.51	42.64	40.31	35.25	40.13	35.98	15.33
الطماطم الصناعية	4.75	4.56	4.13	4.30	5.78	5.09	2.47	2.52	5.12
الحمضيات	4.33	4.7	5.19	5.60	6.10	6.28	6.80	6.90	6.98
خضروات	33.08	33.62	38.37	49.08	54.8	59.26	59.29	55.25	60.68
فواكه الحبيبات والنواة	3.98	4.27	5.03	5.7	6.19	7.73	9.80	6.90	9.22
البطاطس	12.08	9.67	13.33	18.79	18.96	21.56	21.80	15.07	21.71
الزيتون	2.17	2	1.92	1.68	4.69	3.17	2.65	2.09	2.54
النخيل	3.65	4.4	4.2	4.9	4.4	5.2	5.92	5.27	5.53
مجموع الإنتاج	**73,38**	**89,79**	**91,68**	**132,69**	**141,23**	**143,54**	**148,86**	**129,98**	**127,11**
نسبة التغير	**/**	**22,36**	**2,10**	**44,73**	**6,44**	**1,64**	**3,71**	**(12.68)**	**(2.21)**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدل نلاحظ أن هناك تذبذب في زيادة إنتاج جل شعب الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2008 باستثناء شعبة الخضروات، حيث بلغ مجموع الإنتاج في سنة 2000 لجميع شعب الإنتاج النباتي 73 مليون و38 ألف قنطار، وكانت أعلى نسبة إنتاج هي الخضروات بـ 45.08% بينما الحبوب كانت نسبتها بـ 9.34%، لترتفع كمية الإنتاج سنة 2001 إلى 89.79 مليون قنطار بنسبة 22.36 %مقارنة بسنة 2000 وهي ثاني أعلى نسبة ارتفاع خلال الفترة 2000-2008، حيث كانت أعلى فترة ارتفاع سنة 2003 وهذا بنسبة 44.73% وكانت شعبة الحبوب من بين أكبر المتسببين في تغيير قيم إنتاج شعب الإنتاج النباتي بين الزيادة والنقصان، حيث أن هذه السنة أي 2003 زادت قيمة الإنتاج بـ 23.13 مليون قنطار وهذا بنسبة مساهمة في مجموع الإنتاج (132.69 مليون قنطار) بـ 32.13%، وكانت شعبة الخضروات الأكثر مساهمة من حيث النسبة بـ 37%، لتتواصل ارتفاع كمية إنتاج شعب الإنتاج النباتي سنة 2004 بقيمة 141.13 مليون قنطار وهذا بانخفاض طفيف في كمية إنتاج الحبوب بحوالي 2.33 مليون قنطار وارتفاع قيمة شعب الخضروات بـ 5.72 مليون قنطار، لتواصل الارتفاع سنتي 2005 و2006 بقيمة 143.54 و148.86 على الترتيب وما هو ملاحظ انخفاض كمية إنتاج قيمة شعبة الحبوب في السنة الأولى أي 2005 مقارنة بسنة 2004 بـ 05 مليون قنطار لكن ارتفعت كمية الخضروات بقيمة 5.72 مليون قنطار، وفي سنة 2006 نلاحظ ارتفاع كمية إنتاج الحبوب بنفس قيمة انخفاض السنة التي سبقتها وهذا بـ05 مليون قنطار وبقاء إنتاج شعبة الخصر بنفس الكمية وهو ما زاد من كمية الإنتاج الكلية، لكن نجد أنه في الفترة

2006–2007 انخفضت قيمة الإنتاج الى 129.98 أي ما يعادل نسبة 12.68% وهو راجع لانخفاض كمية إنتاج شعبة الحبوب و الخضروات بـ04 مليون قنطار لكل شعبة، لتستمر الكمية في الانخفاض في السنة الموالية بـ 127.11 مليون قنطار اي بنسبة 2.21% وهذا بالرغم من ارتفاع كمية إنتاج شعبة الخضروات بـ 5.43 مليون قنطار، لكن شعبة الحبوب شهدت انخفاض كبير بكمية 20.65 مليون قنطار عن السنة التي سبقتها وهو ما فسر سبب الانخفاض في قيمة الإنتاج الكلية.

عرفت شعب إنتاج الإنتاج النباتي زيادة في الإنتاج في الفترة 2000–2006 بنسبة 102.86% أي ما قيمته 7548 مليون قنطار من الإنتاج الكلي لشعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق، وهو ما يبرز الأثر الكبير لدور صناديق الدعم المنشأة خلال الفترة 2000–2004 ومن بينها صندوق الضبط والتنمية الريفية FNRDA الذي أنشأ سنة 2000 حيث تستخدم موارده في تدعيم العمليات الفلاحية ومنها شعب الإنتاج النباتي كزراعة الحبوب والخضروات ..الخ ،كما يبينه الملحق رقم 01، لكن قيمة الإنتاج لم تواصل نفس النسق السابق بمواصلة الارتفاع خلال الفترة 2006–2008 رغم إنشاء صناديق دعم جديدة وإلغاء صندوقFNRDA خلال الفترة 2005–2009 ومن بينها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA الذي حل محل الصندوق الملغى FNRDA لكنه يختص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط للإنتاج الفلاحي كما هو موضح بالملحق رقم 01، بينما انشأ صندوق آخر لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA يقوم بضبط الأسعار عن طريق دعم الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي لاسيما سعر الحبوب كما هو موضح في الملحق رقم 02.

والشكل البياني الموال يبين نسبة مساهمة كل شعبة من الإنتاج النباتي في قيمة الإنتاج الكلي للشعب المبينة في الجدول السابق خلال الفترة 2000–2008 كما يلي:

الشكل (37): نسبة الانتاج الخاصة بكل شعب الانتاج النباتي (2000-2008)

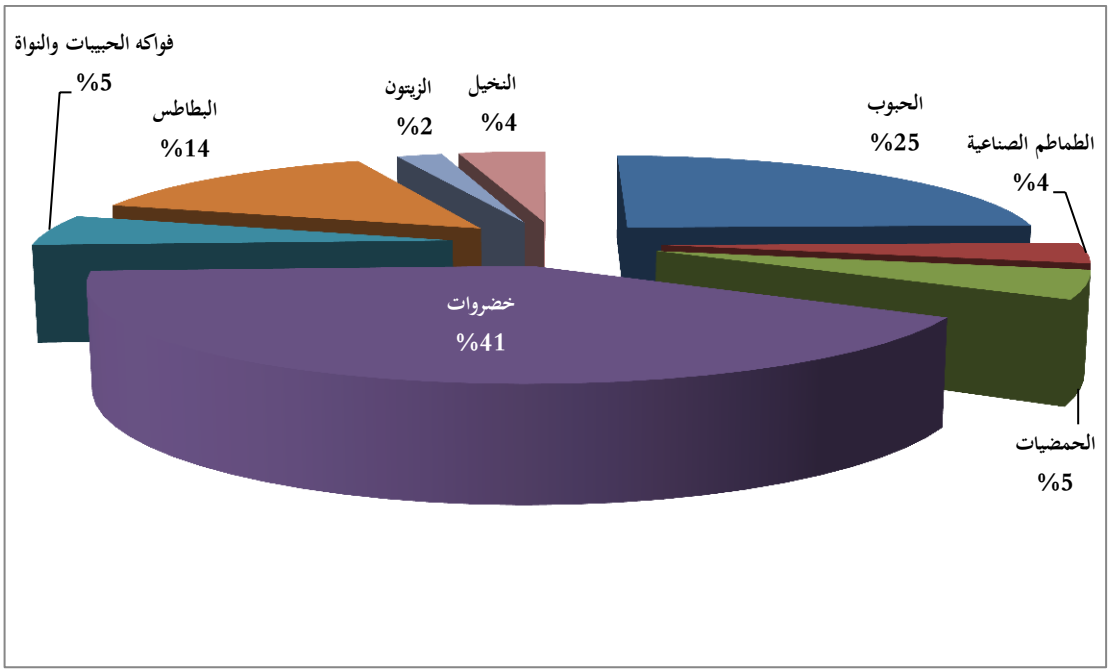

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن شعبة الخضروات كانت الأكبر مساهمة في كمية إنتاج جميع شعب الإنتاج النباتي بـ 41% خلال الفترة 2000-2008 والذي وصل إلى 1078 مليون قنطار، وهذا لما هذه الشعبة من أهمية في استهلاك الفرد وتعدد المنتوجات الداخلة في تركيبها مثل البطاطس والطماطم والبصل والثوم ...الخ، تليها شعبة الحبوب بنسبة 25% وهي ضعيفة مقارنة بالأهمية النسبية لهذه الشعبة والإمكانات الطبيعية والتقنية إضافة إلى الدعم الفلاحي الذي رصد لهذه الشعبة التي يبقى إنتاجها يعتمد بشكل أساسي على الظروف الطبيعية التي تميز السنة ونخص بالذكر معدلات تساقط الأمطار، بينما بقية الشعب فكانت نسبة مساهمتها متقاربة.

ساهمت مجموعة من الولايات الرائدة في قيمة الإنتاج النباتي المحقق خلال الفترة 2000-2008 والذي بلغ 1078 مليون قنطار، وهذا على حسب الخصائص الطبيعية والتقنية التي تميز كل ولاية ولذلك نجد أن الأثر على قيمة كل شعبة من شعب الإنتاج النباتي السابقة هي في الحقيقة تتأثر بالإنتاج المحقق في الولايات التي تمتاز بمعدل إنتاج مرتفع في هذه الشعبة، فنجد انه مجموع من الولايات وخاصة الغربية مثل تيارت وسيدي بلعباس والشرقية مثل سطيف و أم لبواقي تتميز بمساهمتها المرتفعة في إنتاج شعبة الحبوب على غرار ولايات بومرداس، عين الدفلة، معسكر ...الخ التي تمتز بمساهمة مرتفعة في شعبة الخضروات، فكانت شعب الإنتاج النباتي كشعبة الحبوب، الخضروات، البطاطس، الطماطم الصناعية، فواكه الحبيبات والنواة، النخيل، الزيتون تتميز باختلاف الإنتاج حسب الولايات الرائدة في إنتاج كل شعبة من الشعب السابقة كما يلي:

- **شعبة الحبوب:**

شعبة الحبوب باختلاف الأنواع التي تحتويها من قمح صلب ولين، شعير، ذرى، خرطال من أهم شعب الإنتاج النباتي لاستهلاكها الواسع من قبل الفرد وتحقيق نسب متوسطة من الاكتفاء الذاتي الخاص بها وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات مما يسبب عجز دائم في الميزان التجاري، حيث نلاحظ زيادة الإنتاج خلال سنوات معينة حيث تخطى عتبة 35 مليون قنطار، و هذا راجع لأسباب طبيعية كتساقط نسبة الأمطار بمعدلات مرتفعة، بينما نجد أن نسبة الإنتاج لم تتعدى 20 مليون قنطار في السنوات المتبقية، وهذا لانخفاض نسبة تساقط الأمطار من جهة و بالتالي سادت عوامل الجفاف و ما تسببه هذه الأخيرة من حرائق لحقول الإنتاج. وتميز الإنتاج بارتفاع في ولايات محددة بلغ عددها تسعة عشر ولاية بنسبة 77.85% بمتوسط إنتاج قدره 24.6 مليون قنطار من إجمالي إنتاج وطني 317.5 مليون قنطار خلال سنوات 2000–2008، و بلغت المساحة الإجمالية المحصودة الكلية 1.05 مليون هكتار و المساحة الإجمالية المروية 198.7 ألف هكتار، إذ بلغت المساحة الإجمالية المحصودة للولايات التسعة عشر الرائدة (أقطاب فلاحية لشعبة الحبوب) 1.9 مليون هكتار ومتوسط المساحة الإجمالية المروية 30.5 ألف هكتار، حيث احتلت ولايات تيارت، سطيف، سيدي بلعباس وأم لبواقي المراتب الأولي بنسبة وطنية 10.14%، 7.77%، 7.18% و 6.91% على الترتيب فيما يخص الإنتاج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (17) : متوسط إنتاج الحبوب حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000–2008)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المحصودة (هـ)	متوسط المساحة المروية (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
تيارت	2 498 781	219 017	1 468	11,41
سطيف	1 913 091	137 354	3 156	13,93
سيدي بلعباس	1 767 786	148 163	226	11,93
ام لبواقي	1 703 150	129 159	2 152	13,19
سوق اهراس	1 475 489	115 088	196	12,82
ميلة	1 342 235	96 702	554	13,88
عين الدفلة	1 311 477	79 041	6 604	16,59
مدية	1 284 933	84 068	802	15,28
معسكر	1 213 995	99 456	3 774	12,21
غليزان	1 138 350	83 118	570	13,70
قالمة	1 114 116	81 241	670	13,71
قسنطينة	1 098 502	62 191	173	17,66
الشلف	1 053 386	80 529	2 228	13,08
تبسة	1 048 354	103 383	3 126	10,14

عين تموشنت	1 045 307	91 821	158	11,38
تلمسان	983 919	86 313	1 608	11,40
البويرة	941 876	57 964	691	16,25
باتنة	876 510	86 823	1 296	10,10
البرج	825 681	67 770	1 036	12,18
المجموع	**24 636 936**	**1 909 200**	**30 489**	
النسبة الوطنية	**77.58**	**78.17**	**32.17**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

- **شعبة إنتاج الخضر:**

الخضر باختلاف أنواعها الطازجة من جزر وفلفل وجزر وخيار ...الخ، تحتل الاهتمام الأكبر في الإنتاج النباتي بعد الحبوب، وهذا لدورها البارز في السلة الغذائية من حيث الاستهلاك، حيث نجد سبعة عشر ولاية رائدة أي تعتبر كأقطاب فلاحية لهذا النوع من المنتوج بإنتاجها لحوالي 37.20 مليون قنطار كمتوسط إنتاج ما بين 2000-2008، من متوسط إنتاج وطني بلغ حوالي 51.63 مليون قنطار، اذ بلغت نسبة إنتاج هذه الولايات السبعة عشر 72.04%، بمتوسط مساحة إنتاج خلال نفس الفترة بـ220524 هكتار، من متوسط مساحة إجمالية كلية مزروعة لإنتاج هذه الشعبة بـ329994 هكتار، حيث بلغ متوسط المساحة المروية للولايات الرائدة السبع عشر بـ161928هكتار من متوسط مساحة مروية إجمالية تقدر بـ244182 هكتار، حيث نجد ولاية عين الدفلة في الريادة بمتوسط إنتاج قدره 4.35 مليون طن ثم بومرداس بـ 3.89 مليون طن تليها معسكر 3.08 مليون طن، بينما بلغت اعلي متوسط مرودية إنتاجية (قنطار/هكتار) في ولاية الشلف بـ 246.80 ق/هـ، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول(18): متوسط إنتاج الخضر حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المساحة المروية (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
عين الدفلة	4 648 855	20 631	19 117	225,34
بومرداس	4 291 283	22 530	6 975	190,47
معسكر	3 218 786	21 031	13 921	153,05
مستغانم	2 881 203	18 904	18 904	152,41
سكيكدة	2 457 974	17 482	6 377	140,60
بسكرة	2 446 025	13 732	13 732	178,13
تيبازة	2 163 006	10 600	7 524	204,05
واد سوف	1 983 559	10 330	8 199	192,01
تيارت	2 007 447	8 532	8 191	235,29

الجزائر	1 972 139	11 453	8 257	172,19
تلمسان	1 864 449	15 801	11 019	118,00
الشلف	1 827 989	7 407	6 653	246,80
المسيلة	1 565 899	11 076	11 019	141,38
غيلزان	1 114 385	10 171	8 171	109,57
الطارف	1 126 852	7 566	4 130	148,94
قالمة	918 221	8 418	5 620	109,08
البويرة	711 863	4 860	4 119	146,48
المجموع	**37 199 935**	**220 524**	**161 928**	
النسبة الوطنية	**72,04**	**66,83**	**66,31**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

- **شعبة إنتاج البطاطس:**

البطاطس من أكبر الخضر استهلاكا من حيث الكمية بعد الحبوب، وهذا لعدم مفارقتها لطاولة استهلاك الفرد الجزائري، و لذا كانت ثلاث منتوج استراتيجي بعد الحبوب و الحليب من حيث أولويات الحكومة الجزائرية في تطوير وتحسين كمية الإنتاج لما لاقت من اهتمام من حيث الدعم المقدم لكمية الإنتاج وعملية التبريد، بتخصيص صندوقي FNDIAو FNRPA كصناديق دعم لتطوير وضبط انتاج هذا المنتوج، حيث نجد عشرة ولايات رائدة في إنتاج البطاطس بمتوسط إنتاج خلال الفترة 2000–2008 بحوالي 11.6 مليون قنطار أي بنسبة 65.5%من الإنتاج الوطني الذي قدر خلال نفس الفترة بمتوسط إنتاج 18.25 مليون قنطار، حسب الجدول التالي:

جدول (19): تطور متوسط إنتاج البطاطا حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000–2008)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
عين الدفلة	3 506 040	15 245	230
معسكر	1 390 285	7 677	181
مستغانم	1 356 544	6 775	200
واد سوف	1 411 554	5 720	247
الشلف	1 077 257	4 187	257
تلمسان	992 570	4 943	201
تيارت	731 333	3 419	214
بومرداس	576 874	2 697	214
تيبازة	527 455	2 395	220
بويرة	522 305	2 372	220

سكيكدة	472 828	3 051	155
المجموع	**12 565 045**	**58 481**	
النسبة الوطنية	**70,05**	**42,97**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

- **شعبة إنتاج الطماطم الصناعية:**

تعتبر من أهم المنتجات الزراعية لاستعمالها كموارد أولية للصناعات التحولية الغذائية، و بالتالي فهي لها دور أساسي في المساهمة في المتغيرات الاقتصادية الوطنية الكلية من خلال القطاع الزراعي والصناعي في آن واحد، من حيث التوظيف، الناتج الوطني الإجمالي والصادرات، لذا عرفت شعبة إنتاج الطماطم الصناعية اهتمام من طرف واضعي إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر ومحاولة تطويرها، من حيث زيادة المساحة المنتجة من جهة، وإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة التحويلية من جهة أخرى.

الجدول (20): تطور متوسط إنتاج الطماطم الصناعية حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
سكيكدة	1 374 863	5856	234.78
الطارف	959 995	4854	153.33
عنابة	743 450	4853	197.82
قالمة	468 674	2035	230.33
المجموع	**3 546 982**	**17 597**	
النسبة الوطنية	**83,25**	**86,93**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن شعبة إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر ترتكز في أربعة ولايات التي تعتبر كأقطاب إنتاج بامتياز لهذا النوع، وهذا بنسبة متوسطة للإنتاج خلال الفترة 2000-2008 بـ 83.25% بمتوسط إنتاج 3.55 مليون قنطار، ومساحة مزروعة بـ 17597 هكتار بنسبة وطنية تقدر بـ86.93%، من متوسط إنتاج وطني لنفس الفترة قدر بـ4.26 مليون قنطار بأربعة وعشرون ولاية منتجة، بمتوسط مساحة منتجة كلية بـ 20244 هكتار، حيث احتلت ولاية سكيكدة المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج للفترة 2000-2008 بـ 1.37 مليون طن، بنسبة بمتوسط مساحة مزروعة قدرت بـ 5856 هكتار.

- **شعبة إنتاج الفواكه ذات النواة و اللوزيات:**

شعبة الفواكه ذات النواة واللوزيات تساهم جميع ولايات الوطن باستثناء ولاية تندوف في إنتاجها بنسب متفاوتة و بالتالي الاهتمام بها من خلال عمليات التشجير لمختلف أنواعها، حيث نجد من بين أصنافها: التفاح، الرمان، السفرجل، الأجاص، اللوز، الكرز، المشمش، البرقوق، الخروب....الخ.

الجدول (21) : متوسط إنتاج الفواكه ذات النواة واللوزيات حسب الولاية

قبل عقود النجاعة (2000-2008)

الولاية	متوسط الإنتاج(ق)	المساحة المغروسة (هـ)	المساحة المنتجة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
بليدة	692 534	8 367	6 327	109
باتنة	350 738	8 658	6 064	58
عين الدفلة	755 175	11 339	6 577	115
سكيكدة	322 003	5 101	3 957	81
المسيلة	424 293	10 207	6 653	64
تيبازة	504 253	7 164	5 305	95
الجلفة	203 100	7 084	4 337	47
مستغانم	311 053	5 955	4 098	76
المدية	371 425	16 111	10 666	35
تلمسان	273 788	19 178	14 091	19
بومرداس	293 381	4 123	3 473	84
خنشلة	196 626	7 995	2 682	73
غيليزن	193 763	3 759	2 602	74
المجموع	4 892 133	115 041	76 832	
النسبة الوطنية	**70,88**	**51,80**	**55,97**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

- **شعبة إنتاج الزيتون:**

شعبة إنتاج الزيتون في الجزائر لاقت اهتماما بالغا كنظيراتها من المنتوجات الزراعية وبادرت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بإخراجها من الحيز الضيق التي كانت تنتج فيها، أي من منطقة القبائل إلى مختلف ولايات الوطن، و نجد نوعين من الإنتاج إنتاج الزيت و الزيتون المحفوظ، حيث احتلت ثماني ولايات الريادة كأقطاب إنتاج لهذه الشعبة بنسبة وطنية قدرها 88.83 لمتوسط الفترة 2000-2008 من متوسط إنتاج 41.95 مليون لتر من الزيت.

الجدول (22): تطور متوسط إنتاج الزيتون حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)

لولاية	متوسط الإنتاج	متوسط الأشجار المغروسة	متوسط الأشجار المنتجة	متوسط المردودية كغ/شجرة
بجاية	13 304 467	3 792 796	3 684 448	16
تيزي وزو	8 073 867	2 806 863	2 493 312	15
البويرة	4 681 083	1 520 274	1 278 319	17
سطيف	4 494 667	1 208 300	1 162 426	10
جيجل	4 089 250	897 210	769 398	21

سكيكده	4 018 167	856 493	615 497	28
برج بوعريريج	2 219 100	1 095 800	466 996	17
باتنة	1 072 500	454 003	159 358	24
المجموع	**41 953 100**	**12 631 739**	**10 629 754**	
النسبة الوطنية	**88,86**	**53,04**	**70,14**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

- **شعبة زراعة النخيل:**

شعبة زراعة النخيل تساهم في إنتاج التمور بمختلف أنواعها، دقلة نور، دقلة بيضة و مجموع الأنواع من التمر الجاف، غرس ومجموع أنواع التمر الداخله في إنتاجه، تعتبر هذه الشعبة من بين أهم الشعب من حيث الميزة التنافسية لإنتاجها دقلت نور التي تعتبر كأحد أجود أنواع التمور على المستوى العالمي، لذا كان إلزاما تطوير هذه الشعبة للقيام بدور أساسي في عملية التصدير، اذ نجد خمسة ولايات رائدة في زراعة التخيل وبالتالي منتوج التمور بمتوسط إنتاج قدر بـ 4.95 مليون طن للسنوات 2000-2008، حيث بلغت نسبة الإنتاج لهذه الولايات من النسبة الوطنية 93.77% ، حيث بلغ الإنتاج متوسط الإنتاج الوطني لنفس الفترة 7.17 مليون قنطار بمجموع إحدى عشر ولاية منتجة.

الجدول (23): تطور متوسط إنتاج التمور حسب الولاية قبل عقود النجاعة (2000-2008)

الولاية	متوسط الإنتاج	متوسط الأشجار المغروسة	متوسط الأشجار المثمرة	متوسط المردودية كغ/شجرة
بسكرة	1 658 101	3 985 632	2 464 204	67,29
واد سوف	1 386 227	3 365 878	2 486 164	55,76
ورقلة	893 137	2 277 493	1 798 559	49,66
ادرار	618 964	3 452 396	2 261 605	27,37
غرداية	297 719	1 063 270	716 296	41,56
المجموع	**4 854 149**	**14 144 669**	**9 726 828**	
النسبة الوطنية	**93,77**	**84,78**	**90,25**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

2.1 شعب الإنتاج الحيواني قبل عقود النجاعة:

الإنتاج الحيواني هو عبارة عن المنتجات التي يكون مصدرها الحيوانات وتكون قابلة للاستهلاك والاستعمال لأغراض معينة ومن بينها اللحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء، الحليب، العسل، الصوف، الوبر، الشحوم ..الخ، حيث أنها تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والمساهمة في تنويع الدخول للفلاحين في المناطق الريفية، وخاصة المناطق السهبية التي تعتبر رائدة في إنتاج اللحوم الحمراء بينما الهضاب العليا نجدها تتميز بإنتاج اللحوم البيضاء.

تعتبر تربية الحيوانات المنتجة لشعب الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعها، من أهم ركائز الاكتفاء الذاتي بصفة عامة ولهذا النوع بصفة خاصة، حيث أولت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال صناديق الدعم الخاصة التي كانت موجودة وخاصة FNRDA خلال الفترة 2000–2005 والذي استبدل بصندوق FNDIAفي سنة2005، إذ إن إجمالي مبلغ الدعم المقدم من طرف هذا الصندوق قدر بـ 230.83 مليار دينار لمختلف شعب الإنتاج الحيواني والنباتي حيث أن تربية الحيوانات بمختلف أنواعها دعمت من خلاله، ومن جهة أخرى كان صندوق FPZPP لتدعيم الطب البيطري والتلقيح الاصطناعي وتحسين مختلف السلالات لزيادة الإنتاج بمختلف أنواعه، و الجدول التالي يوضح تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2001–2008 كما يلي:

الجدول (24): تطور مدخلات الإنتاج الحيواني (الأبقار، المواشي، الماعز، الإبل، الخيل)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط نسبة التغير%
الأبقار الحلوب	1007,23	841,63	833,25	844,5	828,83	847,64	859,97	853,52	(2.14)
الأبقار جميع الأنواع	1613,04	1510,77	1560,55	1613,7	1586,07	1607,9	1633,8	1640,73	0,29
المواشي	17298,8	17057,25	17502,8	18293,3	18909,11	19615,73	20154,9	19946,15	2,08
الماعز	3129,4	3280,54	3324,74	3450,6	3599,88	3754,6	3837,86	3751,36	2,65
الإبل	245,5	249,7	253,05	273,14	258,56	256,67	291,36	395,08	7,72
الخيل	43,57	46,43	47,53	44,59	42,64	43,57	47,04	45,28	0,68

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ ان متوسط نسبة الزيادة في ما يخص الأبقار الحلوب كانت سالبة وهو ما يعكس انخفاض لهذا النوع خلال الفترة 2001–2008 و هو ما يعكس فشل الاستراتيجة في تطوير تربية الأبقار، وهو ما انعكس بدوره ايجابا على فاتورة استيراد غبرة الحليب، ونلاحظ من خلال الجدول السابق ان عدد الأبقار الحلوب لم يبلغ سوى 853 الف رأس سنة 2008 وهذا بمتوسط انخفاض قدره (2.14)% خلال الفترة 2001–2008، أما الأبقار بكل انواعها وهو ما يدخل ضمنها العجول والثيران والتي تدخل خاصة في انتاج شعبة اللحوم لم ترقى الزيادة إلى المستوى المطلوب حيث كان متوسط النسبة هو 0.29% وهو ضئيل جدا مقارنة بالدعم المخصص، حيث أن العدد ارتفع إلى 1.64 مليون رأس سنة 2008 مقارنة بـ 1.61 مليون رأس سنة 2001، أما المواشي و الماعز فكانت نسبة الارتفاع متقاربة اذ بلغت 2.08%و 2.65% على الترتيب، حيث أن الماعز ارتفعت من 3.12 مليون رأس سنة 2001 إلى 3.75 مليون رأس سنة 2008 ام المواشي فكانت سنة 2001 تقدر بـ 17.29

مليون رأس لترتفع و تبلغ 19.94 مليونرأس سنة 2008، وهي نوعا ما مقبولة مقارنة بالأنواع السابقة، واكبر متوسط ارتفاع عرفته الإبل بمتوسط قدره 7.72% حيث ارتفعت من 245ألف سنة 2001 إلى 395 الف سنة 2008، أما الخيل فلم ترقى هي الأخرى إلى الزيادة المطلوبة، حيث كان متوسط نسبة الزيادة 0.68 % وهو الأخر ضئيل جدا حيث كان عدد الخيول سنة 2001 يقدر ب43 ألف ليبلغ 45 الف سنة 2008.

الإنتاج الحيواني يتضمن مجموعة من الشعب أبرزها شعبة الحليب التي كانت من ابرز الشعب المدعمة في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في شقيها التجديد الفلاحي بمختلف الصناديق الموجه لهذه الشعبة والتجديد الريفي، إذ ابرز الصناديق الداعمة هما صندوقي FNDIA و FNRPA حيث الأول يدعم الاستثمار الفلاحي فيما يخص الأبقار الحلوب وتجهيزاتها أما الثاني فيدعم إنتاج و جمع مادة الحليب، و تندرج شعب لا تقل أهمية عن شعبة الحليب ضمن هذا النوع من الإنتاج و هي شعبة إنتاج اللحوم الحمراء، شعبة إنتاج اللحوم البيضاء، شعبة إنتاج العسل، وشعبة الصوف، والجدول التالي يظهر تطور إنتاج هذه الشعب خلال الفترة 2000-2008 كما يلي:

الجدول (25): تطور الإنتاج الحيواني قبل عقود الناجعة

الوحدة: مليون قنطار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط نسبة التغير %
الحليب (10^9 لتر)	1.55	1.63	1.54	1.61	1.91	2.1	2.2	2.18	2.21	**4,12**
اللحوم الحمراء	2.5	2.60	2.90	3	3.2	3.01	2.99	3.20	3.15	**3,06**
اللحوم البيضاء	1.98	2.01	1.5	1.56	1.70	1.68	1.45	2.60	3.06	**8,91**
البيض (مليون)	2.02	2.16	3.22	3.3	3.5	3.44	3.57	3.81	3.5	**8,15**
العسل (الف)	10.45	16.39	19.5	21	28	29.9	25	29.6	33.12	**17,19**
الصوف (الف)	177.09	181.4	197.5	200	230	235	240	223.1	221.9	**3,04**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ زيادة متوسط نسبة إنتاج الحليب بمختلف أنواعه حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة خلال الفترة 2000-2008 بـ 4.12% حيث انتقل الإنتاج من 1.55 مليار لتر سنة 2000 إلى 2.21 مليار لتر سنة 2008 بينما عرفت سنة 2002 انخفاض مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع لانخفاض عدد الأبقار الحلوب نتيجة للمرض وعدم استخدام التقنيات الحديثة في التلقيح والتربية، أما فيما يخص إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء فعرف المتوسط نسبة زيادة بـ 3.06% و8.91% على التوالي، وما هو ملاحظ ارتفاع معتبر في شعبة اللحوم البيضاء حيث انتقلت من 1.98 مليون قنطار سنة 2000 الى 3.06 مليون قنطار سنة 2008، وهذا راجع لسهولة الاستثمار في هذا النوع من الإنتاج و انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالشعب الأخرى، نفس الشيء ينطبق على شعبة البيض من حيث متوسط الإنتاج حيث بلغ 8.15% خلال الفترة، وهو ما يعكس تطور شعبة إنتاج البيض،

بينما بلغت أعلى نسبة زيادة في المتوسط لشعبة العسل حيث بلغت نسبة 17.19%، وهذا للارتفاع الذي عرفته سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 و التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع النسبة لهذا الحد، و أخيرا شعبة الصوف التي كانت نسبة الزيادة في المتوسط بـ 3.04% وهي انعكاس لزيادة المواشي.

2. الإنتاج النباتي والحيواني بعد تطبيق عقود النجاعة (2009-2014):

تميزت عقود الناجعة برفع التحدي من طرف وزارة الفلاحة لبلوغ هدف الاكتفاء الذاتي، وتطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الفلاحي، و يمكن إيضاح النتائج المتوصل إليها و نسبة الزيادة الحاصلة في كل منتوج وهذا نتيجة لظروف طبيعية وبشرية من خلال إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي كان من أبرز أهدافها رفع تحدي الأمن الغذائي، من خلال تحقيق وفرات معتبرة في الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا بوضع هذه العقود التي كانت من جملة أهدافها توضيح الرؤى المستقبلية ووضع قاعدة بيانات انطلاق للتقييم والمحاسبة ومعرفة مكامن الضعف الاستراتيجي المسجلة ومحاولة تداركها خلال البرامج الخماسية المقبلة، ومنه كانت تهدف عقود النجاعة في شقها المتعلق بالتجديد الفلاحي إلى ما يلي:

- زيادة نسبة نمو الإنتاج الفلاحي.
- تقييم قيمة الإنتاج الفعلي.
- الرفع من الإنتاجية.
- رفع نسبة اندماج الزراعة الغذائية.
- العناصر التي تسمح بتقييم الاستدامة لكل لولاية.

ترتكز معايير تقييم عقد التجديد الريفي على:

- عدد مناصب الشغل المستحدثة.
- مستوى التنويع الاقتصادي.
- حماية الموارد الطبيعية وتحسين الغطاء النباتي.
- تطور مؤشرات النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من اجل التنمية الريفية المستدامة واستعمال النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي.

1.2 شعب الإنتاج النباتي بعد تنفيذ عقود النجاعة:

أولت عقود النجاعة في شقها المتعلق بالتجديد الفلاحي أهمية خاصة لشعب الإنتاج النباتي، حيث تعتبر شعبة الحبوب كأحد أهم مكونتاها، وبالتالي تعتبر الشعبة الأهم نظرا للاستهلاك الكبير من جهة وارتفاع قيمة وارداتها بالعملة الصعبة من جهة أخرى، وتعتبر شعب الإنتاج النباتي كمدخلات لشعب الإنتاج الحيواني وخاصة

الشعير والذرى، والجدول الموالي يوضح الإنتاج النباتي في ظل عقود النجاعة الممضاة من قبل الوزارة وبين ممثلي المديرات المصالح الفلاحية والغابات الولائية بصفتهم ممثلين للسلطات المحلية الولائية كما يلي:

الجدول (26): الإنتاج النباتي المستهدف لعقود النجاعة والمحقق فعليا (2009-2014)

الوحدة: مليون قنطار

	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق
الحبوب	38.1	61.2	40.6	43.6	43.7	42.5	46.7	51.2	50.72	49.1	53.76	34.32
الطماطم الصناعية	4.8	3.8	5.7	7.6	5.5	7.1	6	8.6	6.47	9.1	6.83	11
البقوليات	0.60	0.64	0.66	0.72	0.72	0.79	0.76	0.84	0.82	0.95	0.78	0.93
الخضروات	66.6	72.9	72	86.4	77.4	95.7	83.25	104.3	90.12	118.68	95.43	123
البطاطس	23	26.4	25	33	27.2	37.8	29.25	42.2	31.63	48.86	33.62	46.73
الحمضيات	7.97	8.4	8.64	7.9	9.42	11.1	10.18	10.9	10.95	12.05	11.68	12.71
الفواكه	10.36	10.15	11.18	12.33	12.3	13.82	13.44	13.58	14.63	15.40	15.66	13.96
الزيتون	3.54	4.8	3.86	3.1	4.29	6.1	4.62	3.92	5.18	5.78	5.56	4.82
التمور	5.95	6	6.51	6.4	7.1	7.2	7.73	7.89	8.34	7.24	8.9	7.89
المجموع	160.92	194.29	174.15	201.05	187.63	222.11	201.93	243.43	218.86	267.16	232.22	255.36

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ في الجدول السابق الخاص بأهداف عقود النجاعة لتحفيز شعب الإنتاج الفلاحي وخاصة الشعب ذات فاتورة الاستيراد الكبيرة من جهة وذات الاستهلاك الواسع من جهة أخرى، بالتالي هناك قصور كبير في تحقيق نسب مقبولة من الاكتفاء الذاتي، تتصدر هذه الشعب شعبة الحبوب حيث أن متوسط نسبة الزيادة المستهدف 7.13% خلال الفترة 2009-2014 لكن ما هو محقق كان مخيبا للآمال حيث كان متوسط نسبة النمو عكسيا أي انخفاض في متوسط الإنتاج للفترة نتيجة للظروف المناخية السائدة وتذبذب لتساقط الأمطار من سنة لأخرى، خاصة السنوات التي عرفت انخفاض كبير و هي سنوات 2010،2011و2014، حيث أن المتوسط المحقق كان(9)% خلال الفترة 2009-2014، أما باقي الشعب فقد حققت ما هو مستهدف أي نسبة 7% كمتوسط زيادة خلال الفترة 2009-2014، حيث استهدفت عند هذه النسبة كل من شعب الحمضيات، البطاطس، الطماطم الصناعية والخضروات بمتوسط نسبة على الترتيب 7.95%، 7.89%، 7.55% و 7.56% و المتوسط المحقق فاق المستهدف بالنسبة لهذه الشعب، ونخص بالذكر الطماطم الصناعية التي حققت نسبة جد مرتفعة مقارنة بالمستهدفة اذ بلغت النسبة خلال الفترة 28.25% ، أما الشعب التي فاقت 10% فكانت البطاطس، الزيتون والخضروات فكانت النسب المحققة 12.52%، 11.29% و11.14% بالترتيب، بينما تصدرت شعبة الإنتاج النباتي المستهدف كل من الزيتون ثم الفواكه ثم التمور حيث فاقت نسبة الزيادة المستهدفة بالتقريب

8% وكانت على التوالي 9.47%، 8.62% ثم 8.39% ، بالنسبة للزيتون والفواكه فكانت النسبة المحققة11.29% و 7.18% وهي بالتقريب المستهدفة أما البقوليات فكانت النسبة المحققة 7.91% و هي جد معتبرة مقارنة بالمستهدفة ، وأخيرا التمور التي كانت النسبة المحققة بالتقريب 5.90% وهي بعيدة نوعا ما عن المستهدفة.

ما يمكن استنتاجه أن بعض شعب الإنتاج النباتي حققت ما هو مستهدف بنسب جد مرتفعة كالطماطم الصناعية، البطاطس، الخضروات و الزيتون زيادة للبقوليات، بينما شعب حققت بالتقريب ما هو مستهدف، كالحمضيات والفواكه أما شعبة التمور فقط عرفت انخفاض على ما هو مستهدف، وبالتالي لم تحقق الهدف، و في الأخير شعبة الحبوب التي عرفت فشل ذريع مقارنة بما هو مستهدف حيث كان النمو سالب وهو ما يعكس فشل إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في النهوض بإنتاج هذه الشعبة في جانبها المتمثل في التجديد الفلاحي،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (27): متوسط نسبة النمو المستهدف والمحقق لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)

النمو / الشعبة	نسبة النمو المستهدف	متوسط نسبة النمو المستهدف	نسبة النمو المحقق	متوسط نسبة النمو المحقق
الحبوب	35,66	7,13	(45)	(9)
الطماطم الصناعية	37,73	7,55	141,24	28,25
البقوليات	27,66	5,53	39,54	7,91
الخضروات	37,31	7,46	55,70	11,14
البطاطس	39,46	7,89	62,61	12,52
الحمضيات	39,73	7,95	48,78	9,76
الفواكه	43,10	8,62	35,88	7,18
الزيتون	47,33	9,47	56,46	11,29
التمور	41,95	8,39	29,49	5,90

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

تطور الإنتاج النباتي بشكل كبير في بعض الشعب في ظل إستراتجية التجديد الفلاحي والريفي خلال الخماسي 2009-2014، و هذا نتيجة لتبني الوزارة عقود النجاعة بهدف خلق أقطاب فلاحية تمتاز بإنتاج شعب معينة كالحبوب والخضروات والحليب ..الخ، حيث أن لكل منطقة خصوصية معينة تميزها عن باقي الولايات من حيث نوع الإنتاج التي تستطيع ان تكون لها الريادة فيه، وهذا لامتلاكها ميزة نسبية عن غيرها خاصة في التحكم في الأساليب التقنية وموائمة العوامل الطبيعية من الأرض و المياه لإنتاج صنف معين، حيث كانت الولايات الرائدة في الإنتاج النباتي حسب الصنف كما يلي:

- **شعبة إنتاج الحبوب:**

من بين أهم المنتجات النباتية التي مازلت الجزائر تحاول تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية، وهذا بتخصيص دعم مالي معتبر من خلال صندوقي FNDIA و FNRPA، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشودة طيلة عمر الإستراتيجية السابقة التي طبقتها لعدة أسباب طبيعية وتكنولوجية وبشرية ....الخ، وفيما يلي جدول يوضح تطور متوسط إنتاج الحبوب والمساحة المحصودة والمروية في الجزائر حسب الولايات الرائدة بعد تطبيق عقود النجاعة:

الجدول (28) : تطور متوسط إنتاج الحبوب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المحصودة (هـ)	متوسط المساحة المروية (هـ)	متوسط نسبة نمو الإنتاج (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
تيارت	4 302 581	252 786	3 465	14,11	17,02
سطيف	2 557 382	173 790	5 170	(9.83)	14,72
سيدي بلعباس	2 133 304	150 872	510	(0.28)	14,14
ام لبواقي	2 160 163	153 250	6 950	101,42	14,10
سوق اهراس	1 847 414	121 859	95	(0.34)	15,16
ميلة	1 861 653	106 548	1 202	2,25	17,47
مدية	1 860 941	104 134	1 116	(5.53)	17,87
قالمة	1 941 793	81 292	735	13,95	23,89
غيليزان	2 014 750	132 684	319	(4.20)	15,18
عين الدفلة	1 599 055	77 038	3 669	(7.47)	20,76
معسكر	1 908 643	113 307	3 160	13,30	16,84
فسنطينة	1 488 404	65 681	340	4,14	22,66
بويرة	1 731 973	77 994	1 018	1,20	22,21
تموشنت	1 407 927	90 579	119	6,29	15,54
تلمسان	1 525 123	112 088	1 957	31,56	13,61
الشلف	1 302 702	82 597	866	(2.16)	15,77
باتنة	1 522 754	117 331	12 727	(7.08)	12,98
البرج	1 190 585	79 880	1 508	(7.98)	14,90
تبسة	794 758	110 641	6 042	127,88	7,18
المجموع	**35 151 906**	**2 204 350**	**50 965**		
النسبة الوطنية	**79,72**	**80,56**	**40,97**		

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن تسعة عشر ولاية احتلت الريادة بمتوسط إنتاج قدره 35.15 مليون قنطار من متوسط إنتاج وطني لنفس الفترة قدره 44.09 مليون قنطار، وهو ما يعادل متوسط نسبة وطنية قدرها 79.72%، حيث متوسط المساحة المحصودة كان 2.2 مليون هكتار من متوسط مساحة إجمالية قدرها 2.73 مليون هكتار، أي حوالي متوسط نسبة وطنية قدره 80.56%، ومتوسط مساحة مروية قدرها 50.86 ألف هكتار من إجمالي متوسط المساحة الإجمالية المروية التي قدرت بـ124.41 ألف هكتار أي ما يمثل كنسبة متوسطة وطنية 40.97%.

- **شعبة إنتاج الخضر:**

تطورت شعبة إنتاج الخضر بشكل لافت للانتباه في السنوات الأخيرة وخاصة بعد إمضاء عقود النجاعة من طرف المصالح المختصة، حيث أن متوسط نسبة النمو المستهدف بصفة كلية كانت في حدود 7.46% بينما المحققة وصلت كنسبة متوسط خلال نفس الفترة اي 2009-2014 الى 11.14% واختلفت كميات الإنتاج من ولاية إلى أخرى، حيث كانت ولايات رائدة في هذا النوع من الإنتاج النباتي كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (29) : تطور متوسط إنتاج الخضر حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المساحة المروية (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
واد سوف	9 547 540	31 939	20 396	299
عين الدفلة	8 540 402	29 223	26 344	292
بومرداس	7 027 041	27 442	11 369	256
معسكر	6 678 293	28 494	19 399	234
مستغانم	6 077 030	28 053	28 053	217
بسكرة	4 689 193	15 799	15 799	297
سكيكدة	4 148 238	20 505	13 744	202
تيبازة	4 015 448	16 223	10 889	248
تيارت	3 623 846	11 202	11 096	323
الجزائر	3 029 707	13 164	7 260	230
الشلف	3 001 075	9 112	8 301	329
غيلزان	2 695 186	17 924	10 075	150
تلمسان	2 480 490	17 791	11 189	139
المسيلة	2 346 235	10 903	10 903	215
قالمة	2 355 541	12 582	8 216	187
البويرة	2 103 251	8 355	7 172	252
الطارف	2 051 854	10 496	5 959	195
المجموع	**74 410 369**	**309 207**	**226 164**	

النسبة الوطنية	**74,33**	**67,58**	**67,74**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

بلغ متوسط الإنتاج الكلي 100 مليون قنطار من متوسط مساحة مزروعة قدرت بـ457542 هكتار ومتوسط مساحة مروية بـ333851 هكتار وهذا خلال سنوات 2009–2014 بنسبة زيادة إنتاج مقارنة بمتوسط سنوات 2000–2008 تقدرب بـ 93.88%، ونسبة زيادة في متوسط المساحة بـ38.56%، وفيما يخص المساحة المروية فكانت نسبة الزيادة في المتوسط تقدر بـ36.72 %، بينما الولايات السبعة عشر الرائدة في شعبة الخضر فكان متوسط الانتاج حوالي 74 مليون قنطار من مساحة مستغلة تقدر بـ 309 الف هكتار وما يقابلها من مساحة مسقية بـ226 الف هكتار، ما يلاحظ ان نسبة الزيادة في متوسط المنتوج كانت جد كبيرة وهذا ما يبرز دور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال المبالغ الكبيرة المرصودة من خلال صندوقي FNDIA و FNRPA التي حازت شعبة الخضر على نسبة معتبرة من الدعم وخاصة البطاطس التي تعتبر منتوج استراتيجي أدرج أيضا ضمن الدعم الخاص بـ SYRPLAC لما تمثله من أهمية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

- **شعبة إنتاج البطاطس:**

تعتبر البطاطس من أهم المنتوجات ذات الطبع النباتي بعد الحبوب وهي تنتمي لعائلة الخضروات حيث كما أوضحنا في الجدول السابق الخاص بالخضروات أنها حققت الهدف المنشود من خلال عقود النجاعة والسبب الرئيسي يرجع إلى شعبة إنتاج البطاطس، حيث أن الهدف كان تحقيق متوسط زيادة بـ7.89% بينما ما هو محقق كان زيادة متوسطة خلال الفترة 2009–2014 بـ12.52%، وهو ما يعكس زيادة إنتاج الولايات المختصة في هذه الشعبة، حيث كانت الريادة الولائية في الإنتاج حسب الجدول التالي:

الجدول (30) : تطور متوسط إنتاج البطاطس حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009–2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
واد سوف	8 467 997	25 867	327
عين الدفلة	6 154 346	20 358	302
معسكر	3 103 117	10 821	287
مستغانم	2 981 694	10 788	276
بويرة	1 806 603	5 571	324
الشلف	1 482 490	4 646	319
تيارت	1 344 022	4 691	287
تلمسان	1 247 888	5 421	230
غليزان	1 217 435	4 116	296
سكيكدة	1 006 392	4 216	239

المجموع	28 811 987	96 495	
النسبة الوطنية	73.19	70.90	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن متوسط إنتاج عشر ولايات في إنتاج شعبة البطاطس بلغ 28.81مليون قنطار ما يمثل نسبة 73.19% من إجمالي إنتاج وطني 39.36 مليون قنطار، ومساحة 96.49 ألف هكتار من مساحة إجمالية قدرت بـ 136 ألف هكتار اي ما يعادل 70.90%.

- **شعبة إنتاج الطماطم الصناعية:**

من بين الشعب الرائدة في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج نجد شعبة الطماطم الصناعية، التي حققت نسبة متوسطة من النمو خلال الفترة 2009–2014 بلغت تقريبا 28.25% بينما ما كان مستهدفا إجماليا من خلال عقود الناجعة الخاصة بكل ولاية كانت 7.55% حيث كانت الولايات المنتجة لهذا النوع من الإنتاج كما يلي:

الجدول(31) :تطور متوسط إنتاج الطماطم الصناعية حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009–2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
سكيكدة	2 885 317	6 670	432,58
قالمة	1 876 918	2 933	640,04
الطارف	1 447 410	2 731	530,06
عنابة	791 783	2 607	303,71
المجموع	**7 001 428**	**14 940**	
النسبة الوطنية	**89,20**	**86,89**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن متوسط انتاج أربع ولايات في انتاج شعبة الطماطم الصناعية بلغ 07 مليون قنطار ما يمثل نسبة 89.20% من إجمالي إنتاج 7.84 مليون قنطار، ومساحة 14.94 ألف هكتار من مساحة إجمالية قدرت بـ 17.19 ألف هكتار اي ما يعادل 86.89%.

- **شعبة إنتاج الفواكه ذات النواة و اللوزيات:**

عرفت شعبة إنتاج الفواكه ذات النواة واللوزيات انخفاضا في نسبة النمو المتوسطة المستهدفة في عقود النجاعة حيث ما كان مستهدفا كنسبة متوسطة في حدود 8.62% بينما النسبة المتوسطة المحققة كانت 7.18%،

وكانت هناك مجموعة من الولايات التي تختص بإنتاج هذا النوع من شعب الإنتاج النباتي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (32): تطور متوسط إنتاج الفواكه ذات النواة و اللوزيات حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط المساحة المزروعة (هـ)	المساحة المنتجة (هـ)	متوسط المردودية ق/هـ
بليدة	1 553 671	9 635	9 041	172
باتنة	1 072 777	9 791	8 395	128
عين الدفلة	924 170	13 268	9 498	97
سكيكدة	733 206	7 268	6 412	114
المسيلة	716 677	11 990	10 073	71
تيبازة	711 373	7 729	6 933	103
الجلفة	600 040	8 104	7 004	86
مستغانم	594 398	7 511	6 802	87
المدية	590 485	18 048	13 257	45
تلمسان	527 933	16 604	15 209	35
بومرداس	495 564	4 068	3 901	127
غيلزان	460 636	4 915	4 888	94
خنشلة	401 550	11 932	7 383	54
المجموع	**9 382 480**	**130 863**	**108 796**	
النسبة الوطنية	**71,02**	**51,87**	**55,01**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن متوسط انتاج ثلاثة عشر ولايات في انتاج شعبة الفواكه ذات النواة واللوزيات بلغ 9.38 مليون قنطار ما يمثل نسبة 71.02% من إجمالي إنتاج وطني 13.21 مليون قنطار، ومساحة 130.86 ألف هكتار من مساحة إجمالية قدرت بـ197.77 ألف هكتار اي ما يعادل 51.87%.

- **شعبة إنتاج الزيتون:**

شعبة إنتاج الزيتون كانت من بين الشعب المدرجة ضمن عقود النجاعة، وبالتالي كانت لها أهمية بالغة من حيث ملائمة الظروف الطبيعية التي تمتاز بها معظم ولايات الجزائر من حيث المناخ و التربة لإنتاج هذا النوع من شعب الإنتاج، وهذا ما عكسته النسبة المتوسطة المحققة خلال الفترة 2009-2014 بـ11,29 % بينما النسبة المتوسطة المستهدفة في عقود النجاعة خلال نفس الفترة فكانت في حدود 7.47%، و جاءت الولايات الرائدة المنتجة لهذه الشعبة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (33) : تطور متوسط إنتاج الزيتون حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الوحدة: لتر

الولاية	متوسط الإنتاج (لتر)	متوسط الأشجار المغروسة	متوسط الأشجار المثمرة	متوسط المردودية كغ/شجرة	المردودية لتر/قنطار
بجاية	11 313 688	3 283 341	4 202 698	16,87	18.77
تيزي وزو	6 698 975	2 491 264	2 871 038	15,92	17.66
البويرة	3 859 400	1 969 612	2 160 123	12,38	17.50
جيجل	3 105 638	944 094	1 122 510	19,76	18.43
سكيكدة	2 796 450	982 702	922 728	22,07	19.73
سطيف	2 380 100	1 327 045	1 465 866	15,42	19.88
برج بوعريريج	1 511 925	1 385 380	1 057 024	12,77	16.45
باتنة	318 263	1 315 134	844 335	18,95	6.70
المجموع	**31 984 438**	**13 698 572**	**14 646 322**		
النسبة الوطنية	**83,15**	**44,15**	**51,01**		

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن متوسط إنتاج ثماني ولايات في إنتاج شعبة الزيتون بلغ 31.98 مليون لتر ما يمثل نسبة 83.15% من إجمالي إنتاج 47.21 مليون لتر، و متوسط عدد الأشجار المثمرة 14.46 مليون شجرة ما يمثل نسبة 51.01% من متوسط إجمالي 28.71 مليون شجرة منتجة.

- **شعبة إنتاج التمور:**

شعبة إنتاج التمور هي الأخرى استهدفت من خلال عقود النجاعة حيث ان النسبة المتوسطة التي كان المراد تحقيقها هي 8.39% بينما فشلت معظم الولايات في تحقيقها، حيث ان جملة متوسط الإنتاج المحقق على المستوى الوطني كانت في حدود 5.90%، وهي بعيدة نسبيا عما هو مستهدف، حيث كان ترتيب الولايات الرائدة في انتاج هذه الشعبة كما يلي:

الجدول (34): تطور متوسط إنتاج التمور حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج	متوسط الأشجار المغروسة	متوسط الأشجار المثمرة	متوسط المردودية كغ/شجرة
بسكرة	2 764 778	4 214 577	3 351 430	82,50
واد سوف	1 932 842	3 712 995	3 076 031	62,84
ورقلة	1 098 714	2 468 675	1 953 535	56,24
ادرار	840 559	3 677 717	2 594 042	32,40

غرداية	450 500	1 208 960	958 207	47,01
المجموع	**7 087 392**	**15 282 924**	**11 933 245**	
النسبة الوطنية	**93,62**	**84,48**	**88,39**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

ما هو ملاحظ من الجدول أن متوسط انتاج خمس ولايات في انتاج شعبة التمور بلغ 07 مليون قنطار ما يمثل نسبة 93.62% من إجمالي متوسط إنتاج 7.57 مليون قنطار، ومتوسط عدد الأشجار المثمرة 11.93 مليون شجرة ما يمثل نسبة 88.9% من متوسط إجمالي 13.5مليون شجرة منتجة.

2.2 شعب الإنتاج الحيواني بعد تنفيذ عقود النجاعة:

الإنتاج الحيواني المحتوى في عقود النجاعة أيضا مس الولايات التي لها باع في الإنتاج الحيواني وخاصة اللحوم الحمراء و نخص بالذكر الولايات السهبية الجلفة، البيض، المسيلة، بسكرة ..الخ، واللحوم البيضاء وأقطاب الإنتاج نجدها خاصة ممثلة في ولايات البويرة، سطيف، البرج ...الخ، حيث الجدول الموالي يوضح الإنتاج الحيواني باختلاف أنواعه كما يلي:

الجدول (35):الإنتاج الحيواني المستهدف لعقود النجاعة والمحقق فعليا (2009-2014)

السنوات	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق	الهدف	المحقق
اللحوم الحمراء (م/ق)	3.39	3.46	3.51	3.82	3.65	4.2	3.79	4.4	3.94	4.7	4.08	4.86
اللحوم البيضاء (م/ق)	2.65	2.09	2.77	2.82	2.89	3.36	3	3.6	3.12	4.18	3.25	4.63
إنتاج الحليب (10^9ل)	2.49	2.39	2.6	2.7	2.73	2.93	2.88	3.09	3.04	3.4	3.23	3.5
جمع الحليب (10^6 ل)	618.2	300.5	755.2	393.3	833.7	536.3	920.6	700.9	1008	831.9	1292	903.6
البيض (مليون)	3.99	3.38	4.10	4.37	4.22	4.82	4.33	5.32	4.45	5.98	4.59	6.06
العسل (الف)	38.44	40.2	42.78	48.8	48.7	48.8	49.82	53.2	54.45	61.6	59.32	57.1
الصوف (الف)	230.1	278.2	245.46	261.2	256.1	281.3	172.51	315	295.9	368.8	316.4	367.7

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن شعب الإنتاج الحيواني حققت الأهداف وبقيم متفاوتة التي سطرت من قبل وزارة الفلاحة والمديريات الولائية للمصالح الفلاحية، وعلى حسب الخصائص والإمكانيات التي تميز كل ولاية في إنتاج أنواع معينة من شعب الإنتاج الحيواني، حيث أن شعبة الحليب لم تحقق ما هو مستهدف في السنة الأولى من تطبيق العقود حيث وصلت قيمة الإنتاج 02 مليار و39 مليون لتر بينما ما هو مستهدف02 مليار و49 مليون لتر، أي أن نسبة العجز كانت حوالي (4.18)%، لكن بعد هذه السنة حقق ما هو مستهدف وبالزيادة، أما باقي الشعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض، العسل والصوف فكانت قد حققت ما هو مستهدف من السنة

الأولى أي منذ سنة 2009 وهذا نتيجة للآثار السابقة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 وما صاحبه من انشاء صناديق الدعم التي قامت بتقديم منح لهذا النوع من الإنتاج، وأبرز هذه الصناديق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA وصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP والصناديق المنشاة في اطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA وهذه النتائج ما هي إلا تحصيل حاصل، وربما أقل مما هو مطلوب اذا علمنا ان نسبة النمو المستهدف من طرف كل ولاية وفي الشعب التي تمتاز بإنتاجها وضعت من طرف أصحاب القرار دون الرجوع الحقيقي للإمكانيات الفعلية التي تمتاز بها كل ولاية وما هي فرص الإنتاج التي تستطيع تحقيقها اذا وفرت لها جميع المتطلبات الإنتاجية من علف وزيادة في عدد الأبقار الحلوب ...الخ.

الجدول (36): متوسط نسبة النمو المستهدف والمحقق لعقود النجاعة الخاصة بالانتاج الحيواني (2009-2014)

النمو / الشعبة	نسبة النمو المستهدف	متوسط نسبة النمو المستهدف	نسبة النمو المحقق	متوسط نسبة النمو المحقق
اللحوم الحمراء	18,88	**3,78**	35,34	**7,07**
اللحوم البيضاء	20,83	**4,17**	88,10	**17,62**
إنتاج الحليب	26,72	**5,34**	39,92	**7,98**
جمع الحليب	80.63	**16.13**	125.22	**25.04**
البيض	14,21	**2,84**	63,70	**12,74**
العسل	45,67	**9,13**	38,89	**7,78**
الصوف	56,82	**11,36**	30,35	**6,07**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

عرف الإنتاج الحيواني زيادة من حيث الإنتاج خلال فترة تطبيق عقود النجاعة بمختلف شعبه، وهذه الزيادة هي نتيجة طبيعية لحجم الدعم المقدم لمربي المواشي و الأبقار في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في شقيها التجديد الفلاحي والتجديد الريفي، حيث نجد أن الإنتاج الحيواني بمختلف شعبه اللحوم الحمراء، الصوف يتركز إنتاجها في ولايات سهبية ذات طابع رعوي، أما شعبة إنتاج الحليب، اللحوم البيضاء، البيض، العسل تركز إنتاجها خاصة في الهضاب العليا و الساحل وهذا لتميزها بإنتاج الحبوب من جهة وموائمة المناخ والتكنولوجيا من جهة أخرى، حيث كان تطور مدخلات شعب الإنتاج الحيواني كما يلي:

الجدول (37): تطور مدخلات الإنتاج الحيواني (2009-2014)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط نسبة الزيادة %
الأبقار الحلوب	882.282	915.4	940.69	966.09	/	1072.51	5,06
الأبقار جميع الأنواع	1682.43	1747.7	1790.14	1843.93	/	2049.65	5,12
المواشي	21404.58	22868.7	23989.33	25194.1	26572.9	27807.73	5,38
الماعز	3962.12	4287.3	4411.02	4594.5	4910.7	5129.83	5,32
الإبل	301.11	313.99	318.75	340.14	344.01	354.46	3,34
الخيل	44.80	43.65	44.2	46.23	45.03	42.01	(1.20)

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

دعم هذا النوع من الإنتاج الفلاحي عن طريق صندوق FNDIA في إطار التجديد الفلاحي بواسطة مديريات الفلاحة الولائية والصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA في إطار التجديد الريفي بواسطة المحافظات الغابية الولائية، حيث انشأ هذا الصندوق في 2009 بمبلغ إجمالي 3.247 مليار دينار خلال الخماسي الأخير 2009-2013.

ما هو ملاحظ ارتفاع في أغلب مدخلات الإنتاج الحيواني من الأبقار الحلوب حيث ارتفعت من 882 ألف بقرة حلوب سنة 2009 الى 1.07 مليون بقرة سنة 2014 بنسبة زيادة متوسطة خلال الفترة 2009-2014 بـ 5.06 % ، بينما كانت نسبة الزيادة المتوسطة لنفس الفترة لأنواع جميع الأبقار بـ 5.12% حيث ارتقت من 1.68 مليون بقرة سنة 2009 الى 2.049 مليون بقرة سنة 2014، و تقريبا كانت نفس الزيادة في المتوسط بالنسبة للمواشي و الماعز حيث كانت 5.38% و5.32 % بالترتيب حيث كان مقدار الزيادة بالنسبة للأولى أي المواشي من 21.40 مليون سنة 2009 الى 27.8 مليون سنة 2014 و الماعز ارتفعت من 3.96 مليون سنة 2009 إلى 5.12 مليون سنة 2014، الا ان الخيل كان متوسط الزيادة بالسالب أي كانت هناك فترات انخفاض حيث قدر المتوسط للخماسي بـ (1.2) %، وهي نسبة ربما جاءت عكس التوقعات الذي جاءت بها استراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال تخصيص الدعم لهذا النوع من الفلاحة وخاصة صندوق FNDIA.

ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول السابق أن النسبة كانت متقاربة جدا في متوسط الزيادة، حيث قاربت 5% و هي نسبة لا تعكس حجم الدعم المقدم من طرف الحكومة الجزائرية لتطوير هذا النوع من الإنتاج التي تدخل بصفة أساسية في شعب الإنتاج الحيواني، وكانت هناك مجموعة من الولايات الرائدة في زيادة انتاج شعب الانتاج الحيواني على غرار شعب الإنتاج النباتي، حيث نجد الزيادة في شعبة الحليب عن طريق عدد الأبقار

الحلوب المحلية والمستوردة، وشعبة اللحوم الحمراء عن طريق مدخلات الشعبة المتمثلة في الأبقار بكل أنواعها والمواشي و الماعز و الإبل، وكانت هذه الولايات الرائدة كما يلي:

- **شعبة إنتاج الحليب:**

رفع إنتاج الحليب من بين ابرز اهتمام واضعي إستراتيجية التنمية الريفية، و هذا لكونه أهم مادة في شعب الإنتاج الحيواني قاطبة لما يملكه من صفة أساسية في استهلاك الفرد، اذ أن عقود الناجعة استهدفته بموسط نمو خلال الفترة 2009–2014 قدر بـ 5.34%، حيث أن متوسط الزيادة المحقق خلال نفس الفترة بلغ 7.98%، وجاءت مجموعة من الولايات في ريادة إنتاج هذا النوع من الشعب وفق الجدول التالي:

الجدول(38): متوسط إنتاج الحليب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009–2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ألف لتر)	نسبة متوسط نمو الإنتاج %	متوسط عدد الأبقار الحلوب	نسبة متوسط نمو الأبقار الحلوب %	متوسط الإنتاج (ألف لتر/يوم)
سطيف	241 685	9,15	69 998	5,4	662,15
سيدي بلعباس	152 661	6,62	22 378	5,54	418,25
باتنة	150 623	31,18	28 300	19,81	412,67
سكيكدة	130 990	4,49	78 153	1,53	358,88
تيزي وزو	106 284	12,3	44 211	8,47	291,19
المدية	102 479	3,57	22 272	4,8	280,76
ميلة	95 001	10,05	40 379	3,91	260,28
قسنطينة	93 505	8,11	28 370	4,32	256,18
سوق اهراس	91 607	7,48	47 642	3,19	250,98
مستغانم	88 271	4,08	16 788	2,84	241,84
تبسة	85 876	1,21	6 634	3,66	235,28
البويرة	78 754	11,37	40 730	3,42	215,76
الجلفة	79 490	3,97	13 535	3,54	217,78
تيارت	78 997	7,66	46 142	3,69	216,43
ام لبواقي	77 377	14,56	19 301	14,21	211,99
برج بوعريريج	76 857	17,42	15 748	12,03	210,57
البيض	76 725	4,91	16 333	1,83	210,21
المجموع	**1 807 184**		**556 914**		
النسبة الوطنية	**60,38**		**58,29**		

المصدر: بالاعتماد على إحصاءاتMADRP

من الجدول نلاحظ أن متوسط إنتاج سبعة عشر ولاية خلال الفترة 2009-2014 بلغ 01 مليار و807 مليون و184 ألف لتر وهو ما يمثل نسبة 60.83% من إجمالي متوسط الإنتاج الوطني خلال نفس الفترة الذي حدد متوسط الزيادة في عقود النجاعة بنسبة 5.34% بينما المحقق هو 7.98%، وكانت ولاية باتنة من أحسن الولايات في نسبة الزيادة المحققة خلال هذه الفترة بـ31.18% بينما من حيث متوسط الإنتاج كانت ولاية سطيف هي الرائدة بـ 241 مليون و685 ألف لتر، بينما متوسط جمع الحليب الداخل في عملية الإنتاج الكلي لهذه الشعبة فكانت نتائجه الولائية خلال فترة تطبيق عقود النجاعة كالأتي:

الجدول (39): متوسط جمع الحليب حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط جمع الحليب (ألف لتر)	نسبة متوسط نمو جمع الحليب %	متوسط إنتاج البقرة الواحدة	المردودية المتوسطة (بقرة /لتر في اليوم)	متوسط مساحة الأعلاف الخضراء هكتار	متوسط إنتاج الأعلاف الخضراء المزروعة قنطار
سطيف	75 727	39,49	1 082	2,96	8 594	532 789
تيزي وزو	57 516	27,07	1 301	3,56	5 955	2 187 476
سيدي بلعباس	44 401	28,41	1 984	5,44	1 175	102 109
تلمسان	40 563	21,32	2 156	5,91	2 471	427 987
برج بوعريريج	37 223	24,46	2 364	6,48	1 564	70 407
قسنطينة	32 688	11,37	1 152	3,16	2 401	150 645
سوق اهراس	31 503	37,04	661	1,81	3 947	82 418
باتنة	26 159	31,12	924	2,53	16 378	2 102 148
ميلة	22 044	34,56	546	1,50	2 572	391 565
بليدة	22 023	(3.63)	2 172	5,95	547	234 764
المجموع	**389 847**	**251.22**	**14342**	**39,3**	**45 604**	**6 282 306**
النسبة الوطنية	**63,79**		**43.09**		**32,97**	**40,84**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط جمع الحليب خلال الفترة 2009-2014 بلغ 389 مليون و847 ألف لتر في مجموع عشر ولايات رائدة في إنتاج هذه الشعبة وهو ما يمثل نسبة 36.79% من إجمالي جمع الحليب على المستوى الوطني وهذا من متوسط 325 ألف و 974 بقرة حلوب وهو ما يمثل نسبة 34.11% من إجمالي الأبقار الحلوب خلال نفس الفترة، حيث احتلت ولاية سطيف الريادة في جمع الحليب بمتوسط 75 مليون و717 ألف لتر وهذا بمتوسط نسبة نمو 39.49% من متوسط عدد الأبقار الحلوب 69 ألف 998 بقرة ومتوسط إنتاج أعلاف خضراء 532 ألف و 789 ألف قنطار، حيث أن النسبة المستهدفة من جمع الحليب خلال فترة تطبيق

عقود النجاعة 2009-2014 على المستوى الوطني كانت 16.13% بينما المحققة هي 25.04%، أما متوسط الأعلاف المنتجة فكانت 06 ملايين و282 ألف و306 قنطار وهي ما تمثل نسبة 40.84% من مجموع إنتاج وطني خلال نفس الفترة، وجاءت ولاية تيزي وزو في المقدمة من حيث الإنتاج المتوسط بـ 02 مليون و187 ألف و 476 قنطار، أما مردودية البقرة من حيث الإنتاجية فكانت ولاية برج بوعريريج في الريادة بـ 6.48 لتر في اليوم، أما على المستوى الوطني فكانت المردودية الإنتاجية للبقرة الواحدة 1.75 لتر في اليوم، وهي نسبة جد ضعيفة.

- **شعبة إنتاج اللحوم الحمراء:**

تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة من حيث جودة إنتاج اللحوم الحمراء، و هذا للخصائص الطبيعية التي تمتاز بها المراعي من تنوع للأعشاب وخاصة المناطق السهبية، لذا كانت من ابرز الشعب المتواجدة في عقود النجعة الخاصة بالانتاج الحيواني حيث أن النسبة المستهدفة خلال الفترة 2009-2014 كانت تقدر بـ3.78% فيحين أن متوسط النسبة المحققة لنفس الفترة كان جد مرتفع مقارنة بالمستهدف حيث بلغ ولنفس الفترة 7.07%، و حلت مجموعة من الولايات في ريادة إنتاج هذه الشعبة وهو ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول (40): متوسط إنتاج اللحوم الحمراء حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط عدد الأبقار بكل أنواعها	متوسط عدد الأغنام	متوسط عدد الماعز	متوسط نسبة نمو الإنتاج %
الجلفة	360 638	29920	2 914 060	360 980	10,79
البيض	242 039	25576	1 617 292	164 411	8,88
المسيلة	227 362	27880	1 581 667	139 500	5,1
لغواط	192 874	20661	1 769 043	205 019	5,23
تيارت	181 703	46864	1 880 845	180 283	9,89
سطيف	175 270	124530	499 826	78 025	11,58
النعامة	155 492	37536	1 143 625	66 818	5,64
سيدي بلعباس	147 801	35662	626 000	25 322	2,61
باتنة	146 691	35066	103 071	41 904	19,09
ميلة	138 793	90349	352 949	41 516	7,33
تبسة	113 204	12500	893 333	194 333	15,14
بسكرة	113 134	3932	882 155	240 383	4,04
مدية	107 395	47991	818 829	93 300	2,57
واد سوف	106 541	5765	498 170	489 727	5,02
المجموع	**2 408 937**	**544232**	**15 580 865**	**2 321 521**	

النسبة الوطنية	56.88	29,86	77,09	72,46	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول بلغ إنتاج ثلاثة عشر ولاية رائدة ما قيمته 2.4 مليون قنطار كمتوسط إنتاج للسنوات 2009-2014 ما يمثل 56.88% كنسبة وطنية من مجموع متوسط إنتاج وطني لنفس الفترة 4.32 مليون قنطار، حيث احتلت ولاية الجلفة المرتبة الأولي بإنتاجها لمتوسط 360 ألف، وهذا ما يعزز من وجوب اهتمام الدولة وتوجيهها لمجال الدعم الخاص بتطوير الإنتاج الحيواني لشعبة اللحوم الحمراء للولايات السابقة الذكر وخاصة السهبية.

- **شعبة إنتاج اللحوم البيضاء:**

تميزت شعبة انتاج اللحوم البيضاء بوتيرة نمو مرتفعة حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة على المستوى الوطني خلال الفترة 2009-2014 ما قيمته 17.62%و هذا بارتفاع كبير مقارنة بالنسبة المتوسطة المستهدفة خلال نفس الفترة حيث قدرتها الجهات المختصة بـ4.14%، و جاءت الولايات التالية في ريادة إنتاج هذه الشعبة وفق الجدول التالي:

الجدول (41): متوسط إنتاج اللحوم البيضاء حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الوحدة: مليون قنطار

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	متوسط نسبة نمو الإنتاج %
باتنة	293 011	31,29
البويرة	285 998	61,31
سطيف	215 593	15,06
عين الدفلة	177 237	13,29
تيزي وزو	158 496	10,32
تلمسان	158 295	23,41
المدية	155 645	23,95
بومرداس	133 097	1,05
ميلة	135 971	20,41
برج بوعريريج	129 823	24,02
معسكر	128 875	9,79
المسيلة	114 745	6,03
بجاية	113 985	2,45
المجموع	**2 200 770**	
النسبة الوطنية	**63,66**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول بلغ إنتاج ثلاثة عشر ولاية من اللحوم البيضاء ما قيمته 2.2 مليون قنطار أي ما يمثل 63.66% من متوسط إجمالي 3.45 مليون قنطار ، حيث عرفت ولاية البويرة أعلى نسبة نمو متوسط للإنتاج بنسبة 61.31%.

- **شعبة إنتاج البيض:**

أولت عقود النجعة أهمية لهذه الشعبة حيث كانت من بين شعب الإنتاج الحيواني التي استهدفت بنسبة نمو متوسطة خلال الفترة 2009-2014 بمقدار 2.84% بينما متوسط النسبة المحقق لنفس الفترة كان في حوالي 12.74%، وهو جد معتبر مقارنة بالمستهدف حيث فاق كل التوقعات، وجاءت الولايات الرائدة في إنتاج هذه الشعبة وفق الجدول التالي:

الجدول (42): متوسط إنتاج البيض حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الوحدة: ألف

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	%نسبة متوسط نمو الإنتاج
باتنة	971 814	23,95
سطيف	488 436	10,46
برج بوعريريج	430 447	10,94
البويرة	311 920	3,87
بجاية	310 633	1,39
بومرداس	266 047	1,48
معسكر	228 121	0,24
مستغانم	211 098	9,21
المجموع	3 218 514	
النسبة الوطنية	63,49	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول بلغت إنتاج ثماني ولايات من البيض ما قيمته 3.21 مليار بيضة أي ما يمثل 63.49% من متوسط إجمالي 05 مليار بيضة، حيث عرفت ولاية باتنة أعلى نسبة نمو متوسط للإنتاج بنسبة 23.95%.

- **شعبة إنتاج العسل:**

شعبة إنتاج العسل استهدفت بمتوسط نسبة نمو قدر بـ 9.13%، وهو مرتفع مقارنة بالشعب الأخرى وهذا نتيجة للدعم المقدم لهذه الشعبة بغية رفع الإنتاج بها لما تملكه من أهمية من جهة وانخفاض تكاليف إنشائها من جهة أخرى، حيث تستطيع أن تمس شريحة كبيرة من الشباب، بينما متوسط إنتاج الفترة بلغت نسبة نموه

بـ7.72%، وبالتالي لم تحقق عقود النجاعة هدفها المستهدف فيما يخص هذه الشعبة ، وكانت مجموعة من الولايات رائدة في إنتاج العسل كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (43): متوسط إنتاج العسل حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الوحدة: قنطار

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	نسبة متوسط نمو الإنتاج %
بويرة	5 158	26,95
بليدة	4 226	22,85
سكيكدة	4 150	33,64
باتنة	3 080	7,83
سوق اهراس	2 458	34,89
تيزي وزو	2 133	13,29
الشلف	2 109	1,66
جيجل	1 868	80,52
تلمسان	1 680	3,68
قالمة	1 622	25,85
الطارف	1 609	25,68
بومرداس	1 582	12,72
ميلة	1 551	17,77
المجموع	33 225	
النسبة الوطنية	64,69	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءاتMADRP

من خلال الجدول بلغت إنتاج ثلاثة عشر ولاية من العسل ما قيمته 33.22 ألف قنطار أي ما يمثل 64.69% من متوسط إجمالي 51.35 ألف قنطار، حيث عرفت ولاية جيجل أعلى نسبة نمو متوسط للإنتاج بنسبة 80.52%.

- **شعبة إنتاج الصوف**

النمو المتوسط لشعبة انتاج الصوف يخضع بصفة كبيرة لمتوسط نمو المواشي، حيث أن النسبة المستهدفة في عقود النجاعة لهذه الشعبة بلغت 11.36% خلال الفترة 2009-2014 بينما متوسط النسبة المحقق كان عند حدود 6.07%، ومنه لم تحقق الهدف المنشودة وهذا راجع لنمو متوسط المواشي 5.38% الذي لم يواكب النسبة المستهدفة، حيث جاءت مجموعة من الولايات في ريادة إنتاج هذه الشعبة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول (44): متوسط إنتاج الصوف حسب الولاية بعد عقود النجاعة (2009-2014)

الولاية	متوسط الإنتاج (ق)	نسبة متوسط نمو الإنتاج %
الجلفة	46 217	4,87
الأغواط	32 587	6,83
المسيلة	25 117	4,11
البيض	20 721	8,44
تيارت	19 211	12,84
سيدي بلعباس	10 817	5,26
باتنة	10 511	46,54
بسكرة	10 283	8,49
النعامة	10 040	5,91
سعيدة	8 878	15,73
سوق هراس	8 383	10,07
المجموع	**201 112**	
النسبة الوطنية	**64,79**	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول بلغت إنتاج إحدى عشر ولاية من الصوف ما قيمته 201 ألف قنطار أي ما يمثل 64.79% من متوسط إجمالي 312 ألف قنطار، حيث عرفت ولاية باتنة أعلى نسبة نمو متوسط للإنتاج بنسبة 46.54%.

3. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي PIB_A

التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي PIB_A نستعرض بيانات الجدول الموالي الذي يبين حجم المدفوعات من الدعم الريفي والفلاحي لمختلف صناديق الدعم المنشأة لهذا الغرض، وحجم الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الفلاحي كما يلي:

الجدول (45): الدعم الريفي والفلاحي إلى الناتج المحلي الفلاحي PIB_A

السنوات	حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي PIB	الناتج المحلي الفلاحي PIB_A (مليار دينار)	نسبة النمو في الناتج المحلي الفلاحي	نسبة الناتج المحلي الفلاحي إلى الناتج الإجمالي %	نسبة حجم مدفوعات الدعم الفلاحي والريفي إلى	
							الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الفلاحي
2000	15.0	4123.3	/	364.2	/	8,83	0,36	4,12
2001	23.86	4227 .10	2,52	412.1	13,15	9,75	0,56	5,79
2002	48.07	4522.70	6,99	417.2	1,24	9,22	1,06	11,52
2003	49.60	5252.30	16,13	515.3	23,51	9,81	0,94	9,63
2004	55.26	6149.10	17,07	580.5	12,65	9,44	0,90	9,52
2005	43.89	7561.90	22,98	581.6	0,19	7,69	0,58	7,55
2006	53.27	8514.80	12,60	641.3	10,26	7,53	0,63	8,31
2007	21.91	9362.60	9,96	704.2	9,81	7,52	0,23	3,11
2008	17.67	9968.91	6,48	711.8	1,08	7,14	0,18	2,48
2009	29.95	8770.80	(12.02)	931.35	30,84	10,62	0,34	3,22
2010	32.21	10404.47	18,63	1015.26	9,01	9,76	0,31	3,17
2011	39.56	12210.58	17,36	1183.22	16,54	9,69	0,32	3,34
2012	44.26	13560.55	11,06	1421.7	20,16	10,48	0,33	3,11
2013	92.60	14092.63	3,92	1640	15,35	11,64	0,66	5,65
2014	11.885	14489.71	2,82	1771.5	8,02	12,23	0,08	0,67
المجموع	**567,11**	**118721,74**		**11119,73**		**9,37**	**0.47**	**5.10**

المصدر: بالاعتماد على احصائيات MADRP

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموع الدعم المقدم خلال الفترة 2000–2014 هو 567 مليار و11 مليون دينار هو ما يمثل نسبة 0.48 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت خلال نفس الفترة 118721 مليار و74 مليون دينار، حيث كانت نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIB_A تمثل ما نسبته 9.37% من الناتج المحلي الإجمالي PIB، والشكل البياني الموالي يبين نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIB_A إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2000–2014 كما يلي:

الشكل (38): نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIB_A إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB (2000-2014)

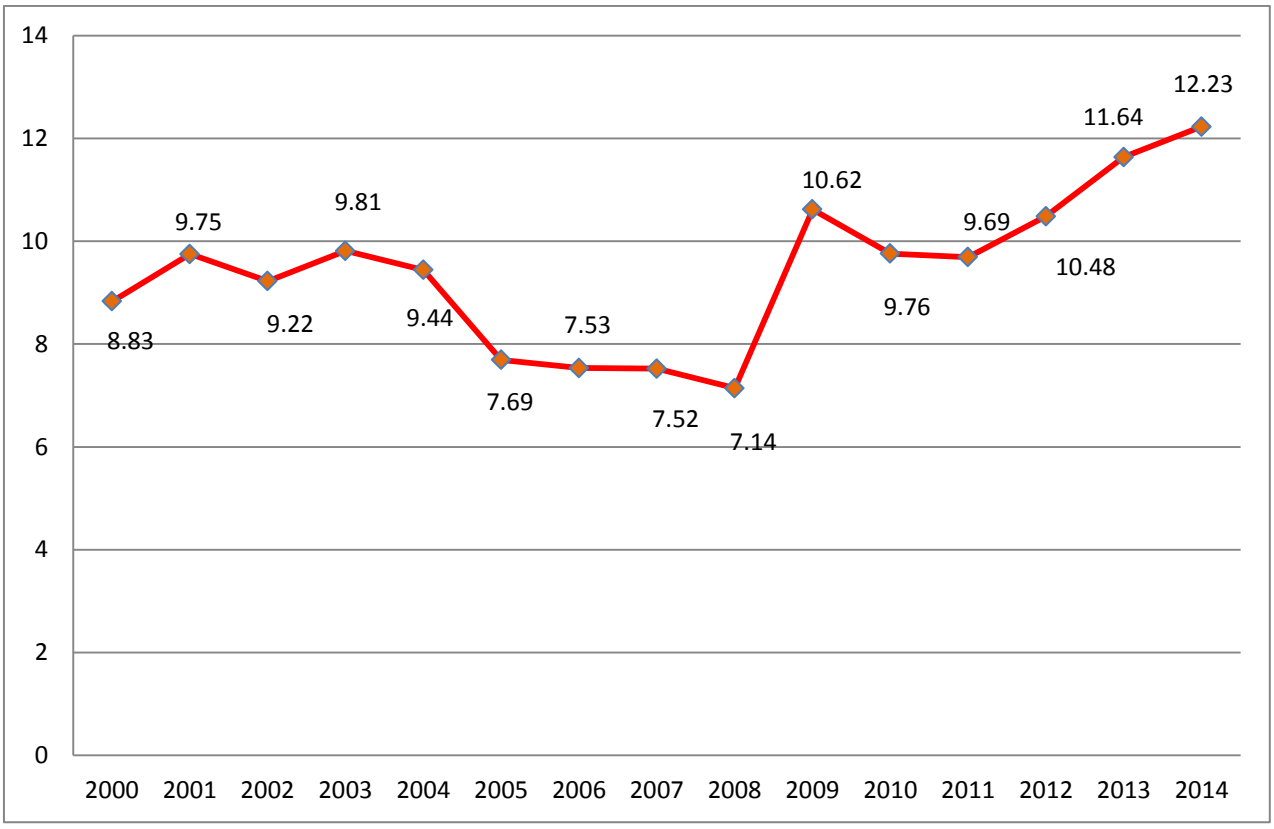

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIB_A إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2008 كانت منخفضة وتراوحت بين 7.14% كأدنى نسبة وهذا سنة 2008، بينما كانت أكبر نسبة خلال نفس الفترة بحوالي 9.44% سنة 2004 وهذه الفترة كانت قبل تطبيق عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الفلاحي والريفي الذي شهدته الفترة 2009-2014 ، حيث ارتفعت النسبة سنة 2009 إلى 10.63% وهذا لارتفاع كمية الإنتاج النباتي والحيواني، حيث بلغ الإنتاج النباتي 194 مليون قنطار سنة 2009 مقارنة بـ127 مليون قنطار سنة 2008 أي بنسبة زيادة 52.76%، بينما نجد أكبر نسبة مساهمة سنة 2014 بـ12.43% خلال الفترة 2000-2014.

حسب الجدول السابق مجموع الدعم المالي المقدم في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة عن طريق الصناديق الخاص المنشأة لهذا الغرض ضمن حساب التخصيص 302 كان في حدود 567 مليار دينار خلال الفترة 2000-2014، أي ما نسبته 5.10 % من الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي الذي بلغ مجموعه خلال نفس الفترة 11119 مليار دينار، وهو ما يعكس الإرادة السياسية من خلال سياسية الدعم في زيادة الإنتاج الفلاحي خاصة النباتي والحيواني عن طريق شعب الإنتاج الخاصة بكل نوع، وإبرام عقود النجاعة مع الولايات من خلال مديريات الفلاحة في شقها المتعلق بالتجديد الفلاحي والمحافظة السامية للغابات في شقها المتعلق بالتجديد

الريفي، والشكل الموالي يبين نسبة الزيادة في الدعم الفلاحي والنسب المقابلة لها في الزيادة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الشكل(39):نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي PIB_A مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)

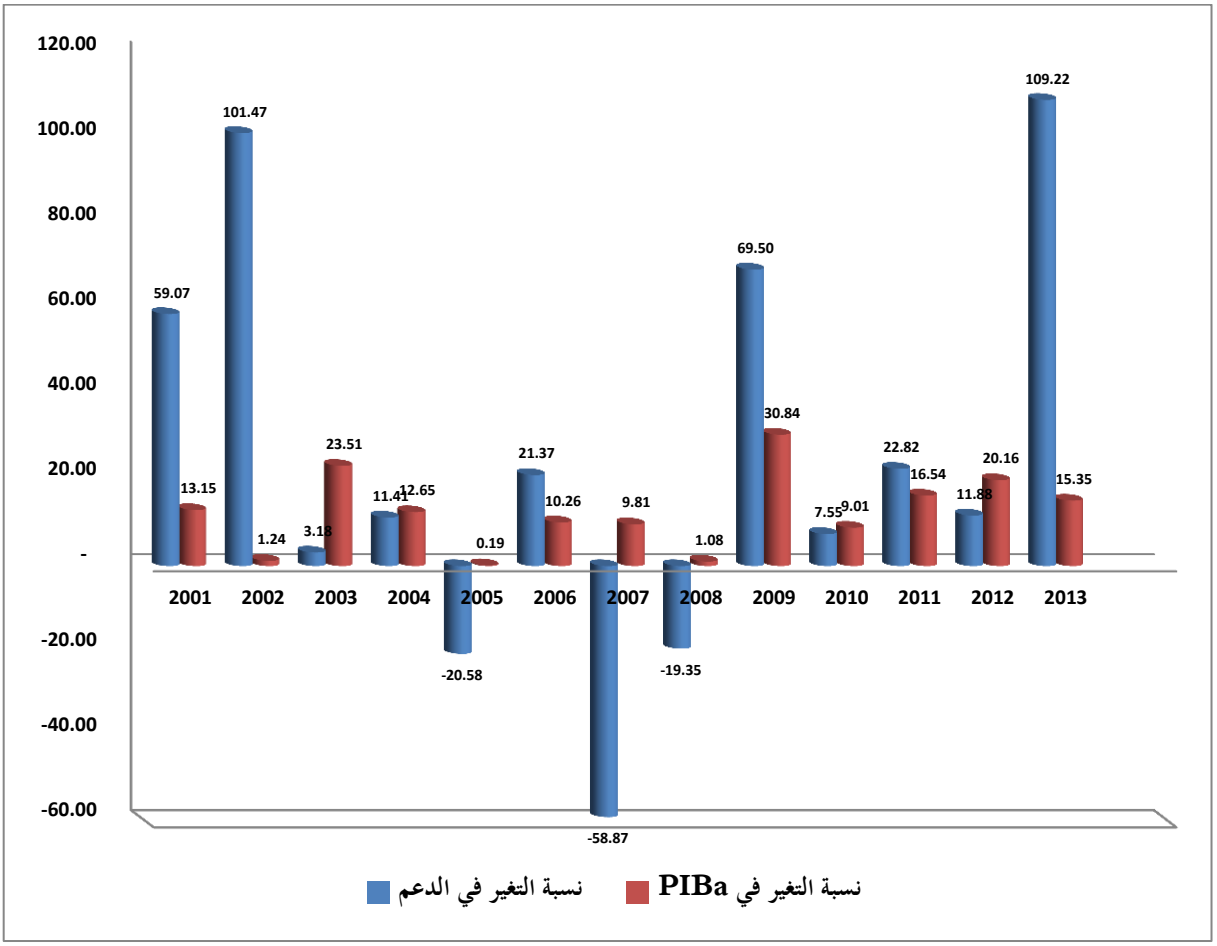

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ نسبة زيادة الدعم الفلاحي بواسطة صناديق الدعم المختلفة الخاص بالتجديد الفلاحي والتجديد الريفي كانت مختلفة باختلاف سنوات تطبيق الإستراتيجية والمراحل التي مرت بها من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى سياسية التجديد الريفي والفلاحي، نجد أنه في سنة 2001 التي تعتبر السنة الثانية من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت ايجابية بالنسبة للمتغيرين وبنسب مختلفة اذ كانت نسبة زيادة الناتج المحلي الفلاحي في حدود 13.15% بينما كانت نسبة الزيادة في الدعم الفلاحي 59.07%، إلا أنه في السنة الثالثة من التطبيق و التي تمثل سنة 2002 كانت نسب التغير ايجابية إلا أنها جد متفاوتة إذ بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الفلاحي 1.24%، بينما بلغت نسبة الزيادة في الدعم 101.47% وهو ما يفسره المحاولة لإعطاء دفعة قوية للإنتاج من خلال زيادة معتبرة في الدعم الا أن نتائج السياسة لم تظهر في السنة نفسها خاصة في بعض منتوجات شعب الإنتاج النباتي متمثلة في الأشجار المثمرة بصفة عامة، والخضر وشعب الإنتاج الحيواني متمثلة في

اللحوم الحمراء والحليب التي تأخذ بعض السنوات لينمو إنتاجها وهو ما سوف نلاحظه في السنة الرابعة وهي سنة 2003، حيث نسبة الزيادة في الدعم الفلاحي كانت منخفضة مقارنة بالسنتين التي سبقتها في حدود 3.1% بينما نسبة الزيادة في الإنتاج الفلاحي كانت هي أيضا ايجابية لكن بنسبة أكبر من السنتين التي سبقتها وهو ما يفسره أن آثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بدأت تظهر نوعا ما في هذه السنة نتيجة لبداية إنتاج بعض شعب الإنتاج النباتي و الفلاحي التي دعمت في السنوات الماضية، في السنة الخامسة والتي تمثل سنة 2004 بداية تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة حيث زادت نسبة الدعم إلى 11.41% إلا أن نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي كانت 12.65% وهي ايجابية إلا أنها منخفضة عن السنة السابقة بنسبة 10.86% وترجع بالأساس إلى الظروف المناخية المتمثلة في نقص تساقط الأمطار خلال هذه السنة حيث بلغت 10 ألاف 349 ملم وهي ضعيفة مقارنة بسنة 2003 التي بلغت 17 ألف 719 ملم ما يؤثر على إنتاج شعب المحاصيل الكبرى وخاصة شعبة الحبوب والحليب واللحوم الحمراء، غير انه في سنة 2005 كانت نسبة زيادة الدعم الفلاحي متناقصة وبلغت (20.58)% مقارنة بالسنة التي سبقتها، وتعتبر هذه السنة بداية تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في إطار المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، وبالتالي نجد الإجراءات الإدارية للدعم تتعطل نوعا ما نتيجة صدور تعليمات وزارية جديدة وهو ما يظهر في إحلال صناديق دعم جديدة مقابل صناديق دعم خلال الفترة السابقة، من بينها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA الذي حل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، وإنشاء صناديق دعم جديدة كالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA، وهو ما أثر على نسبة الإنتاج الفلاحي إذ بلغت النسبة 0.19% ومنه تعتبر سنة 2005 مرحلة انتقالية من مرحلة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي ظهرت نتائجها بارتفاع نسبة الدعم سنة 2006 والتي كانت ايجابية وبلغت 21.37% ما قابلها ارتفاع ايجابي ايضا في زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ 10.26%، وهو ما يؤكد أن أثر تطبيق الإستراتيجية بدأت آثاره الايجابية سنة 2006 التي تعتبر سنة تطبيق سياسة التجديد الريفي وما صاحبها من زيادة الاهتمام بالنشاطات الريفية وإنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI التي كانت تهدف خاصة الى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الريفية، وبالتالي الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الريفي لتنويع مصادر الدخل للسكان وإدماج جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية التنمية الريفية، واقتراح المشاريع المدمجة من طرف السكان المحليين لتقريب الإدارة وتحسيسهم بمدى أهمية السياسة الجديدة للتجديد الريفي، ومنه نجد ان نسبة زيادة الدعم الفلاحي هذه السنة كانت جد ايجابية مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت 21.37% وقابلتها أيضا زيادة ايجابية في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت 10.26%، لكن سنة 2007 كانت نسبة الدعم الفلاحي متناقصة بـ (58.87)% عكس

نسبة زيادة الناتج الفلاحي التي جاءت ايجابية وبنسبة 10.81%، وهو ما تفسره الحركة الدينامكية لأثر الدعم المالي الذي شهدته السنوات السابقة والظروف المناخية الجيدة لسنة 2007 من تساقط كميات معتبرة للأمطار حيث بلغت 23 ألف ملم بنسبة زيادة تساقط عن سنة 2006 بـ 21%، بالنسبة للسنة الموالية سنة 2008 نلاحظ استمرار انخفاض في قيمة الدعم الممنوحة مقارنة بالسنة السابقة ورافقها انخفاض في نسبة الناتج المحلي الإجمالي أيضا إذ تعتبر هذه السنة الأخيرة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبداية التحضير لبرامج التجديد الريفي و الفلاحي التي انطلقت في 2009، التي حملت معها عقود النجاعة التي وقعتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع مديريات الفلاحية الولائية بالنسبة لعقود التجديد الفلاحي التي حددت فيها نسب النمو الاقتصادي في الإنتاج الفلاحي بحوالي 8% وعقود التجديد الريفي التي وقعت مع المحافظات الولائية للغابات وأقرت فيها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI الخاصة بكل ولاية، ونجد انه خلال هذه السنة أي 2009 ارتفعت نسبة زيادة الدعم الفلاحي إلى 69.5% ورافقها ارتفاع جد معتبر في نسبة الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت 30.84%، أما بالنسبة لسنة 2010 وهي أول ثاني سنة لبداية رفع التحدي والوصول إلى نسب الزيادة في شعب الإنتاج النباتي و الحيواني المتوقعة والموقعة من طرف كل ولاية، حيث بلغت نسبة زيادة الدعم الفلاحي 7.55% مقارنة بالسنة السابقة حيث عرفت إنشاء الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحينFSAEPA وهو مرتبط بسياسة التجديد الريفي، ورافق زيادة نسبة الدعم الفلاحي زيادة في نسبة الناتج المحلي الفلاحي الإجمالي ولكن بنسبة 9.01% فقط مقارنة بسنة 2009، نفس الشيء ملاحظ بالنسبة للسنوات اللاحقة من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالنسبة لسنة 2010 حيث كانت نسبة زيادة الدعم الفلاحي ايجابية لكن متفاوتة، بالنسبة لسنة 2011 إذ كانت في حدود 22.82% مقابل زيادة في الناتج المحلي الفلاحي بـ16.54%، أما سنة 2012 فعرفت انخفاض في الدعم الفلاحي حيث بلغت النسبة 11.88% مقارنة بسنة 2011 ولكنها ظلت ايجابية أي لم تنخفض بشكل كبير وبلغت معها نسبة زيادة الناتج المحلي الفلاحي الإجمالي 20.16%، ونسبة الزيادة في هذا الناتج راجعة للظروف المناخية الملائمة وزيادة المساحة الزراعية خاصة في شعب الإنتاج النباتي بـ 13.36% مقارنة بسنة 2011، سنة المقارنة الأخيرة فيما يخص تنفيذ سياسة التجديد الريفي و الفلاحي كانت سنة 2013 حيث بلغت نسبة زيادة الدعم الفلاحي 109.22% وهي جد مرتفعة مقارنة بالسنة السابقة حيث عرفت هذه السنة دمج الصناديق الخاص بالدعم الفلاحي في حساب تخصيص واحد وهو حساب 302-139 وهو الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA حيث قسم إلى ثلاثة أسطر كل سطر خاص بدعم معين، وهو نفس الحال بالنسبة لصناديق الدعم الريفي أدرجت تحت حساب التخصيص 140-302 الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR وقسم أيضا الى ثلاث أسطر كل سطر خاص بدعم معين، ومنه كانت نسبة الدعم جد مرتفعة لأنها

السنة القبل الأخيرة من سنة تحقيق عقود النجاعة، لكن ما هو ملاحظ انخفاض نسبة زيادة الناتج المحلي الفلاحي الإجمالي إلى 15.35% مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع للعوامل الطبيعية وخاصة التراجع في المساحة الزراعية المستغلة لانتاج شعب الإنتاج النباتي حيث انخفضت بنسبة (6.55)% مقارنة بسنة 2012 ، أما فيما يخص سنة 2014 وهي آخر سنة من سياسة التجديد الريفي والفلاحي حيث لم تعرف أي دعم يذكر باستثناء تكملة البرامج التي بدأت في السنوات السابقة، وهذا نتيجة إعادة هيكلة الصناديق الخاصة بالدعم الفلاحي كما ذكرنا سابقا حيث انشأ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA والصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR، وبالتالي جل الاهتمام كان تصفية حسابات التخصيص الخاصة بصناديق الدعم السابقة 067-302، 121-302، 071-302، 109-302، 11-302، 126-302 لبداية تقديم الدعم عن طريق حسابات التخصيص الجديدة 139-302، 140-302.

ثانيا: أثر المخصصات المالية للدعم على مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي ومعدل البطالة

بعد عشرية التسعينات التي أدخلت الجزائر في نفق مظلم على جميع نواحي الحياة، ونخص بالذكر موجة النزوح الريفي التي حدثت من المناطق الريفية إلى الحضرية، حيث أن مجموعة كبيرة من المناطق الريفية أصبحت خاوية على عروشها، وهو ما تسبب في ضغط رهيب على المناطق الحضرية، من خلال وجود نسبة كبيرة من الشباب عاطلة عن العمل و ليس لها تكوين حيث أنها كانت تمارس النشاطات الفلاحية قبل النزوح، مما نتج عليه آفات اجتماعية خطيرة مست القيم و التقاليد التي كانت تسود المجتمع الجزائري، ومما لا شك فيه انه بعد استتاب الأمن جاءت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بمراحلها المختلفة لإعادة توطين سكان الأقاليم الريفية في مساكنهم التي هجروها، و ذلك بعدة مشاريع جوارية مندمجة كشق الطرقات، اعادة التوصيل بالكهرباء، التشجير، قنوات الصرف الصحي، السكن الريفي، المدارس، المستوصفات ...الخ، وهذا في إطار المخططات الخماسية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، و الهدف الرئيسي هو التحكم في ظاهرة البطالة التي كان يعاني منها الشباب الجزائري بمختلف أنواعها، فرجوع السكان إلى الأقاليم الريفية وممارسة النشاطات الفلاحية حتما سوف يسهم في تقليص النسبة، والمحافظة على مجموعة من الحرف والتقاليد التي كانت ومازلت تتميز بها مناطق واسعة من الأقاليم الريفية، للحفاظ على الموروث المادي والغير مادي، وبالتالي الحفاظ على الخصوصيات والهوية الوطنية من الاندثار، فكانت مجمل أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تصب في هذا المغزى، لذا نجد أن مجموعة الصناديق المنشأة في هذا الإطار كانت موجهة لفئة الشباب بالخصوص لما لهذا العنصر من ثقل في عملية التنمية الريفية المستدامة وهذا بأخذ حقهم من المشاريع المنجزة من خلال الاستفادة من جهة والعمل على انجازها من جهة أخرى.

1. مساهمة شعب الإنتاج النباتي والحيواني في استحداث مناصب الشغل:

تلعب شعب الإنتاج النباتي بمختلف أنواعها والمدرجة في عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الفلاحي دورا بارزا في الحد من ظاهرة البطالة، وخلق فرص التوظيف وخاصة الشباب منهم، وبتطور الإنتاج النباتي خاصة في شعبة إنتاج الخضر خلال الفترة 2009-2014 عرفت معه نسب توظيف عالية وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (46): عدد مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الحبوب	103758	54221	68707	77818	78425	81124	**464 053**
الطماطم الصناعية	3913	4924	3909	4075	2382	2041	**21 244**
البقوليات	1937	1421	2491	3096	3083	3257	**15 285**
الخضروات	80778	43999	49864	56927	70153	72805	**374 526**
البطاطس	21009	15762	17479	13763	15803	12122	**95 938**
الحمضيات	10631	5494	6650	3605	5682	4660	**36 722**
أشجار الفواكه	18525	17521	13637	11928	15954	13769	**91 334**
الزيتون	17663	27250	18271	18084	21644	27038	**129 950**
التمور	10118	46316	11723	13467	10958	20051	**112 633**
المجموع	**268332**	**216908**	**192731**	**202763**	**224084**	**236867**	**1 341 685**

المصدر: بالاعتماد على احصاءيات MADRP

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المناصب المشغل المستحدثة بواسطة شعب الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2014 بلغت 01 مليون و341 ألف و685، حيث تصدرت شعبة الحبوب شعب الإنتاج النباتي باستحداث حوالي 464 ألف و43 منصب وهو ما يمثل 35% من باقي شعب الإنتاج خلال الفترة 2009-2014، لما هذه الشعبة من استغلال واسع للمساحة الزراعية المستغلة حيث بلغت 70% مقارنة بشعب الإنتاج النباتي الأخرى، وبالتالي تحتاج إلى استحداث مناصب تشغيل أكبر، شهدت سنة 2009 اكبر عدد من مناصب الشغل المستحدثة وهي أول سنة لبداية تطبيق عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الفلاحي وشهدت أكبر إنتاج لشعبة الحبوب مقارنة بالسنوات اللاحقة حيث بلغ الإنتاج حوالي 61 مليون قنطار، وبالتالي الحاجة إلى استحداث مناصب شغل دائمة وشبه دائمة، ثم جاءت شعبة الخضروات باستحداث 374 ألف و526 منصب وهذا بنسبة 28% من مجموع شعب الإنتاج خلال نفس الفترة، حيث تحتاج هذه الشعبة لعدد كبير من العمال وخاصة أثناء مراحل الجني، وكان عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2009 حواالي 80 ألف منصب وهذا راجع لنقص استخدام الآلات والمعدات في بداية سنوات تطبيق سياسية التجديد الفلاحي التي عرفت في هذه السنة استحداث صندوق FNDIA الذي أعطى اهتمام بالغا بدعم اقتناء الآلات والمعدات كتنمية السقي التكميلي، وبالتالي نجد أنه سنة 2010 انخفضت عدد مناصب الشغل المستحدثة إلى حوالي 44 ألف منصب، لكنها عرفت زيادة حتى سنة 2014، أما باقي شعب الإنتاج فعرفت نسب استحداث مناصب شغل متقاربة بحوالي 7%

باستثناء شعبة الحمضيات التي كانت النسبة ضعيفة جدا وهذا باستحداث حوالي 3% منصب خلال الفترة 2009-2014 كما يبين الشكل الموالي:

الشكل (40): نسبة مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج النباتي (2009-2014)

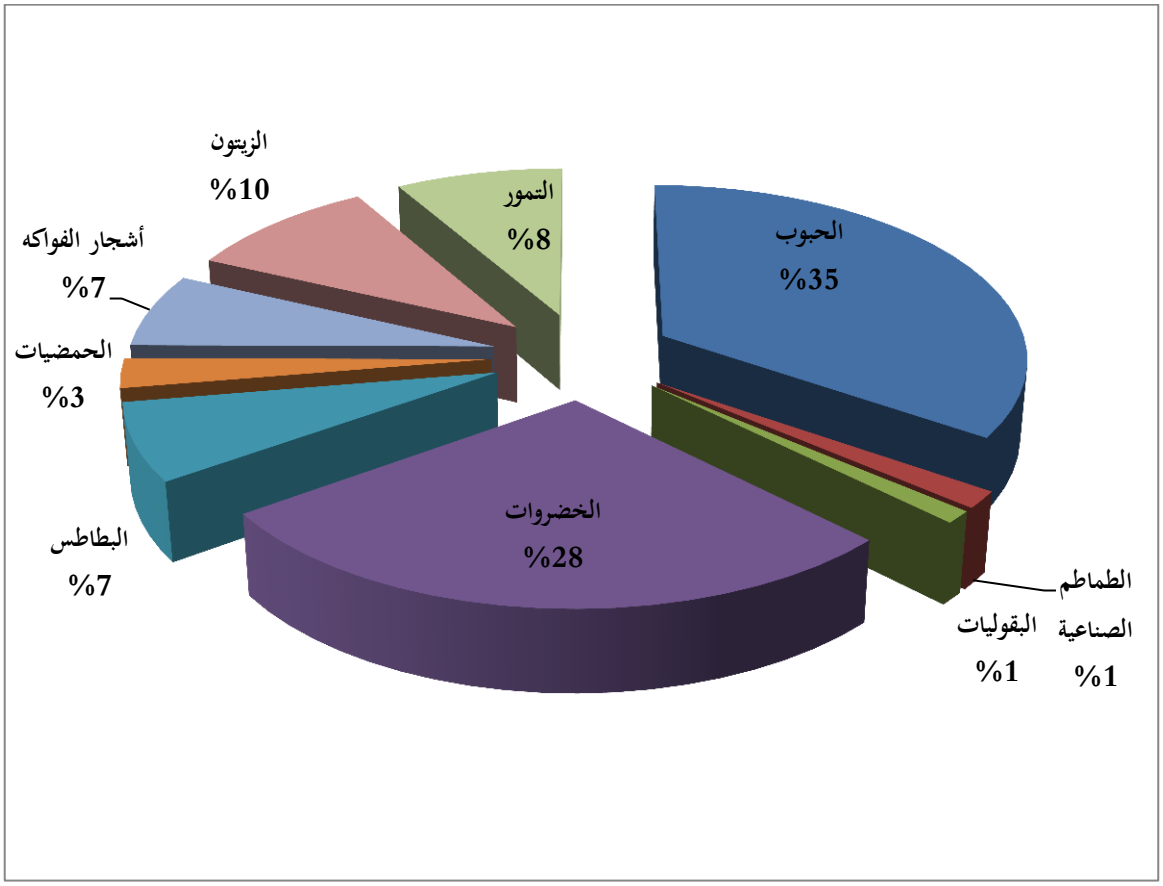

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الجدول(47): عدد مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج الحيواني (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
اللحوم الحمراء	44469	40267	25338	36129	30674	40331	**217 208**
اللحوم البيضاء	10435	8625	9524	11576	12617	13443	**66 220**
الحليب	35013	29519	21385	23896	26941	31183	**167 937**
البيض	6445	4537	5422	5147	4122	5665	**31 338**
المجموع	**96362**	**82948**	**61669**	**76748**	**74354**	**90622**	**482 703**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات **MADRP**

من خلال الجدول السابق نلاحظ مساهمة شعب الإنتاج الحيواني في خلق مناصب شغل دائمة، وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة حيث نجد أن عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2009-2014 حوالي

482 ألف منصب، وتصدرت شعبة اللحوم الحمراء من خلال خلق 217 ألف منصب وهو ما يمثل نسبة 45% من مجموع الشعب الأخرى خلال الفترة 2009-2014، تلتها شعبة الحليب بـ167 ألف منصب أي بنسبة 37.79%، وهذا للأهمية التي أولتها سياسة التجديد الريفي والفلاحي لهاتين الشعبتين التي لم يحقق فيهما الاكتفاء الذاتي لوجود عجز كبير من حيث المواشي والأبقار الحلوب التي تعتبر المورد الأساسي لهاتين الشعبتين، والشكل الموالي بين نسبة مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2009-2014 كما يلي

الشكل (41): نسبة مناصب الشغل المستحدثة لشعب الإنتاج الحيواني (2009-2014)

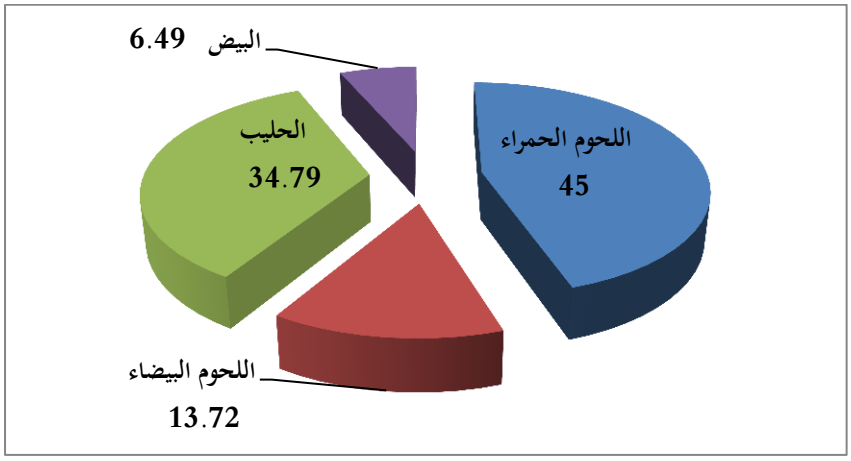

المصدر: المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2. مساهمة البرامج القطاعية في استحداث مناصب الشغل:

عرف تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة تطورات هامة منذ بداية تطبيقها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وإلى غاية سياسة التجديد الريفي والفلاحي تداخل وتكامل عدة قطاعات من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها، ولذا كان لها أثر اجتماعي من خلال خلق مناصب شغل في القطاعات التي مستها البرامج المعنية بتطوير الأقاليم الريفية، ونجد من بين القطاعات التي أوكلت لها مهمة تنفيذ برامج التجديد الريفي قطاع الغابات من خلال محافظة الغابات لكل ولاية والفروع التابعة لها في الأقاليم الريفية، ونجد اختلاف في البرامج التي طرحتها سياسة التجديد الريفي ومن ابرز هذه البرامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI و البرامج القطاعية للتنمية PSD و هذا ما يبنه الجدول التالي:

الجدول (48): عدد مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الغابات	18044	21947	12709	20312	19830	13202	**106 044**
M.V	3304	5239	7380	7815	8099	6405	**38 242**
HCDS	4908	2343	2954	3438	3070	3269	**19 982**
R.D.F	40372	76450	65485	82478	91258	94026	**450 069**
CDARS	0	165	531	0	18	6	**720**
PSD	4404	2742	1690	3187	2205	2259	**16 487**
PCD	350	265	14	214	77	1393	**2 313**
PPDRI	3151	6736	8576	11417	17993	11359	**59 232**
ANSEJ	396	107	81	92	553	2097	**3 326**
أخرى	5423	3609	1860	1318	3491	5892	**21 593**
المجموع	**80352**	**119603**	**110280**	**130271**	**146908**	**139908**	**727 322**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول بلغ إجمالي مناصب الشغل المستحدثة 727 ألف منصب خلال الفترة2009-2014، حيث كانت R.D.F من بين القطاعات الأكثر خلقا لمناصب الشغل بـ 450 ألف منصب وهو ما نسبته 61.88% من مجموع المناصب المستحدثة خلا خلال نفس الفترة ثم تلها الغابات بـ 106 ألف منصب أي ما نسبته 14.58%، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة بـ 59 ألف منصب شغل بنسبة 8.14% وهو ما يبينه الشكل الموالي لنسبة مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي خلال الفترة 2009-2014 كما يلي:

الشكل (42): نسبة مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي (2009-2014)

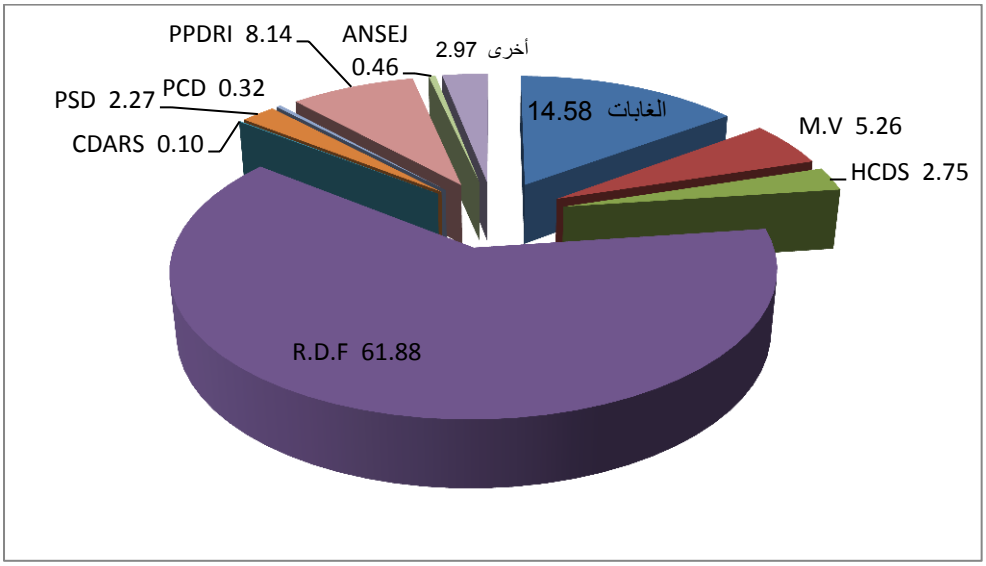

المصدر: المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

3. مساهمة المستثمرات الفلاحية في استحداث مناصب الشغل :

ا المستثمرات الفلاحية بمختلف أنواعها سواء التي تكون خاصة بالإنتاج النباتي أو الحيواني أو أنواع أخرى من الإنتاج الفلاحي يعتبر تطورها من حيث زيادة أحجامها من جهة وعددها من جهة أخرى ضروري لاستحداث مناصب شغل جديدة، تساهم في تخفيض معدلات البطالة في الأقاليم الريفية وخاصة القطاع الفلاحي، حيث عرف عدد هذه المستثمرات في سنة 2009 حوالي 1 مليون و 20 ألف مستثمرة فلاحية يستغلها حوالي 1 مليون و125 ألف مسير وبلغ مساعدي المسيرين 455 ألف فيحين بلغ مجموع عدد العمال الدائمين و شبه الدائمين 1 مليون و852 ألف، 441 ألف على الترتيب، بينما تطور عدد المستثمرات الفلاحية ليبلغ سنة 2014 حوالي 1 مليون و160الف مستثمرة بزيادة 6.83% عن سنة 2009، يستغلها حوالي 1 مليون و209الف مسير و بلغ عدد مساعدي المستثمرين 378 ألف و898 بينما بلغ عدد العمال الدائمين وشبه الدائمين لنفس السنة 1 مليون و935 ألف، 597 ألف و640 على الترتيب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (49): عدد مناصب الشغل المستحدثة في المستثمرات الفلاحية (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع الكلي لمناصب الشغل المستحدثة لكل فئة
عدد المسيرين في المستثمرات الفلاحية 1	9 671	15 844	10 001	51 632	45 220	17 828	150 196
عدد مساعدي المسيرين في المستثمرات 2	24 557	22 470	1 362	-34 262	-37 178	-29 361	-52 412
عدد العاملين الدائمين 3	16 526	3 711	14 636	8 022	2 846	7 302	53 043
مجموع العمال الدائمين 3+2+1	50 754	42 025	25 999	25 392	10 888	-4 231	150 827
عدد العمال الشبه الدائمين 4	63 426	19 819	-3 538	30 633	19 427	25 971	155 738
المجموع الكلي لمناصب الشغل المستحدثة 4+3+2+1	114 180	61 844	22 461	33 915	52 425	21 741	306 566

المصدر:بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ ان مناصب الشغل المستحدثة في المستثمرات الفلاحية لم تعرف منحى تصاعدي خلال سنوات تطبيق عقود النجاعة بالنسبة للإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني والتجديد الريفي، حيث عرفت السنة الأولى من التطبيق استحداث حوالي 114 ألف و180 منصب لتعاود الانخفاض في السنة الموالية و التي تليها، بينما عرفت زيادة في سنة 2012 لتبلغ 33915 منصب شغل، والسنة الموالية 2013 بنسبة ضئيلة لتعاود الانخفاض سنة 2014 لتبلغ 21741 منصب شغل، أما فيما يخص المجموع الكلي لمناصب الشغل

المستحدثة لكل فئة فكان العمال شبه الدائمين الأكبر من حيث مناصب الشغل المستحدثة مقارنة بالفئات الأخرى، وهذا ما يفسر ان المستثمرات الفلاحية في الجزائر مازلت تسير بالذهنيات السابقة من خلال استحداث مناصب شغل آنية لحصاد المنتوج وقت نضجه وبعدها يسرح العمال، وهذا لغياب مشاريع متكاملة مستدامة تستطيع المستثمرات الفلاحية مواصلة الإنتاج طيلة السنة باستحداث صناعات تحويلية او فروع إنتاج متكاملة، وانخفاض الأجور للعمال شبه الدائمين مقارنة بالدائمين الذي بلغ مجموع المناصب المستحدثة خلال نفس الفترة حوالي 150 ألف و827 عامل، وهي بالتقريب نفسها عدد المسيرين لهذه المستثمرات، وهو ما يعكس نسبة العمل المتدنية في هذه المستثمرات لغياب سياسة تسيير مستدامة تقوم على توسيع حجم المستثمرات و تعدد وظائفها.

4. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على معدلات البطالة في الأقاليم الريفية:

التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على معدلات البطالة نستعرض بيانات الجدول التالي الذي يبين حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي ومعدل البطالة في الأقاليم الريفية اضافة إلى معدل البطالة الكلي كما يلي:

الجدول (50): الدعم الفلاحي والريفي إلى معدل البطالة في الأقاليم الريفية

السنوات	حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي	معدل البطالة الكلي	معدل البطالة في الأقاليم الريفية	عدد العاملين في القطاع الفلاحي (ألف عامل)
2000	15.0	28.9	38,94	872
2001	23.86	27.30	33,51	1312
2002	48.07	25.70	31.15	1388
2003	49.60	23.70	47,58	1412
2004	55.26	17.70	20,83	1617
2005	43.89	15.30	19,05	1381
2006	53.27	12.30	12,94	1610
2007	21.91	11.80	15,01	1171
2008	17.67	11.30	11.7	1252
2009	29.95	10.2	9,63	1242
2010	32.21	10	9,54	1136
2011	39.56	10	9,57	1034
2012	44.26	11	10,33	912
2013	92.60	9.8	8,80	1141
2014	11.885	10.6	9.10	1007

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ مجموع الدعم المقدم في إطار تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة خلال الفترة 2000–2014 قد بلغ576 مليار دينار، وبالمقابل كانت نسبة البطالة الكلية لتنخفض من سنة 2000 حيث كانت 28.9 % مقارنة بالسنة الأخيرة 2014إلى 10.6% ، حيث نلاحظ انخفاضا تدريجيا ما عدا سنة 2012 التي عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة التي سبقتها وكذلك سنة 2014، وهو ما لم ينطبق على معدل البطالة في الأقاليم الريفية حيث عرف تذبذبا من سنة لأخرى رغم حجم الدعم المقدم في إطار الإستراتيجية، حيث انخفضت النسبة سنة 2001 لتبلغ 33.51% مقارنة بسنة 2000 التي بلغت 38.94% لتعاود الارتفاع حتى سنة 2003 بنسبة 47,58%، لكنها انخفضت سنة 2004 الى 20.83%، وواصلت في الانخفاض حتى سنة 2011 حيث بلغت 9.57% لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2012 لتبلغ 10.33% لكن عرفت انخفاضا مرة أخرى سنة 2013 وهي أدنى نسبة بطالة مسجلة خلال الفترة 2000–2014 وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل (43): نسبة تغير البطالة في الريف مقابل نسبة تغير الدعم (2000–2013)

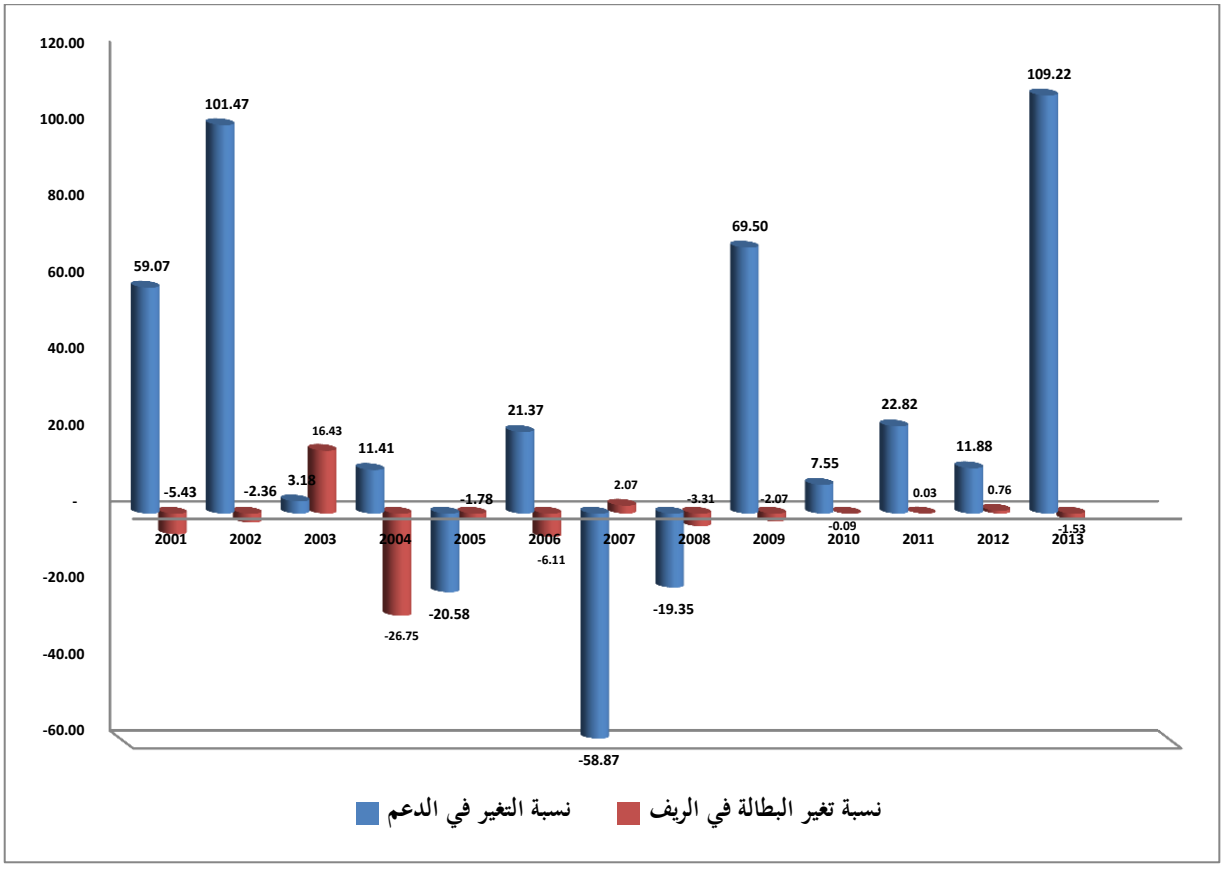

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة تغير الدعم الفلاحي والريفي عرفت تذبذبا من سنة لأخرى وهذا نتيجة تغير محاور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المطبقة خلال الفترة 2000–2014 وهو ما قابله أيضا تذبذبا في نسبة البطالة المسجلة في الأقاليم الريفية، نجد انه في سنة 2001 عرف نسبة زيادة الدعم بـ 59.7% مقارنة بسنة

الأساس، وهو ما انعكس على نسبة البطالة في الأقاليم الريفية حيث انخفضت بنسبة 5.43%، في السنة الموالية 2001 عرفت ارتفاعا في الدعم بنسبة 101.47% حيث ان هذا الارتفاع قابله انخفاضا محسوسا في نسبة البطالة، حيث انخفضت النسبة مقارنة بسنة 2001 لتبلغ 2.36 وهو ما يعكسه الأثر الكبير لمبلغ الدعم الممنوح في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في سنة 2003 استمر ارتفاع الدعم الفلاحي والريفي لكن بنسبة قليلة حيث كان في حدود 3.18%، وهو أما انعكس سلبا على نسبة البطالة في الأقاليم الريفية التي عرفت ارتفاعا لتبلغ 16.43% وعرفت هذه السنة مرحلة مراجعة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وديباجة مشروع إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي انطلقت في 2004، وفي نفس الوقت نهاية المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2001–2004 وهوا ما نعكس على زيادة الدعم بنسبة 11.41% مما كانت له آثار ايجابية على انخفاض نسبة البطالة في حدود 26.75%، أما السنة الموالية 2005 فهي بداية انطلاق خماسي دعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009 حيث لم تصرف مبالغ الدعم بشكل فوري وهو ما انعكس على مبالغ الدعم المقدم هذه السنة حيث عرفت انخفاضا بنسبة 20.58% الا إننا نجد انخفاض أيضا في نسبة البطالة لكن بنسبة ضئيلة جدا في حدود 1.78% مقارنة بسنة 2004، أما السنة الموالية و هي سنة 2006 فعرفت ارتفاع في نسبة الدعم المقدم إذ وصلت إلى 21.37% وهو ما أثر إيجابا على نسبة البطالة حيث انخفضت بنسبة 6.11% مقارنة بـ2005، في السنة الموالية 2007 انخفضت نسبة الدعم الى 58.87% مما أثر سلبا على نسبة البطالة حيث ارتفعت إلى حدود 2.07%، نفس الشيء حدث في سنة 2008 فيما يخص الدعم الفلاحي والريفي من حيث الانخفاض وكان في حدود 19.35% إلا إننا نجد العكس بالنسبة لنسبة البطالة حيث انخفضت، وهذا نتيجة آثار الدعم الفلاحي والريفي المقدم في اطار سياسة التجديد الريفي سنة 2006، أما باقي السنوات من 2009إلى غاية 2013 فعرفت زيادة في الدعم الفلاحي والريفي لكن بنسب متفاوتة حيث عرفت 2009 زيادة بـ69.50% التي عرفت انخفاضا محسوسا، وهو ما أدى أيضا إلى الاستمرار في انخفاض نسبة البطالة حيث وصلت الى نسبة 2.07% وهو ما كان ملاحظ سنة 2010 حيث انخفضت بنسبة 0.09% ألا أننا نجد في سنة 2001 و2012 ارتفاعا في النسبة بـ 0.03% و 0.76% بالترتيب، هو ارتفاع غير كبير و يرجع إلى العوامل الطبيعية حيث تميزت هاتين السنتين بتناقص لسقوط الأمطار مما ادى إلى انخفاض في التشغيل وخاصة في شعب الإنتاج الحيواني والنباتي، عكس سنة 2013 التي عرفت تساقط كبير للأمطار، وبالتالي عاودت نسبة البطالة الى الانخفاض في حدود 1.53% مقارنة بسنة 2012، أما فيما يخص سنة 2014 فالدعم الفلاحي والريفي لم يقدم بالشكل المطلوب نظرا لإعادة هيكلت صناديق الدعم كما ذكرنا سابقا.

ثالثا: أثر المخصصات المالية للدعم على الميزان التجاري الفلاحي:

تعتبر التجارة من بين أهم النشاطات التي تسعى الدولة لتنشيطها من خلال زيادة مرونة الإنتاج، باستحداث آليات عمل تشع على النشاط الإنتاجي في جميع القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي، حيث عان الاقتصاد الوطني من مشكلة التبعية الغذائية للخارج وخصوصا مادة الحبوب التي تعتبر أهم منتوج تستورده الجزائر من حيث الكمية والقيمة، مما عجل بضرورة وضع إستراتيجية لمحاولة التخفيف منها وتحقيق قدر هام من الاكتفاء الذاتي، من خلال زيادة المساحة المسقية من جهة وتخصيص أكبر قدر من الدعم بمختلف الصيغ من جهة أخرى، فالهدف الرئيسي من التجارة الخارجية لتحقيق الأمن الذاتي أولا ثم التصدير ثانيا، وهذا للعجز الكبير المسجل في الميزان التجاري ويرجع احد أهم أسبابه هو الاعتماد الشبه التام على الخارج في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستيراد، فلم تستطع السياسات السابقة من تحقيق هذا الهدف الذي راود جميع الحكومات المتعاقبة وخاصة في بعض المنتوجات الزراعية التي تعتبر حجر الزاوية في تحجيم الفجوة الغذائية وخاصة الحبوب والحليب التي مازلنا نعاني من تبعات التخلف في إنتاجهما إلى يومنا الحاضر، بالرغم ما رصد من مبالغ ضخمة لتطويرهما، لكن عدم وضوح الرؤية والفساد المستشري وخاصة في قطاع التجارة الخارجية وتحكم بعض اللوبيات فيها أبا إلى تحقيق الهدف، بل من الأفضل لهم بقاء الجزائر تستورد هاتين المادتين الرئيسيتين لما لهما من ميزانية ضخمة بمليارات الدولارات كل سنة.

نجد أن تحقيق بعض النسب من الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الفلاحية وهذا باختلاف العوامل التي أدت إلى اختلافها، من ظروف طبيعية خارجة عن إطار الإستراتيجية مثل تساقط كميات معتبرة من الأمطار، وظروف طبيعية داخلة في إطار الإستراتيجية مثل زيادة المساحة المروية كما وضحنا سابقا في جدول تطور المساحات المروية لكل منتوج، وزيادة الدعم المقدم، وبالتالي زيادة المكننة واستخدام تكنولوجيا فلاحيه حديثة في جميع المنتوجات من خلال التكثيف الزراعي باستخدام الأسمدة والطرق الوراثية الحديثة من تهجين والتلقيح الاصطناعي للمورد الحيواني وهذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في بعض السنوات.

1. مساهمة شعب الإنتاج النباتي والحيواني في الميزان التجاري:

توازن الميزان التجاري للقطاع الفلاحي هو أدنى ما يمكن تحقيقه من خلال تبني إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، حيث ركزت الإستراتيجية في السنوات الأولى على الرفع من الطاقات الإنتاجية لشعب الإنتاج النباتي والحيواني من حيث كمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي لجميع الشعب وخاصة شعبتي

الحبوب و الحليب، و منها التفكير في تصدير الفائض إلى مختلف الأسواق العالمية، حيث كان تطور عناصر الميزان التجاري من صادرات وواردات من حيث الكمية و القيمة كما يلي:

1.1 قيمة الصادرات من الإنتاج النباتي والحيواني:

الصادرات الفلاحية هي في أغلبها صادرات شعب الإنتاج الحيواني و النباتي ، فبزيادة الإنتاج وتحسين المردودية يمكن تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي، وبالتالي اللجوء الى التصدير والتخلص من التبعية الغذائية من جهة وتنويع مصادر الدخل وبالتالي تحصيل العملة الصعبة من جهة أخرى، فالصادرات الفلاحية باختلاف أنواعها تساهم في خلق الثروة وتحسين حالة الاقتصاد الكلي من خلال التوازن بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، الجدول الموالي يبرز كمية صادرات الإنتاج النباتي خلال الفترة 2002–2014 كما يلي:

الجدول(51): صادرات شعب الإنتاج النباتي (2002–2014)

الوحدة: طن

السنة	الخضروات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	زيت الزيتون	زيوت مختلفة	التمور
2002	29.7	4.7	21.9	1.2	1.1	1667.9	11022.5
2003	1264.6	971.8	9	0.5	16.2	1901.3	10198.5
2004	209.5	164	4.3	13.3	2.4	745.3	10398.3
2005	251.9	118.8	32.4	1.9	77.5	79.5	10863
2006	363	151.9	21.4	3	465.6	14313.2	12133.7
2007	1357.5	22	11.8	0.9	56.3	477.1	12956.6
2008	2492.1	14.4	6.9	21.5	18.9	5165.2	9861.5
2009	2783.6	00	0	0	53.3	1281.5	7227.8
2010	2404.1	23.5	3.5	0.4	22.3	5323.4	11979.8
2011	3457.8	407.1	0.2	0	21.9	6334.4	23145.4
2012	1885.2	0	0.6	0	48.356	4549.2	20438.8
2013	3133.3	815.4	2.9	1.4	31.8	936.1	20618.6
2014	3782.7	644.1	17	8.3	41	109.5	25639.6

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

نلاحظ من خلال الجدول السابق لصادرات شعب الإنتاج النباتي أن الكمية المصدرة كانت قليلة جدا وهذا للعجز الذي تعاني منه هذه الشعب نتيجة للطلب المحلي المتنامي في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن المستوى المعيشي للفرد، ونجد أن شعبة التمور تحل الصدارة في كمية الصادرات مقارنة بالشعب الأخرى حيث كانت أعلى قيمة مصدرة خلال الفترة 2000–2014 في سنة 2014 بقيمة 25 ألف و639 طن، نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الجهات المختصة بضرورة زيادة الصادرات خارج المحروقات، وموائمة الظروف الطبيعية خلال هذه السنة.

كما لشعب الإنتاج النباتي دور في تنويع الصادرات بصفة عامة، تملك شعب الإنتاج الحيواني نفس الأهمية النسبية في هذا الدور، فشعب الإنتاج الحيواني بتعددها وامتلاك ميزة نسبية خاصة فيما يخص النوعية ونخص بالذكر هنا شعبة اللحوم الحمراء خاصة، إلا أننا نجد أن الكميات المصدرة فيما يخص هذه الشعبة جد ضئيلة تكاد لا تذكر، كما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (52): صادرات شعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)

الوحدة: طن

السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	العسل
2002	6.6	2.7	641	43
2003	3.9	0.7	235	2
2004	12.6	3.9	941	10
2005	5.1	2.3	904	6
2006	26.2	3.2	2972	0
2007	53.2	11.4	5058	606
2008	0	0	0	1500
2009	0	0	0	100
2010	0	310	0	0
2011	0	846.9	0	610
2012	0	286.6	0	50
2013	0	370	0	684
2014	0	1818	0	0

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال جدول تطور صادرات شعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2002-2014، نجد ان مساهمتها في تنويع الصادرات ضعيفة جدا إن لم نقل معدومة، وهذا لضعف القيمة المصدرة خاصة في السنوات الأخيرة، و هذا راجع إلى عدم مواكبة الزيادة الحاصلة في الإنتاج للطلب المحلي الذي تزايد هو الأخر نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن المعيشة للفرد الجزائري في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور خاصة في الوظيف العمومي، وكانت مساهمة شعبة اللحوم البيضاء محتشمة حيث بلغت سنة 2004 ما قيمته ألف و 828 طن وهي أعلى قيمة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، و بالتالي على السلطات المختصة توجيه اهتمام متزايد لهذه الشعبة لتطويرها في المستقبل و بالتالي زيادة حجم الصادرات.

2.1 قيمة الواردات من الإنتاج النباتي و الحيواني خلال الفترة (2002-2014):

واردات شعب الإنتاج النباتي والحيواني عرفت ارتفاعا كبير في السنوات الأخيرة خاصة في شعبتي الحبوب والحليب، و هذا لزيادة الطلب الكلي عليهما نتيجة تحسن الظروف المعيشية للمواطن وزيادة حجم السكان وتحقيق عجز في زيادة كميات إنتاجهما لتعلقه بالظروف المناخية، حيث تميزت بالاضطراب في تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة، حيث كان جدول تطور واردات شعب الإنتاج النباتي كما يلي:

الجدول (53): واردات شعب الإنتاج النباتي خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة: طن

السنة	الحبوب	القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	البطاطس	الطماطم	الفواكه	زيت الزيتون	الخضروات	زيوت نباتية
2002	88,40	2436399	3561565	593146	175701	5	291483	975	367 002	544566
2003	68,5	2231000	2978044	90302	101089	2	290804	743	271 457	596418
2004	68,6	1684028	3350409	10256	111183	0	284503	154	278 925	599453
2005	82,08	2 679 822	3003526	142528	71591	3	256110	27	278 021	520901
2006	71,73	2 745 879	2077758	143863	104122	72	252633	12	293 728	664232
2007	69,8	3 297 259	1334842	56821	209118	123636	99400	213	535 260	616754
2008	87,93	4 368 911	1982691	291885	107869	22	289255	455	306 299	597923
2009	78,23	3866417	1853215	105336	124919	99	358979	522	321 572	682940
2010	80,25	3986305	1246019	6850	116645	1	375451	167	355 940	704252
2011	105,6	5550403	1851499	385153	105665	183	435484	211	386 173	752074
2012	97,51	4715936	1579758	401781	156364	16	452710	282	368 179	805865
2013	100,4	5209033	1086833	514798	136802	50	480495	285	446 290	906040
2014	120,3	5438503	1978422	770222	120222	15	525462	457	353 322	867319

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ ان تطور كمية الواردات بالنسبة لشعب الإنتاج النباتي جاءت عكس تطور كمية الصادرات خلال الفترة 2002-2014، حيث عرفت زيادة من حيث القيمة وخاصة في شعبة الحبوب التي ارتفعت بشكل كبير حيث وصلت سنة 2014 إلى أكبر قيمة مقارنة بالسنوات السابقة بحوالي 120 مليون قنطار وبنسبة زيادة بـ20.3% مقارنة بسنة 2009 التي تعتبر سنة أساس من حيث أنها عرفت إمضاء عقود النجاعة، وهو ما يعكس عدم تطور نسبة الإنتاج وبالتالي انخفاض كبير حيث أن متوسط الانخفاض بلغ نسبة 9% خلال الفترة 2009-2014، و بالتالي لم تشهد شعبة الحبوب تطورا في الجزائر نتيجة للظروف المناخية من جهة وعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لتطويرها.

الجدول (54): واردات شعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2002-2014)

الوحدة: طن

السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	الصوف	العسل	الحليب
2002	17974	04	14	107	172	234954
2003	41237	01	427	194	222	211075
2004	84579	06	65	253	225	251546
2005	95127	0	36	234	280	250260
2006	66481	02	53	132	498	250076
2007	65022	27	0	136	535	252805
2008	57944	0.7	13	142	800	259501
2009	62298	3.3	15	163	779	293009
2010	57478	00	11	153	774	265383
2011	47691	11.7	19	66	312	329846
2012	71757	37.4	79	09	786	298358
2013	67714	1.2	29	0	549	262702
2014	80185	17	43	0	566	373465

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات **MADRP**

من خلال الجدول نلاحظ أن شعبة الحليب تتصدر واردات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2014 و هذا لزيادة الاستهلاك وعدم مواكبة الإنتاج لهذه الزيادة، وبالتالي اللجوء إلى استيراد غبرة الحليب حيث وصلت سنة 2014 الى 373 ألف و 465 طن وهي أعلى قيمة مقارنة بالسنوات التي سبقت، حيث بلغت نسبة الزيادة عن سنة 2009 حوالي 40.73%، وهو ما يعكس فشل إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الأهداف المسطرة، متمثلة في عقود النجاعة للنهوض بهذه الشعبة التي تعتبر كأحد أهم شعب الإنتاج الحيواني.

الجدول(55): الميزان التجاري لشعب الإنتاج النباتي (صادرات-واردات) (2002-2014)

الوحدة: ألف دولار

السنة	قيمة الحبوب (-) 1	قيمة القمح الصلب (-)	قيمة القمح اللين (-)	قيمة الذرى (-)	قيمة الخضروات (-) 2	قيمة الفواكه (-) 3	قيمة التمور (+) 4	الميزان التجاري (-) 4+3+2+1
2002	1 307 567	633 043	341 784	237 421	160 777	91 064	16360	**1 543 048**
2003	1 123 107	586 086	292 228	211 786	148 544	99 696	16450	**1 354 897**
2004	1 359 900	707 838	318 910	298 432	159 865	118 968	18700	**1 620 033**
2005	1 416 685	608 911	415 572	344 238	167 255	98 952	19150	**1 663 742**
2006	1 385 689	505 565	491 459	337 735	171 519	99 400	20140	**1 636 468**
2007	1 957 293	456 954	937 360	517 315	252 514	120 498	23080	**2 307 225**

4 379 137	20010	159 022	263 959	655 050	1 774 547	1 399 640	3 976 166	**2008**
2 767 313	14300	206 416	261 564	407 429	1 037 530	792 815	2 313 633	**2009**
2 449 749	22620	223 511	298 577	637 623	913 056	338 532	1 950 281	**2010**
3 972 614	32640	337 039	390 928	999 094	1 990 325	858 171	3 277 287	**2011**
3 962 618	26890	391 246	359 051	941 875	1 474 223	654 818	3 239 211	**2012**
4 097 236	30320	423 270	447 867	891543	1 684 435	432 975	3 256 419	**2013**
4 100 528	36150	495 407	273 328	952311	1 587 095	783 575	3 367 943	**2014**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ انه خلال الفترة 2002-2014 هناك عجز في الميزان التجاري لشعب الإنتاج النباتي، حيث أكبر قيمة عجز كانت سنة 2014 بـ 4 مليار و100ألف و 528 دولار، وكانت شعبة الحبوب أكبر الشعب عجزا حيث وصلت قيمته سنة 2014 الى 03 مليار و367 ألف و943 مليار دولار وهي ما تمثل نسبته 82% من إجمالي العجز المحقق في شعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق خلال سنة 2014، والشكل الموالي يبين نسبة العجز المحققة في شعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق من إجمالي عجز الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة 2002-2014 كما يلي:

الشكل(44): نسبة العجز لشعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق من إجمالي عجز الميزان التجاري الفلاحي (2002-2014)

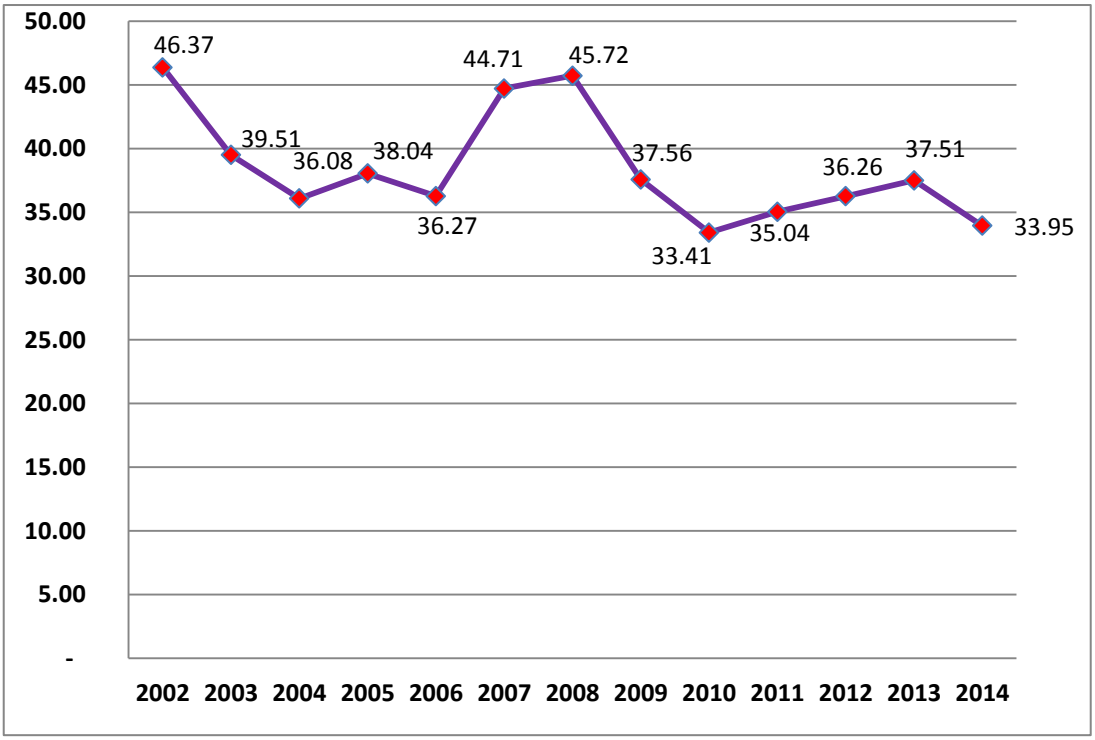

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدولين السابقين

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة العجز في الميزان التجاري بالنسبة لشعب الإنتاج النباتي المبينة في الجدول السابق خلال الفترة 2000–2014 من إجمالي العجز في الميزان التجاري الفلاحي قد انخفضت من نسبة 46.37% سنة 2002 التي تعتبر أكبر نسبة إلى أدنى نسبة سنة 2010 بـ 33.41%، وهو ما يؤكد أن قيمة الواردات الفلاحية ارتفعت مقابل انخفاض الصادرات التي لا تكاد تذكر ممثلة في التمور، حيث نجد أن سبب انخفاض نسبة مساهمة الشعب السابقة في العجز يرجع إلى ارتفاع مواد أخرى تدخل ضمن فصل استيراد الحبوب للاستهلاك، كارتفاع قيمة الشعير المخمر الذي يدخل في صناعة الخمر بنسبة343.45% من قيمة 3 مليون 197 دولار سنة 2002 الى 14 مليون174 ألف دولار سنة 2014 هناك أنواع أخرى من الواردات الفلاحية ارتفعت قيمتها كالواردات الغير غذائية متمثلة في الآلات والمعدات، الأسمدة،..الخ، حيث ارتفعت قيمتها من 948 مليون و463 ألف دولار سنة 2000إلى 03 مليار113مليون و482 ألف دولار سنة 2012 وهو ما يمثل نسبة ارتفاع بـ 228.27% ، وهو ما يفسر ارتفاع قيمة العجز الفلاحي مقابل انخفاض نسبة شعب الإنتاج النباتي الأساسية من إجمالي العجز المسجل، بينما الميزان التجاري لشعب الإنتاج الحيواني كانت قيمه كما يظهرها الجدول الموالي:

الجدول (56):الميزان التجاري لشعب الإنتاج الحيواني(صادرات –واردات) (2002–2014)

الوحدة: ألف دولار

السنة	قيمة اللحوم الحمراء (–) 1	قيمة اللحوم البيضاء (–) 2	قيمة الحليب (–) 3	قيمة العسل (–) 4	قيمة الميزان التجاري (–) 4+3+2+1
2002	172 219	27	487 420	181	**659 847**
2003	168 727	16	513 358	151	**682 252**
2004	160 585	10	816 800	177	**977 572**
2005	254 149	1	739 289	199	**993 638**
2006	253 551	33	706 695	464	**960 743**
2007	306 757	17	1 062 323	535	**1 369 632**
2008	168 762	9	1 293 047	448	**1 462 266**
2009	160 668	31	858 128	992	**1 019 819**
2010	168 762	76	991 281	971	**1 161 090**
2011	160 668	192	1 524 269	374	**1 685 503**
2012	254 202	6	1 259 612	1525	**1 515 345**
2013	253 666	57	1 258 804	1441	**1 513 968**
2014	307 207	27	2 042 062	181	**2 349 477**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ انه خلال الفترة 2002-2014 هناك عجز في الميزان التجاري لشعب الإنتاج الحيواني، حيث أكبر قيمة عجز كانت سنة 2014 بـ 2 مليار و349ألف و 477 دولار، وكانت شعبة الحليب أكبر الشعب عجزا حيث وصلت قيمته سنة 2014 الى 02 مليار و42 ألف و62 مليار دولار و هي ما تمثل نسبته 86.92% من إجمالي العجز المحقق في شعب الإنتاج الحيواني المبينة في الجدول السابق خلال هذه السنة.

الشكل (45): نسبة العجز لشعب الإنتاج الحيواني المبينة في الجدول السابق من إجمالي عجز الميزان التجاري الفلاحي (2002-2014)

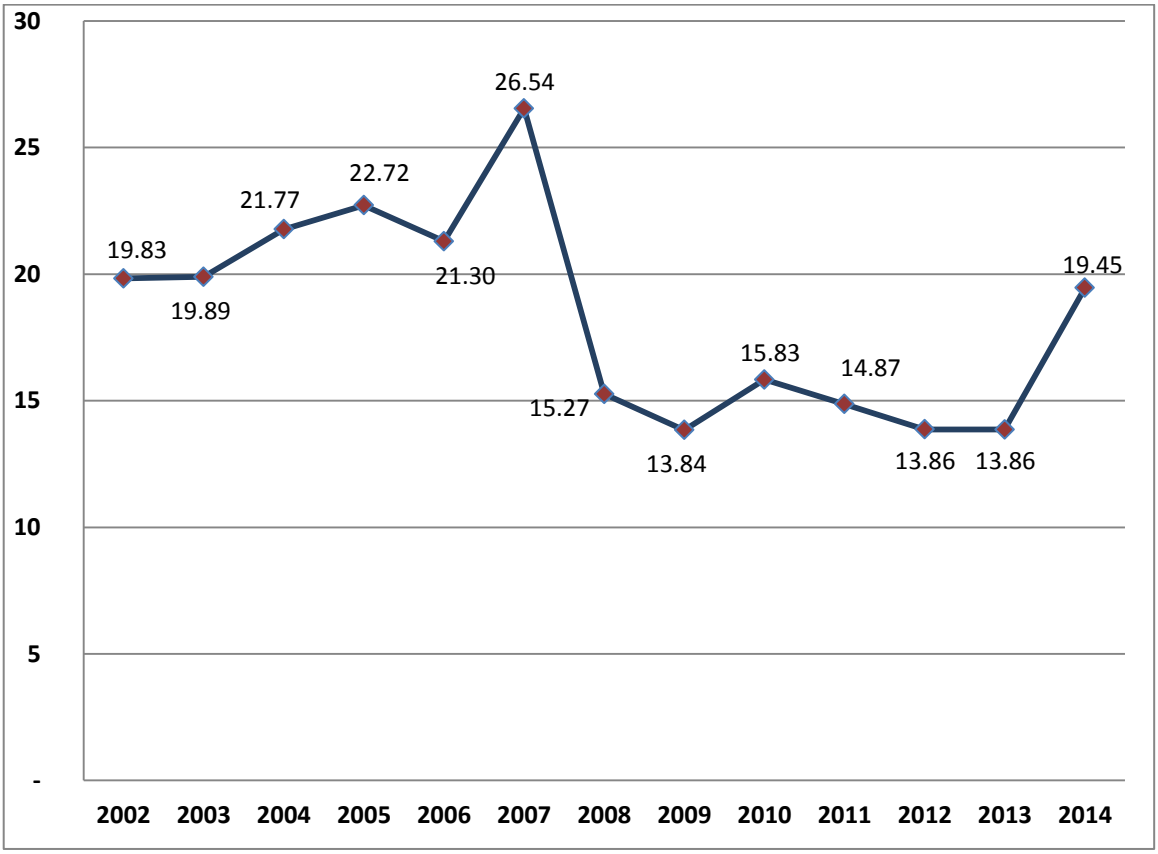

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدولين السابقين

ما نلاحظه من خلال الشكل أن نسبة العجز في الميزان التجاري بالنسبة لشعب الإنتاج الحيواني المبينة في الجدول السابق خلال الفترة 2002-2014 من إجمالي العجز المسجل في الميزان التجاري الفلاحي هو ارتفاع النسبة من 19.83% سنة 2002 إلى26.54 % سنة 2004، لتعاود نسبة العجز مقانة بالعجز الكلي الانخفاض مرة أخرى سنة 2008 إلى نسبة 15.27%، لتنخفض مرة أخرى سنة 2009 الى نسبة 13.84 % وهي أدنى نسبة انخفاض مسجل خلال الفترة، لترتفع مرة اخرى سنة 2014 الى 19.45.%

2. الاكتفاء الذاتي المحقق لشعب الإنتاج الحيواني والفلاحي (2002-2014):

الاكتفاء الذاتي بصفة عامة هو هدف إستراتيجية التنمية بصفة عامة وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بصفة خاصة، ولذا كانت شعب الإنتاج النباتي و الحيواني المحور الرئيس الذي تدور حوله من خلال البرامج التي مست هاتين الشعبتين الأساسيتين في تحقيق التوازن خاصة في الشعب التي تعرف تأخرا كبير في الإنتاج بما يحقق تزايد الطلب المحلي، ونخص بالذكر في شعب الإنتاج النباتي شعبة الحبوب التي مازلت الجزائر تعاني عجزا كبير للوصول إلى تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي، والجدول الموالي يبرز نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج النباتي كما يلي:

الجدول (57): نسب الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج النباتي (2002-2014)

السنة	الحبوب		القمح اللين		القمح الصلب		الشعير		الذرى	
	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
2002	107,91	**18,08**	30,28	**19,54**	45,13	**21,07**	10,09	**41,23**	18,79	**0,04**
2003	111,14	**38,37**	33,67	**34,53**	47,80	**37,70**	13,12	**93,12**	15,45	**0,06**
2004	108,91	**37,01**	24,13	**30,21**	53,52	**37,40**	12,50	**96,95**	17,91	**0,04**
2005	117,33	**30,04**	35,26	**23,99**	45,72	**34,31**	11,75	**87,87**	23,78	**0,05**
2006	111,86	**35,88**	36,61	**25,00**	38,51	**46,04**	13,80	**89,57**	21,97	**0,11**
2007	105,78	**34,01**	40,87	**19,33**	28,64	**53,39**	12,43	**95,43**	22,85	**0,07**
2008	103,26	**14,85**	46,66	**6,37**	27,97	**29,10**	6,88	**57,56**	21,46	**0,05**
2009	139,43	**43,89**	48,18	**19,76**	38,54	**51,92**	23,09	**95,44**	19,95	**0,03**
2010	123,85	**35,20**	47,83	**16,65**	30,55	**59,21**	13,15	**99,48**	27,83	**0,01**
2011	148,10	**28,70**	61,78	**10,16**	37,79	**51,01**	11,04	**100**	31,54	**0,02**
2012	148,71	**34,43**	57,41	**17,86**	39,87	**60,38**	19,93	**79,85**	30,43	**0,06**
2013	149,50	**32,84**	61,76	**15,65**	34,21	**68,18**	20,13	**74.43**	32,20	**0.04**
2014	154,62	**22,20**	60,30	**9,81**	38,23	**48,25**	/	/	/	/

السنة	البطاطس		الخضر		الفواكه		زيت الزيتون	
	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
2002	13.5	**98,70**	38,74	**99,05**	16,09	**81,89**	2,02	**95,17**
2003	18.88	**99,52**	49,34	**99,48**	17,62	**83,49**	1,75	**95,76**
2004	18.79	**99,42**	55,08	**99,50**	18,62	**84,72**	4,71	**99,67**
2005	21.63	**99,67**	59,54	**99,54**	20,61	**87,57**	3,17	**99,92**
2006	21.90	**99,53**	59,58	**99,51**	24,04	**89,49**	2,65	**99,96**
2007	15.27	**98,63**	55,77	**99,06**	19,77	**85,42**	2,11	**98,99**
2008	21.81	**99,51**	60,96	**99,54**	23,90	**87,90**	2,59	**98,24**
2009	26.52	**99,53**	73,19	**99,60**	27,95	**87,16**	4,85	**98,92**
2010	33.11	**99,65**	86,73	**99,62**	30,81	**87,81**	3,32	**99,50**
2011	37.30	**99,73**	95,85	**99,63**	34,47	**87,37**	6,12	**99,66**
2012	42.35	**99,63**	104,65	**99,67**	35,53	**87,26**	3,95	**99,28**
2013	48.98	**99,74**	119,09	**99,65**	39,13	**87,72**	5,81	**99,51**
2014	46.84	**99,76**	123,32	**99,74**	38,40	**86,31**	4,87	**99,06**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك بعض شعب الإنتاج النباتي كانت نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة مرتفعة حيث وصلت إلى 95% خلال الفترة 2002–2014 وهي شعب الخضر والبطاطس والزيتون، بينما شعبة الفواكه كانت نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة متوسطة وهذا بالرغم من التخصيصات المالية الممنوحة في إطار الدعم الفلاحي، حيث تراوحت النسبة بين 81.89% سنة 2002 والتي تمثل أدنى نسبة إلى نسبة 89.49% سنة 2006، والتي تعتبر أعلى نسبة محققة خلال الفترة 2002–2014، ورغم الجهود المبذولة في إطار التجديد الفلاحي والريفي وإبرام عقود النجاعة إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الفواكه خلال الفترة 2009–2014 لم تحقق وكانت نسبة 87.16% سنة 2010 أعلى نسبة خلال هذه الفترة، وهذا رغم زيادة الإنتاج خلال هذه الفترة بمتوسط 7.18%، وهذا راجع لزيادة الاستهلاك الكلي نتيجة تحسن المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الأجور خلال هذه الفترة ، أما شعبة الحبوب التي تعتبر أضعف الشعب في نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أنه في الفترة 2002–2014 نجد أن أعلى نسبة اكتفاء ذاتي كانت سنة 2009 بنسبة 43.89% وهذا راجع لحجم الإنتاج المقدر بحوالي 61 مليون قنطار الذي يعتبر أضخم إنتاج خلال هذه الفترة، وهذا راجع بالأساس للظروف المناخية الجيدة والمتمثلة في ارتفاع نسبة تساقط الأمطار مقارنة بالسنوات الأخرى، وما نلاحظه أثناء فترة تطبيق عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009–2014 أن أعلى نسبة اكتفاء ذاتي بعد سنة 2009 كانت 35.20% سنة 2010، وأدنى نسبة كانت سنة 2014 بمقدار

22.20%، وهذا راجع لانخفاض متوسط الإنتاج خلال هذه الفترة بحوالي (9)%، بالنسبة لأصناف شعبة الحبوب كانت الذرى من بين اضعف الأصناف وإن لم نقل أن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت معدومة، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد بصفة شبه تامة حيث أن أعلى نسبة اكتفاء ذاتي كانت سنة 2006 وبمقدار 0.11%، وهو ما يؤكد عدم وجود رؤية واضحة للنهوض بهذا الصنف وخاصة انه يعتبر كأحد أهم عناصر الغذاء بالنسبة للماشية، الأبقار والدجاج، أما بالنسبة لأعلى نسبة اكتفاء خاصة بأصناف شعبة الحبوب فكان صنف الشعير حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 100% سنة 2011 وأدنى نسبة محققة كانت سنة 2002 بمقدار 41.23%، أما في فترة تطبيق عقود النجاعة خلال الفترة 2009-2014 فشهدت سنة 2010 تحقيق نسبة 99.48 %، إلا أن سنة 2013 شهدت تراجعا ملحوظا في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث انخفضت إلى 74.43% وهي أدنى نسبة خلال فترة تطبيق عقود النجاعة وهي راجعة بالأساس إلى الارتفاع في نسبة الاكتفاء الذاتي في الأصناف الأخرى وخاصة القمح الصلب واللين، وهذا لنسبة الدعم المقدمة من جهة وغلاء أسعارهما من جهة أخرى، حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب كانت أعلاها سنة 2013 بمقدار 68.18% وهذا راجع بالأساس لتحسن الإنتاج نتيجة للظروف المناخية الجيدة والمتمثلة أساسا في تساقط الأمطار خلال هذه السنة وميل الفلاحين لإنتاج هذا النوع من الأصناف نتيجة لمنحة الدعم المقدمة ولثمنه المرتفع مقارنة بالشعير والقمح اللين الذي كانت أعلى نسبة اكتفاء ذاتي محققة سنة 2003 بمقدار 34.53% وأدنى نسبة كانت سنة 2008 بمقدار 6.37%، أما في فترة تطبيق عقود النجاعة 2009-2014 فكانت نسبة 9.81 %هي أدنى نسبة محققة خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة للظروف المناخية غير الملائمة وخاصة قلة تساقط الأمطار خلال هذه السنة.

كما هو الحال بالنسبة لشعب الإنتاج النباتي، تعاني شعب الإنتاج الحيواني عجزا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ونخص بالذكر شعبة الحليب التي تعتبر العمود الفقري لهذه الشعب لما تملكه من خاصية كسلعة استهلاكية ضرورية بالنسبة للفرد، وميزانية استيراد بالعملة الصعبة جد كبيرة مقارنة بالشعب الأخرى، و الجدول الموالي يبرز نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة لشعب الإنتاج الحيواني كما يلي:

الجدول (58): نسب الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)

السنة	اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء		الصوف		العسل		الحليب	
	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليون قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (ألف قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (ألف قنطار)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	مج الاستهلاك (مليار لتر)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
2002	3.08	**94**	1.50	**100**	198.59	**99.46**	20.78	**94**	1,54	**5,60**
2003	3.41	**88**	1.56	**100**	201.94	**99.04**	23.2	**91**	1,61	**6,65**
2004	4.04	**79**	1.70	**100**	232.53	**98.91**	30.15	**93**	1,91	**4,81**
2005	3.96	**76**	1.68	**100**	237.34	**99.01**	32.65	**92**	2,1	**5,12**
2006	3.64	**82**	1.45	**100**	241.34	**99.45**	29.98	**83**	2,2	**4,91**
2007	3.85	**83**	2.60	**100**	224.48	**99.39**	28.88	**102**	2,18	**8,90**
2008	3.91	**81**	3.05	**100**	223.30	**99.36**	26.12	**127**	2,21	**9,95**
2009	4.08	**85**	2.09	**100**	279.56	**99.51**	47	**86**	2,39	**7,82**
2010	4.39	**87**	2.81	**100**	252.7	**99.42**	54.54	**86**	2,7	**8,07**
2011	4.67	**90**	3.35	**100**	282	**99.77**	45.81	**107**	2,93	**10,26**
2012	5.11	**86**	3.65	**100**	315	**99.57**	60.56	**88**	3,09	**12,73**
2013	5.34	**87**	4.18	**100**	368	**100**	60.11	**102**	3,4	**15,78**
2014	5.66	**86**	4.62	**100**	367.76	**100**	62.79	**91**	3,5	**20,03**

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2002-2014 كانت متباينة، حيث هناك اكتفاء ذاتي تام بالنسبة لشعبة اللحوم البيضاء أي بنسبة 100%، وكذلك بالنسبة لشعبة الصوف، أما شعبة اللحوم الحمراء فكان هناك تذبذب في النسبة اذ نجد أن اكبر نسبة اكتفاء ذاتي حققت كانت سنة 2002 بـ94%، لتنخفض إلى أقل نسبة في سنة 2005 بـ76%، ونلاحظ انه خلال تطبيق عقود النجاعة في الفترة 2009-2014 هناك ارتفاع نسبي لتصل إلى أعلى نسبة سنة 2011 بـ90%، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع في مدخلات هذه الشعبة وهي في الأساس المواشي حيث وصلت خلال هذه السنة إلى 23 مليون رأس، لتنخفض مرة أخرى سنة 2014 لتصل نسبة الاكتفاء الذاتي 86% وهذا راجع لارتفاع كمية الاستهلاك إلى 5.66 مليون قنطار رغم ارتفاع عدد المواشي الى 27.8 مليون رأس، أما فيما يخص شعبة الحليب فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة ضعيفة جدا حيث أن أعلى نسبة اكتفاء محققة كانت في سنة 2014 بـ20.03% بينما أدنى نسبة كانت سنة 2004 بـ4.91%، وهذا بالرغم من الدعم الكبير المقدم لهذه الشعبة في شقه الاستثماري الخاص بتربية الأبقار والعتاد واللوازم الخاصة بها وزراعة الأعلاف الخضراء، وهذا عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA حتى سنة 2004 حيث يقوم بدعم اقتناء العتاد الخاص بالحليب وإنشاء مراكز لتجميع الحليب

ومنح تشجيع رفع إنتاج الحليب ....الخ، وبعدها عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA الذي تخصص ووسع من تقديم الدعم الخاص بهذه الشعبة ، وقام بعدها بتقديم منحة الإنتاج الخاصة بهذه الشعبة الصندوق الوطني للضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA وهذا برفع منحة إنتاج الحليب إلى 12 دج/لتر، واستحداث منحة تطوير الحليب الطازج بـ02 دج/لتر اذا كان الإنتاج أقل من 5000 لتر و2.5 دج/ل اذا تجاوز الإنتاج 5000لتر في اليوم و03دج/ل اذا تجاوز عتبة 10000 لتر في اليوم و أخيرا 04دج/ل إذا تجاوز الإنتاج 15000 لتر في اليوم.

3. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على الميزان التجاري الفلاحي:

التفسير الاقتصادي لأثر مخصصات الدعم الفلاحي والريفي على الميزان التجاري الفلاحي نستعرض بيانات الجدول الموالي والذي يبن حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي إلى جانب قيم الميزان التجاري الكلي والميزان التجاري الفلاحي كما يلي:

الجدول (59): الدعم الفلاحي والريفي إلى الميزان التجاري الفلاحي

السنوات	حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي مليار دينار	الميزان التجاري الكلي مليون دولار	الصادرات الفلاحية والغذائية مليار دينار	الصادرات الفلاحية مليون دولار	الواردات الفلاحية والغذائية مليار دينار	الواردات الفلاحية إلف دولار وزارة الفلاحة	الميزان التجاري للسلع الفلاحية (ألف دولار) (-)	نسبة قيمة الميزان التجاري الفلاحي الى الميزان التجاري الكلي
2000	15.0	12 544	08	107	156.82	2 083 710	1 976 710	15,76
2001	23.86	9 235	10.94	142	158.25	2 049 339	1 907 339	21,40
2002	48.07	6 825	10.11	127	275.3	3 454 513	3 327 513	28,96
2003	49.60	11 113	10.42	131	275	3 560 592	3 429 592	17,79
2004	55.26	13 777	10.84	163	335.27	4 653 102	4 490 102	14,35
2005	43.89	26 280	12.07	165	333	4 538 579	4 373 579	7,52
2006	53.27	33 285	11.95	165	340	4 676 345	4 511 345	5,94
2007	21.91	42 898	65.95	916	356.68	6 076 155	5 160 155	4,61
2008	17.67	40 090	9.10	124	562.53	9 702 317	9 578 317	4,93
2009	29.95	6 171	8.35	116	472.26	7 483 323	7 367 323	32,03
2010	32.21	18 205	22.10	307	488	7 639 970	7 332 970	10,86
2011	39.56	17 766	28.60	355	793.41	11 691 990	11 336 990	11,13
2012	44.26	22 271	25.21	313	723.58	11 242 296	10 929 296	8,88
2013	92.60	43 492	31.09	402	760.54	11 326 031	10 924 031	4,54
2014	11.885	2 429	26.019	323	886.65	12 401 104	12 078 104	81,38

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات MADRP

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الميزان التجاري الكلي عرفت فائضا خلال الفترة 2000-2014، حيث أن أكبر فائض سجل سنة 2013 بقيمة 43 مليار و492 مليون دولار، وهو ما انعكس سلبا على قيمة الميزان التجاري الفلاحي حيث عرفت عجزا بـ 10 مليار و924 مليون دولار وهو ما يؤكد أن قيمة الفائض المسجل في الميزان التجاري هي ناتجة عن ارتفاع الجباية البترولية وبالتالي تخصص جزء منها لاستيراد كميات إضافية من المواد الفلاحية الغذائية والغير غذائية، وعرفت نفس السنة اكبر قيمة دعم خلال نفس الفترة بـ 92 مليار و60 مليون دينار جزائري، وهي ما تمثل نسبة 12.17% من قيمة الواردات الفلاحية، والشكل البياني التالي يبين نسبة مساهمة العجز في الميزان التجاري الفلاحي في انخفاض قيمة الميزان التجاري الكلي ونسبة الدعم الفلاحي منه كما يلي:

الشكل البياني (46): نسبة عجز الميزان التجاري الفلاحي إلى الميزان التجاري الكلي ونسبة الدعم الفلاحي إلى قيمة الواردات الفلاحية (2000-2013)

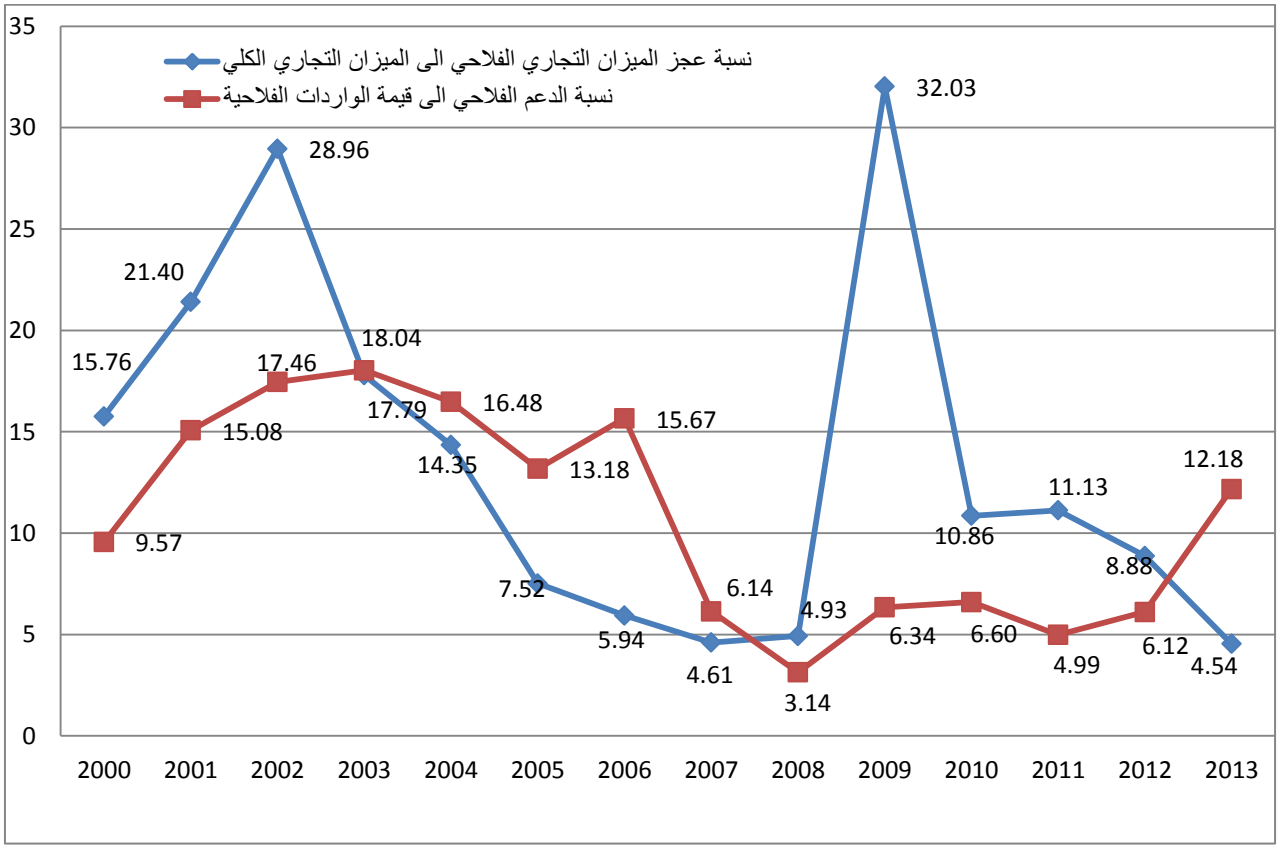

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة عجز الميزان التجاري الفلاحي إلى انخفاض قيمة الميزان التجاري الكلي ارتفعت من 15.76% سنة 2000 الى 28.96% سنة 2002، وتزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع نسبة الدعم الفلاحي والريفي إلى قيمة الواردات الفلاحية، وما هو ما يفسر أن جزء من مبالغ الدعم الفلاحي والريفي كانت توجه لاقتناء آلات ومعدات من الخارج وهذا لتجديد العتاد الفلاحي وادخال وسائل تقنية حديثة خاصة في مجال

الري، لتعاود انخفاض نسبة مساهمة العجز في الميزان التجاري الفلاحي إلى الميزان التجاري الكلي من نسبة 18.04% سنة 2003 إلى 4.61% سنة 2007، بينما في نفس الفترة ارتفعت نسبة الدعم الى قيمة الواردات، ففي سنة 2003 الى حوالي 18.04% لتعاود الانخفاض لتبلغ سنة 2008 ما نسبته 3.14% لترتفع النسبة مرة أخرى حتى وصلت 12.18% سنة 2013، بينما في 2008 و2009 ارتفعت نسبة مساهمة عجز الميزان التجاري الفلاحي إلى انخفاض قيمة الميزان التجاري الكلي بـ 4.93%و 32.03% على الترتيب، لتعاود الانخفاض مرة أخرى حتى سنة 2013 إلى نسبة 4.54%.

من الجدول السابق نلاحظ أيضا أن الميزان التجاري الفلاحي عرف تذبذبا في حجم العجز بالنسبة لقيمة السلع الغذائية حيث عرفت سنة 2001 اقل نسبة عجز بحوالي 01 مليار 907 ألف 339 دولار ، ليرتفع بالتدريج بعدها العجز في الميزان التجاري خلال السنوات اللاحقة من 3مليار و327الف و513 دولار سنة 2003 إلى 12 مليار و78 ألف و104 دولار سنة 2014، وهذا نتيجة لارتفاع الاستهلاك من جهة والأسعار من جهة أخرى، والشكل التالي يبين نسبة التغير في الميزان التجاري الفلاحي مقابل التغير في نسبة الدعم خلال السنوات 2000-2013 كما يلي:

الشكل(47): نسبة التغير في الميزان التجاري مقابل نسبة تغير الدعم (2000-2013)

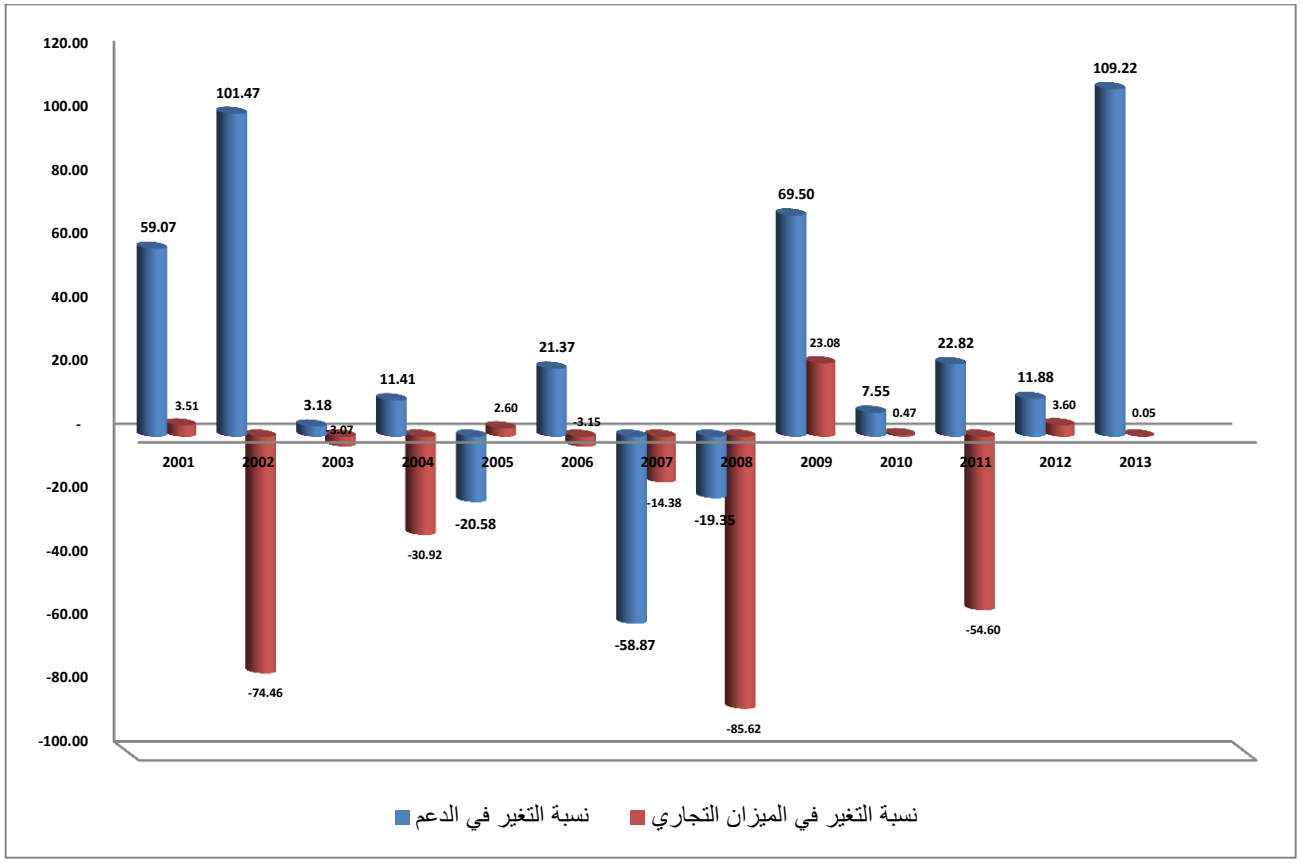

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة التغير في العجز في الميزان التجاري مقابل التغير في الدعم في سنة 2001 مقابل سنة 2000 التي تعتبر سنة الأساس كانت موجبة، أي انخفاض في قيمة العجز بنسبة 3.51%، وهو راجع بالأساس الى اعتبار سنة 2001 نهاية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبداية التفكير في توسيعه لتشمل التنمية الريفية وبالتالي تعتبر سنوات بداية مخاض إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وزيادة نسبة الدعم المالي التي ارتفعت بحوالي 59.07%، وهو ما تجلى سنة 2002 بارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري الفلاحي إلى 74.46% مما يؤكد على انخفاض الإنتاج الفلاحي مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي في شعبة الحبوب وصلت الى حوالي 18% فقط، وهذا رغم ارتفاع نسبة الدعم الفلاحي والريفي إلى 101.47%، أما سنة 2003 فعرفت انخفاض حساسا في نسبة الدعم لتصل إلى 3.18% وهو ما انعكس سلبا أيضا على نسبة العجز في الميزان التجاري، حيث وصلت إلى 3.07% مقارنة بسنة 2002، في سنة 2004 عرفت العجز في الميزان التجاري ارتفاعا آخر مقارنة بسنة 2003 بحوالي 30.92% وهو ما يؤكد ارتفاع قيمة الواردات الفلاحية مقابل الصادرات رغم الدعم الفلاحي والريفي المقدم في إطار استراتيجيه التنمية الريفية المستدامة والنهوض بالقطاع الفلاحي، مما يعكس حجم النقض الحاصل في تحقيق الاكتفاء الذاتي واتساع قيمة الاستهلاك بتحسن الظروف المعيشة، وبالتالي حجم الإنتاج لم يواكب حجم الاستهلاك للمنتوجات الفلاحية المتزايد، في سنة 2005 نسبة العجز انخفضت إلى 2.6% مقارنة بسنة 2004 وهي نسبة ضئيلة جدا، حيث نلاحظ انخفاض الدعم الفلاحي والريفي أيضا إلى نسبة 20.58%، اما سنة 2006 فعرفت زيادة الدعم الفلاحي والريفي إلى 21.37% لكن بالمقابل ارتفاع في عجز الميزان التجاري إلى 3.15%، تواصلت نسبة الارتفاع في العجز في 2007 و2008 بنسبة 14.38% و 85.62% على الترتيب، ومقابل ذلك كان هناك انخفاض في الدعم المالي حيث سجل في سنة 2007 انخفضا بنسبة 58.87%، وتواصلت نسبة الانخفاض في السنة الموالية 2008 إلى 19.35%، وترجع بالأساس إلى الارتفاع الكبير مؤشر الأسعار الدولية للسلع الغذائية الى 201.4 مقابل 161.4 سنة 2007 مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات ، في سنة 2009 ارتفعت نسبة الدعم إلى 39.50% مقارنة بسنة 2008 ونجد بالمقابل أيضا انخفاض في نسبة عجز الميزان التجاري الفلاحي بنسبة 23.08% هو أول انخفاض منذ سنة 2005، مما يؤكد على تحسن الإنتاج الفلاحي مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة ظهور ثمار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وخاصة شعبة إنتاج الحبوب الخضر والفواكه واللحوم البيضاء، حيث حقق في هذه السنة أكبر كمية إنتاج من الحبوب في جميع سنوات المشاهدة بـ 61 مليون قنطار، وهو ما ساهم في انخفاض واردات الحبوب، تواصل الارتفاع في العجز في الميزان التجاري سنة 2010 لكن بنسبة ضئيلة حيث وصلت الى 0.47% بمقابل انخفاض في قيمة الدعم الفلاحي والريفي لهذه السنة مقارنة بسنة 2009 ليصل إلى 7.55%، لكن بنهاية سنة 2011 كانت

نسبة العجز في الميزان التجاري الفلاحي مرتفعة وهذا بتسجيلها لـ 54.60% نسبة عجز مقارنة بـ 2010 وهذا راجع لانخفاض في الإنتاج الوطني المسجل وارتفاع قيمة الواردات الفلاحية نتيجة ارتفاع مؤشر الأسعار الدولية للسلع الغذائية من 188 سنة 2010 إلى 230 سنة 2011 ، في السنتين المقبلتين 2012 و2013 انخفضت نسبة العجز في حدود 3.60%و 0.05% بالترتيب بمقابل انخفاض في مؤشر الأسعار الدولية للسلع الغذائية حيث بلغ سنة 2012 213.3 و واصل الانخفاض لسنة 2013 ليصل الى 209.08، وهو ما انعكس إيجابا على العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتباطه بقيمة الواردات الغذائية من الأسواق العالمية، في سنة 2014 سجلت اكبر قيمة عجز في الميزان التجاري بحوالي 12 مليار دولار بالنسبة لجميع سنوات المقارنة.

رابعا: أثر المخصصات المالية للدعم على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الفلاحي والتضخم

الرقم القياسي للأسعار CPI من متغيرات الاقتصاد الكلي الذي بواسطته نستطيع قياس نسبة التضخم، حيث يعتبر الرقم القياسي لأسعار المنتوجات الفلاحية من المكونات الأساسية للرقم القياسي للأسعار، فإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ومن خلال استهدافها لزيادة الإنتاج الفلاحي بكل أنواعه خاصة شعب الإنتاج النباتي والحيواني هي في الأصل تستهدف زيادة جانب العرض لهذه الشعب، وبالتالي التأثير على الأسعار من حيث الاستقرار من جهة والتحكم في هذا الاستقرار على المدى الطويل من جهة أخرى، فسعر المنتوجات الفلاحية إنما يحدده حجم الإنتاج الفلاحي وأسعار السلع المستوردة، و لما كان استقرار الأسعار أهم أهداف إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المديين القصير والبعيد كان لابد التحكم في ظاهرة التضخم،و بالتالي تحسين ظروف معيشة السكان من خلال توفير جميع السلع الضرورية وبأسعار مقبولة نسبيا تراعي مصلحة المستهلك والمنتج، فالمستهلك يريد تحقيق منفعته الخاصة من خلال تحسن القدرة الشرائية واستقرار أسعار المنتوجات الأساسية وخاصة أسعار الإنتاج النباتي بمختلف شعبها من حبوب وخضر وبطاطس ...الخ، وأسعار الإنتاج الحيواني باختلاف شعبها ومن أبرزها الحليب واللحوم الحمراء ...الخ، والمنتج نفس الشيء يطمح إلى زيادة أرباحه من خلال زيادة الإنتاج والأسعار، لذا وجب على واضعي إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التحكم في السوق من خلال تنظيم جانب الطلب المتمثل في المستهلكين، وجانب العرض المتمثل في المنتج أو الفلاح، فترك السوق للمضاربة يضر بمصلحة المستهلك النهائي، ولذا فإن ثبات الرقم القياسي للأسعار يحقق الأهداف التي جاءت من اجلها هذه الإستراتيجية.

أنشأت السلطات المختصة عدة صناديق للتحكم في أسعار المنتوجات الأساسية على غرار الحبوب والبطاطس و الحليب...الخ، وكان من أبرز هذه الصناديق صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA، ودواوين أخرى خاصة بكل شعبة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث ظهرت بعد الأزمة العالمية للغذاء سنة

2007–2008، وما صاحبها من ارتفاعات قياسية في أسعار استهلاك المواد الغذائية، ومن أبرز الدواوين المنشأة نجد الديوان الوطني المهني لشعبة الحليب ONIL الذي أنشأ سنة 2008 وهذا لتنظيم شعبة إنتاج الحليب من المنتج الأول سواء كان مورد لغبرة الحليب أو منتج محلي للحليب الطازج إلى غاية المستهلك النهائي، وهذا للحفاظ على استقرار سعر هذه المادة، حيث جاءت الأرقام القياسية للأسعار الإنتاج النباتي والحيواني باختلاف الفترة 2002–2014 كما يلي:

1. الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج النباتي والحيواني (2002–2014):

الرقم القياسي للأسعار من المتغيرات المهمة للاقتصاد الكلي، وهذا لكونه أداة لحساب معدل التضخم، و يعتبر الرقم القياسي لشعب الإنتاج النباتي من أهم مكونات الرقم القياسي لأسعار الإنتاج الفلاحي لحجمها الكبير من حيث الإنتاج، وبالتالي تساهم بشكل كبير في معرفة التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، خلال الفترة 2002-2014 عرفت شعب الإنتاج النباتي تغيرات في الرقم القياسي للأسعار كما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (60): الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج النباتي (2002–2014)

السنة	الحبوب	البطاطس	الخضروات	الفواكه	الزيوت والشحوم
2002	100.03	121.60	98.14	99.13	101.03
2003	100.01	91.11	109.45	111.42	105.2
2004	101.43	104.04	101.65	118.79	112.98
2005	100.98	85.35	116.87	114.65	113.96
2006	101.11	135.16	122.51	111.20	117.26
2007	108.83	193.67	131.49	134.08	132.46
2008	111.42	150.05	141.45	148.22	193.43
2009	113.43	174.97	169.94	166.19	155.23
2010	115.93	153.84	169.54	196.74	167.75
2011	121.98	157.90	178.75	183.92	174.49
2012	126.59	214.78	205.44	197.41	181035
2013	130.42	155.73	207.45	209.03	186.51
2014	132.62	206.89	218.38	224.35	188.46

المصدر:المركز الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لشعب الإنتاج النباتي وخاصة الفواكه الذي بلغ 224.35 سنة 2014، وذلك لخضوع أسعارها لقانون الطلب العرض وعدم خضوعها للتدعيم من طرف صندوق FNRPA لعدم دخولها في سلة السلع الضرورية، و بالمقابل نجد زيادة ضئيلة بالنسبة للبطاطس، الحبوب والخضروات لوضعها على قائمة السلع الخاضعة لدعم صندوق ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي FNRPA.

شعب الإنتاج الحيواني هي الأخرى عرف الرقم القياسي للأسعار الخاص بها تغيرات نتيجة لتغير حجم الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2002-2014 نتيجة لسياسة الدعم التي جاءت بها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال صناديق التخصيص، حيث جاءت تغيرات الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج الحيواني كما يلي:

الجدول (61): الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج الحيواني (2002-2014)

السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	الحليب ومشتقاته
2002	152.63	93.55	102.34	101.87
2003	166.53	109.94	114.22	101.75
2004	193.17	99.31	103.93	102.22
2005	182.72	107.01	100.48	103.71
2006	187.18	103.71	104.39	104.27
2007	183.06	105.51	107.57	108.57
2008	184.82	117.42	132.54	116.16
2009	225.27	136.19	156.88	115.15
2010	234.15	125.19	132.95	117.13
2011	254.31	144.46	142.63	121.32
2012	295.32	173.81	159.68	124.27
2013	338.54	154.16	167.16	125.69
2014	347.41	155.69	175.34	133.98

المصدر:المركز الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار شعب الإنتاج الحيواني عرف زيادة متفاوتة من شعبة إلى أخرى، حيث نجد أن شعبة اللحوم الحمراء عرفت أعلى زيادة مقارنة بالشعب الأخرى، وخاصة في السنوات الأخيرة 2013 و2014 برقم قياسي للأسعار على الترتيب 338.54 و347.41، و هو ما ينم عن عدم الوصول إلى تحقيق الإنتاج الذي يغطي الطلب، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة في السنوات الأخيرة مع تحسن معيشة الأفراد نتيجة زيادة الأجور، بينما لم تعرف الشعب الباقية زيادة كبيرة في الرقم القياسي للأسعار نتيجة زيادة الإنتاج بالنسبة لشعبة اللحوم البيضاء والبيض والدعم المقدم في إطار صندوق ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي FNRPA، بالنسبة لشعبة الحليب يتم تقديم الدعم في إطار الصناديق المخصص لذلك وخاصة صندوق FNRPA و صندوق FNDIA حيث أن قيمة الدعم المخصصة في هذا الإطار وصلت الى 5.7 مليار دينار خلال الفترة 2000-2005 وهذا عن طريق المديريات الفلاحية الولائية.

2. مساهمة ONIL و OIAC في دعم أسعار الحليب والحبوب:

يتم دعم استيراد غبرة الحليب من الخارج عن طريق الديوان الوطني المهني لشعبة الحليب ONIL، الذي أسندت له مهم التنظيم والمحافظة على استقرار أسعار هذه الشعبة وهذا بالقيام بعملية استيراد كميات معتبرة من غبرة الحليب لمصانع إنتاج الحليب المبستر بسعر ثابت ومدعم 159دج/كلغ، أي ما يمثل حوالي 50% من سعره في السوق العالمي وهذا لتوفير مادة الحليب المبستر للمستهلك النهائي بقيمة 25 دج للكيس، حيث أن قيمة هذا الأخير خلال الفترة 2001–2007 كانت مقيمة بـ 38–39 دج حيث تحتاج لـ 103 غ من غبرة الحليب بـ 26.80دج و هامش التحويل بـ 6دج زائد جميع التكاليف الأخرى بـ05دج، وبالتالي الفرق بين سعر الكيس الذي يدفعه المستهلك والتكاليف التي يتحملها المنتج تدفعها الدولة بقيمة 15 دج للكيس، بينما خلال الفترة 2008–2014 أصبحت منحة الدعم تقدم مباشرة لغبر الحليب المستوردة حيث تقيم 103 غ بـ 16.4 دج و تكاليف التحويل تقدر بـ 06دج لتبلغ قيمة كيس الحليب المنتجة في المصنع 23.35 دج والباقي 1.65 دج للموزعين، بالإضافة إلى هذه المنحة الموجهة للمنتجين لحماية القدرة الشرائية للمستهلك النهائي توجد منحة لتشجيع الإنتاج المحلي أي موجه لتجميع الحليب الطازج حيث كانت قيمتها الممنوحة خلال الفترة 2001–2004 بـ 08دج/ل مقسمة بين المنتجين بـ04دج/ل، والمحولين بـ02دج/ل، وجامعي الحليب بـ02دج/ل، وبالنتيجة فالقيمة النهائية المدفوعة من قبل المنتجين هي 27 دج/ل، والباقي 08 دج تدفعه الدولة ليبلغ سعر الحليب الطازج 36دج/ل، اما خلال الفترة 2005–2008 فارتفعت القيمة إلى 13دج/ل وهذا برفع القيمة المقدمة للمنتجين إلى 07دج/ل و جامعي الحليب إلى 04دج/ل فيما بقيت قيمة المحولين بـ 02دج/ل، حيث يدفع المنتجون27 دج/ل والباقي 13دج/ل تقدم كدعم لتبلغ قيمة لتر الحليب 40دج/ل، وعرفت ارتفاعا آخر خلال الفترة 2009–2013 لتبلغ 21 دج/ل، حيث بلغت القيمة المقدمة للمنتجين 12دج/ل، أما بالنسبة للمحولين فقد بلغت 04دج/ل والقيمة المقدمة لجامعي الحليب بـ05دج/ل، حيث الدعم المقدم كان في حوالي 21دج/ل، لتبلغ القيمة النهاية للحليب الطازج بين 51و53 دج/ل، حيث ان المبلغ النهائي المدفوع من قبل المنتجين يكون بين 30و32 دج/ل. والجدول التالي يبين القيمة النهائية للدعم المقدمة ممن طرف الديوان الوطني المهني لشعبة الحليب خلال الفترة 2008–2012 من طرف الصندوق الوطني لضبط أسعار الاستهلاك كما يلي:

الجدول (62): الدعم المقدم من طرف ONIL لضبط أسعار الاستهلاك

الوحدة: مليار دج

	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
دعم ONIL لاستيراد غبرة الحليب	**22**	88,60	**16**	65,65	**14.8**	64,1	**22,5**	66,02	**31.55**	68,6
دعم ONIL للمنتجين 1	1,526	6,15	4,86	19,94	4.74	20,52	6,432	18,87	8.256	17,95
دعم ONIL للمحولين 2	0,872	3,51	1,95	8,00	1.975	8,55	2,86	8,39	3.44	7,48
دعم ONIL للجامعين 3	0,436	1,76	1,56	6,40	1.585	6,86	2,288	6,71	2.752	5,98
دعم ONIL لأطراف الإنتاج على المستوى المحلي 1+2+3	**2,83**	11,40	**8,37**	34,35	**9.30**	35,9	**11,58**	33,98	**14.45**	31,4
مجموع الدعم المقدم	**24,83**	**100**	**24,37**	**100**	**23.1**	**100**	**34,08**	**100**	**46**	**100**
حصة الفرد (دج/سنة)	714		692		651		925		1241	

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات ONIL

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع مبالغ الدعم المقدمة من طرف الديوان الوطني المهني للحليب انخفضت من 24.83 مليار دينار سنة 2008 الى 24.2 مليار دينار سنة 2009، وهذا الانخفاض راجع في أساسه لانخفاض الدعم المقدم لاستيراد غيرة الحليب من 22 مليار دينار الى 16 مليار دينار في نفس الفترة، وهو راجع في الأساس إلى انخفاض أسعار حليب الغبرة في الأسواق العالمية حيث أن الارتفاع في سنة 2008 راجع إلى الارتفاع القياسي في الأسواق الدولية نتيجة لأزمة الغذاء 2007–2008، حيث نجد انه بالعكس قد ارتفع مبلغ الدعم المقدم لأطراف الإنتاج المحلي من 2.83 مليار دينار الى 8.37 مليار دينار نتيجة لزيادة انتاج الحليب في نفس الفترة من 2.4 مليار لتر إلى 2.63 مليار لتر، وتواصل الانخفاض في سنة 2010 بنسبة 4.54%، لكن القيمة عاودت الارتفاع وبنسبة 45.88% سنة 2011، أي ما قيمته 34.08 مليار دينار حيث نلاحظ تغير طفيف في مبالغ الدعم لاستيراد غبرة الحليب بينما النسبة الكبيرة لهذا الارتفاع في الدعم رجعت الى أطراف الانتاج المحليين بـ 11.58 مليار، أما سنة 2012 فكان مجموع الدعم المقدم هو 46 مليار دينار، وكان الارتفاع الكبير في مبلغ الدعم المقدم لاستيراد غبرة الحليب بـ 31.55 مليار، أي ان قيمة الارتفاع الحاصلة مقارنة بسنة 2001 كانت

9.05 مليار دينار بينما ارتفعت قيمة الدعم الموجه لأطراف الإنتاج المحلي لنفس السنة مقارنة بالسنة السابقة بـ 2.78 مليار دينار.

يقوم الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC أيضا بدعم أسعار الحبوب حيث يقوم بشراء الإنتاج النهائي من هذه المادة وفق الأسعار التي يبينها الجدول الموالي:

الجدول (63): أسعار شعبة الحبوب المبتاعة من طرف OAIC

الوحدة: دج/قنطار

الفترة	القمح الصلب	نسبة التغير %	القمح اللين	نسبة التغير %
2005-2000	1900	/	1700	/
2006-2005	2000	5,26	1800	5,88
2007-2006	2100	5,00	1950	8,33
2014-2007	4500	114,29	3500	79,49

المصدر: بالاعتماد على إحصاءات ITGC

نلاحظ من خلال الجدل ارتفاع قيمة شراء القمح اللين والقمح الصلب من فترة إلى أخرى، وبنسب متفاوتة، حيث كانت في فترة 2000-2005 قيمة القنطار المبتاعة من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب OAIC بالنسبة للقمح الصلب بقيمة 1900دج للقنطار، لكنها شهدت ارتفاع بنسبة 5.26% خلال الفترة 2005-2006 لتبلغ 2000دج للقنطار وهي نسبة ارتفاع ضئيلة، وهي نفس نسبة الارتفاع تقريبا عرفها القمح اللين حيث ارتفع من 1700 دج للقنطار ليبلغ في الفترة الموالية 1800دج، وكانت الفترة 2006-2007 مشابهة تماما لسابقتها من حيث نسبة الزيادة في قيمة شراء الصنفين من الحبوب اللين والصلب، حيث ارتفعت قيمة شراء الصلب لتصل الى 2100 دج للقنطار وقيمة اللين 1950دج للقنطار، و عكس الفترتين السابقتين من حيث قلة نسبة الارتفاع في قيمة الشراء شهدت الفترة 2007-2014 ارتفاع كبير في قيمة الشراء حيث بلغت 4500دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب أي بنسبة ارتفاع 114.29% عن الفترة التي سبقتها، و نفس الشيء بالنسبة لقيمة القمح اللين حيث ارتفعت قيمته لتبلغ 3500 دج للقنطار، أي بزيادة نسبية تبلغ 79.49 عن الفترة السابقة، وهذا الارتفاع الذي شهدته الفترة الأخيرة 2007-2014 مردته الى ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية مما سبب في أزمة غذاء خلال الفترة 2007-2008، وبالتالي قام OAIC برفع قيمة الشراء لتشجيع الفلاحين على الإنتاج وبأسعار عالمية لسد الفجوة الغذائية، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه الشعبة الجد الهامة بالنسبة للمستهلك، حيث بلغت فاتورة الدعم المقدمة من طرف الحكومة لشعبة الحبوب سنة 2011 ما قيمته 177 مليار دينار مقسمة بين الدقيق بقيمة 90 مليار دينار والفرينة بقيمة 52 مليار دينار، حيث أن أسعار الدقيق والفرينة مثبتة من طرف الدولة عن

طريق وزارة التجارة، اذ أن سعر الكيس من الدقيق العادي يكون 3250 دج في المطحنة ليشتريه المستهلك النهائي بثمن 3600دج، بينما سعر الدقيق الممتاز يكون في المطحنة بـ3500 ليشتريه المستهلك النهائي بـ4000دج، أما سعر كيس الفرينة فيكون في المطحنة بـ 2000دج ليشتريه المستهلك النهائي بـ2180دج. وبالتالي الفارق في سعر الخبز تتحمله الخزينة العمومية بفارق 16.5دج، وذلك بسعر 25دج، بينما يباع بالنسبة للمواطن بقيمة 8.5دج، وهذا للمحافظة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة لهذه المادة الأساسية.

3. التفسير الاقتصادي لأثر الدعم الفلاحي والريفي على الرقم القياسي للأسعار (CPI) ومعدل التضخم:

التفسير الاقتصادي لأثر مخصصات الدعم الفلاحي والريفي على الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم نستعرض بيانات الجدول الموالي والذي يبن حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي إلى جانب الرقم القياسي للأسعار والأسعار الغذائية إضافة إلى معدل التضخم الكلي ومعدل تضخم قيمة السلع الغذائية كما يلي:

الجدول (64): الدعم الفلاحي والريفي إلى الرقم القياسي للأسعار (معدل التضخم)

السنوات	حجم المدفوعات من الدعم الفلاحي والريفي	الرقم القياسي للأسعار	الرقم القياسي لأسعار الأغذية في الأسواق الدولية	الرقم القياسي لأسعار الأغذية	معدل التضخم	معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الأغذية
2001	23.86	100	100	100	/	/
2002	48.07	101.43	89,6	100.64	1,43	0,64
2003	49.60	105.75	97,7	104.26	4,26	3,60
2004	55.26	109.95	112,7	108.92	3,97	4,47
2005	43.89	111.47	118,0	107.75	1,38	- 1,07
2006	53.27	114.05	127,2	112.29	2,31	4,21
2007	21.91	118.24	161,4	119.43	3,67	6,36
2008	17.67	123.98	201,4	128.39	4,85	7,50
2009	29.95	131.10	160,3	138.96	5,74	8,23
2010	32.21	136.23	188,0	144.85	3,91	4,24
2011	39.56	142.39	229,9	150.96	4,52	4,22
2012	44.26	155.10	213,3	169.41	8,93	12,22
2013	92.60	160.11	209,8	174.80	3,23	3,18
2014	11.885	164.77	201,8	181.61	2,91	0,64

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات ONS و FAO

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2001 هي سنة الأساس للرقم القياسي للأسعار، وما هو ما لاحظ ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بصفة عامة خلال الفترة 2002–2014، وبلغت أكبر قيمة سنة 2014 بحوالي

164.7 إلا أن أكبر قيمة تضخم مسجلة كانت سنة 2012 بـ8.93%، أما فيما يخص الرقم القياسي لأسعار الأغذية فكان اكبر قيمة مسجلة هي أيضا سنة 2014 بقيمة 198.61، وبالتالي كان لها اثر مباشر على ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بصفة عامة، والشكل البياني الموالي يبين نسبة التغير في أسعار المواد الغذائية مقابل نسبة تغير الدعم خلال الفترة 2000–2014 كما يلي:

الشكل(48): نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية مقابل نسبة تغير الدعم (2000–2013)

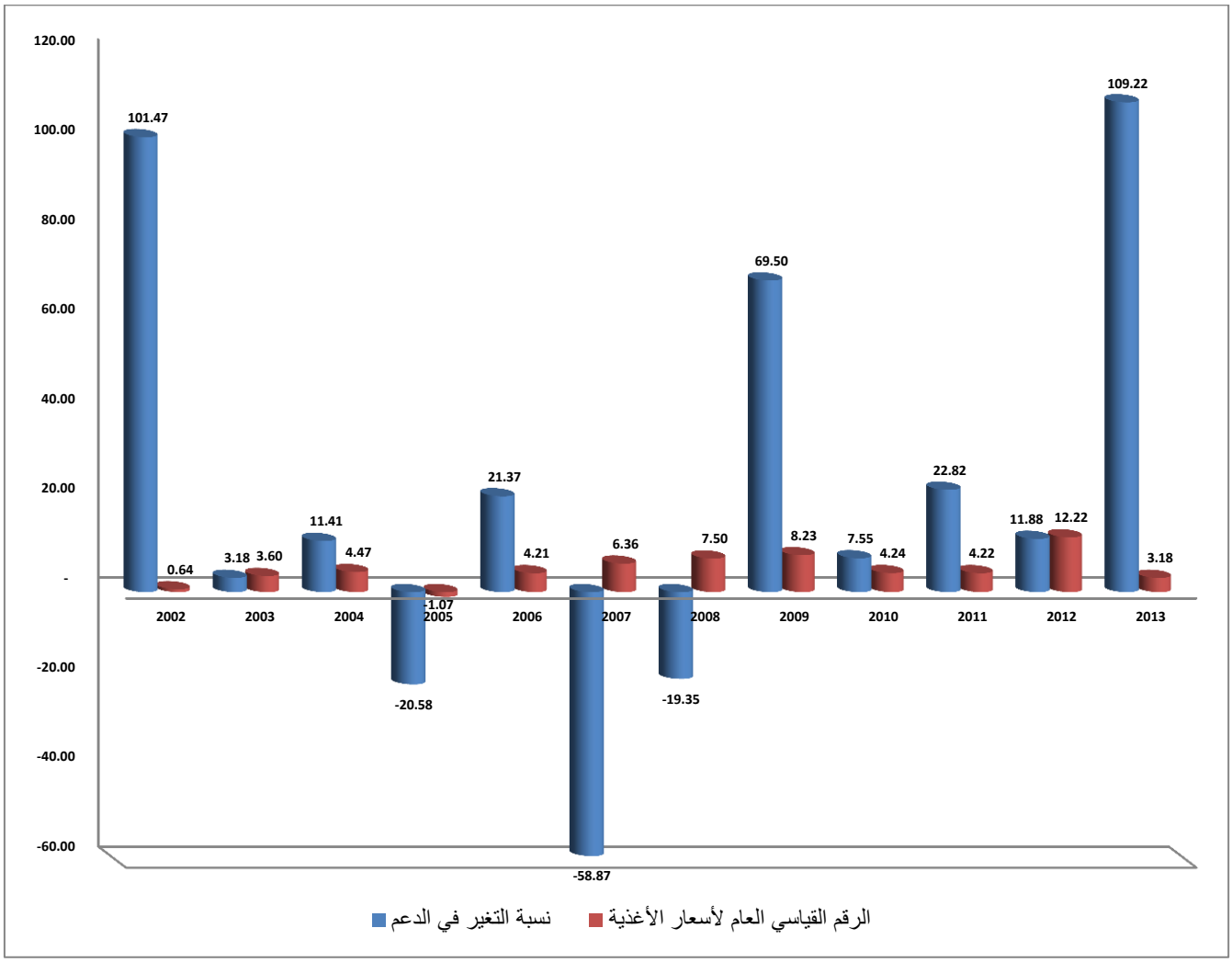

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من الشكل نعتبر سنة 2001 هي سنة الأساس، وبالتالي سوف نقارن على أساسها باقي السنوات، حيث كانت هناك ارتفاع في نسبة التغير للرقم القياسي للأسعار المواد الغذائية في سنة 2002 مقارنة بسنة الأساس في حدود 0.64 %وهو ما يؤشر على ارتفاع الطلب الاستهلاكي الكلي من المواد الغذائية مقابل العرض الكلي، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة التضخم العام في هذه السنة إلى 1.43%، أما سنة 2003 فكانت نسبة التضخم العام بمقدار 4.26%، وهي نتيجة حتمية لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأغذية بنسبة 3.6% مقابل ارتفاع بسيط في

الدعم الفلاحي والريفي بنسبة 3.18%، حيث لم تؤثر على الارتفاع العام للأسعار حيث نجد أن من بين صناديق الدعم، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي تأسس سنة 2000، حيث كان يقوم بتقديم منح لإنتاج الحبوب والحليب والبطاطس ...الخ، في سنة 2004 ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأغذية بنسبة 4.47%، وهو ما قابله ارتفاع في الدعم الفلاحي والريفي بنسبة 11.41% مع العلم ان جزءا من الدعم يوجه لاستقرار الأسعار، وبالتالي التشجيع على الطلب الاستهلاكي ما يرفع من الرقم القياسي للأسعار الأغذية، إضافة إلى ذلك ارتفاع مؤشر الأغذية العالمي إلى 112.7 مقارنة بسنة 2003 الذي كانت قيمته 97.7، أما بالنسبة للسنة الموالية وهي سنة 2005 فقد عرف الرقم القياسي لأسعار الأغذية انخفاضا بمقدار 1.07%، رغم انخفاض الدعم هذه السنة بنسبة 20.58% وهو نتيجة للارتفاع الهام في إنتاج شعبة الخضروات التي لها وزن في مؤشر الاستهلاك، حيث ارتفعت إلى حوالي 60 مليون قنطار ولم تبلغ هذه القيمة في السنوات التي سبقتها، لكن في سنة 2006 شهد الرقم القياسي لأسعار الأغذية ارتفاعا آخر، حيث وصل إلى 4.21% وهذا رغم ارتفاع الدعم الفلاحي والريفي إلى نسبة 4.21%، وكانت هذه السنة الثانية لإنشاء صندوق الضبط والتنمية الريفية FNRPA لدعم إنتاج الحبوب و البطاطس والحليب ...الخ، من خلال رفع منح الدعم لتشجيع الفلاحين على رفع إنتاجهم النباتي و الحيواني، واصل الرقم القياسي لأسعار الأغذية في الارتفاع سنة 2007 و2008 بنسبة 6.36%و 7.50%، وهذا نتيجة أساسية لانخفاض الدعم الفلاحي والريفي خلال هاتين السنتين حيث وصل إلى 58.87% سنة 2007 و 19.35% سنة 2008، وانخفاض الإنتاج في شعب الإنتاج الفلاحي حيث وصل سنة 2007 إلى 219 مليون قنطار مقابل 148 مليون قنطار سنة 2006، واستمر الإنتاج في الانخفاض سنة 2008 ليصل إلى 127 مليون طن وهو ما نعكس سلبا على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأغذية، زد إلى ذلك الارتفاع الذي شهدته الأسواق الدولية، حيث انتقل المؤشر من 127.2 سنة 2006 إلى 201.4 سنة 2008، في السنة الموالية وهي سنة 2009 ورغم ارتفاع الدعم الفلاحي والريفي بنسبة 69.50% الا أننا لاحظنا ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار الغذاء بنسبة 8.23%، وهو نتيجة حتمية لارتفاع الطلب الاستهلاكي الكلي نتيجة تحسن الظروف المعيشية والارتفاع النسبي في الأجور الاسمية التي أقرتها الحكومة في إطار السياسة الخماسية لتوطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009–2014، السنوات اللاحقة من بين سنة 2010 الى سنة 2013 عرفت زيادات في الدعم الفلاحي والريفي، و بالمقابل ارتفاع قي الرقم القياسي لأسعار الأغذية بالرغم من ارتفاع الإنتاج لشعب الإنتاج الفلاحي الرئيسية، وهذا كما ذكرنا سابقا ما هو إلى نتيجة ارتفاع المستوى المعيشي للفرد الجزائري و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية المستوردة من الأسواق الدولية.

خلاصة:

تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وفق المخطط التنموي الكلي أعطت للبعد الريفي في التنمية أهمية اكبر من السابق، لتتجسد أخيرا في سياسة التجديد الريفي والفلاحي، حيث كان الهدف من كل المراحل السابق هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بزيادة حجم الناتج الوطني الإجمالي من خلال زيادة حصة الناتج الوطني الفلاحي بتطوير شعب الإنتاج النباتي والحيواني، من خلال صناديق الدعم الخاصة المنشأة لهذا الغرض، ومنه تنويع الأنشطة الاقتصادية لسكان الأقاليم الريفية وتثبيتهم فيها، من خلال زيادة مستويات التشغيل وتخفيض نسب البطالة التي كانت جد مرتفعة، وكنتيجة لزيادة إنتاج شعب الإنتاج النباتي والحيواني هو تخفيض عجز الميزان التجاري الفلاحي، وخاصة شعبتي الحليب والحبوب اللتان بقي الاكتفاء الذاتي الخاص بهما متذبذب ولم يرقى إلى مستوى الدعم الذي خصص لهما، وفي الأخير تحقيق الاستقرار في أسعار الاستهلاك الفلاحي التي تعبر عن القدرة الشرائية للفرد وبالتالي المحافظة على معدلات تضخم مقبولة.

خـــــاتمة

استطاعت الجزائر أن تخرج نسبيا من أزمتها الأمنية نهاية التسعينات، لتجد نفسها أمام أزمة تنموية نتيجة لتراكمات عدة سنوات، وهذا بتطبيقها برامج تنموية متذبذبة وعشوائية نتيجة لاعتمادها على الريع البترولي وعدم تنويع مصادر دخلها من باقي القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي، مما استوجب وضع مخططات واستراتيجيات لتنمية الأقاليم الريفية وهو استجابة للمتغيرات الدولية وما صاحبها من انفتاح عالمي نحو العولمة التي من بين أهم إفرازاتها تحرير التجارة الخارجية والقبول بالطرف الأخر كمنافس شرعي دون اللجوء إلى وضع حواجز أمام حركة سلعه وفرض منطق أسعاره، وهو ما عجل بالانتقال من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبالتالي إدماج البعد الريفي لعملية التنمية من حيث المفهوم والتطبيق، والانتقال مباشرة إلى إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بداية من سنة 2004، التي وضعت الأسس والأهداف للعملية التنموية للأقاليم الريفية والانتقال من مفهوم الاقتصاد الفلاحي للاقتصاد الريفي وهذا بالعمل على إنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة ومساهمة جميع القطاعات في انجازها، وبمشاركة السكان المحليين في اقتراحها من خلال خلايا التنشيط الريفي في إطار ما يسمى بسياسة التجديد الريفي سنة 2006 التي بدورها أسست لمرحلة عقود النجاعة التي أمضيت بين وزارة الفلاحية والتنمية الريفية من جهة والمحافظات الولائية للغابات والمصالح الفلاحية الولاية من جهة أخرى، في إطار سياسية التجديد الريفي والفلاحي المطبق خلال الخماسي 2009-2014، وخلاصة هذه السياسات والإستراتيجية هو التأثير الايجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي بزيادة في الناتج الوطني الفلاحي PIBA، مقابل الزيادة التي حدثت في جانب الطلب الكلي الاستهلاكي ممثلا خاصة في الأفراد والمؤسسات الاستثمارية والقطاع الحكومي وصافي التجارة الخارجية، وهذا لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم نتيجة هذا الاختلال وخاصة مشكلتي التضخم والبطالة، وفي دراستنا هذه حاولنا معرفة مدى تأثير هذه الإستراتيجية الخاصة بتنمية الأقاليم الريفية ممثلة في جانب الدعم الفلاحي المقدم خلال الفترة 2000-2014 وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري الفلاحي، معدل البطالة، مؤشر الأسعار الاستهلاكي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج العامة التالية :

1. جاء تطبيق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بعد عشرية سوداء أمنيا واقتصاديا، مما جعل الأهداف المرسومة متعددة ومتداخلة وصعبة التحقيق في بدايتها، نتيجة النزوح الريفي الكبير نحو المدن، وبالتالي عيش السكان في المدن غير من نمط حياتهم وأفقدهم الرغبة في خدمة الأرض من جديد نتيجة الصعوبات السابقة التي عايشوها في أقاليمهم الريفية نتيجة المستويات المتدنية من التنمية.

2. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة اعتمدت في تطبيقها على الدعم المالي بإنشاء صناديق خاصة خارج الميزانية العامة للدولة، واعتماد تمويل هذه الصناديق على الريع البترولي نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي اعتمادها على مورد تتقلب أسعاره في الأسواق الدولية دوريا، مما جعل مسألة الدعم ظرفية فبانخفاض أسعار البترول ينخفض الدعم تدرجيا، مما يعرض الفلاحين إلى حالة من الشك وانعدام الثقة في الاستقرار في ممارسة النشاط الفلاحي، نتيجة غموض الرؤية السياسية المستقبلية.
3. لم تحض التنمية الريفية المستدامة في شقها المتعلق بالتجديد الريفي بنفس الاهتمام الذي حظي به الشق المتعلق بالتجديد الفلاحي، حيث أن سياسة التجديد الريفي لخصت في مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI، وكانت مبالغ الدعم المخصص لها من حيث صندوق الدعم الخاصة بها FNDR أقل بكثير من مبالغ الدعم المخصصة لصندوق التجديد الفلاحي FNDA.
4. إعطاء بعد اجتماعي لسياسة التجديد الريفي بالتخفيض من معدلات البطالة في الأقاليم الريفية، وتثبيت السكان الأصليين، من حيث المشاريع الجوارية المندمجة المنجزة، وافتقارها للبعد الاقتصادي وهذا بارتفاع نسبة المشاريع الخاصة بحماية الموارد الطبيعية عن المشاريع الخاصة بتنويع الأنشطة الاقتصادية، حيث كانت هذه الأخيرة موجهة للتشجير بصفة رئيسية وبعدها منح أعداد صغيرة من المواشي والأبقار وخلايا النحل ....الخ، حيث لم ترق الى المستوى المطلوب.
5. إعطاء بعد اقتصادي لسياسة التجديد الفلاحي من خلال إمضاء عقود النجاعة، لزيادة انتاج الشعب النباتية والحيوانية، وهذا لتحقيق نسب كبير من الاكتفاء الذاتي لهذه الشعب وتنويع الصادرات خارج المحروقات للتخلص من التبعية الغذائية وتخفيض نسبة دعم الأسعار المقدم في إطار الدواوين المهنية للحليبONIL والحبوب OAIC.
6. بقاء مستويات المردودية خاصة في شعبة إنتاج الحبوب جد متدنية لم تتجاوز متوسط 13ق/هكتار خلال الفترة 2000-2008، بينما بلغت المردودية خلال الفترة 2009-2014 حوالي 16.11 ق/هكتار، وهذا ما يفسر ان هذه الشعبة تعتمد على الظروف الطبيعة في إنتاجها وخاصة معدل تساقط الأمطار، بالإضافة إلى عدم إتباع المسار التقني للإنتاج من طرف الفلاح نتيجة ضعف المستوى التكويني وقلة الإرشاد من طرف الجهات المختصة.
7. التطور البطيء للمساحة الزراعية المروية من حيث مصادر الري المعتمد ونظام الري، حيث بلغت نسبة المساحة المروية سنة 2014 من المساحة المستغلة فعليا 13.56% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدعم المالي المخصص لتوسيع المساحات الزراعية.

8. صغر حجم المساحة الزراعية المستغلة فعليا من إجمالي المساحة الكلية الصالحة للزراعة، حيث بلغت نسبة المساحة الزراعية المستغلة فعليا من المساحة الزراعية الكلية سنة 2014 ما نسبته 19.73%.
9. الاعتماد على التخطيط القومي وإهمال التخطيط الإقليمي في إعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، والذي يعتمد على المركزية وأن المؤسسات المركزية هي القادرة على إدارة الاقتصاد القومي، وعلى التنسيق بين إمكانيات المجتمع وحاجاته.

النتائج في ظل فرضيات الدراسة:

1. إنشاء حسابات مالية خاصة خارج الميزانية العامة للدولة، كصناديق الدعم المنشأة في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة خلال مراحلها المختلفة، لتطوير الاستثمار الفلاحي والرفع من الإمكانيات الطبيعية والتقنية الخاصة بالمسار الإنتاجي لمختلف الشعب النباتية والحيوانية، ومنح أخرى خاصة بضبط أسعار الإنتاج الفلاحي للمحافظة على القدرة الاستهلاكية للمواطن في ظل تقلبات أسعار المنتوجات الأساسية في السوق الدولية.

2. العوامل الطبيعية والتقنية الداخلة في إنتاج شعب الإنتاج النباتي والحيواني كالمساحة الزراعية المحروثة فعليا والموارد المائية وتقنيات الري والآلات والمعدات المستخدمة إضافة إلى المبيدات الكيميائية حجر الزاوية لتطوير المسار التقني للإنتاج الفلاحي بمختلف شعبه النباتية والحيوانية، وتخفيف آثار المناخ الغير ملائمة المصاحبة للعملية الإنتاجية والمتمثلة في قلة تساقط الأمطار، وبالتالي إمكانية رفع الإنتاج الفلاحي والذي تتحكم في تطوره وبشكل كبير العوامل الطبيعية والتقنية السالفة الذكر وخاصة إنتاج شعبتي الحبوب والحليب.

3. تميزت المرحلة الخماسية 2009-2014 من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بتطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي والتي ميزتها عن المراحل السابقة هو إمضاء عقود النجاعة في شقين، الشق الأول خاص بالتجديد الفلاحي والذي التزمت بموجبه المديريات الفلاحية الولائية بنسب إنتاج في حدود 8% خلال هذه الفترة على حسب الإمكانيات وخصائص شعب الإنتاج المميزة لكل ولاية، والشق الثاني خاص بالتجديد الريفي والذي التزمت بموجبه المحافظات السامية الولائية للغابات بنسب معينة لتنفيذ برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI، الخاصة بكل التجمعات السكانية للأقاليم الريفية لتثبيت السكان وتنويع مصادر دخلهم، حيث تمر العملية الإنتاجية لشعب الإنتاج النباتي والحيواني في مراحلها المختلفة بعدة مراحل تسلسلية، فالمرحلة النهائية وهي حصاد وقطف ثمار المرحلة ككل من الإنتاج النهائي لهاتين الشعبتين، ما هو نتاج إلا مراحل سابقة متمثلة خاصة

في المنح والدعم المقدم في إطار الصناديق الوطنية الخاصة المنشأة في كل مرحلة لتواكب المراحل المختلفة التي مرت بها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وتقديم الدعم في إطار الأهداف التي وضعت بغية تحقيقها، ويعتبر زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم أهداف هذا الدعم المقدمة من طرف الصناديق الوطنية الخاصة بهذا الشأن.

4. عرفت الأقاليم الريفية في الجزائر هجرة داخلية كبيرة نتيجة للأزمة الأمنية فترة التسعينات والتفاوت في مستويات التنمية التي عرفتها المدن الحضرية مما رفع من مستويات البطالة فيها، لذا كان من بين الأهداف التي ركزت عليها إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لإحداث هجرة عكسية وتثبيت السكان في أقاليمهم الريفية وهذا بإنشاء صناديق دعم خاصة تعنى بهذا الجانب، حيث يقوم سكان الأقاليم الريفية باقتراح مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة على حسب الميزات التي تمتاز بها هذه الأقاليم، يكون الهدف الرئيسي منها هو توفير مناصب شغل دائمة وبالتالي تخفيض نسب البطالة، إضافة إلى الصناديق الخاصة بدعم تنفيذ برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة لا تقل أهمية الصناديق الخاصة بالدعم الفلاحي في خلق مناصب شغل دائمة في إطار العملية الإنتاجية الخاصة بشعب الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني.

5. يشكل العجز في الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر نسبة هامة من نسبة العجز الكلي، وهذا راجع لارتفاع الواردات الفلاحية وخاصة الغذائية منها النباتية والحيوانية لارتفاع مستويات الاستهلاك الخاصة بالأفراد نتيجة تحسن دخلهم، وفي المقابل انخفاض قيمة الصادرات الفلاحية، فكان إنشاء صناديق الدعم الخاصة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة للمساهمة في تقديم الدعم الخاص بالاستثمار الفلاحي، لرفع الكميات المنتجة من هذه الشعب، وبالتالي تخفيض قيمة الواردات الفلاحية وتصدير الفائض منه، خاصة أن بديل الريع البترولي هو الريع الفلاحي بشعبه المختلفة.

6 حماية القدرة الشرائية للمواطنين من التقلبات الدورية للأسعار وهذا بالحفاظ على مستويات منخفضة ومقبولة من التضخم الناتج عن الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار المستهلك وخاصة المنتوجات الفلاحية، تكون برفع مستويات العرض من الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني وبالتالي تلبية الطلب الاستهلاكي من هذه المنتوجات الذي يعرف تزايد مضطردا نتيجة تحسن المستويات المعيشية للأفراد، فكانت صناديق الدعم الخاصة المنشاة في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة تعنى بهذا الجانب، بتقديم المنح لتشجيع الاستثمار الفلاحي لرفع الإنتاج و ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية واسعة الاستهلاك للحفاظ على مستويات الأسعار من التقلبات الدورية نتيجة لانخفاض بعض أصناف الإنتاج الأساسية ومنها الحبوب والحليب نتيجة للظروف الطبيعية الغير موائمة كانخفاض نسبة تساقط الأمطار، و الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

سمحت لنا هذه الدراسة أن نصل لبعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تجاوز العقبات التي تواجه تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال زيادة جانب العرض والطلب الكليين من خلال تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تعتبر جزء من الإستراتيجية الوطنية للتنمية، والممتثلة في:

1. توسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين الحقيقيين خاصة المنتجين لشعب الإنتاج الأساسية وخاصة الحليب الطازج والحبوب.
2. القيام بعملية الإرشاد الفلاحي على نطاق واسع، وخاصة في مجال استخدام مياه الري وهذا باستخدام الأساليب التي تستعمل هذا المورد استعمال عقلاني ورشيد، بالإضافة الى إتباع المسار التقني من عملية البذر إلى الحصاد.
3. الفصل الفعلي بين التنمية الريفية والفلاحية من خلال إنشاء مديرية للتنمية الريفية على المستوى الولائي، تكون لها صلاحيات مراقبة وتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ التعددية الوظيفية فعليا من خلال الاعتماد على السياحة الريفية والحرف التقليدية...الخ.
4. رفع معدل المردودية الإنتاجية وخاصة شعبة الحبوب، وهذا بإجراء دراسة علمية تقنية لمعرفة أساب الانخفاض ومعرفة أصناف الحبوب التي يجب زراعتها على حسب المناطق.
5. إصلاح السياسات السعرية والتسويقية.
6. تسريع وتيرة تنمية الأقاليم الريفية وتحفيز اليد العالمة خاصة الشابة منها، على امتهان العمل الفلاحي.

قائمة المراجع

1. المراجع المعتمدة بالغة العربية:

- **الكتب**

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

2. ب.بينيه ، أ سيمون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989.

3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2005.

4. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

5. رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الجزائر، 2002.

6. رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1988.

7. سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، الطبعة الثانية، جامعة الموصل، العراق، 1987.

8. سلمان سامي، التخطيط الاستراتيجي، القاهرة، 2006.

9. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة–النفقات العامة–الإيرادات العامة– الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2000.

10. السيد رشاد غنيم، دراسات علم الاجتماع الريفي،الطبعة الأولى، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 2008.

11. عبد الخبير محمود عطا محروس، تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008.

12. عبد القادر محمد الصالح، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة، العراق، 1986.

13. علي أحمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

14. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

15. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، درا المعارف، القاهرة 1993

16. محمد رفيق حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن، 1999.

17. محمد رياض الغنيمي، قضايا التنمية الريفية المعاصرة، طرق وأساليب ادارة التنمية الريفة، الكتاب الأول، الفصل الثامن، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

18. محمد صافيتا، وآخران، جغرافية الزراعة، جامعة دمشق ،سوريا، 2003.

19. محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

20. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

21. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية، للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

22. محمد مصر مهنا، رؤية نقدية في الحكم الراشد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003.

23. محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010.

24. محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

25. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الأردن ،2007.

26. مصطفى كامل السيد، الحكم الراشد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

27. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.
28. النمري خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
29. نوازد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005.
30. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق- الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
31. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت- لبنان، 2010.

- **الأطروحات والمذكرات:**

1. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2015.
2. حلمي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2004.
3. خالد عبد الفتاح علي قنبير، بناء نموذج متكامل لتنمية الموارد البشرية في مصر، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية، تخصص مجتمع ريفي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، 2007.
4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
5. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011
6. دوخي عبد الرحيم الحنيطي، الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية، دراسة ميدانية عن منطقة البادية الشمالية، أطروحة دكتوراه فلسلفة في الاقتصادي الزراعي (التنمية الريفية) ، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، العراق.1997.
7. رجراج محمد، آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،1999.
8. سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة،2009.
9. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2014.
10. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2012.
11. فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
12. محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فلسطين، ريالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهرة، غزة،2011.

13. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، (1988–2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ، بومرداس، 2015.
14. منال نمر محمد قشوع، إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، مذكرة ماجستير في التخطيط الإقليمي والحضري، 2009.
15. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014.
16. هلين عبد الرحيم مراد، دور المشاركة الشعبية في تفعيل التنمية المحلية في مصر، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2012.
17. ولاء وجيه محمد دياب، فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (1991–2011)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة بنها، 2013.
18. زبيري رابح، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- **الدرسات والمقالات:**

1. أحمد الدرش، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، تونس، 2003.
2. إسراء عادل السيد أحمد حسين، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2012.
3. حسن محمد يوسف، التخطيط الاستراتيجي، سلسلة مقالات منشورة في مدونة شخصية، على الرابط الالكتروني الآتي: http://sheklham2.maktoobblog.com/1084297
4. رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، ديسمبر 2003.
5. سالم توفيق النجيفي، الأمن الغذائي لعربي، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية(2)، أوراق غربية(5)، الطبعة الأولى، بيروت، 2011
6. عامر الجبارين، حلقة نقاش على هامش اجتماع الجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه، القاهرة، 2006.
7. العزيزي محمود إبراهيم، التخطيط الاستراتيجي، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي: hhtp:/naqaae.org/main/php/vb2/archive/index-php?t-1499.html
8. علي عبد الوهاب نجا، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1970–2009–دراسة تحليلية قياسية– مجلة الحقوق للبحوث القانونية، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، 2012
9. عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995–2013م)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الرادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، 2015.
10. فارس ثامر حمودي ، مهيب كامل فليح، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة التربية للبنات، المجلد، 30، بغداد، 2009.

11. كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحموي واختبار قانون فانجر في العراق للمدة (1975–2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، جامعة الكوفة، العراق.2012.

12. محمد علي الأنباري، محمود عامر جابك، دور معايير الاستقرار الريفي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مجلة القادسية للعلوم الهندسية، العدد الول، المجلد 10، العراق، 2017.

13. محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد27، 2011.

14. وليد عبد مولاه، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

- **منشورات ومراسيم صادرة عن جهات رسمية:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، بتاريخ 14–04–1987

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، بتاريخ 27 سبتمبر 1993.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، بتاريخ 17–10–2002.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 29–03–2003.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، بتاريخ 26 يونيو 2005.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 26 يونيو 2005.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 04 جويلية 2006.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 42، بتاريخ 27–07–2008.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 72، بتاريخ 30 ديسمبر 2012.

10. MADRP، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000

11. MADRP، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، 2004.

12. MADRP، سياسة التجديد الريفي ، 2006.

13. MADRP، إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، 2004.

14. MADRP، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، 2012.

- **منشورات وتقارير الهيئات الدولية:**

1. منظمة الأغذية والزراعة FAO،منشورات المنظمة، روما، 1980.

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما 2001.
http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm

3. البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، 2004
http://siteresources.worldbank.org/INTLED/552648 1107469268231/20596552/led_primer_arabic.pdf

2. المراجع المعتمدة باللغة الأجنبية:

- الكتب:

1. Alain, S, les Grands courants de la pensé économique, édition: OPU, Alger, 1993.

2. ARTS, B.TATENHOVE, JV., Political modernisation. Edition : Dordrecht, Springer,2006

3. BELLETTI,G. et al, Multifunctionality and rural development: a multilevel approach.. Edition: Ashgate, England,2003.

4. DURAND, G. et VAN HUYLENBROECK, G, Multifunctionality and rural development: a general framework .Edition: Ashgate, England,2003.

5. Dwight, H. Perkins, Steven Radelet et David L.LINDAUER, Economie du développement, 3eme édition,2emetirage, édition: groupe de Boeck s.a, Bruxelles, 2011.

6. FORGER, G, Gouvernance et nouvelles techniques de gestion des affaires communes : de quelles analyses dispose-t-on ? Edition : Helbing Et Lichtenhahn,2001.

7. GAUDIN, JP, Pourquoi la gouvernance ? Editions : Presses de Sciences Po, 2002.

8. GERARD,A, ET JEAN,C,D, la sécurité alimentaire en Afrique manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies, édition: Karthala-ACCT, Paris, 1993.

9. GREFFE, X, La décentralisation. Edition : La découverte. Paris,2005.

10. JEAN JOSE QUILES et autres, Macroéconomie, cours, méthodes, exercices corrigés, 02emes édition, édition: Bréal, 2006.

11. LYALL, C.TAIT, J, Shifting policy debates and the implication for governance. Edition: ASHGATE, England,2005.

12. MOREAU DEFARGES, PH, La gouvernance. Edition: PUF, 2006.

13. OCDE, Le nouveau paradigme rural : politiques et gouvernance. Edition: OCDE, Paris,2006.

14. OCDE, Les nouvelles formes de gouvernance et le développement économique Editions: l'OCDE, Paris,2004.

15. P.Pelissier et al, le développement rural en question paysages, espaces ruraux, systèmes agraires. Edition : Ostrom, paris ,1984.

16. TONNEAU, J, PH.TORQUEBIAU, E, Développement local et besoin en formation. Edition : le Harmattan, Paris,2003.

- الدراسات والمقالات:

1. ARNOLD CHASSAGNON, la croissance économique, la théorie el les faits, université de Tours et PSE, automne, 2012. http://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/chassagnon-arnold/eg_2012_5.pdf

2. BONANNO, A, Relationship and contradictions between regional development and globalization. Symposium international "Territoires et enjeux du développement régional", Lyon, 2005.

3. CHRISTIANE BILAES, modélisation schématique des l'équilibre macroéconomiques, publication de l'université de Lyon,2005. http://www.christian-biales.net/documents/modelschema.pdf

4. CONNELLY, S .RICHARDSON, T. MILES, T, Situated legitimacy: deliberative arenas and the new rural governance. In Journal of rural studies, vol 22, n°03, 2006.

5. DOUGLAS, D, The restructuring of local government in rural regions: a rural development perspective. In Journal of Rural Studies, n°21, 2005.

6. FAO, Réforme et décentralisation des services agricoles. Département de la coopération technique,2006**.** http:// www.fao.org/docrep/007y2006f05.htm

7. Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophone (IEPF), stratégie nationale de développement durable, Canada, 2006. http://www.ifdd.francophonie.org/docs/SNDD/SNDD_guide_8.pdf

8. LAURENT,D, Décentralisation : un risque d'inégalités accrues ? In Cahiers français : décentralisation, Etat et territoires. La documentation française,2004.

9. LAURENT,D, My territory is rich… selon quels indicateurs? In Informations sociales : décentralisation, enjeux et débats. N° 121, 2005. https://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2005-1.htm

10. LELOUP, F., MOYART, L., PECQUEUR, B, La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ? In Géographie, économie et société. Volume 7, n°4, octobre-décembre 2005. Edition : Lavoisier. http://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2005-4-page-321.html

11. LONGUEPEE, J, Analyse économique des aménités : une application au domaine des risques naturel, 2002.. http://www.revue.ddt.org/seminaires_doc/LONGEPEE18-12.pdf.

12. MOSAYEB, P, DAVOUD,A FARSHID, P, Investigating the Keynesian view and Wagner's law on the size of Government and economic Growth in Iran, International Journal of Business and Social Science, Vol 2, N 13, July 2011.

13. MUNDLER, P, La multifonctionnalité de l'agriculture : une nouvelle façon d'appréhender le rôle de l'agriculture dans l'espace rural ?2001. http://www.publication. ISARA.fr

14. PATRICK, A,MONCEF, K, Dépenses Publique, progrès technique et croissance, Revue économique, Vol44, n°2, 1993. http://www.persee.fr/docAsPDF/reco_0035-2764_1993_num_44_2_409451.pdf

15. PLATTEAU, JPH et ABRAHAM, A, Imperfections des communautés rurales traditionnelles et développement participatif. In Revue d'Economie du développement, n° 1-2 juin, 2001

16. REGOURD, S, La révision constitutionnelle de mars 2003 et l'unité de la Républiquem In Cahiers français : décentralisation, Etat et territoires. La documentation française, Janvier-Février 2004

17. REQUIER-DESJARDINS, D, Multifonctionnalité, territoire et secteur agroalimentaire : une approche par les « systèmes agroalimentaires localisés ». Cahiers du Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement, n°02-01, juin 2002

18. ROAMINA BOARINI et autres, les indicateurs alternatifs du bien être: cahiers statistiques de l'OCDE n°11, 2006

19. ROIG, CH, Théorie et réalité de la décentralisation. Revue de sciences politiques. Volume 16, n°3, 1966 http://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1966_num_16_3_392937

20. Unisco et Fao, l'éducation pour le développement rurale, vers des orientation ouvelles, (étude conjointe), 2005.

21. VERMERSCH, D, La multifonctionnalité : mise en œuvre d'un cadre analytique de l'OCDE. Direction de l'alimentation, de l'agriculture et des pêcheries, 2001. http://www.oecd.org/agr/mf/doc/agrmf-fra.pdf

الملاحق

ANNEXE I

PRODUCTION DE CEREALES (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité des céréales			
• Blé dur • Blé tendre • Orge • Avoine	Soutien aux charges et marges induites par l'activité semences des établissements producteurs pour l'application des prix des céréales établis comme suit : • Blé dur : 4.500 DA/q • Blé tendre : 3.500 DA/q • Orge : 2.500 DA/q • Avoine : 1.800 DA/q	Incitation au développement de la céréaliculture conduite selon les conditions techniques édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITGC	Céréaliculteurs respectant les conditions techniques édictées par les institutions spécialisées.
Traitement des semences de fermes	250 DA	Incitation au traitement des semences de fermes pour éviter les maladies induites de protection phytosanitaire	Céréaliculteurs respectant les conditions techniques édictées par les institutions spécialisées n'ayant pas les possibilités d'acquérir les semences réglementaires

PRODUCTION DE FOURRAGES (1/1)
(Exclusivement pour la filière lait)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité des fourrages			
☑ Légumineuses fourragères à petites graines (luzerne, bersim) ; ☑ Légumineuses fourragères à grosses graines (pois et vesce) ; ☑ Graminées fourragères : -sorgho, maïs ; -avoine, orge, triticale et seigle. ☑ Associations fourragères	**50 % plafonné à 6.000 DA/ha Pour l'acquisition des semences fourragères**	Incitation au développement des cultures fourragères en vert conduites selon les conditions techniques édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITGC et l'ITELV.	• Exploitant agricole intégrant les cultures fourragères dans son système de production.
Acquisition de matériels agricoles spécialisés			
Ensileuse	**30 % plafonné à 40.000 DA/exploitation**	Matériel spécialisé pour l'ensilage des fourrages.	• Exploitant pratiquant l'ensilage.
Construction d'infrastructures spécialisées			
Construction de silo (Ensilage)	**Plafonné à 500 DA/m³ Pour un maximum de 100.000 DA /exploitation**	infrastructure construite en dur et disposant d'une dalle en béton, destinée à la conservation des fourrages en vert.	• Exploitant éleveur disposant d'un cheptel laitier de six (06) vaches au minimum et réalisant des infrastructures de stockage de fourrages en vert (infrastructure d'un volume minimum de 250 m³).

ARBORICULTURE (1/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Nouvelles plantations : ❖ **Rosacées à pépins**			
☑ Pommier et/ou Poirier	**60 % plafonné à 36.000 DA /ha** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation	Création d'un verger de pommier et/ou de poirier avec une densité de 400 plants/ha (soit 5x5 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	➢ ***Zones de montagne avec une pluviométrie ≥ 400 mm:*** • Agriculteur disposant d'une superficie minimale à planter de 0,25 ha; • Il est fait obligation de procéder aux analyses du sol pour préciser le choix du porte-greffe ; • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification attestés par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).
☑ Néflier	**60% plafonné à 50.000 DA/ha/Franc** **17.000 DA /ha/sur BA 29 pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation	Création d'un verger de néflier avec une densité de 277 plants/ha (soit 6x6 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	• Agriculteur localisé en plaines littorales ou sublittorales, disposant : ✓ D'une superficie minimale à planter de 0,5 ha; ✓ D'une source d'eau confirmée pour l'irrigation. • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification attesté par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).

ARBORICULTURE (2/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Nouvelles plantations : ❖ **Rosacées à noyaux**			
☑ Abricotier	**60 % plafonné à 9.000 DA/ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger d'abricotier avec une densité de 204 plants /ha (soit 7x7 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	• Agriculteur disposant d'une superficie minimale à planter de : ✓ 0,25 ha en zone de montagne ou ✓ 0,5 ha en zones de hautes plaines ou steppiques ; • Il est fait obligation de procéder aux analyses du sol pour préciser le choix du porte-greffe ; • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification, attestés par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).
☑ Amandier	60% plafonné à 9.000 DA/ha **pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger d'amandier avec une densité 7x7 m (soit 204 plants /ha), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	
☑ Prunier à sécher	**60% plafonné à 22.000 DA/ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger pour la production de prunes destinées au séchage, avec une densité de 333 plants /ha (soit 6x5 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	Agriculteur, localisé en zones de hautes plaines, disposant : ✓ D'une superficie minimale à planter de 0,5 ha ✓ D'une source d'eau confirmée pour l'irrigation d'appoint. • Il est fait obligation de procéder aux analyses du sol pour préciser le choix du porte-greffe ; • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification attestés par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).

ARBORICULTURE (3/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
☑ Cerisier	**60% plafonné à 22.000 DA/ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger de cerisier avec une densité de 178 plants/ha (soit 7x8m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	• Agriculteur, localisé en zone de montagne, disposant d'une superficie minimale à planter de 0,25 ha ; • Il est fait obligation de procéder aux analyses du sol pour préciser le choix du porte-greffe ; • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification attestés par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).
Nouvelles plantations : ❖ **Espèces rustiques**			
☑ Pistachier	**60 % plafonné à 15.000 DA/ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger de pistachier avec une densité de 100 plants /ha (soit 10x10 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	*Pistachier :* • Agriculteur localisé en zones des hautes plaines, steppiques ou présahariennes, disposant d'une superficie minimale d'un (01) ha. *Figuier :* • Agriculteur disposant d'une surface minimale à planter : ✓ 0,25 ha en zone de montagne ou ✓ 01 ha en zones des hautes plaines et steppiques • Les variétés utilisées sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification attestés par les documents y afférents (certificat phytosanitaire et bulletin de conformité).
☑ Figuier	**60 % plafonné à 7. 000DA/ha pour l'acquisition de plants** **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger pour la production de figues à sécher, avec une densité de 156 plants /ha (soit 8x8 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	

VITICULTURE (1/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définition	Conditions d'éligibilité
Plantation de vigne raisin de table ❖ **Palissage classique** ☑ Plants greffés soudés	**60% plafonné à 120.000 DA/ha**	Création d'un vignoble de table avec un **palissage classique** avec une densité de plantation de 2.222 plants/ha ou **en pergola** avec une densité de plantation de 2.300 plants/ha, réalisé selon les conditions techniques édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	***Palissage classique*** ➢ ***Zone littorale et sublittorale :*** • Agriculteur disposant : ✓ D'une superficie minimale à planter de 0,5 ha ; ✓ D'une source d'eau confirmée pour l'irrigation. ➢ ***Zones de montagne avec une pluviométrie ≥ 400 mm :*** • Agriculteur disposant d'une superficie minimale de 0,25 ha, utilisant des variétés tardives. ***Pergola*** ➢ Agriculteur disposant : ✓ D'une superficie minimale à planter de 0,5 ha localisée en zone littorale ou sublittorale ; ✓ D'une source d'eau confirmée pour l'irrigation. • Quelque soit le système de conduite adopté, il est fait obligation de procéder aux analyses de sol pour le choix du porte greffe et la détection de nématodes nécessitant une désinfection obligatoire du sol, le cas échéant ; • Les variétés à utiliser sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification accompagné de documents y afférents (bulletin de conformité, certificat phytosanitaire) ; • Pour le greffage des plants racinés, la source de prélèvement du greffon doit être contrôlée et attestée par un certificat phytosanitaire.
☑ Plants racinés	**60% plafonné à 40.000 DA/ha pour l'acquisition de plants**		
❖ **Pergola** ☑ Plants greffés soudés	**60% plafonné à 130.000 DA/ha**		
☑ Plants racinés	**30% plafonné à 45.000 DA/ha pour l'acquisition de plants**		
	Modalités de paiement : ***Pour les plants greffés soudés :*** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective des plants au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation. ***Pour les plants racinés :*** Le paiement du soutien intervient en deux tranches : - ***1ère tranche*** : **40%** après constat de la reprise effective des plants au plus tard le mois de juin de l'année de plantation - ***2ème tranche*** : **60%** après l'opération de greffage et constat de reprise effective de greffage.		

VITICULTURE (2/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définition	Conditions d'éligibilité
Plantation de vigne à raisin sec ❖ **Palissage classique** ☑ Plants greffés soudés	**60% plafonné à 120.000 DA/ha**	Création d'un vignoble à raisin sec avec un **palissage classique** d'une densité de plantation de 2 222 plants/ha ou **en pergola** d'une densité de 2 300 plants/ha, réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	➢ ***Zone littorale et sublittorale :*** • Agriculteur disposant : ✓ D'une superficie minimale à planter de 0,5 ha ; ✓ D'une source d'eau confirmée pour l'irrigation. ➢ ***Zones de montagne avec une pluviométrie ≥ 400 mm :*** • Agriculteur disposant d'une superficie minimale de 0,25 ha. • Il est fait obligation de procéder aux analyses du sol pour déterminer le du porte-greffe adapté; • Les variétés à utiliser sont celles recommandées par l'ITAFV sur la base de la liste des variétés homologuées ; • Les plants utilisés doivent être agréés par les services officiels de contrôle et de certification accompagnés de documents y afférents (bulletin de conformité, certificat phytosanitaire) ; • Pour le greffage des plants racinés, la source de prélèvement du greffon doit être contrôlée et attestée par un certificat phytosanitaire.
☑ Plants racinés	**60% plafonné à 40.000 DA/ha pour l'acquisition de plants**		
❖ **Pergola** ☑ Plants greffés soudés	**60% plafonné à 130.000 DA par ha**		
☑ Plants racinés	**60% plafonné à 45.000 DA par ha pour l'acquisition de plants**		
	<u>Modalités de paiement</u> : ***Pour les plants greffés soudés:*** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective des plants au plus tard la fin du mois de juin de l'année de plantation. ***Pour les plants racinés :*** Le paiement du soutien intervient en deux tranches : - ***<u>1ère tranche</u>*** : **40%** après constat de la reprise effective des plants au plus tard le mois de juin de l'année de plantation - ***<u>2ème tranche</u>*** : **60%** après l'opération de greffage et constat de reprise effective de greffage au plus tard en juin de l'année suivante.		

AGRUMICULTURE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Arrachage des vieilles plantations d'agrumes	**70 DA par souche plafonné à 18.000 DA** ..... **Modalités de paiement** : Le soutien est octroyé après constat d'arrachage et nettoyage de la parcelle.	Arrachage des plants sur verger de densité maximum de 260 Plants/ha, selon les conditions optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	• Agriculteur disposant : ✓ D'un verger improductif âgé de 60 ans et plus ; ✓ D'une autorisation délivrée par une commission technique DSA/ITAFV.
Régénération des plantations	**30% plafonné à 50 DA/Souche et un maximum de 13.000 DA/ha** ..... **Modalités de paiement** : Le soutien est octroyé après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard le mois de Juin de l'année de la plantation.	Taille de régénération de vergers improductifs pour une densité maximum de 260 Plants/ha, selon les conditions optimales édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	• Agriculteur disposant d'un verger improductif âgé entre 40 et 60 ans ; • La régénération est effectuée sur autorisation délivrée par une commission technique DSA/ITAFV.

OLEICULTURE (1/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Greffage des Oléastres	**30 %** **Du montant du projet**		• Projets à initiative locale approuvés par le CTW et validé par l'administration centrale.
Nouvelles plantations en masse			
☑ Création de verger en extensif	**60 % plafonné à** **10.000 DA/ha** **pour l'acquisition de plants** ..... **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger oléicole d'une densité de 100 plants/ha (soit 10 x 10 m), réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV.	• Exploitations situées en zones de montagnes (humides et sub-humides) ou en hautes plaines (pluviométrie ≥ 400 mm).
	60 % plafonné à **9.000 DA/ha** **pour l'acquisition de plants** ..... **Modalités de paiement :** Le paiement du soutien intervient après plantation et constat d'une reprise effective, au plus tard la fin du mois de septembre de l'année de plantation.	Création d'un verger oléicole d'une densité de 70 plants/ha (soit 12 x 12 m)., réalisé selon les conditions techniques optimales édictées dans le cahier des prescriptions de l'ITAFV.	• Exploitations situées en ***zones de montagnes semi-arides*** ou en ***hautes plaines*** (pluviométrie > 250 mm).

OLEICULTURE (2/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Acquisition de matériel et équipement de récolte des olives			
Appareil pour la récolte	**30 % plafonné à 60.000 DA/appareil (2 appareils au maximum)** × 1 appareil pour 0,5 ha ; × 2 appareils pour 01 ha et plus	Vibreur ou peigne fouetteur mécanique et porté; tels que définis dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV	• Agriculteur disposant d'une exploitation oléicole en production d'une superficie minimale de 0,50 ha.
Filet de récolte	**1.500 DA/filet plafonné à 6.000 DA** × 1 filet / 0,25 ha ; × 4 filets pour 1 ha et plus	Filet destiné à faciliter le ramassage d'olives tels que définis dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV	• Agriculteur disposant d'une exploitation oléicole en production d'une superficie minimale de 0,25 ha.

VALORISATION DES PRODUITS OLEICOLES (1/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Acquisition d'équipement spécialisé			
Huilerie chaîne continu à 2 ou3 phases	**30 % Plafonné à 4.000.000 DA** **Modalités de paiement :** A la mise en marche effective (durant la campagne de trituration des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.	Chaîne d'extraction d'huile d'olives en continu comprenant notamment (Trémie de réception ; Laveuse-effeuilleuse ; Balance ; Broyeur ; Malaxeur ; 2 séparateurs...) installée selon les conditions édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	• Agriculteur ou Promoteur disposant : D'un local de 350 m² permettant la mise en place de la chaîne composée de; ✓ D'un local pour les équipements (200 m²) ✓ D'un local pour le stockage (100 m²) ; ✓ D'un bureau (20 m²) ; ✓ D'un magasin (20m²) ; ✓ D'un petit laboratoire (10m²) ; ✓ De bassins de décantation. La réalisation de l'huilerie est subordonnée à l'autorisation des services d'hygiène, de l'urbanisme et de l'environnement
Confiserie	**30 % plafonné à 4.000.000 DA** **Modalités de paiement :** A la mise en marche effective (durant la campagne de transformation des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.	Unité de transformation d'olives de table constituée notamment de (Calibreuse ; Tapis de triage ; Fermentateur ; Compresseur ; Pompe de refoulement ; Dénoyauteuse- tailladeuse ; Chaîne de conditionnement et d'accessoires divers) installée selon les conditions édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	• Agriculteur ou promoteur disposant : d'un local d'une superficie de 450 m² permettant la mise en place de la chaîne composée: ✓ D'un local pour les équipements (300 m²) ✓ D'un local pour le stockage (100 m²) ; ✓ D'un bureau (20 m²) ; ✓ D'un magasin (20 m²) ; ✓ D'un petit laboratoire (10m²) ; ✓ De bassins pour la récupération des produits chimiques issus du processus de transformation. La réalisation de la confiserie est subordonnée à l'autorisation des services d'hygiène, de l'urbanisme et de l'environnement

VALORISATION DES PRODUITS OLEICOLES (2/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Modernisation des moyens de stockage			
Forme individuelle		Cuves en acier inoxydable, permettant le stockage séparé des différentes catégories des huiles d'olive : × Huile d'olive vierge extra ; × Huile d'olive vierge ; × Huile d'olive vierge non consommable en l'état (destinée au raffinage) ; installées selon les conditions édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV	• Agriculteur ou Promoteur disposant : ✓ D'un local de 100 m² destiné à l'installation de cuves ; ✓ D'un magasin (20 m²) ; ✓ D'un petit laboratoire d'analyse de la qualité ; ✓ De bassins de décantation.
☑ 02 cuves inox 2.000 litres	**30 % plafonné à 480.000 DA**		
☑ 01 cuve inox 10. 000 litres	**30 % plafonné à 510.000 DA** **Modalités de paiement :** A la mise en place des cuves.		
Forme collective			
☑ 03 cuves en inox de 10.000 litres	**30 % plafonné à 1.530.000DA** **Modalités de paiement :** A la mise en place des cuves.		
Chaîne de conditionnement semi-automatique ou automatique	**30% plafonné à 1.000 .000 DA** **Modalités de paiement :** A la mise en marche effective (à la fin de la campagne de transformation des olives) et sur présentation des documents comptables, du certificat de conformité et du certificat de garantie des équipements.	Ensemble des équipements destinés à la mise en bouteille de l'huile d'olives vierge extra ou vierge tels que définis dans le cahier des charges.	• Organisation d'oléiculteurs et/ou d''oléifacteurs (coopérative, groupement...) disposant : ✓ D'un local d'une surface minimum de 400 m² destiné aux équipements de stockage ; ✓ D'un magasin (20 m²) ; ✓ D'un petit laboratoire d'analyse de la qualité.

PHŒNICICULTURE (1/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Opération de réhabilitation des palmeraies			
Arrachage de vieilles plantations	**30% Plafonné à 1.200 DA/Plant** ..... Modalités de paiement : - 70 % du montant à l'arrachage ; - 30 % à la replantation.	Opération consistant en la coupe du palmier improductif, l'extirpation du bulbe racinaire et l'évacuation des produits de la coupe, effectuée selon les conditions définies dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITDAS	• Exploitant agricole désireux de rajeunir sa palmeraie ; • L'opportunité de l'arrachage doit être approuvée par l'Administration agricole locale ; • Le soutien à l'arrachage est conditionné par l'engagement formel du postulant à la replantation conformément au cahier des prescriptions techniques de l'Administration agricole.
Amendement du sol en sable	**10.000 DA/ha maximum 02 ha.** ..... Modalités de paiement : Après constat de la réalisation effective de l'action par l'Administration agricole locale.	Amélioration physique des sols situés en zones de dépressions salées et ghout.	• Exploitation située en zones de dépressions salées et ghout et présentant des symptômes de dépérissement dûs à la remontée des eaux ; • L'opportunité d'investissement d'initiative locale reste subordonnée à l'avis de l'Administration agricole locale (CTW) validé par l'administration centrale.

PHŒNICICULTURE (2/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Opération nouvelles plantations			
Plantation de djebbars Maximum : 10 ha	**30% Plafonné à 70.000 DA/ha pour l'acquisition de Djebbars** **Modalités de paiement** : - **60 %** du montant total à la plantation après sa réalisation effective dûment constatée par l'Administration agricole locale ; - **40 %** une année après la date de réalisation, sur la base du constat de la reprise de 80 % au moins des djebbars plantés.	Création d'une palmeraie pour le rajeunissement et l'augmentation du potentiel phœnicicole réalisée selon les conditions techniques fixées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITDAS.	• Exploitant agricole disposant : ✓ D'une superficie à planter de 0,5 ha au minimum ; ✓ De ressources hydriques prouvées en rapport avec la plantation projetée à raison d'un débit de 01l/s/ha. • Les djebbars doivent provenir exclusivement de la région de l'aire de plantation et contrôlés par l'Inspection Phytosanitaire de Wilaya ; • La plantation doit obligatoirement comporter au moins 20% de plants de diverses variétés locales sur la base des recommandations spécifiées par l'ITDAS et l'INRAA ; • L'exploitant s'engage formellement à protéger sa plantation par la mise en place de brise-vent.
Création de Ghout ou Berda	**Pour Mémoire**	Excavation et déblaiement jusqu'à l'horizon humide en vue de la plantation de djebbars à niveau de la nappe phréatique.	• Le projet de création répond à la spécificité régionale où ce système est déjà pratiqué en zones dunaires et en présence de la nappe phréatique ou nappe de l'Erg ; • L'opportunité d'investissement d'initiative locale reste subordonnée à l'avis de l'Administration agricole locale validé par l'administration centrale.

PHŒNICICULTURE (3/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Opération de Protection			
Arrachage et destruction des palmiers bayoudés	**30% Plafonné à 1.400 DA/palmier**	Arrachage et incinération des palmiers bayoudés sur la base des prescriptions phytosanitaires établies par l'Administration agricole locale.	• Constat établi par l'Inspection phytosanitaire de Wilaya (IPW); • La replantation, tributaire de l'autorisation de l'IPW, ne peut intervenir qu'une année après arrachage.
Désherbage des palmeraies	**30% Plafonné à 5.000 DA/ha**	Lutte chimique contre les adventices vivaces, réalisée avec un désherbant homologué approprié conformément aux conditions techniques d'utilisation du produit.	• Le soutien à cette action est subordonné à la formulation d'un projet de traitement intégrant un ensemble d'exploitations agricoles de la zone homogène concernée ; • Le projet est proposé par les postulants concernés et initié par l'Administration agricole locale ; • L'opération de traitement à titre individuel, pour le cas d'exploitations isolées reconnues infestées par l'IPW, est soumise à l'approbation de l'Administration agricole locale.
Protection des régimes de dattes (variété Déglet Nour)	**30% plafonné à12.000 DA/ha pour une densité de 120 palmiers/ha**	Protection des régimes par un ensachage en film plastic contre les pluies automnales.	• L'opportunité de l'action d'initiative locale reste subordonnée à l'approbation de l'Administration agricole locale.
Soutien à l'exportation	**5 DA/kg exporté en vrac** **8 DA/kg exporté dans des emballages de 1 kg et moins.**	Octroi d'une prime d'incitation à l'exportation des dattes.	• Les conditions spécifiques d'éligibilité sont précisées par décision ministérielle (MADR) ou interministérielle (MADR/MC).
Conditionnement des dattes pour l'exportation : Acquisition de matériel spécialisé pour équipement de nouvelles unités ou rénovation des équipements des unités existantes ;	**30% plafonné à 4.000.000 DA**	Equipement de triage, lavage, d'humidification, de traitement, de conditionnement et de stockage.	• L'opportunité du projet d'acquisition ou de rénovation des équipements, d'initiative locale, est subordonnée à la validation de l'Administration Centrale après avis de l'Administration agricole locale • Le promoteur est tenu d'apporter 15% minimum du montant de l'investissement ;

PHŒNICICULTURE (4/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Transformation des dattes de faible valeur marchande et sous produits du palmier dattier (palmes sèches, cornafs, folioles ...) ☑ Acquisition d'équipements de base pour le stockage et le prétraitement (triage, pesage...) des sous-produits destinés à la transformation au niveau des exploitations. ☑ Acquisition de matériels pour l'équipement de petites unités familiales de transformation des dattes en : sirop, jus, miel, vinaigre, levure boulangère, farine de datte,, pâte de datte,... ☑ Acquisition de matériels pour l'équipement de petites unités familiales de transformation des sous produits du palmier dattier : ébénisterie, artisanat, broyage, compostage,... ☑ Création d'unités de collecte des dattes communes	**Pour Mémoire**	Equipements spécialisés de transformation, conditionnement et d'emballage et de valorisation des sous produit.	• Proposition du projet, sur initiative locale, présentée par une famille, un groupement de familles ou de producteurs disposant : ✓ D'un local approprié ; ✓ D'un savoir faire ; • L'opportunité du projet est subordonnée à la validation de l'Administration agricole centrale après avis de l'Administration agricole locale.

FILET DE PROTECTION (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Opération de Protection			
Filet de protection	**50%** **plafonné à** **600.000 DA/ha**	Filet destiné à protéger la production telle que définie dans le cahier des prescriptions établi par l'ITAFV	Agriculteur disposant d'une exploitation arboricole ou viticole en production d'une superficie minimale de 0,5 ha.

FLEUR COUPEE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production de fleurs coupées (roses)			
Acquisition de plants	**30 % plafonné à 200 DA/plant avec un maximum de 4.000.000 DA/exploitation**	Développement de la production sous serre de fleurs coupées	• Exploitant agricole : ✓ Pratiquant la floriculture (rosier) s'engageant à développer la fleur coupée respectant les techniques de production recommandées par l'ITCMI ; ✓ Utilisant des plants hybrides de rosiers sains accompagnés de documents officiels attestant la conformité du plant et sa qualité sanitaire.

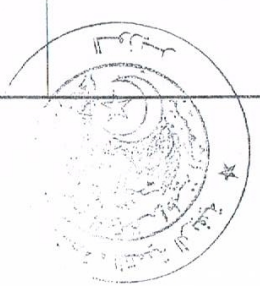

PLASTICULTURE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Serre tunnel	30 % plafonné à 45.000 DA/serre de 400 m². Maximum 5 serres tunnels/exploitant	Abri serre constitué en tubes métalliques galvanisés en forme de tunnel d'une superficie de 400 m² (50 m x 8 m), destiné à la production de cultures maraîchères.	• Exploitant agricole désirant pratiquer les cultures maraichères sous serres.

PÉPINIÈRE DE PRODUCTION DE PLANTS ARBORICOLES ET VITICOLES (1/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Protection et développement du patrimoine génétique arboricole et viticole			➢ ***Pépinières de plein champ et hors-sol :*** • Agriculteur ou promoteur jouissant d'un diplôme en agriculture d'une expérience avérée dans la production de semences et de plants, disposant : ✓ d'une assiette foncière de huit (8) ha minimum dont deux (2) hectares par an exploités régulièrement pour la production de plants; ✓ d'une ressource en eau confirmée ; ✓ d'un bulletin d'analyse du sol et de l'eau ; • Pour les pépinières existantes : disposer d'un agrément délivré par le CNCC ; • Les plants destinés aux parcs à bois doivent être agréés par les services officiels et accompagnés par un bulletin de conformité et un certificat phytosanitaire.
Création d'un hectare de : ❖ Marcotière : ☑ Plants de base (50 DA/ plant) ☑ Plants certifiés (25 DA/ plant) ☑ Plants standards (12 DA/ plant)	**60%plafonné à :** **275.000 DA/ha** **162.000 DA/ha** **100.000 DA/ha**	Plantation de souches destinées à la production de marcottes de porte-greffes de rosacées à pépins avec une densité de 15.000 souches/ha (soit 1x1,5 m) réalisée selon les conditions techniques édictées dans le cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV.	
❖ **Parc à bois** ☑ Plants base (300 DA plant) ☑ Plants certifiés (150 DA plant) ☑ Plants standards (100 DA plant)	**60% plafonné à :** **100.000 DA/ha** **75.000 DA/ha** **65.000 DA/ha**	Plantation de souches destinées à la production de boutures ou de greffons avec une densité de 4x4 m soit 600 plants/ha, selon les modalités édictées par le CPT.	➢ ***Pépinières de plein champ et hors-sol :*** • Agriculteur ou promoteur jouissant d'un diplôme en agriculture d'une expérience avérée dans la production de semences et de plants ; • Disposer d'une assiette foncière de huit (8) ha minimum dont deux (2) hectares par an exploités régulièrement pour la production de plant; • Disposer d'une ressource en eau confirmée ; • Disposer d'un bulletin d'analyse du sol et de l'eau ; • Pour les pépinières existantes, disposer d'un agrément délivré par le CNCC ; • Les plants destinés aux parcs à bois doivent être agréés par les services officiels et accompagnés d'un bulletin de conformité et un certificat phytosanitaire.
❖ **Parc à bois semencier** ☑ Plants de base ☑ Plants certifiés ☑ Plants standards	**60% plafonné à** **45.000 DA/ha** **40.000 DA/ha** **35.000 DA/ha**	Plantation de souches destinées à la production de semences pour la production de plants par semis et greffage, avec une densité de 8x8 m soit 156 arbres/ha, selon les modalités édictées par le CPT.	

PÉPINIÈRE DE PRODUCTION DE PLANTS ARBORICOLES ET VITICOLES (2/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
❖ **CPM (2300 plants)** ☑ Plants base (70 DA plant) ☑ Plants certifiés (50 DA plant) ☑ Plants standards (30 DA plant)	**30% Plafonné à :** **83.000DA/ha** **70.000 DA/ha** **56.000DA/ha**	Vigne mère de porte greffe destinée à la production de bois de multiplication. Plants issus de matériel végétal provenant de pépinières contrôlées.	➢ ***Pépinières de plein champ et/ou en hors-sol :*** • Agriculteur ou promoteur jouissant d'un diplôme en agriculture d'une expérience avérée dans la production de semences et de plants ; • Disposer d'une assiette foncière de huit (8) ha minimum, pour les pépinières "plein champ et hors-sol" dont deux (2) hectares par an exploités régulièrement pour la production de plants ; • Disposer d'une assiette foncière de deux (2) ha minimum pour les pépinières "en hors-sol" ; • Disposer d'une ressource en eau confirmée ; • Utilisation des plants contrôlés par les services officiels CNCC/IPW et sanctionnés par des bulletins et des certificats phytosanitaires.

PÉPINIÈRE DE PRODUCTION DE PLANTS ARBORICOLES ET VITICOLES (3/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Infrastructures et équipement des pépinières pour la production de plants en hors sol			
☑ Serre d'enracinement de boutures d'olivier.	**30% plafonné à 1.500.000 DA** ..... **Modalités de paiement :** - **90%** à la réception provisoire et ; - **10%** à la réception définitive.	Serre à ambiance contrôlée équipée d'un système de nébulisation pour production de plants d'olivier par bouturage (chauffage et tablette de multiplication d'une superficie de 75 m² pour une production de 2 x 16 000 plants (Cf. Cahier des prescriptions techniques établi par l'ITAFV)	➢ ***Pépinières de plein champs et/ou hors-sol :*** • Agriculteur ou promoteur jouissant d'un diplôme en agriculture d'une expérience dans la production de semences et de plants ; • Pour le cas de "personne morale", les documents attestant la qualification du personnel technique est exigée ; • Disposer d'une assiette foncière de huit (8) ha minimum, pour les pépinières "plein champ " ; • Disposer d'une assiette foncière de deux (2) ha minimum pour les pépinières "en hors-sol" ; • Disposer d'une ressource en eau confirmée ; • Disposer d'un bulletin d'analyse du sol et de l'eau ; • Cultiver au moins 0,5 ha de parcs à bois et/ou de CPM et/ou de marcottière pour les pépinières existantes et détenir un agrément de production ; Ou • Inclure dans le cahier des charges la réalisation de 0,5 ha de parcs à bois et/ou de CPM et/ou de marcottières.

PRODUITS ENERGITIQUES UTILISES EN AGRICULTURE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Soutien aux produits énergétiques utilisés dans l'agriculture			
Electricité	Littoral et sublittoral 170DA/ha Hauts plateaux 320 DA/ha Sud 3.500 DA/ha	Contribution financière sur les produits énergétiques utilisés pour la production des cultures stratégiques	Exploitant agricole pratiquant les cultures éligibles définies par décret exécutif. Cultures éligibles : céréales, cultures fourragères, pomme de terre et phoéniciculture.
Gasoil	Littoral et sublittoral 140DA/ha Hauts plateaux 200 DA/ha Sud 260 DA/ha		

PÉPINIÈRE DE PRODUCTION DE PLANTS ARBORICOLES ET VITICOLES (4/4)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
☑ Serre tunnel à ambiance contrôlée	**30 % plafonné à 210.000 DA/Serre** ..... **Modalités de paiement :** - **90%** à la réception provisoire ; - **10%** à la réception définitive.	Serre dotée d'un générateur à air chaud et d'un système d'irrigation localisé d'une superficie de 400 m², pour la production de plants en hors sol (agrumes, oliviers, vignes, etc.). Quatre (4) serres au maximum, réalisées conformément aux normes du cahier des prescriptions techniques.	➢ ***Pépinières de plein champ et/ou hors-sol :*** • Agriculteur ou promoteur jouissant d'un diplôme en agriculture d'une expérience dans la production de semences et de plants ; • Pour le cas de "personne morale" les documents attestant la qualification du personnel technique est exigée ; • Disposer d'une assiette foncière de huit (8) ha au minimum, pour les pépinières "plein champ et hors-sol" ; • Disposer d'une assiette foncière de deux (2) ha au minimum pour les pépinières "en hors-sol" ; • Disposer d'une ressource en eau confirmée ; • Disposer d'un bulletin d'analyse du sol et de l'eau ; • Cultiver au moins 0,5 ha de parcs à bois et/ou de CPM et/ou de marcottières pour les pépinières existantes et détenir un agrément de production ; Ou • inclure dans le cahier des charges la réalisation de 0,5 ha de parcs à bois et/ou de CPM et/ou de marcottières.
☑ Serre multi chapelle à ambiance contrôlée	**30 % plafonné à 1.200.000 DA** ..... **Modalités de paiement :** - **90%** à la réception provisoire ; - **10%** à la réception définitive.	Serre multi chapelle de 1000 m² équipée de générateur à air chaud et de système d'irrigation localisé pour l'élevage des plants, réalisée conformément aux normes du Cahier des prescriptions techniques.	
☑ Serre ombrière	**30 % plafonné à 1.000.000 DA** ..... **Modalités de paiement :** - **90%** à la réception provisoire ; - **10%** à la réception définitive.	Serre multi chapelle de 1000 m² couverte par un filet d'ombrage et équipée d'un système d'irrigation par micro aspersion pour l'acclimatation des plants, réalisée conformément aux normes du Cahier des prescriptions techniques.	

PRODUCTION DE SEMENCES DE CEREALES (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Exploitant : Agriculteur multiplicateur -Infrastructures de stockage des semences à la ferme	**30% plafonné à 500.000 DA**	Infrastructure de stockage en rapport avec le volume de production	Agriculteur multiplicateur inscrit sur le fichier du CNCC depuis cinq (5) années s'engageant avec un contrat programme avec un établissement producteur agrée à : ▪ Respecter les règlements techniques de production de semences de céréales. ▪ Assurer les meilleures conditions de production (travail du sol, fertilisation, traitement phytosanitaire et irrigation). **Obligation de résultats :** Livraison de la totalité de la production aux établissements agrées à cet effet.
Etablissement producteur Infrastructure de stockage	**30 % du coût plafonné à 2.000.000 DA**	Infrastructure de stockage en rapport avec le volume de collecte de l'établissement. Ces infrastructures doivent répondre aux spécifications techniques définies dans le cahier des charges.	Etablissement producteur agrée s'engageant avec un cahier des charges avec le DSA à : ▪ Respecter les règlements techniques de production et de commercialisation des semences de céréales. ▪ Assurer les meilleures conditions de production, de stockage et de conservation des lots de semences. ▪ mettre en œuvre un programme de production de semences sur cinq (5) années dans les volumes en rapport avec les équipements soutenus
Stockage sous froid des Stocks de sécurité des semences	**30 % du coût 3.000.000 DA**	entrepôts frigorifiques destinés au stockage et à la conservation des stocks de sécurité des semences.	
Matériel d'usinage	**30 % plafonné à 4.000.000 DA**	Acquisition d'un équipement d'usinage de semences de céréales (Nettoyage Triage, traitement et mise en sac) répondant aux spécifications techniques définies dans le cahier des charges.	

PRODUCTION DE SEMENCES DE POMME DE TERRRE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Protection du programme de multiplication de pré base			**Etablissement producteur** disposant : d'un agrément et s'engageant par un cahier des charges avec le DSA à : -Respecter les règlements techniques de production et de commercialisation des semences de pomme de terre. -Assurer les meilleures conditions de production, de stockage et de conservation des plants. -Livrer la totalité des plants agrées aux fins de multiplication et/ou de production. -Tenir une comptabilité matière
Construction de serre tunnel avec couverture insect-proof	Serre de 400 m^2 500 DA/m^2 **30% plafonné à** **200.000 DA**	Acquisition de serre tunnel métallique à couverture insect-proof. Ces serres sont destinées à la multiplication des générations successives (G1-G2) du matériel végétal de pré- base.	
Sécurisation du programme pré base et base par des autos contrôle			
❖ Equipement de laboratoire pour l'autocontrôle phytosanitaire des plants de pomme de terre	**30% plafonné à** **3.500.000 DA**	Acquisition des infrastructures et des équipements nécessaires au contrôle phytosanitaire des semences de pré base et base.	
❖ Matériel de conditionnement	**30% plafonné à** **1.500.000 DA**	Acquisition d'un équipement de conditionnement de la pomme de terre de semences (Triage, calibrage, pesage, mise en sac).	

Engrais (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité			
Acquisition et utilisation d'engrais :	**20 % du prix**	Utilisation des engrais pour augmenter la productivité des cultures	La DSA établit une convention avec les coopératives, associations ou groupements dûment organisés disposant d'un agrément du ministère de l'énergie et des mines. Le paiement se fait selon une procédure spécifique.

LAIT (1/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité			
Contrôle de la qualité du lait			
Achat de génisses pleines ou vaches laitières pleines âge égal ou inférieur à 36 mois	**25% plafonné à 60.000 DA**	Achat de génisses pleines et de vaches laitières pleines	• Achat auprès d'opérateurs conventionnés par l'Etat (pépiniéristes locaux)
Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés d'élevage			
Equipements et installation abreuvoirs automatiques (y compris tuyauterie)	**30% plafonné à 40.000 DA**	Equipement permettant l'abreuvement automatique des bovins.	• Eleveur disposant d'une étable d'au moins six (06) vaches laitières.
Matériels laitiers :			➢ ***Matériels laitiers :*** ◆ <u>Chariot trayeur</u> • Exploitant éleveur disposant d'un élevage de six (06) vaches laitières au minimum ou de 25 chèvres ; ◆ <u>Salle de traite et lactoduc</u> • Exploitant éleveur disposant d'un cheptel laitier égal ou supérieur à trente (30) vaches laitières ; • Dans tous les cas, l'éleveur doit disposer d'un agrément sanitaire établi par l'Inspection Vétérinaire de Wilaya/DSA.
Cuve de réfrigération 250 - 1000 l	**30% plafonné à 265.000 DA**	Réservoir en inox muni d'un isolant thermique et d'un dispositif de réfrigération pour la conservation du lait.	
Chariot trayeur	**30 % plafonné à 85.000 DA**	Appareil mobile de traite.	
Equipements de salle de traite	**30 % plafonné à 750.000 DA**	Ensemble d'appareils fixes permettant la traite mécanique et l'acheminement du lait vers la cuve de stockage.	
Lactoduc	**30 % plafonné à 450.000 DA**	Tuyauterie en acier inoxydable pour le transfert du lait de la salle de traite vers les cuves de stockage et camions de collecte.	
Réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte			
Centre de collecte primaire	**30 % plafonné à 160.000 DA**	Cuve en inox réfrigérante ou réfrigérée accouplée à un groupe de froid pour le stockage du lait.	• Promoteur ou éleveur à titre individuel ou collectif disposant d'un local adapté et agréé par l'Inspection Vétérinaire de Wilaya/DSA.
Cuve réfrigérante de 500 litres			
Centre principal de collecte	**30 % plafonné à 315.000 DA**	Cuves en inox réfrigérantes ou accouplées à un groupe de froid pour le stockage du lait.	• Promoteur disposant d'un local adapté agréé par l'IVW ; • Le volume de la cuve est à déterminer en rapport avec l'importance de volume de collecte de la zone d'impact considérée.
Cuve de 1000 à 2000 l			
Cuve de 2000 à 6000 l	**30 % plafonné à 550.000 DA**		

LAIT (2/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Transport du lait			
Acquisition de citerne réfrigérante d'un volume de : ☑ 500 à 1000 l ☑ 1000 à 6000 l	**30 % plafonné à 270.000 DA** --- **30 % plafonné à 420.000 DA**	Citerne en inox munie d'un dispositif de réfrigération ou isotherme portée sur un véhicule adapté pour le transport du lait.	• Promoteur ou éleveur disposant de moyens de transport ; • Le volume de la cuve est à déterminer sur la base du potentiel laitier de la zone d'impact considérée.
Contrôle de la qualité du lait			
Acquisition d'une valisette de contrôle	**30 % plafonné à 35.500 DA**	Valisette munie de kits de contrôle des principaux paramètres physico-chimiques du lait.	• Eleveur disposant d'une salle de traite et/ou collecteur de lait cru dûment agréés.
Aménagement de bâtiments d'élevage			
Aménagement/réfection d'étables bovins laitiers	**30 % plafonné à 500.000 DA**	Modernisation des infrastructures d'élevage bovin laitier.	• Eleveur disposant d'une étable nécessitant des travaux de réfection ou d'aménagement pour sa modernisation.

LAIT (3/3)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Protection et développement des patrimoines génétiques des espèces animales			
Soutien à l'insémination artificielle bovine	**1800 DA par insémination artificielle fécondante**	Technique moderne de reproduction et d'amélioration génétique de l'élevage bovin à travers une fécondation artificielle.	• Eleveur : ✓ Disposant de vaches laitières améliorées (BLA), modernes (BLM) et/ou de races locales dépistées ; ✓ Intégré dans le programme annuel élaboré conjointement par le CNIAAG et la CNA et validé par l'Administration Centrale.
Soutien à la production de reproducteurs bovins			
Velle de 3 mois	**10.000 DA**	Production de reproducteurs issus de l'insémination artificielle (velle, génisse gestante).	• Eleveur disposant de velles issues de l'insémination artificielle et s'engageant à les intégrer dans son élevage pendant deux lactations au moins ; • Les mesures de soutien sont liées et restent indissociables
Génisse gestante par insémination artificielle (18/24 mois)	**50.000 DA**		
Taurillons de testage de 8 mois	**30.000 DA**	Taurillons de testage issus d'accouplement dirigé par I.A et de parentaux performants.	• Eleveurs potentiels adhérant au schéma de sélection e conventionnés auprès du CNIAAG.
Soutien aux pépinières de génisses			
Velle acquise ou produite entre 3 et 6 mois	**10.000 DA**	Création de pépinière de génisses sélectionnées produite localement issues de l'insémination artificielle.	• Eleveur et/ou groupement d'éleveurs produisant au moins 10 génisses gestantes/an, disposant d'infrastructures appropriées et d'un agrément sanitaire du cheptel ; • Les mesures de soutien sont liées et restent indissociables
Génisses gestantes par I.A (18-24 mois)	**60.000 DA**		

ELEVAGE OVIN ET CAPRIN (1/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Création de fromageries artisanales à base de lait de chèvre ou de brebis			
Acquisition des équipements (pasteurisateur, armoire de séchage égouttage...)	**30% plafonné à 500.000 DA**	Equipements spécialisés d'affinage, plateau d'égouttage, moules pour la fabrication de fromage de chèvres ou de brebis.	• Eleveur, groupement d'éleveurs ou promoteur disposant : ✓ D'un local approprié ; ✓ D'un agrément sanitaire délivré par l'inspection vétérinaire de wilaya Pour le financement, le bénéficiaire doit contribuer par un apport financier personnel de 15 % au minimum.
Soutien à l'alimentation du cheptel ovin dans les conditions de sécheresse ou de pertes de pâturage liées à la mise en défens des parcours steppiques ou à l'adaptation des systèmes de production	**Pour Mémoire**		• La nature du soutien est précisée en tant que de besoin par décision spécifique qui fixera le montant du soutien et les zones concernées.
Amélioration génétique et protection sanitaire des reproducteurs ovins et caprins			
Soutien à l'insémination artificielle (Synchronisation des chaleurs) ovine et caprine	**850 DA/Insémination Artificielle Fécondante**	Technique moderne de reproduction et d'amélioration génétique de l'élevage ovin et caprin à travers une fécondation artificielle.	• Eleveur : ✓ Disposant d'un cheptel ovin et/ou caprin ; ✓ Intégré dans le programme annuel élaboré conjointement par le CNIAAG et la CNA et validé par l'Administration Centrale.

ELEVAGE OVIN ET CAPRIN (2/2)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Acquisition de matériels d'élevage			
Equipements d'abreuvement, abris	**Pour mémoire**	Matériel de transport de l'eau pour abreuvement du cheptel, abris du cheptel	▪ Tout projet à initiative locale validé par le CTW et approuvé par l'administration centrale
Protection et développement des patrimoines génétiques			
Soutien à la préservation de races			
Centre de multiplication et de sélection des reproducteurs	**Pour mémoire**	Incitation à la sauvegarde des races animales locales.	▪ Tout projet à initiative locale validé par le CTW et approuvé par l'administration centrale

AVICULTURE/PETITS ELEVAGES (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité			
❖ **Elevage de dindes**			
Acquisition de matériels et d'équipement spécialisé	**30 % plafonné à 160.000 DA**	Equipements spécialisés pour l'élevage de dindes	• Exploitant agricole disposant d'une infrastructure d'élevage appropriée.
❖ **Elevage cunicole**			
Acquisition de matériels et d'équipement spécialisé	**30% plafonné à 500.000 DA**	Equipements spécialisés pour l'élevage cunicole et de reproducteurs.	• Agriculteur disposant d'un local approprié et agréé par l'Inspection Vétérinaire de Wilaya.
Acquisition de cheptel reproducteur (50 sujets)	**30% plafonné à 40.000 DA**		

VALORISATION DES PRODUCTIONS AVICOLES ET CUNICOLES (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Création d'un atelier d'abattage et de découpe pour volailles ou lapins			
Equipements d'abattage, de plumaison, d'éviscération, de découpes, emballage et chambres froides pour une capacité minimale de 15 sujets/heure	**20% plafonné à 1.000.000 DA**	Equipements d'abattage, de transformation et de conditionnement des viandes blanches.	• Promoteur disposant : ✓ D'un local approprié ; ✓ D'un agrément sanitaire délivré par l'inspection vétérinaire de la wilaya. Pour le financement, le bénéficiaire doit contribuer par un apport financier personnel de 15 % au minimum.
Aménagement de bâtiments d'élevage avicole			
Aménagement/réfection bâtiment d'élevage avicole	**20% plafonné à 1.000.000 DA**	Modernisation des infrastructures d'élevage avicole.	• Eleveur disposant d'un bâtiment nécessitant des travaux de réfection ou d'aménagement pour sa modernisation.
Réfection / Aménagement de bâtiments d'élevage « poulet de chair et dinde de chair »			
Aménagement d'un bâtiment d'élevage avicole (poulet de chair et dinde de chair) : - Extracteurs Et - Humidificateurs/ Système de refroidissement (Pad cooling)	**40% plafonné à :** - **140.000 DA pour bâtiment de 2.000 à 3.000 sujets.** - **300.000 DA pour bâtiment de 4.000 à 6.000 sujets.**	Modernisation des infrastructures d'élevage avicole par acquisition d'équipements de contrôle d'ambiance.	• Eleveur ou entreprise économique : - Disposant d'un bâtiment nécessitant des équipements de contrôle d'ambiance et/ou des travaux de réfection de la toiture, répondant au cahier des prescriptions techniques édictées par l'ITELV ; et agréé par l'inspection vétérinaire de la wilaya. - Adhérant au système de régulation des viandes blanches, à travers : o Un engagement avec la DSA à assurer la mise en place toute l'année, en particulier durant la période estivale (bandes d'été) pour une durée au moins équivalente à la durée de l'investissement o La signature d'une convention « opérateur économique/aviculteur/ abattoir »
Réfection d'un bâtiment d'élevage avicole (poulet de chair et dinde de chair) : • Isolation des toitures en panneaux sandwich	**40% plafonné à :** - **132.000 DA pour bâtiment de 2.000 à 3.000 sujets.** - **264.000 DA pour bâtiment de 4.000 à 6.000 sujets.**	Travaux d'étanchéité des toitures.	

APICULTURE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité			
Développement de l'élevage apicole			
Acquisition de modules de 10 ruches pleines	**50.000 DA/module** maximum 3 modules/exploitant	Intrants spécifiques pour le développement de l'élevage apicole (production de miel et d'essaims).	• Exploitant apicole disposant d'une assiette foncière ou d'une autorisation d'emplacement dûment établie.
Acquisition de matériels et d'équipements spécialisés d'élevage	**30% plafonné à 3.000 DA**		
Récolte de la production mellifère			
Acquisition équipements			
☑ Extracteur	**40.000 DA**	Equipements spécialisés pour la récolte du miel.	• Apiculteur disposant d'un élevage apicole agréé de 10 ruches en production au minimum.
☑ Maturateur	**20.000 DA**		
☑ Désoperculateur	**20.000 DA**		
☑ Chaudière à cire	**20.000 DA**		
Production des ruches et essaims	**30% plafonné à 1.500.000 DA**	Développement de la production de matériels apicoles.	• Coopératives apicoles spécialisées dûment agréées (agrément administratif et agrément sanitaire).
Protection et développement des patrimoines génétiques			
Production de reines sélectionnées	**300 DA/ reine**	Production de reines d'abeilles destinées à l'amélioration des potentialités de production.	• Coopératives spécialisées dûment agréées.

ELEVAGE EQUIN ET CAMELIN (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définition	Conditions d'éligibilité
Protection et développement des patrimoines génétiques			
❖ **Elevage équin**			
Soutien à la préservation de races			
Prime à la naissance pour poulain(s) ou pouliche(s) issus de races pures	**20.000 DA**	Préservation et développement des élevages équins locaux issus de races pures.	Eleveur disposant de poulains ou pouliches de races reconnues et inscrites au Stud-book (équins) et dont l'élevage est suivi par l'ONDEEC.
❖ **Elevage camelin**			
Soutien à la préservation de races			
primes et récompenses	**pour mémoire**	prise en charge partielle des primes et récompenses décernées dans le cadre des manifestations, courses entre les éleveurs, calculées sur la base d'une (01) année d'alimentation à concurrence d'un concours par daïra et par an.	Les concours devant être autorisés par la wilaya et supervisés par les services de l'agriculture avec la participation de l'ONDEEC.
<u>valorisation des produits camelins</u> création de petites unités de services	**1.000.000 DA**	unités de service (alimentation, traitements...)	promoteur ou éleveur de camelins
	500.000 DA	mini laiteries (lait) artisanat (ouber)	
<u>Développement de la production et de la productivité</u> **Elevage équin et camelin** acquisition de matériels d'élevage	**Pour Mémoire**	équipement d'alimentation d'abreuvement et d'abris	L'opportunité d'investissement d'initiative locale reste subordonnée à l'avis de l'Administration agricole locale (CTW) approuvé par l'administration centrale.
Développement des métiers liés au cheval (bourrellerie, maréchalerie)	**1.000.000 DA**	prise en charge partielle des équipements des métiers liés au cheval	promoteur ou éleveur de chevaux

VALORISATION DES PRODUCTIONS AGRICOLES (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement des capacités de stockage sous froid : ≥2000 m³ - ≤10.000m³	**50% plafonné à 6.000 DA /m3**	Isolation et équipements d'infrastructures spécialisées permettant la conservation sous froid des productions agricoles	**Sont éligibles** : les exploitants agricoles justifiant d'une production agricole nécessitant une conservation sous froid. Les coopérative(s), groupement(s) de producteurs, investisseur(s) justifiant de relations contractuelles pluriannuelles avec les agriculteurs.
Unité de conditionnement des fruits et légumes destinés à la commercialisation	**30% plafonné à 4.000.000 DA**	Equipements de calibrage et de conditionnement	Exportateur disposant d'un local approprié s'engageant à réaliser un chiffre d'affaire à l'export de plus de 50%.
Unité de transformation fruits et légumes	**30% plafonné à 4.000.000 DA**	Equipements de transformation	transformateur disposant d'un local approprié.

AGRICULTURE BIOLOGIQUE (1/1)

Nomenclature des actions soutenues	Niveau de soutien	Définitions	Conditions d'éligibilité
Développement de la production et de la productivité			
<u>Travaux du sol :</u> Labour profond et recroisage	**2.000 DA/ha**	Labour profond 25 à 30 cm Recroisage : reprise de labour deux (02)passages au minimum	exploitant agricole pratiquant l'agriculture biologique en cours de conversion ou en production, engagé par un cahier de charges avec un exportateur de produits agricoles . le paiement se fait après constat des opérations par le DSA.
Binage mécanique ou manuel	**3.000 DA/ha**	Lutte mécanique contre les mauvaises herbes	
<u>Acquisition d'intrants</u> Fumier	**3.000 DA/ha**	Eléments organiques fertilisants	
Lutte contre les ravageurs	**2.000 DA/ha**	Produits de traitement autorisés	
Semences maraîchères hybrides	**5.000 DA/ha**	Semences règlementaires, sans traitement chimique non autorisé, munies d'un bulletin d'analyse délivré par le CNCC	
Semences autres cultures annuelles	**3.000 DA/ha**		

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى تحليل أثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، حيث قسمت إلى جزئين، الجزء الأول تناول المفاهيم ذات الصلة بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وأثر الإنفاق العام كآلية لتنفيذها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم تقسيم هذا الجزء إلى فصلين حيث تم في الفصل الأول عرض موقع إستراتيجية التنمية الريفية في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية والمقاربات النظرية للتنمية الريفية من خلال المفاهيم الجغرافية والمكانية وهي التنمية المحلية والإقليمية والمفاهيم القطاعية وهي التنمية الزراعية وهذا في ظل مبادئ التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فتم عرض فيه أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، المستوى العام للتشغيل (البطالة)، الرقم القياسي للأسعار (التضخم)، أما الجزء الثاني: أثر المخصصات المالية للدعم الريفي والفلاحي لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.حالة الجزائر وقسم إلى فصلين الفصل الثالث حاولنا من خلاله تبيان المرحلة التي سبقت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية،كبداية لبلورت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والمرحلة التي تلتها وهي سياسة التجديد الريفي والفلاحي، والفصل الرابع كيف استطاعت أن تؤثر هذه الإستراتيجية من خلال صناديق الدعم التي أنشأت في إطار تطبيقها على الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي من خلال شعب الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني قبل تطبيق عقود النجاعة خلال الفترة 2000-2008 وبعدها خلال الفترة 2009-2014، وأثرها على مستويات التشغيل من خلال شعب الإنتاج النباتي والحيواني والبرامج القطاعية، و أثرها على الميزان التجاري الفلاحي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (التضخم)، حيث توصلت الدراسة إلى تباين محدودية تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا نتيجة قلة مبالغ الدعم المقدمة مقارنة بقيمة الواردات بالإضافة إلى المقدمة من طرف ONILو OIAC لتدعيم الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب إتباع المسار التقني في الإنتاج لرفع المردودية الإنتاجية وخاصة شعبتي الحليب والحبوب نتيجة غياب التكوين والإرشاد التقني وخاصة تقنيات استخدام المياه والحرث والاستخدام السليم للمبيدات الكيمائية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التنمية، التنمية الريفية المستدامة، الإنفاق العام، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الدعم الفلاحي والريفي، عقود النجاعة.

Summary:

The aim of this study is to analyze the impact of the sustainable rural development strategy on the macroeconomic variables of Algeria, divided into two parts. Part one addresses the concepts related to the strategy of sustainable rural development and the impact of public expenditure as a mechanism for its implementation on macroeconomic variables. Chapter one: Presentation of the Rural Development Strategy in the context of the National Development Strategy and the theoretical approaches to rural development through geographical and spatial concepts, namely local and regional development and sectoral concepts, namely agricultural development This is in light of the principles of sustainable development. The second chapter presents the effect of public expenditure on GDP, trade balance, general level of employment (unemployment), index of prices (inflation), and the second part: impact of financial allocations for rural and agricultural support for the implementation of the strategy Sustainable Rural Development on macroeconomic variables The case of Algeria, is divided into two chapters. Chapter three, in which we tried to show the stage preceding the implementation of the National Rural Development Plan, as a beginning to crystallize the national strategy for sustainable rural development, Rural and Agricultural Renewal, and Chapter four, how it was able to influence this strategy through the support funds established in the framework of its application to the agricultural GDP through the agricultural and plant production people before the implementation of the efficiency contracts during the period 2000-2008 and then during the period 2009-2014, At the levels of employment through the people of plant and animal production and sectoral programs, and their impact on the balance of agricultural trade and consumer price index (inflation), The study found that its limited impact on macro-economic variables differed due to the lack of support provided compared to the value of imports, as well as by ONIL and OIAC to support this consumer price index, on the one hand, and the absence of the technical track in production to increase production productivity, Milks and cereals as a result of the absence of training and technical guidance, especially the techniques of water use, tillage and the proper use of chemical pesticides

Keywords: development strategy, sustainable rural development, public expenditure, macroeconomic variables, agricultural and rural support, efficiency contracts.